



بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

۵۱۵۴

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب شرح الدبیب فی البحر

مؤلف: نهرین سعید بن ابی القحیر الیرانی

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۶۲۹۰۵

۸۰۹۷

ع. - ۳

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

۶۸۲۹



۴۹۱

مرکز اسناد و کتابخانه ملی
 هدایا کتابخانه ملی
 فی کل عام فک و بچی

شرح قطب الدین محمد سعید خانی

ع. ۱۳۲۵

۵۳۲۵

۵۵۶

۱	۱
۲	۲
۳	۳
۴	۴
۵	۵
۶	۶
۷	۷
۸	۸
۹	۹
۱۰	۱۰
۱۱	۱۱
۱۲	۱۲
۱۳	۱۳
۱۴	۱۴
۱۵	۱۵
۱۶	۱۶
۱۷	۱۷
۱۸	۱۸
۱۹	۱۹
۲۰	۲۰
۲۱	۲۱
۲۲	۲۲
۲۳	۲۳
۲۴	۲۴
۲۵	۲۵
۲۶	۲۶
۲۷	۲۷
۲۸	۲۸
۲۹	۲۹
۳۰	۳۰
۳۱	۳۱
۳۲	۳۲
۳۳	۳۳
۳۴	۳۴
۳۵	۳۵
۳۶	۳۶
۳۷	۳۷
۳۸	۳۸
۳۹	۳۹
۴۰	۴۰
۴۱	۴۱
۴۲	۴۲
۴۳	۴۳
۴۴	۴۴
۴۵	۴۵
۴۶	۴۶
۴۷	۴۷
۴۸	۴۸
۴۹	۴۹
۵۰	۵۰

شماره قفسه ۹



۱۲۸۲

در کتابخانه
مجلس شورای ملی
تاسیس ۱۲۸۲
اسم کتاب
تاریخ
محل
محل
محل

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا في الضلال
منه لا اله الا الله
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا في الضلال
منه لا اله الا الله
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا في الضلال
منه لا اله الا الله



تاریخ
محل
محل
محل

تاریخ
محل
محل
محل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي مد لنا المعرفه اعجاز القرآن ونصب لنا دلائلها وموعظ
المعاني والبيان والهناء ما موزع به علم النجوم الذي يقوم به اللسان
ويطلع به على قهر لطائف نظم الزمان وذلك بفضل منه واحسان لطف
من لونه وامتنان ثم الصلوة والسلام على ارفع نوع لا تشان واشرف
من اظهر الحق وابان واكمل من اهدى الباطل واحان واعيان اخبر
الخلق من ظلمة الكفر الى نور الايمان محمد المنصور بالحجة والبرهان
المبشور في الملل والاديان وعيا اله واصحابه الذين نصر والدين
بما موخاه من مكان **اما بعد** فان كتاب الباب في الخو لا ما
المحقق لا سفر في اكرم الله تعالى من مؤلفه وبكرامة الفوز ارضاه كتابا
لحق في مقداره ولا يشق غباره مستجمع لغوايد شريفة ومتمم على
زوايد لطيفة يدل على تحقيق مؤلفه ودقة نظر مصنفه اعترف
الفضل باعتماده واعترفوا من تيار بحاره وكان في بعض الفا
انفاد عن الخليل والاطلاق يقتض الى تحليل ومن زمان كنت
اسأل على الطلبة فوايد غورها معتبرة صحيحة دالة على المحاض حق
التصحيح فالتيسر اكتبه شرح على وفق ترتيبه واف بيانه وحل تركيبة
وكتب اربعت عنه نظرا الى حال بضاعة المزاجه وكانوا يرتفعون
فيه بانه مؤتمدة للمفاز والنجاة فترعت فيه بعد الاستخارة راجيا من
الله الكريم العفوان **اعلام** من الناظرين فيه اصلاح مواقع السوء
والفساد ولا مدار بدعار يقع يوم عرض الاعمال على
والله سبحانه ونه هو المحقق للراغبين لا ملامك والمتكفل باحسان
خوانم الاعمال فلينفع في شرح وبيان الكتاب بيمين توفيق الملك
الوهاب **قال** الاستاد الامام لاجل الكبير المحيى العظمى
ملك فضلا وانا من تاج الملوك شرف الاسلام والمسلمين محمد بن
احمد بن الحسين السبكي الرازي المعروف بالفاضل رحمه الله برصواته اجوده
احمد الله على ما تناسقت من كعوب ايا دبر وتلاحقت بموادى احابه
ادقم وتواليه تناسقت اى انتظمت ما خوذ من قولهم تغرر سبق

اذا كنت لاسان مستويه وخود تنسق اى منتظم والسق من الخلام
ما جاز على نظام واحد والكعوب جمع كعب والكعب من القصب انبوب
ما بين العقدتين الهوائى جمع ساديه ومن العنق وموادى الوجدان او ايلها
والروادف جمع رادف من ردف بالكسر اى تبعه وروادف التحليل هى المرحيق البليل
التي يست في جنة الخلد وليد اى لا يرض عن طراد بالسوادى لا وابل وبالروادف
لا واخر والتوالي جمع التالي من تلاه اى تبعه ما فى ما تناسقت اى ما موصولة او
مصدرية فعل الاول معناه احمد الله على النعم التي انتظمت ومن لسانه قال
استظمت كعوب ايا دبر وانما بقول ايا دبر ما مع انه راجع الى النعم نظرا الى لفظها
وان اجده على التانيث في تناسقت وتلاحقت عطف على تلاحقت تناسقت اى
وعلى النعم التي تلاحقت وتذكر روادف وتواليه نظرا الى لفظها المتقدمة اى
او التقدير وما تلاحقت وعلى الثاني وهو كونه ما مصدرية وانما بقول ايا دبر
لفظ من اذ يوجد في بعض النسخ على ما تناسقت كعوب ايا دبر على تناسق كعوب
ايا دبر وج الضمير في ايا دبر راجع الى اسم تناسقت كعوب ايا دبر على تناسق كعوب
وروادف احسان الله وتوالي احسانه فالتصديق روادف وتواليه يرجع الى الاحسان
وواحده مصدر يرجع الى اسمته وفي اللفظ حذارة لانه الهوائى ومن لا وابل يذكر
في مقابلة الروادف والتوالي وكان حقهم ان يقال وتلاحقت موادى احابه
وروادف وتواليه ليصح التقابل بين الهوائى والروادف لكن وقع الباري في
قولهم بهوائى وموسيقى من كون موادى فاعلا لتلاحقت وح يفتقر التقابل بين
الهوائى والروادف مع انه مقصود جملته الهوائى اى ايا دبر في مقابل الروادف
اذا التقدير لم يفت او اخر احسان با وابل فلا بد من تحريك لشمع اليه مع موت
التقابل لتقصير المطلوب ووجهه ان يجعل الباء للثبوت وتكون التقابل بين
الروادف والتوالي اى تلاحقت روادف احابه وتواليه بسبب احسان الله له و
توفيقه وفيه قلق لغوات التقابل كما ذكرنا من فاعلا تلاحقت واصلى على نبيه
الكريم محمد واملى نبيه وذويه النبيه الشريفين البشيرة من نبيه با نعم نباهة اذ
شرف واشترى والجمع بين نبيه والنبيه تحسيس في ملك محمد عطف بين
نبيه في هذا واملى يكون معطوف على نبيه لاجل لفظ محمد والتقدير على

فيكون ان مقدره لا يظن محذورا والمقدور في حكم الملقوط ومنه لا دل وان اشهد
الذات ملات على محذوف ومثل في الموضوعين ينصب على ان صورة مصدر محذوف
اي محذوف محذوف محذوف في ذلك او ينزل منزلة مثل ينصب في المحذوفات ومنها اي
ومن علامات الاسم دخول حرف التعريف لان الفعل جازم فلهذا ان يكون تكملة
فلا يقبل التعريف وهو ويستخرج اليربوع من ناقص ومن محذوف بالتعريف
الينقص شاذ اذا ايراد اذ قد دخل اللام على ينقص وهو فعل مضارع
فاجاب بان شاذ لا يقع الا في ضرورة الشعر واما المتناول وهو ما صرف اللفظ
عن وجه الاشكال الى وجه قياسي فان شفع اذ قد مر ان فان وما بعده
لا الفعل فخرج عن الاشكال بخلاف الينقص فانه لا يخرج عن الاشكال
بوجه فلهذا الينقص ابر الذي ينقص وهو وصف للمحذوف المحذوف الذي ينقص فيه
اليربوع اي بدخل فيه والناقص احدي جرد اليربوع واما خواشرا الهل فاعلم
اسما على انه مصدر ومنه ايضا ايراد اذ اللام دخل على مل وهو حرف لمتهم
قال الخليل قلت لابي الرقش مل لك رغبة في شربة كان ودعا عيون الضياع
فقد اشد المل والقيون المستور المذكور قاحا محذوفين احدا جعل اسم
ولهذا كرسد لانه مثل لوح حرف ولو بالتشديد اسم والثاني انه مرود اس ليس
من كلام الفصحى لا يرد نقصا ومنه اي ومن علامات الاسم دخول حرف
المجد لان المجد على المضاف اليه والفعل لا يقع مضافا اليه وكذا الحرف وهو قوله
واللهما ليل ينام صاحبه متاول وتتمته ولاضاف الى اللين جانبه واللين
بالكسر الملاينة وبالفتح مصدر لان معنى اللين يفتك متولين من العيش
اي في وحشي اورد هذا على انه قد دخل حرف المجد على الفعل فاجاب بان
متاول وتاويله ان نام صفة لموصوف محذوف والتقدير بليل نام صاحبه فيه
فالحذف دخل في الحقيقة على الموصوف المقدر لا على الصفة وكذا اقلع انم البير
عائين البير على اختلاف فيه يعني اختلف في نعم ويمن فذهب البصريون
والكسائي على ان نعم ويمن فعلا فلهذا اجتج الى تاويل وما في الكوفيين
ذهبوا الى انها اسمان في الاشكال وتاويله على انه مذكور على سبيل المحذوف
اي على غير ما كان فيمن العيرة ومنها اس ومن علامات الاسم التنوين
غير ما لحق اخر القافية المطلقة بدلا عن حرف لاطلاق او المقيدة

ومو القالي كونه يوصيه واذا عدا التنوين اربعة اقسام فخرج منها التنوين فانه ليس
من خواص الاسم لانه قد يدخل الفعل اما بان يلحق القافية المطلقة بمعنى ما في آخر
احد حروف المد واللين من الواو والالف والياء فيقع التنوين بدلا عن حرف المطا
كقوله اقلع اللوم عادل والعنابن وقولي ان اصبت فقد اصابت واصلة العنابن
واصابا واما بان يلحق القافية المقيدة يعني القافية التي ليس آخرها احرف
المد واللين بل اخرها حرف كتن وبسمي القالي لمجا وانه قد يكون في قول ربه
واقامة لاعاق وخاوي المحترقين بكر القاني ونجها واصلة المحترق بكر القاني
فالمد والتنوين ومنه فون بكثة فانفس سكتا في حرك لا اول احكام على اصل
حركته النفا الى كينين او فتحها المحذوف ثلث اقام من التنوين ومنه تنوين الممكن
او الداد على امكنية الاسم ولو منصرفا نحو فبر والناقص تنوين التذكير نحو
اي اسكت سكوت قاتلث تنوين عموم عن المضاف اليه نحو قمت اذ اي
اذ ان كذا فهو عن المضاف اليه بعد حذف ومنه الفلم فاصرة انها من حكا
الاسماء اما الممكن فلان معنى كونه الاسم لاشبه الفعل وهذا لا يكون في الفعل
واما الثاني فلان الفعل وضوعا التذكير فلا يقبل تذكير اخر واما الثالث
فلان لا يضاف من خواص الاسم بحسب ان وقد ذكر النحاة من جمل التنوين
المقابل نحو كلمات لانه مقادير نون الجمع في سلبين ولم يذكره المصنف ولعلم
حمله قسما من اقام تنوين الممكن ايضا فان نحو كلمات يدل التنوين في فعل
امكنية الاسم ايضا وان عرفت انه كونه مقابل لكون الجمع فلا ينافي كونه للممكن
فلذلك لم يجعله قسما اخر ولا يورد عليه قوله الام على لوق ولو كنت عالما
باذناب لوقم تقني اوابله لانه جعله اسما اورد على انه دخل التنوين على الحرف
ومو لوق فاجاب عنه بان لو اذ اشدد فقد جعل اسما كما ذكرنا في الهل و
تظيرة كم فشكل ومنه افا ان المشي مبني غير ممكن واما اذا شدد فقد جعل
اسما ممكنا وهو البيت الام على غني الاشياء واستعمال لوق الكلام اي اوابل
معنى المتهي ومنه رب قول تع ولو كنت اعلم الغيب لاستخلفت من الخير
وكما شئت السور ومنها اس ومن علامات الاسم ملاصقة نحو غلام زيد
اما ان سادها لاضافة كونه مضافا فلا شك ان من خواص الاسماء لان الفعل
والحرف لا يضافان قطعا واما ان يرد كونه مضافا اليه فقد يورد عليه

فيكون ان مقدره لا يظن محذورا والمقدور في حكم الملقوط ومنه لا دل وان اشهد
الذات ملات على محذوف ومثل في الموضوعين ينصب على ان صورة مصدر محذوف
اي محذوف محذوف محذوف في ذلك او ينزل منزلة مثل ينصب في المحذوفات ومنها اي
ومن علامات الاسم دخول حرف التعريف لان الفعل جازم فلهذا ان يكون تكملة
فلا يقبل التعريف وهو ويستخرج اليربوع من ناقص ومن محذوف بالتعريف
الينقص شاذ اذا ايراد اذ قد دخل اللام على ينقص وهو فعل مضارع
فاجاب بان شاذ لا يقع الا في ضرورة الشعر واما المتناول وهو ما صرف اللفظ
عن وجه الاشكال الى وجه قياسي فان شفع اذ قد مر ان فان وما بعده
لا الفعل فخرج عن الاشكال بخلاف الينقص فانه لا يخرج عن الاشكال
بوجه فلهذا الينقص ابر الذي ينقص وهو وصف للمحذوف المحذوف الذي ينقص فيه
اليربوع اي بدخل فيه والناقص احدي جرد اليربوع واما خواشرا الهل فاعلم
اسما على انه مصدر ومنه ايضا ايراد اذ اللام دخل على مل وهو حرف لمتهم
قال الخليل قلت لابي الرقش مل لك رغبة في شربة كان ودعا عيون الضياع
فقد اشد المل والقيون المستور المذكور قاحا محذوفين احدا جعل اسم
ولهذا كرسد لانه مثل لوح حرف ولو بالتشديد اسم والثاني انه مرود اس ليس
من كلام الفصحى لا يرد نقصا ومنه اي ومن علامات الاسم دخول حرف
المجد لان المجد على المضاف اليه والفعل لا يقع مضافا اليه وكذا الحرف وهو قوله
واللهما ليل ينام صاحبه متاول وتتمته ولاضاف الى اللين جانبه واللين
بالكسر الملاينة وبالفتح مصدر لان معنى اللين يفتك متولين من العيش
اي في وحشي اورد هذا على انه قد دخل حرف المجد على الفعل فاجاب بان
متاول وتاويله ان نام صفة لموصوف محذوف والتقدير بليل نام صاحبه فيه
فالحذف دخل في الحقيقة على الموصوف المقدر لا على الصفة وكذا اقلع انم البير
عائين البير على اختلاف فيه يعني اختلف في نعم ويمن فذهب البصريون
والكسائي على ان نعم ويمن فعلا فلهذا اجتج الى تاويل وما في الكوفيين
ذهبوا الى انها اسمان في الاشكال وتاويله على انه مذكور على سبيل المحذوف
اي على غير ما كان فيمن العيرة ومنها اس ومن علامات الاسم التنوين
غير ما لحق اخر القافية المطلقة بدلا عن حرف لاطلاق او المقيدة

وهذا الحديث ان عاينة رجل له عنها قالت لعلي كرم الله وجهه حين اخذت بلغت
 قفا الفيلين فكان صاحب الفيلين قد اخذ الفيلين والبعثين فبينما ان عاينة
 فيهما خطب بلع ابي بلع امر به ان يفتح لقوله ثم ابراهيم في وصاها ساء
 ادبها فقام فجمع السلامة اية ان بان الخطوب في شدة يقاتلها بمنزلة العقلاء
 الذين لهم قصور ونحو ذلك من ادبها وجمعها ان يفتح في ادبها
 على الموت ويقتل ما فيها بار والتمنى ان يفتح الموت أيضا ويحرب ما قبلها
 فيقال هذه البليغون ولقيت البليغين واعوذ بالله من البليغين قالت ذلك
 حين جهزتها الحرب ومنذ امواتها من حولها واول ابنها واول ابنه من
 العقلاء وقد جعل الموت معتقب لادبها ويلزم لها نحو ونحو ذلك
 من ربيحين ونحو ذلك من يفتح فان سئلته لعين بن شريك وسئلته عن ذلك
 بعض وقدمها مع البلاء لادبها على الموت نحو واحد من ربيحين بذكر الموت ونحو
 من اجمع الواو لا تجعل الموت معتقب لادبها تعين ان يكون فيه ال على الجوز
 ومما هو الواو والبلاء فاختير البلاء لانه اخذ من الواو واول البيت ماول ومن
 دابة في الشدة ارمي من اذراه اذ اذله وتكون ربيحين مذكورة لان الواو في
 من ياتي في القصيدة مجرورة نحو اذله من مجرور في شدي ونحو ذلك
 النون في سبعة ايضا جعل النون معتقب لادبها ولعله لئلا
 فان سئلته لان النون ولاه في لا يفتحان او الف ونا عطف على قوله
 في اول الجمع وام امتنعوا ابراهيم فاختاره الف ونا وسواء في هذا الجمع
 للموت ايضا كمنه اذ اوصف لك لكان الا ان يكون فعلا املا كمنه
 اجد فانه لا يجمع بالالف والباء فلا يبين له جداوات لان مذكور وسواء اجد
 لا يجمع بالواو والنون فلو يجمع الموت بالجمع النون لجعل الموت مذكور
 على المذكر او فعلية فعلا ان كسري سكون فانه لم يجمع بالالف والباء لان
 مذكور فعلا ان كسري جمع النون فلو يجمع مذكور بالالف والباء لكان
 الموت مذكور فعلا المذكر ايضا او مذكور بعد المذكر لا يجمع ايضا بالالف
 والباء مذكور في المذكر والموت مذكور لا يبين فيه جداوات رعاة
 لا يبين فيها في حال ملاذاه اياها سوي في المذكر والموت في الملاذاه
 سوي يبينها في الجمع فلم يجمع النون لولا مذكور لها وقد عرفت

هذا الحديث ان عاينة رجل له عنها قالت لعلي كرم الله وجهه حين اخذت بلغت قفا الفيلين فكان صاحب الفيلين قد اخذ الفيلين والبعثين فبينما ان عاينة فيهما خطب بلع ابي بلع امر به ان يفتح لقوله ثم ابراهيم في وصاها ساء ادبها فقام فجمع السلامة اية ان بان الخطوب في شدة يقاتلها بمنزلة العقلاء الذين لهم قصور ونحو ذلك من ادبها وجمعها ان يفتح في ادبها على الموت ويقتل ما فيها بار والتمنى ان يفتح الموت أيضا ويحرب ما قبلها فيقال هذه البليغون ولقيت البليغين واعوذ بالله من البليغين قالت ذلك حين جهزتها الحرب ومنذ امواتها من حولها واول ابنها واول ابنه من العقلاء وقد جعل الموت معتقب لادبها ويلزم لها نحو ونحو ذلك من ربيحين ونحو ذلك من يفتح فان سئلته لعين بن شريك وسئلته عن ذلك بعض وقدمها مع البلاء لادبها على الموت نحو واحد من ربيحين بذكر الموت ونحو من اجمع الواو لا تجعل الموت معتقب لادبها تعين ان يكون فيه ال على الجوز ومما هو الواو والبلاء فاختير البلاء لانه اخذ من الواو واول البيت ماول ومن دابة في الشدة ارمي من اذراه اذ اذله وتكون ربيحين مذكورة لان الواو في من ياتي في القصيدة مجرورة نحو اذله من مجرور في شدي ونحو ذلك النون في سبعة ايضا جعل النون معتقب لادبها ولعله لئلا فان سئلته لان النون ولاه في لا يفتحان او الف ونا عطف على قوله في اول الجمع وام امتنعوا ابراهيم فاختاره الف ونا وسواء في هذا الجمع للموت ايضا كمنه اذ اوصف لك لكان الا ان يكون فعلا املا كمنه اجد فانه لا يجمع بالالف والباء فلا يبين له جداوات لان مذكور وسواء اجد لا يجمع بالواو والنون فلو يجمع الموت بالجمع النون لجعل الموت مذكور على المذكر او فعلية فعلا ان كسري سكون فانه لم يجمع بالالف والباء لان مذكور فعلا المذكر ايضا او مذكور بعد المذكر لا يجمع ايضا بالالف والباء مذكور في المذكر والموت مذكور لا يبين فيه جداوات رعاة لا يبين فيها في حال ملاذاه اياها سوي في المذكر والموت في الملاذاه سوي يبينها في الجمع فلم يجمع النون لولا مذكور لها وقد عرفت

هذا الحديث

من العلامة كما يرضى مطلقا على من يابى ال الجمع بالالف والباء لا مذكور لها
 ان يحدوث عن العلامة احترازها عن الجمع بالالف والباء لا مذكور لها
 وذلك يجمع بالالف والباء لا مذكور لها
 للموت ابراهيم بالالف والباء لا مذكور لها
 لم يفسر ابي الذي لرجع التليد بعد سجدات والسيحل العظيم الخلق
 فانه ليس لرجع تليد يجمع بالالف والباء لا مذكور لها
 منذ ابراهيم فانه البوان تليد يجمع بالالف والباء لا مذكور لها
 فكان حقدان للجمع بالالف والباء لا مذكور لها
 ونحو ذلك من ربيحين ونحو ذلك من يفتح فان سئلته لعين بن شريك وسئلته عن ذلك
 بعض وقدمها مع البلاء لادبها على الموت نحو واحد من ربيحين بذكر الموت ونحو
 من اجمع الواو لا تجعل الموت معتقب لادبها تعين ان يكون فيه ال على الجوز
 ومما هو الواو والبلاء فاختير البلاء لانه اخذ من الواو واول البيت ماول ومن
 دابة في الشدة ارمي من اذراه اذ اذله وتكون ربيحين مذكورة لان الواو في
 من ياتي في القصيدة مجرورة نحو اذله من مجرور في شدي ونحو ذلك
 النون في سبعة ايضا جعل النون معتقب لادبها ولعله لئلا
 فان سئلته لان النون ولاه في لا يفتحان او الف ونا عطف على قوله
 في اول الجمع وام امتنعوا ابراهيم فاختاره الف ونا وسواء في هذا الجمع
 للموت ايضا كمنه اذ اوصف لك لكان الا ان يكون فعلا املا كمنه
 اجد فانه لا يجمع بالالف والباء فلا يبين له جداوات لان مذكور وسواء اجد
 لا يجمع بالواو والنون فلو يجمع الموت بالجمع النون لجعل الموت مذكور
 على المذكر او فعلية فعلا ان كسري سكون فانه لم يجمع بالالف والباء لان
 مذكور فعلا المذكر ايضا او مذكور بعد المذكر لا يجمع ايضا بالالف
 والباء مذكور في المذكر والموت مذكور لا يبين فيه جداوات رعاة
 لا يبين فيها في حال ملاذاه اياها سوي في المذكر والموت في الملاذاه
 سوي يبينها في الجمع فلم يجمع النون لولا مذكور لها وقد عرفت

هذا الحديث ان عاينة رجل له عنها قالت لعلي كرم الله وجهه حين اخذت بلغت قفا الفيلين فكان صاحب الفيلين قد اخذ الفيلين والبعثين فبينما ان عاينة فيهما خطب بلع ابي بلع امر به ان يفتح لقوله ثم ابراهيم في وصاها ساء ادبها فقام فجمع السلامة اية ان بان الخطوب في شدة يقاتلها بمنزلة العقلاء الذين لهم قصور ونحو ذلك من ادبها وجمعها ان يفتح في ادبها على الموت ويقتل ما فيها بار والتمنى ان يفتح الموت أيضا ويحرب ما قبلها فيقال هذه البليغون ولقيت البليغين واعوذ بالله من البليغين قالت ذلك حين جهزتها الحرب ومنذ امواتها من حولها واول ابنها واول ابنه من العقلاء وقد جعل الموت معتقب لادبها ويلزم لها نحو ونحو ذلك من ربيحين ونحو ذلك من يفتح فان سئلته لعين بن شريك وسئلته عن ذلك بعض وقدمها مع البلاء لادبها على الموت نحو واحد من ربيحين بذكر الموت ونحو من اجمع الواو لا تجعل الموت معتقب لادبها تعين ان يكون فيه ال على الجوز ومما هو الواو والبلاء فاختير البلاء لانه اخذ من الواو واول البيت ماول ومن دابة في الشدة ارمي من اذراه اذ اذله وتكون ربيحين مذكورة لان الواو في من ياتي في القصيدة مجرورة نحو اذله من مجرور في شدي ونحو ذلك النون في سبعة ايضا جعل النون معتقب لادبها ولعله لئلا فان سئلته لان النون ولاه في لا يفتحان او الف ونا عطف على قوله في اول الجمع وام امتنعوا ابراهيم فاختاره الف ونا وسواء في هذا الجمع للموت ايضا كمنه اذ اوصف لك لكان الا ان يكون فعلا املا كمنه اجد فانه لا يجمع بالالف والباء فلا يبين له جداوات لان مذكور وسواء اجد لا يجمع بالواو والنون فلو يجمع الموت بالجمع النون لجعل الموت مذكور على المذكر او فعلية فعلا ان كسري سكون فانه لم يجمع بالالف والباء لان مذكور فعلا المذكر ايضا او مذكور بعد المذكر لا يجمع ايضا بالالف والباء مذكور في المذكر والموت مذكور لا يبين فيه جداوات رعاة لا يبين فيها في حال ملاذاه اياها سوي في المذكر والموت في الملاذاه سوي يبينها في الجمع فلم يجمع النون لولا مذكور لها وقد عرفت

على الثلاث مع الحدث تسكت للثلاث بخلاف الاسم فان حقيقته قبل الحركة وانما
في الفعل فالتسكت للحركة على حرف العلم ويسمى علم واستلزام انقلاب الياء او الواو
الف في بيضات وحركات وسد اختلاف الواصل وهو اخوي بيضات واع كذا في ثلثا
وقد اختلفت هذه في حركاتها في جميع الملكين فيكون او رده على ان جعل العين و
وكان حقيقته ان يكون ساكنة ما جاء في ثلثا من الا في لغة مدخل وده غير من اي سدا
فاد ولا يعتد به يصف ذلك من القامات اي سواها اخوي بيضات يرجع ويجمع الى
بيضا في المجهول من المجهول في قوله لا يرد ان الاسم الذي حذف عن كثيره وسين
وغيرها من بعض الصور مودة المجهول يندون وجاء في بعض خبر مودة
كثبات قوله قد يرد في علم يرجع الى لفظ المجهول في حذف مودة وقدره المجهول في
الايام وسدان اي الجمع بالواو والنون واللام وسدان في التصحيح وانما
تصحيحه صيغة عطف على علم وايضا يوافق اخره عطف الجمع التكثير على جمع التصحيح
لفظ او قد يرد في لرجال وذلك تقسيم لانواع التثنية اي التثنية قد يكون ثلثا
كرجال وقد يكون تثنية كملك فان هذه المجرى لثنية يرد في حقه الجمع كرجال اسد
واما في التثنية لرجال التثنية لان التثنية قد يكون بزيادة حرف كرجال وكشف و
تثنية وقد يكون بزيادة حرف كرجال وقد يكون بنفسه كرجال كرجال
واسد وقد يكون بنفسه كرجال وقد يكون بزيادة حرف كرجال
ككلب والكلب وقد يكون بنفسه كرجال وكرجال وقد يكون بزيادة حرف
مع ثمانية حركات كتحقيق وضاع وغير ذلك من انواع التثنية فلفظ التثنية
منقول من الصور ونحوها ويسمى جمع التكثير اي هذا النوع الذي غير صيغة
وصو اي جمع التكثير اما ان لا يختلف اي لا يكون له في الواصل واحكاما في لفظ
للدلالة على كونه في الحقيقة كرجال وما زيد فيه من الثلاث حرف غير مودة غفلت
على الحقيقة كما زيد فيه كرجال كرجال وانما قال غير مودة احترازا عن عامل ما ثلثا
على وزن جداول وانما لم يكن ملحقا وانما قال غير مودة احترازا عن عامل ما ثلثا
زيد عليه حرف ولكن التزايد مودة فخرج عنه لان فاعلا اما يختلف جمع كرجال
وعلان وعلان نحو كرجال وعلان وعلان وصغرا في صيغة الفعل وفعل وفعل
كثيرة ورجل في صيغة ونحوها مما مودة كرجال في المصطلح المفضل الان في لفظ
افعل فعلا استلزاما من الضابط لان كل واحد منهما تلا في زيد فيه حرف وذلك

المعاني من السبع
في جميع النوازل

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

الحرف غير مودة لان المراد بالبدن ما لم يبدل بالبدن اي يكون مودة في الفعل
مضارب وبيضا وصره بلاما في ثلثا ان شيئا ما خرج من الضابط انما
يبدل فان يختلف جمع فيجمع على افعال وفعل وفعال في مودا وفعال
والتيين او اما افعل فعلا كاجد جدي فان يختلف جمع في فعل وفعال
تجرب وجران واحترق بقوله افعل فعلا عن افعل فعل المفضل
فان لا يختلف جمع مكرس بل يفاك فيه اما على ما فاضل واحترق ايضا عن
افعل ايضا اسما فاما يفاك لا يختلف جمع بل لا يجمع الا على افعال كاجد
فقد بقوله افعل فعلا على ان المضافة افعل مودة في فعل وفعال فيا لفظ
خرج افعل الاسم وفعال خرج افعل المذني مودة في فعل وفعال فيا لفظ
على ان يزداد في لا يختلف جمع التثنية ايضا بل يجمع تكثيره فعلا
ولكن انما يجمع مودة الجمع بعد حذف خامسة على استلزام الجمع
جمع مودة في ومن العيون فان انما يجمع على فعال بعد ما حذف
ومدة الجمع مستقلة لانه يؤدى الى حرف حرف لا على من العلم
فان في التصحيح فان انما يفسر التثنية بعد حذف خامسة ايضا بان
يفعل في تصحيح او تصحيح على العيون المذني في التصحيح كما
وفعل المذني وكذا في لفظ الجمع تكثيره ايضا لا يختلف في ثلثا
ان هذا الجمع لا يفي بكونه في لفظ المصوب مودة اي مودة في العلم
ومها لفظ في المصوب الى الاشياء في العلم والمهمل والملا في ايضا من ال
كجوار يجمع جودب وفعل ليل اي ليل في لفظ ليل فان ايضا لا يختلف
ويكون انه لا يفي بكونه في لفظ ليل لانه في لفظ ليل ايضا من ال
الذي يجمع مودة قبل اخذ كسرا في جمع لفظ ليل وفعل ليل في لفظ
ثم استثنى من الذي يفي لفظ مودة قبل اخره وزيين فقال الاصل
فعلان وفعال مودة اما فعلا مكرسا وسكون العين فيكون
فم مكرسا كرجان فان يختلف جمع فيجمع على سراجين وجار غير سراج
واما فعلا في لفظ العلم وسكون العين فان يختلف جمع ايضا ان كان
مودة كغضبان فان يجمع على غضاب وسكون فان يجمع على سراجين
فقد اختلف جمع فعلا في المصدا في فعال وفعل واحترق بقوله

لك

كافي التصحيح

منه

منه

منه

على مقول ردا للمقيل يدور كعصا وجعا التصغير وانما لا وانما لا
وتعذر من التكسير ابر من جوع التكسير للثمة وهي العشرة فاحسبها وما عداها
فما بالكثرة سدا تقسيم الجمع الى جمع الفة والمكثرة فيمن معا فجمع الفة او
او لا ليسين ان صاعدا ما جمع كثره فقول جمع التصغير ابر بالواو والياء
والنون او لا لا فمبتدأ وكذا ما عطف عليه وخبره قول للثمة ابر للعدد
القليل اصطلاحا وهي العشرة في دونها ابر جمع الفة مع جمع التصغير
ومنه لا وازان لا بعد من جمع التكسير وفتر الثمانية بها الحقل العشرة
في دونها ولما يقع جمع الفة في قول ما عدا ما جمع كثره وصوتا من قولها
اب من علالات لا اسماء التصغير وانما كان التصغير من خواص الاسماء
وعلا منها لان التصغير في المعنى وصف فان فوكك رجيل معناه رجلا صغيرا
والصغر من خواص الاسماء ولا تجوزا مثله ابر مثله التصغير فمقبول
ومقبول ومقبول لان التصغير ابر يكون في التثنية والرباعي والاسم
ايضا برقة الى الرباعي على ما سبق في المصغرات الثلاثي وتصغير على
مقبول او رباعي بلا موزة وتصغير على قبيل والمراد بالاوزان الثلاثة مجرد
العدد ايضا كما ذكر في الجمع فيمكن يقال فيه يصغر على مقبل محذوفين
وان كان باعتبار الاصل والرباعي وزنه مفعلا لم استثنى عن اوزان الفة
وقد لا يصغر افعال وما قبله الف تانيث فانها لب على وزن مقبل
ومقبول ومقبول لم استثنى عما قبله الف تانيث ففان الا ان يكون مقصورا
كما في الجحيم فصاعدا نحو ايا فانها افعال لان المقصورة مخزومة
فبنت في تصغير جحيم جحيم وتصغير حولا افعال حولا حولا حولا
وزان ليرجع الى الرباعي وهو حولا كقيل ثم يصغر حولا حولا حولا
على مقبل ثم يعمل افعالا فان في جحيم الى حولا وانما حدثت المقصورة
دون المقصورة لان المقصورة تنزلت من الكلمة منزلة الجذر كاللام من سفر
بجلاء الحدود فانها لما زاد على حرف شبيهت بالكلمة اخذت مقبل خفيفا
كما في ك قبيلك والاف ونون مضارعتان ابر لا يفتقدن فيه الف ونون
مضارعتان ثم ذكر امثلة المستثنيات على الترتيب نحو احيى ك لمضارعتان
وجحيل وجحيلان لمضارعتان فيه الف تانيث مقصورة ومحدودة وسكبان لمضارعتان

او معناه وتصغير
على قبيل

الاسماء
التي

ما قبله الف ونون مضارعتان ثم ذكر امثلة المستثنيات كما رجعت اوزان
الثلاث ففان جح فظة على الثلاث ابر الف افعال والاف التانيث والاف
والنون المضارعتان ابر الف افعال كج ك لوزة على اصل وزن
التصغير مقبل اجميل ثم لم يعلم انها مصغر عن وكج ك ج مصدرا جمل
او محذورا جمل جمع وسراج ك جمع جمل واما الف التانيث فالحقا فظة على
الصيغة الموضوعة للتانيث ولم قبلت بام كما في موضعين التصغير فانت
الصيغة الدالة على التثنية لا تصح كج ك ج واما الف والنون فحولا على
الفم تحققتا كج ك لاف التانيث ولو قبلت بام كما في موضعين التصغير فانت
المضارعتان المحذورتان فيها ومضارعتان التثنية على مضارعتان ابر الالف المضارعتان
فمنه ليس على قبيل وقبيل وقبيل فافا لا تركب عن مفهوم صد ايا ك لوزة ليس
على اوزان المذكر لان ايا ايا مفهومه ومنه ليست بمضارعة لا واد جبار
مضارعة لا واد صليقا بيش الف مضارعة وتثنية والتثنية افعالا فافا
فبها والتصغير قبل الالف وكما في التصغير ساكنه فان قبلت الالف واد
وزادوا الف في اخرها ونحوها ففان قبل الالف واد قبلت بام التصغير في الياء المقابلة
عن الالف مضارعة وتثنية وكذا في افعالا والتثنية فافا قبل الاخر بام فاجلعت
مع بام الذي واللي فانها افعالا والتصغير فيها ايضا في اخرها الف ففتح ما قبل الالف
لكن كان قياسه ان يفتح الالف والتثنية كسرا لاف والاف ونحوهما ليكون على
نحو ذواتي فتح ما قبل بام التصغير ليكون الالف ما قبل بام التصغير مضارعة
الى الاستثناء المثل للتصغير ففان ثل واحد تصغير فافا فافا ففعل لما حو
على ثلاثة احرف كلف فان ان كلف فانت للاحرف الثلاثة مضارعة لا واد
او كلفا كلفا لاحد الاربعة للعين والالف والغنيمة والكبر والتكبر ففعل
ججها على مقبل فيجوز ان يرا د ايضا من قول كلف فانت احرف لاحرف من كلفها
اصلية او يرا د كلفا مقبل ففعل اما رجيل فمضارعة اصلية ويزاد امثلة كالف
عشر للتثنية باعتبار جحر الف العين وسكون العين اما قبلت ففان كلفا
زادوا اصلية على ففعل ففعل يحذف العين ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل
مضارعتان وان لم يكن كل جحر فافا او على حرفين افعالا ففعل ففعل ففعل
لما هو على حرفين لكن بعد رد الجذر ونحوه ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل

ف

فان قيل فخصيصه عند حذفها اذا اصلها في ذلك التصغير فلهذا قيل
 فبطلت وسكنت ومن حذف من العين اذا اصله من قبل فبطلت وان قال اسمي
 اي ان يصعدا اسمي برامي اذا كان طرفا واحدا فلا يصعدان اما الحرف
 فواضح وانما الحذف فكأنهما متبعا للحرف وبنيتهما بالحرف فانه من
 التصغير فخرج تصغيره من حذف الحروف اذا اصله من قبل فبطلت على احكام
 فبطلت حرجه ومبطل لما هو اي تصغير لما هو على اربعة احرف كيف كانت باعتبار
 الحركات والزيادة والاصالة نحو جيعف وجعيل وجعيل وجعيل بالجمع بين الكيف
 على حدة كذا انما جعيل فخصيصه للرباعي المجرد وهو جعيل وانما جعيل
 فخصيص لما هو على اربعة احرف كذا بعض زائدة وهو الجعيل في جعيل او ما حذفت
 فخصيصه جعيل با مقام الباء وهو الضمير ولما كان متعلقا على الجعيل على اليك
 وهو يا التصغير والاول من حرفي يا فاعلم اعتذر عن هذا النوع من الجمع بين
 اليك ان لا يعلل حذوها وهو ان يكون احدا اليك حذفت ولا حذفت كذا
 ولما قال في الجمع لعن بالباء والعين واللام حذفت في هذه التصغير
 عليه ان يعلل ان تصغير لما هو رباعي اصله جعيل وفيه زائدة جعيل وجعيل
 فقال كيف كانت تبين وتذكر ذلك لانه يعلل الحذف او على الاثر ان
 فبطلت تصغير لما هو على اربعة احرف ولما هو على اكثر من اربعة احرف كما
 جعيل فخصيصه جعيل فانه يرد الى اربعة احرف كما يرد عليه بقوله جعيل وذلك
 بالرد الى اربعة احرف في وجاز فبطلت ايضا اي ما هو على اكثر من اربعة
 احرف كما جاز فيه فبطلت جاز فيه فبطلت ايضا عوصا حذفت من فبطلت
 في فززد في فززد وفززد ايضا وحديث يكون الحذف في اربعة احرف ان يقال
 جعيل فبطلت على فبطلت لان كان في الامة بعد علمه يا من فبطلت انما
 فبطلت فبطلت بقوله الا ان يكون الزايد مرة فبطلت من ان يجب ان يقال
 فبطلت فبطلت فبطلت وذلك بالرد الى اربعة احرف انما يكون فبطلت فبطلت لما هو
 اكثر من اربعة احرف بعد الرد الى اربعة احرف اما الحذف الحذف للقاسم منه وذلك
 يقال في جعيل جعيل فبطلت اربعة احرف ما هو زائد في جعيل فبطلت فبطلت
 جعيل جعيل فبطلت جعيل فبطلت جعيل فبطلت جعيل فبطلت جعيل فبطلت جعيل
 فززد فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت

نور

فبطلت على الاول فبطلت ان لا يرد شرط ان لا يرد اصله مع وجود الزايد فبطلت
 في جعيل اي ما يرد الى اربعة احرف فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 وجود الزايد لان الزايد في اول الحذف فيقول في جعيل جعيل فبطلت فبطلت فبطلت
 الزايد فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 واللام لانها من حروف الزايد فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 انما ليس يرد ولا يرد فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 ويشترط ان لا يرد فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 وجود غير ما هو في مطلق فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 ايضا فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 في اسم الفاعل في مطلق ولم يوجد في سائر تصاريح الكسبة بخلاف النون فانها
 زائدة فيوجد في جميع تصاريحها من المطلق ويطلق ايضا فبطلت فبطلت فبطلت
 انما الزم للكلمة فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 حذفت الى ما لا يظن له من لا يرد فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 وكذا حذفت اذ حذفت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 لا يرد فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 ومثل جعيل في استخراج فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 الفاعل نحو استخراج واستخرج فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 لوجوه فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 اصله غير اخر بعض اذ حذفت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 حذفت الحرف لانه انما يحصل منه لا يرد فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 ما يشبه الزايد كذا في فززد فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
 ولا يرد فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت

التقاضي

وقيل

في غير الجمع كرجل كان واصفاً بالحقارة اي رجل حقير واذا كان في الجمع كان له
الوصف بالحقارة كذلك اي واصفاً المعين وسوكون في المعنى للوصف بالحقارة
وفي الجمع للوصف بالحقارة فيكون الجمع الفاعل على بناء اس من غير تعيير لان تعيير
للموصف بالحقارة وهذا الجمع موضوع للفتحة لانه ان يعرض على نظر فوفية لذلك
الجمع نحو كليل واجبات ولا جبرية وتكثير تصغير لجمع الفاعل وصاحب
واجب واجبرية وتكثير وجمع الفاعل يرد الى واحد يجمع جمع السلامة او الى
جمع الفاعل ان وجد هو هو عليه فيكون ان شاء الله تعالى في ذلك المعنى
وسوكون التصغير في الجمع للوصف بالحقارة لا يصح جمع الكثرة على بناء ليل
التصغير الدال على الفاعل في الجمع الدال على الفاعل اي في موضوع السلامة
فيكون في موضوع الكثرة حقارة يرد الى واحد وسوكون تصغير على تكثير
فجمع جمع السلامة فيكون في موضوع الكثرة حقارة يرد الى واحد وسوكون تصغير على تكثير
جمع على غير غيره فيكون في الكثرة حقارة يرد الى واحد وسوكون تصغير على تكثير
من الموجودين ان لا يجمع التصغير وجمع الكثرة المتناهيان فيقول يرد الى
واحد اي ويصغر في جمع السلامة وسوكون يرد الى واحد ويجمع في
غير تصغير لم يكن من باب التصغير في بني سوابيا في اللفظ وفي التقليل نظر
لا في قول التصغير في الجمع للوصف بالحقارة ان يكون وصف الحقارة ما هو
مع او لا فيكون ما هو ابل المفروض من التقليل فقط كان حقارة لا يعرض
جمع الفاعل اصلاً لان الفاعل حاصلاً يكون التصغير في تصغير لم يرد على بناء
وان كان وصف الحقارة ما هو ابل المفروض من التقليل فقط كان حقارة لا يعرض
يقال التصغير للموصف بالحقارة مطلقاً في المعنى وفي الجمع لجمع تصغير جمع
الفتحة على بناء لولا على الوصف بالحقارة مع الفاعل واما جمع الكثرة فيرد الى واحد
الى آخر يقال عليه اي ان التصغير لو ودد على جمع الكثرة فاما ان يعرض جمع الكثرة
عن وضع كاصلي او لا يعتبر فان تصغير الدال على الكثرة لم يثبت التصغير الدال
على الفاعل وجمع الكثرة بل يكون التصغير مريداً الى الجمع الكثرة غير
هو ومن يرد على الفاعل وجمع الكثرة على بناء لولا وان لم يغير من قول
بل اريد به الكثرة فيها لم يكن ردة الى جمع الفاعل او الى جمع السلامة لغوات مع
الكثرة في الصورة بل حقارة ان لا يصح اصلاً لغوات مع الكثرة واصف

الجمع

الدال على
و جمع الكثرة
على واحد وجدها
ان يرد الى واحد
ثم يجمع السلامة
فجمع تصغير
الدال على الفاعل

التصغير

اذا وجدنا غلبوا واشبهت في الاستعمال فمن اين علمنا ان هذا الجمع للكثرة بل
جان من غلبة ان يكون تصغير غلبوا في غلبوا وان كان يصغر المعنى انما
ثم يجمع هذا التصغير جمع السلامة وهو في التصغير نحو ذر يجمع تصغير
من اهل اوله وكل اناس سوف تجعل بينهم ارااد بالو كثر الموت تعبيراً عن التقليل
اذا التصغير غير مناسب لذكر الموت بل هذا جعل الفاعل كناية للجمع سلباً و
نظاً به الملاقاة لاسم التصغير على المعنى والجمع نحو قولك انا خير ليلها الحقل و
حققتها المخرجت فاعلم ان الفاعل من الشئ يجمع تصغير في سابعه حين اخذت
من اهلها في الفاعل بالحقارة بالحقارة فيقول ليلها الحقل فيقول تصغير
الحقل الذي كثر في الحقل حتى صار ملبساً والعقدان في الفاعل والحقارة
المعنى بالحقارة ومن حشنة ذات شعيرة وذلك اذ طالت الفاعل والكثرة
او كانت متكررة في تلك الشئ والمفعول انما هو في تصغير بالحقارة فيكون
من مثل هذا المعنى وان في كثر الفاعل في الفاعل فيكون ارااد بالو كثر الموت تعبيراً عن التقليل
ومن اهلها ومن اهلها ومن اهلها الكثرة في الحقل ومن اهلها الفاعل فيكون
معان في سابعه وعلم ان الفاعل في الفاعل فيكون في سابعه وعلم ان ذلك
ومن اهلها في الفاعل فيكون في سابعه وعلم ان ذلك في الفاعل
لها بل لتقليل ما بين الشئين اما باعتبار المبالغة فيقول هذا مثل هذا مثل
لها سابعه فيكون في الفاعل فيكون في سابعه وعلم ان ذلك في الفاعل
الذات المعنوية في الفاعل فيكون في سابعه وعلم ان ذلك في الفاعل
ذات الشئ في الفاعل فيكون في سابعه وعلم ان ذلك في الفاعل
اضافة لتقليل اهل الفاعل فيكون في سابعه وعلم ان ذلك في الفاعل
بينهما من الفاعل فيكون في سابعه وعلم ان ذلك في الفاعل
بهما لتقليل المساواة فيكون في سابعه وعلم ان ذلك في الفاعل
الى سابعه فيكون في سابعه وعلم ان ذلك في الفاعل
سابعه فيكون في سابعه وعلم ان ذلك في الفاعل
للمعنى فيكون في سابعه وعلم ان ذلك في الفاعل
من السواد فيكون في سابعه وعلم ان ذلك في الفاعل
للتقليل المساواة فيكون في سابعه وعلم ان ذلك في الفاعل

الجمع

التقليل

الجمع

يعرف الياء والباء لكثرة ما يذف الياء فانما ان يذف الدال في الدال اوله
 فان لم يذف وقبل شديداً في القل وان ادغم وقبل شديداً القس
 بالنسبة الى سدها من المذوق احد المذوقين تركوا المذوقين راساً و
 قبل شديداً وكذا في المصطلح العيون نحو قوله لا يذف غير الياء منه و
 يجب ان يقال في قوله اذ لو حذف الياء وقبل ياء في فاما ان يذف لا يذف فانه لم يذف
 جاء النقل وهو في الواو مفرقة مع فتحه ما قبله وانه اعل وقبل ياء في القس الياء
 في طالع المضايف والمعتل من نعت كالمزود والقوة بين ما ذكره من
 في حذف الياء من نحو كل فعل مفعول لا اول نحو يذهب يذهب
 التاء في حذف الياء راساً او قبل جسيماً بالنسبة الى النسخ الياء في
 وباب النسبة الى فعل يكون التاء فان التاء الفعل فيكون فيكون
 المذكور من كل فعل وفعل من المعتل اللام نحو يذهب في يذهب
 اي حذف الياء من كل فعل مفتوح الفاء وفعل مفعول الياء في حذف
 تاء في هذا المصطلح اللام نحو يذهب في فانه اذا نسب الياء وحذف
 الياء في يثبت لا يثبت وقبل ياء في كان مستغنياً عن الياء في الضرورية
 للحمية الكثرين مع الياء في نقلها الياء واوا فصار في نقلها في
 التاني وكان هو ان يذف مع كونه مثلاً على حرف العلة فينبغي ان يكون
 في حذفها في غنى وكذا في فعل كقضي لو لم يذف الياء فيه كان ايضاً
 مستغنياً في حذف الياء في نقلها الياء واوا وقبل ياء في حذف الياء
 المحذرة من كل حذف قبل اخره ياء ان نحو يذهب في يذهب يعني لو قبل
 على ما اصل سبب في كان مستغنياً في حذف الياء المحذرة وان لم يذف
 الياء الساكنة مع انها اولي بال حذف من حيث ان الساكن كان يثبت لوجوده
 احدها ان المحذرة اقرب الى الطرف فالتصرف فيه اولي والثاني ان المحذرة
 لا تقبل حذف اولي والثالث ان المحذرة الساكنة وقبل سبب في نقلها الياء
 كان ان يذهب الياء في كل موضع في باب الالف اولاً في نقلها في
 التيسر بالنسبة الى ساد مثلاً وان لم يذف كان يثبت لوجوده في
 في كان حذف الساكن بين امتناع وليس طرجه وقلنا

في حذف الياء من كل فعل مفتوح الفاء وفعل مفعول الياء في حذف تاء في هذا المصطلح اللام نحو يذهب في فانه اذا نسب الياء وحذف الياء في يثبت لا يثبت وقبل ياء في كان مستغنياً عن الياء في الضرورية للحمية الكثرين مع الياء في نقلها الياء واوا فصار في نقلها في التاني وكان هو ان يذف مع كونه مثلاً على حرف العلة فينبغي ان يكون في حذفها في غنى وكذا في فعل كقضي لو لم يذف الياء فيه كان ايضاً مستغنياً في حذف الياء في نقلها الياء واوا وقبل ياء في حذف الياء المحذرة من كل حذف قبل اخره ياء ان نحو يذهب في يذهب يعني لو قبل على ما اصل سبب في كان مستغنياً في حذف الياء المحذرة وان لم يذف الياء الساكنة مع انها اولي بال حذف من حيث ان الساكن كان يثبت لوجوده احدها ان المحذرة اقرب الى الطرف فالتصرف فيه اولي والثاني ان المحذرة لا تقبل حذف اولي والثالث ان المحذرة الساكنة وقبل سبب في نقلها الياء كان ان يذهب الياء في كل موضع في باب الالف اولاً في نقلها في التيسر بالنسبة الى ساد مثلاً وان لم يذف كان يثبت لوجوده في في كان حذف الساكن بين امتناع وليس طرجه وقلنا

في حذف الياء من كل فعل مفتوح الفاء وفعل مفعول الياء في حذف تاء في هذا المصطلح اللام نحو يذهب في فانه اذا نسب الياء وحذف الياء في يثبت لا يثبت وقبل ياء في كان مستغنياً عن الياء في الضرورية للحمية الكثرين مع الياء في نقلها الياء واوا فصار في نقلها في التاني وكان هو ان يذف مع كونه مثلاً على حرف العلة فينبغي ان يكون في حذفها في غنى وكذا في فعل كقضي لو لم يذف الياء فيه كان ايضاً مستغنياً في حذف الياء في نقلها الياء واوا وقبل ياء في حذف الياء المحذرة من كل حذف قبل اخره ياء ان نحو يذهب في يذهب يعني لو قبل على ما اصل سبب في كان مستغنياً في حذف الياء المحذرة وان لم يذف الياء الساكنة مع انها اولي بال حذف من حيث ان الساكن كان يثبت لوجوده احدها ان المحذرة اقرب الى الطرف فالتصرف فيه اولي والثاني ان المحذرة لا تقبل حذف اولي والثالث ان المحذرة الساكنة وقبل سبب في نقلها الياء كان ان يذهب الياء في كل موضع في باب الالف اولاً في نقلها في التيسر بالنسبة الى ساد مثلاً وان لم يذف كان يثبت لوجوده في في كان حذف الساكن بين امتناع وليس طرجه وقلنا

في حذف الياء من كل فعل مفتوح الفاء وفعل مفعول الياء في حذف تاء في هذا المصطلح اللام نحو يذهب في فانه اذا نسب الياء وحذف الياء في يثبت لا يثبت وقبل ياء في كان مستغنياً عن الياء في الضرورية للحمية الكثرين مع الياء في نقلها الياء واوا فصار في نقلها في التاني وكان هو ان يذف مع كونه مثلاً على حرف العلة فينبغي ان يكون في حذفها في غنى وكذا في فعل كقضي لو لم يذف الياء فيه كان ايضاً مستغنياً في حذف الياء في نقلها الياء واوا وقبل ياء في حذف الياء المحذرة من كل حذف قبل اخره ياء ان نحو يذهب في يذهب يعني لو قبل على ما اصل سبب في كان مستغنياً في حذف الياء المحذرة وان لم يذف الياء الساكنة مع انها اولي بال حذف من حيث ان الساكن كان يثبت لوجوده احدها ان المحذرة اقرب الى الطرف فالتصرف فيه اولي والثاني ان المحذرة لا تقبل حذف اولي والثالث ان المحذرة الساكنة وقبل سبب في نقلها الياء كان ان يذهب الياء في كل موضع في باب الالف اولاً في نقلها في التيسر بالنسبة الى ساد مثلاً وان لم يذف كان يثبت لوجوده في في كان حذف الساكن بين امتناع وليس طرجه وقلنا

على المد لا الزعمى الثاني كالمصروف والضارب فان الضارب ليس للواحد
 من الضاربين فكذلك السجدة قد بين للفرق بين المصروف والواحد كزوي
 فان الزوي للواحد والروم للمصروف ولا يجي من الحق ويخبر فان
 لا يطرده من كل بي نسبة المصروف ويصير مثلاً ولذلك يترك عليه
 المصنف بينهم وكما في التثنية من الضارب قد بين في القواعد
 بحسب ما سئل لا انه مظهر مطلق ومهما هو من علاماته لا
 الكثرة نعم ان المصروف قد يضر به بعض من خواص الاسم وهو نحو
 الضمير اليه اذا الضمير لا يعود الى الفعل والحرف اذ لو عاد الى احدى
 لكان ان يكون له ضمير على كونه نائياً مقام الفعل والحرف فلا يغير
 ان يقال ضرب زيد ومعه وراي وضرب عمرو وهو مجتمع لان سدا
 الضمير ما ان يمشي به من اسمية او لا فان لم يمشي لم يكن ضميراً اذا
 المصروف اسم مطلق وان اعتبر به من اسمية كان له اعراب محلاً بان يكون
 مبتدأ او مفعول ولا يستقيم له اعراب بوجه ما حاله كونه تابعاً الى
 الفعل مضمناً به عن غيري يظهر ذلك بالتمثيل فلا يكون له اعراب اصلاً
 ان المصروف يقتضيان ان يكون له اعراب كالمحل وهو من كونه كان مثلاً له الملقى
 حقه المصروف المدلول عليه بالفعل وانه في الفعل هذا اشارة الى سوال
 فانه الضمير في كان يرجع الى سابق وهو كذب فقد يرجع الضمير الى فعل
 فاحسب بان الضمير يرجع الى المصروف المدلول عليه بالفعل كلفظ كذب
 فان المعنى كان الكذب شراً له لان هذا الفعل في يرجع الضمير الى الفعل
 بل الى الاسم ونظيره فلو تم اخذوا متواضعاً للتقوى فان يرجع الى الفعل
 بل الى القول المدلول عليه بالفعل فاما علاماته لا فاعاك مهم
 حقه دخول هو وحرف الاستقبال والجوازيم والحق بدار المتعيل من
 الضمير المرفوع وتارة الثانية ساكنة اما حقه دخول في فاعاك كانت من خواص
 الفعل لان قوله ان الضمير الى الحرف او الى الحرف او الى الحرف او الى الحرف
 لتقابل معنى الفعل في قوله ان هذه المعاني لا يجمع الا في الفعل واما
 حرف الاستقبال فلا فاعاك واما يفتقر الفعل فاما الجوازيم
 فيفتقر بالفعل لو جازي احد من ان معناه ما معنى يستوي فعلاً اي

فان قول لم يضره في قوله المصروف الى الماضي وكذا غيره والثاني ان
 الجوزيم من غير تغيير يلحق احدهما الفعل بقطع حركته بضمير او حرف
 حكم بزم ولم يضره ولم يضره في كل من احدهما بالاعمال نظراً الى
 الامة الجمة المظلمة المعنوية اما الحق المتصل بالبار من ضمير المرفوع
 كفعلاً ومفعولاً فان احسن هذا بالفعل لان المرفوع بالبار من ضمير المرفوع
 يقتضيان ان يكون في علمه فعل الفعل والفعل مفعول من هذا الفعل والاسم
 الفعل وان عمل في المستقر نحو زيد في ربه في المستقر فاعلاً له معنى كذا
 لا يعمل في البار في كذا اذا قلت زيداً رب هو من كذا كذا للمستقر لا عمل لاسم
 الفاعل فظهر وان عمل في البار في مفعولاً بالفعل اذ المستقر في اسم الفاعل
 لا يكسر عمل اسم الفاعل فيه اذ ان يقال المستقر مفعول لفعل مقدر
 اذ ضرب وفيه موقف متعجب يضرب فكله مفعولاً باعبار ذلك الفعل
 المضمون فلم يظهر عمل اسم الفاعل في مفعولاً فاعلاً وتعلوا فانه يظهر عمل
 الفعل فيه حقيقة ولطف اذ العمل من خواص الاعمال لا يعمل الا اذا كان اسم الفاعل
 مفعول فعل فعلت ان العمل للضمير لكونه مفعولاً على الجوزيم واما ضمير الضابط
 فقول لم يضره جازي من غير الضمير في قوله قد يكون في الاسم كزويضارب واما
 المتصل بضمير من غير الضمير في قوله قد يفتقر الاسم ايضاً كمنه ايضاً في قوله
 من واما الضمير المرفوع فاحسنه عند الضمير المصوب والمضروب فاعاك
 قد يفتقر الاسم الى حرف كذا وضرباً ويكسر واما في الثانية فيكون
 بالساكنة اذ المضمون لا يوجد في الاسم كذا وفيه اختصص الفعل بالثاء
 ساكنة لان ثبوت المسند اليه فيفتقر بالفعل اذ الاسناد الحقيقي اهله
 ان يكون للفعل ثم مثل عمل الترتيب فاعاك نحو مفعول في دخول مفعول
 وسوف يفعل في حرف الاستقبال ولم يفعل في الجوازيم ومفعولاً ومفعولاً
 لبار في المتصل المرفوع وقوله في الكتاب ومفعولاً في قوله ارجع ارجع
 احدهما فعلت بالضمير الثاني ونحو كسر ما لكونه امتزاجاً لبار في المتصل المرفوع
 كفعلاً ومفعولاً والرابع ان يثبت التثنية لكونه في التثنية ساكنة
 ولما لم يضره بالفعل ثلثه امثلة احدهما المرفوع الاخر نحو ضرب ودرج
 وهو الماضي مثلاً في التثنية في المجرى لضرب والرباعي المجرى كدرج

اسم الفاعل

مفعول

يُفعل بهما كسبعت عيني من زبي الزوايد كما سخرج وانطلق واختدروا
 تضارب وعوموا فموت وسوالضاب وهذا الغائب يختص بالفعل المضارع
 وتبين عند الاعلال ومع المحض من ضمير المفعول وبمعنى الواو
 ان هذا الفعل المضارع لا يكون مفتوحا ولا آخره وانما يسكن لاحد ساكنين
 احدهما ان يكون معنى الالام لا حركة فزاد من في ان لا يسكن لا يفتقر
 كما بينت في باب الاعلال والثاني ان يتصل به ضمير مفعول محض كانه
 كضربته في نسيك ايضا لئلا يلزم نواله الى ان لا يحرك كانه في صوكا كلمة
 الواحدة اذا قلنا على الجوز من الفعل قوله المحض كضربته العاكر
 المتصل من مثل ضربته فان اتصل به ضمير مفعول كانه في نسيك احرا الفعل
 مفتوحا والمفعول احرا عن المنصوب هو ضمير وضربته فان لم
 لا يوجب التسكين لان المنصوب فضلة فلا يتناول في اربع حركات
 منها صوكا كلمة الواحدة وسوا ان يكون في التعيين كانه المحض فلا
 يسكن ان لم يفتقر بضمير واثلاث ان يتصل به واو الضمير كضرب
 اذا قبل الواو لا يمكن تسكينه لئلا يتناول في ساكنين وانما يقع في خمسة
 الواو والثاني ان الت في من املت الفعل الثلاثي ما قبله في صورة
 الزوايد ساربع ومن الهمزة للمتكلم الواحد صوكا كان او موت و
 النون لم اب للمتكلم اذا كان مفعول والياء للمخاطب مطلقا والغائب
 الموت والموتين والياء للمخاطب قوله مطلقا ان الت للمخاطب
 سوا كان مفعولا صوكا كلفعل او متين كلفعلان او جمع كلفعلن فقال مطلقا
 او موتا مفعولا كلفعلين او متين كلفعلان او جمع كلفعلن فقال مطلقا
 لا يشتمل هذه الصور كلها قوله والغائب الموت والموتين ان الت قد
 يكون للغائب من المفرد الموت كلفعل او الموتين كلفعلان
 دون الجمع الموت فانما بالياء كما سبقت قوله والياء للمخاطب
 المتكلم والمخاطب والغائب من الموت والموتين فيقول اليا للغائب المحرك
 مفعولا كزبر يفعل ومثي كالزبدان يفعلان وجمع نحو الزبدان يفعلون
 او جمع موكا كلفعلات يفعلن وقال في التعليل والياء للمخاطب
 اول من قولهم اليا للمذكور الغائب لانه قولنا يفعل الله ما يشاء

واسم الغائب لا يفتقر على الفعل مع معناه انه قوله لمفعولا انما هو
 المتكلم والمخاطب ويبرز تحتها لا يطلق عليه اسم الغائب في ليس يتكلم
 او مخاطب نحو يفعل الله ومثله نظرون وجرمين احدهما ان الفعل
 موضوع له يطلق عليه الغائب لانه يمنع التوقيف ان يثبت لاني في
 اطلاق اللفظ ويبحث في المنظر الدلالة اللغوية لا الدلالة الشرعية
 الثاني ان المتكلمين يقولون في باب اثبات الصفات يثبت صف السهم والبصر
 له مع قياسا للمخاطب الشا من هذا المطلق الغائب ولا بعد ان قد يرد الغائب
 عن حواسه وان كان متحركا باعتبار العلم قوله وسيل يسي المصارع ايهما القديم
 الذي يتعاقب في صدور الزوايد ساربع يسي المصارع من المصراع ومن الثانية
 ان يسهل امر الفعل باعتبار الحركات والسكنات وباعتبار الالام اصل احد الزمانين
 الماضي والمستقبل ولهذا المصراع يتوهم الفعل المصارع في العمل من الفعل
 بهذه المصراع ردة ويشترك بين الماضي والمستقبل ولا ردة في الفعل ويشترك في
 ايهما لان الفعل المصارع في يقاكر في مشترك بين الماضي والمستقبل فالعقل المصارع
 مشترك في ايهما صبيح لا يشترك كما يقال لما يشترك بين ردة وهو ولا يشترك
 نيران يقاكر مشترك فكسر الزوايد ساربع وسيل يسي المصراع ايهما القديم
 العقل يشترك المصارع في فعله وسوا ساربع اذا قرئ بفتح الياء ولا يشترك
 بمعنى التشاكر في ضمير المصراع في يفتقر الى ان يشترك في المصراع
 المستقبل وصيغته المتعاقبة يفتقر ان يكون فاعل متعديا لا يشترك ردة وهو ولا
 ان يسي المصراع في باضه فكا قال وتيسر ذكر افراد المصارع وج لا يظهر في
 قوله بين المصراع والمستقبل كما لا يظهر في تشاكر ردة وهو بين الدرام والشباب
 والمصنف لعله اعاد قوله لا يشترك من المصراع الثلاثة اذ قيل موحى في
 الحال مما زاد في الاستقبال وقيل بالفتن وقيل حوسم مشترك بينهما ويجوز ان
 لا يكون اختيار المصراع لانه لا يشترك لان الفعل المصارع يطلق على كل
 واحد من المعنيين فهو مشترك في جهة الملاذعان المصراع والمستقبل ولا
 يقتضي كونه حقيقتهما بل قد يطلق على كل واحد منهما وان كان على احدهما
 حقيقة لاخرى كذا لكن الطاهر ان لا يلازم في الاطلاق الحقيقة والالام
 في مؤلف ان ردا ليفعل محله الحال كالمسكين او سوف لا استقبال يعني

والغائب
من الموتين
في الزوايد

فمن كان في النظر والمستقبل

بل قال تشاكر
رس وعمر
الدينام والشباب

۱۰۰

Handwritten text, likely a signature or date, written vertically on the right margin.

موقوف

مصر
ع

عبدالحامد بن محمد

100

مقدرة
٤

والمغفرة

3

...

...

10

مع فتح الفاء يوزن فعل على كسرهما أي وكسر الهمزة والعين وسكونها كذا في
 سكون العين مع فتح الفاء وكسرها فهو أربع لغات أصل اللغة الأولى هي على
 أصل واو كسر الفاء والعين أو طبع تحتها من الحركات ثم يعود للفتحة
 الحقيقية فاسكون العين أو الأولى وهو مفتوح الفاء فتكون مع العين كسرتين
 فتكون وكذا اللام في وسكون الفاء والعين فيكون عينيا للفتحة كالمثل
 في إيل وكذا كحل أو اسم على قول في خبر جرح جاني أما الفعل مفتوح فهو يجوز
 ضم اللغات الأربع وكذا الأثر يوزن مع فعل كفتح كجر يا به أيضا اللغات
 الأربع وعلاها اختص ما يكون في خبر جرح الخلق لأن جرح الخلق فاعلا وكان
 طلبه التخصيص فيه أو في من غيره ومنه أي من الجاهل ليس عين يجعله فعلا
 اختلقت اللغات في أن ليس فعل أو جرح فذهب بعضهم إلى أن فعل وعلم الجمهور
 قبل أربعة حروف واستدلوا على فعليتها بأنها في اللغات الأربعة كسرتين واستدل
 على حريتها بأنها لا يتصرف ولا أصل في الأفعال المتحركة وبأن الفعل يدل
 على الحدث والزمان وبأنه لو كان فعلا لكان له صلب لعدم الزوال ولأن
 بعض الأفعال في الجملة على أنه ليس له أصل لا في أصل ولا في الوجود
 من قول أن عدم التصرف لا يفتوح في فعلية لأنه لا يفتوح لا في الوجود لا في الوجود
 التصرف فيه وعلى الثاني بأن الفعل قد يتجزأ عن الزمان بسبب الاستمرار
 وهذا كذلك ويؤيد على الثاني وهو حوق ومن ذلك أن ما كان باعتبار
 لأصل وعمره من ذلك على الأصل لا في فعلية باعتبار أصل وسكون
 من ليس له فعلية فهو على لفظ صيد ولا صاحب لفظ ما ليس بفعل كالك
 ولولا لم يتفلسفوا كسر العين إلى الفاء في لسان ما كان ليس على أنه لا يفعل لما فيه
 فورا لأصل ليس كعلم لم يسكن العين فليكن هو فعل في الأفعال باعتبار لأصل
 ثم ما ذكر بعد جواب عن سؤال مقدم وسوان يقال لو كان فعلا معن
 العين لم يخجل أما أن يقول على قول لا أفعال أو لا يفعل وانتفا الثاني
 يدل على انتفاء المقدم أما الملازمة بينهما وأما انتفاء الثاني فإنه لو لم يعمل
 كان جرحان يقال ليس بكسر الهمزة كصيد البعير وأن عمل كان جرحان فاعلا
 الفاء لأن جرح الفعل متحرك وما قبله مفتوح وكان الفاعل ليس كسرتين

الطرفين

مع فتح الفاء يوزن فعل على كسرهما أي وكسر الهمزة والعين وسكونها كذا في
 سكون العين مع فتح الفاء وكسرها فهو أربع لغات أصل اللغة الأولى هي على
 أصل واو كسر الفاء والعين أو طبع تحتها من الحركات ثم يعود للفتحة
 الحقيقية فاسكون العين أو الأولى وهو مفتوح الفاء فتكون مع العين كسرتين
 فتكون وكذا اللام في وسكون الفاء والعين فيكون عينيا للفتحة كالمثل
 في إيل وكذا كحل أو اسم على قول في خبر جرح جاني أما الفعل مفتوح فهو يجوز
 ضم اللغات الأربع وكذا الأثر يوزن مع فعل كفتح كجر يا به أيضا اللغات
 الأربع وعلاها اختص ما يكون في خبر جرح الخلق لأن جرح الخلق فاعلا وكان
 طلبه التخصيص فيه أو في من غيره ومنه أي من الجاهل ليس عين يجعله فعلا
 اختلقت اللغات في أن ليس فعل أو جرح فذهب بعضهم إلى أن فعل وعلم الجمهور
 قبل أربعة حروف واستدلوا على فعليتها بأنها في اللغات الأربعة كسرتين واستدل
 على حريتها بأنها لا يتصرف ولا أصل في الأفعال المتحركة وبأن الفعل يدل
 على الحدث والزمان وبأنه لو كان فعلا لكان له صلب لعدم الزوال ولأن
 بعض الأفعال في الجملة على أنه ليس له أصل لا في أصل ولا في الوجود
 من قول أن عدم التصرف لا يفتوح في فعلية لأنه لا يفتوح لا في الوجود لا في الوجود
 التصرف فيه وعلى الثاني بأن الفعل قد يتجزأ عن الزمان بسبب الاستمرار
 وهذا كذلك ويؤيد على الثاني وهو حوق ومن ذلك أن ما كان باعتبار
 لأصل وعمره من ذلك على الأصل لا في فعلية باعتبار أصل وسكون
 من ليس له فعلية فهو على لفظ صيد ولا صاحب لفظ ما ليس بفعل كالك
 ولولا لم يتفلسفوا كسر العين إلى الفاء في لسان ما كان ليس على أنه لا يفعل لما فيه
 فورا لأصل ليس كعلم لم يسكن العين فليكن هو فعل في الأفعال باعتبار لأصل
 ثم ما ذكر بعد جواب عن سؤال مقدم وسوان يقال لو كان فعلا معن
 العين لم يخجل أما أن يقول على قول لا أفعال أو لا يفعل وانتفا الثاني
 يدل على انتفاء المقدم أما الملازمة بينهما وأما انتفاء الثاني فإنه لو لم يعمل
 كان جرحان يقال ليس بكسر الهمزة كصيد البعير وأن عمل كان جرحان فاعلا
 الفاء لأن جرح الفعل متحرك وما قبله مفتوح وكان الفاعل ليس كسرتين

وهذا لا يدل على الحدوث والزمان

وهذا لا يدل على الحدوث والزمان

وهذا لا يدل على الحدوث والزمان

فلما انتقل القسيان انتقل فعله فاجاب بنوع الملازمة وهو ان يكون
 اللازم من لوازم الافعال المتصورة فلا يلزم ان يكون فعل لازم
 لا علل على ذلك الوجه وعدم الملازم بل مما من لوازم الفعل
 المتصرف فلو كان كذلك لم يجعل لمجوده على لفظ صيد ولا لما
 اي لما كان جازما لم يلزم ان لا يفعل كصيد او يفعل كباب بل
 ورد على لفظ ما ليس بفعل سميت حقيقة لمجوده وعدم تصرفه
 ثم قهر هذا المعنى بقوله ولذا اي والمجود لم ينقلوا كسيرة العبر
 الى الفاء في لست بعد لو كان ليس عا فباس الافعال لكان لمجود
 واذا اتصل به المضمر اي في فاعل في حقت بكوا لكان فاعل في حقت
 لست بكسر اللام في فتح دل على انه ليس على قياس الافعال المتصورة
 بل هو مجود وورد على صيغة المردف كليت ومما ان ومن الجاسوس
 عس وسب في مباحث باب العوامل وتعليل لمجود العا في كسيت
 ومما عس ونظير ما في مجوده فليست به فعل لا شريكها
 في معنى الواجب والطبع ومما ان ومن الجاسوس صيغت التعجب ومما
 ما افعله وافعله ولا يبين ان من الثلاث في المجرور من ليس بعد
 افعله وافعله خلاف لتكسبتين من مواصل الالوان ومواصل
 واليها من المراد بالتحجب وضع لانتا التعجب ولا يبين ان
 الثلاث في المجود اذ ما لا يكون ثلاثا مجرورا لا يخلو اما ان يكون
 مجرورا او ثلاثا ورباعيا موزنا فيهما اما الرباعي المجرد قطعا
 اخذ بنا افعله لا يمكن من الا بحذف بعض حروف الاصول ومما
 وان في غيبه فلا زاما ان يحذف الزيادة او لا يحذف فان لم يحذف لم يكن
 بن وضعت التعجب منه وان حذف اختل المعنى اذ لو نبي من استخرج
 وحذف زوايد لتلبي ما اخرج ويستقيم بالتعجب ما اخرج وقول
 من ليس بعد فعل وافعله فكل الجوابين يدل مزا من ليس يكون
 ولا يجب والمصنف عدل منه الى هذه العبارة اي لا يبين ان الا من الثلاث
 المجرور الذي ليس بل هو معنى فعليه اصله ان يعتبر عن بافعله وافعله
 متخرج عنه الالوان والعيوب فك صايب الصحاح انما صحت الواو

فان كان
 لا يكون

فان

وعمران لحياتها في اهلها ومما عس ثم حذف الزوايد والندوب فيبقى شعور
 يدل على ان ذلك اصله على من نحو اسوة بسوة واحسن اجمرة ولا يقال
 في الالوان عسوه ولذلك فباسم العيوب فافعله وافعله وان لم يسم منها
 فلا ومن مثله احسن واحسن واحسن واحسن واحسن واحسن واحسن واحسن
 اسفاره واحسن واحسن واحسن واحسن واحسن واحسن واحسن واحسن واحسن
 واكت والما في وكذا في العيوب كما سجد واحسن ونظير ما اعدت
 المصنف عن صيغة التثنية لاشبه فاعله في تعليل ان لا يبين ان الالوان
 العيوب لانها لا يقتضيان الزيادة والتقصا فكما ان يبين ان بعض الشخص
 ان يبين ان في الرجل فاعله لا يبين من بعض لكونها امور مستقرة ثابتة
 لم يبين في يثابته منكم ان يكون لم يبين المصنف هذا للتعليل اذ الالوان
 ثابتة للزينة والتقصا فان السواد والبياض وغيره من الالوان قابلة
 للتغير والتقصا ولذا قالوا اسوة بسوة احسن اجمرة ويدل على تبوء
 للتغير والتقصا حتى يستعمل فيه التقصيل وان كان يتوكل اليه نحو اخذ
 واليها ونظير ما في احسن احسن احسن لان اصل الالوان والعيوب
 ان يكون على صيغة افعله وافعله بالشيء يبينها في ذكرنا اصلها
 وسواء الصيغة فيب بئلا في مجرور فلا يمكن بنا صديقتين من نحو احسن
 واحسن لان بعد حذف شيء من اصوله وهو متعق فان قلنا هذا يبين
 قوله ولا يبين ان الا من الثلاث في المجرور فان نحو افعله وافعله ليس من
 الثلاث في المجرور فكل من متعق من قوله ما ليس بمعنى افعله وافعله
 قلت انما يبين عن لفظه ما ليس على صيغة افعله وافعله فقد يكون
 ثلاثا مجرورا وهو يعني افعله وافعله لانهما صيغتهما وخرضا ان غالب
 صيغ الالوان والعيوب مما افعله وافعله فلو لم يذكر هذا الغير
 التثنية بالاولى لكان حقهما ان يبين من نحو عرج ونحو عرج لا لب
 ثلاثا مجرورا فلو انما في يبين ان من الثلاث في المجرور اذ لم يكونا يعني افعله
 وافعله فان عرج وان كان ثلاثا كانا يعني افعله وافعله فلو لم يذكر
 من الثلاث لكان يبين ان بعض بناء التعجب من نحو عرج واحسن الكوفيين
 التعجب من السواد والبياض لانها اصول الالوان واشندوا

ولم يذكر كل بل قال
 ما ليس بمعنى افعله
 افعله

شعرا والوجهي شعرا واستندوا كالمزج فيهم سيرا الى طابع وانشدوا
 ايضا جارية تودعها الضعفاء من ابيهم ما تحت من انا من دعاء وتعد
 التبعي لانت اسود وعين من الظلمة قالوا لما حيا من فعل الضعفاء
 جارية، صيغتي التعجب ايضا لانهم مكيا وبان وان لا استنساها وان
 فضعفوا لانهم من شعور الشعراء في هذه الكلام فيكون نادرا وتقولهم
 انهم سارا لان العيوب مشحون وبعد تسليمه فذليل المنع على ما ذكرنا
 قايما فيهم وان كانا من اصل اللوان وينتوصل فيهما ورا، بنحو آخر وان
 نحو ما استخرجته وما ابلغ سوادا يعني انه قد مرر والتعجب من الرباعي
 والمزيد فيه ثلاث اوزاعيا فان معنى التعجب لا يمكن فيها فان لم يكن
 اما صيغة لم يمكن التعبير عن التعجب في سوادا من ان التصدير غير
 لا يتعين بان يكون باحرف صائتة الضعيفين بل قد يتوصل بفعل
 يصح منه بناء الضعيفتين من نحو التوبة والقوة والفتنة والكنز والزيادة
 فبقاى ما استخرجته واستخرج افعلا او ما اقوي او ما ازيرا وما ابلغ
 ونظاير من وقد مررت اعطاء وما اولاه صراحياب عن سوادا مقدر
 وموات اعطاء لم يجز له فعل ثلاثي بل فعل اعطى يعطى وكذا ما اولاه فعل
 اولي يولي فكيف ينيل من غير فعل الثلاثي المجرد فاحاب عندئذ
 فان قلت وكذا ان افعال لا يمكن بنا من غير الثلاثي المجرد فاما يمكن
 فكيف يجي النداء قلت قد ذكر من قبل ان خبر الثلاثي اما ان يخبر عنه
 الزايرة لا يجوز قلت يجزى واذا حذفت امكن بنا الصيغة غائبة
 بل ليس باللائب من لا بوجوب الامتناع بل قد يقع اللاباس على الندوة
 ويكون من الفاعل دون المفعول الاما من نحو ما اشبه وما افعلة
 اس الاصل ان يبيننا معنى الفاعل لانه لو جازي عن المفعول لا ليس
 في نحو ما اضرب فان المراد ما اشتر مضرو وبنيته اوضا ربيته من
 الفاعل لا من المفعول لا توب ومع من اقتدر حيا على الشدة ونحو ما
 اشبه وما افعلة من شبيهة الشيء بالكسر اراشتمه من معنى في المفعول
 ومعنى ما افعلة شيء جعل فاعلا تقديرا والفاعل مستند الي ضمير
 شروع في اعراب الضعيفتين فقلنا ما افعلة اصله شيء افعلة يعني ان

في
 في

جرد
 فان

في الافعال

ما

ما كن، بمعنى شيء وافعله قد ضمير موقوف على يرجع الى الشئ وهو معنى قوله
 المفعول مستند الى ضميرها وقيل ان ما موصولة وافعله فعلية والموصولة
 فعلية مبتدأ والخبر محذوف ان الذي افعله حاصل وقيل اصلها لا استنساها
 اي ان شي احسن زيدا اي جعله حسنا وهذا الوجه باعتراف من اصل يعني ان
 اصلي في اعراب هذا شئ لان هذا المعنى المراد لان لان معنى انشا
 التعجب وما قد مر في الاصل جعله ضمير محذوف للمضيق والكذب فلا يكون
 معنى لا انشا، وانما قد مر ان هذا اصل لضعف في اعراب ثم نقل الى معنى
 التعجب وهذا الحكيم مطروقة وتو ان انشا اذا نقل من حال الى حال كان
 اعرابا بحسب المنقول عنه ومعناه بحسب المنقول اليه ومعنى افعله
 صار ذا لزا والمجرد من مرفوع معنى ولا ضمير في الفعل والمفعول لا مرفوع
 المعنى على القصور فتقوى احسن منه ان يكون ضمير ما افعله على راء الباء
 او ميمه ذاك ان اعلان الضمير في شرح في معنى افعله واعرابا بحسب راصل
 فقد معنى افعله صار ذا لزا وهذا المجرد من مرفوع متعجب المعنى على انه فاعل
 نحو كى ياءه ضميرا فلا ضمير في الفعل لان ضمير احسن يربو احسن زيدا
 لكن لفظة على ما مر المعنى هو الخبر وشرا اصل افعله قد مر في الاصل
 احسن زيدا معنى صار ذا حسن كما في قوله كذا فلان اي انشد فلان كما في
 في عكس وجهه في ان اللفظ خبر المعنى امر بفتح الدعاء اي الممازجه و
 ان قد مر من الاصل لضعف اعرابها كما ذكرنا فحين افعله ثم ذكر المصنف ان
 لا احسن ولا لبيت اي بقى الامر بحاله فاحسن امر ما خفف من احسن الشئ
 اي جعل حسنا ووضعه بالحسن فبعد احسن اي جعله حسنا وصرفه
 بالحسن فالباء زائدة لان احسن الشئ يتعدى بنفسه قلنا حقا حسنا لا
 احسن به ويجوز ان يكون ماخوذا من احسن الشئ اي من ذا احسن و
 بمعنى احسن صيغة تصحيح هي بالياء للندبة اي صيغة ذا احسن فعلى
 الوجهين صيغة الامر بفتح بيا حاله ونقل اليه انشا، التعجب وانما كان
 من ذا الوجه اولى لان الوجه الاول وهو معنى قولهم معنى افعله صار
 ذا لزا يحتاج فيه الى تحركات احسن اخراج الامر عن وضعه الى الضمير

في
 في

تقدير

٣٩ والشيء واحد على الفاعل والشيء لا يتغير بحدوثه امر الخاطب على
استناده الصغير غير الرابع انهم يقولون في هذا الموضع صغير الامر الى المصنف ثم
حكوا بان الصيغة المنقولة البرية مراد ايضا فينقل من الخبر الى من نقله
وهذا تطويل للمصنف واما هذا الوجه الذي احتار المصنف في ما بين المصنفات
الاربعة ليق صيغة الامر بحال وعدم ادخال المفعول على الفاعل واما في الصغير
المستتر في فعل الامر وقصر المسافة في جعل الامر معن الاشياء دون المفعول
معن الخبر ثم ينقل الى الاشياء فلذلك كان احسن واليق لم يحوي خبر المفعول
فلم يقصر عن لفظ الوجه ولهذا لم يتصرف في الجملة التجميعية بغيره وانما خبر
وقصر ما هو اب من نوعه الى سوان لق بل ان يقول غايه ما قد مر ان
صحة الصيغة نقلت الى معنى الاشياء وهذا لا يقتض ان لا يتغير بحسب المعنى بل
ان صيغ الاشياء قد تغير بحسب المعنى يرفعون بغيرها بغير مع الاشياء
في نظيره في جاب بان هذا الكلام يحوي خبرين المفعول وحقق الاستدلال لا يتغير
بل يحكي على مورد ما لا يصح قلبه الى ان ملكه من جاب خبر المفعول في خبر الجملة
التجميعية عن هذا الموضع في يتصرف فيه بتقويم وتأخير ولا يحصل الا بالفتك
في زيادة احسن ولا ما زيدا احسن ولا يزد احسن ثم استثنى ما جاء من الفصل
بالظرف نحو ما احسن بالرجل ان يفعل كذا ففصل بين ما احسن وان يفعل وما
بالظرف لان الظروف تنسج منها لا تمنع في خبر ما كاجبر الفصل بين
المفعول والمضارع اليه بالظرف دون غيره من نظيره من التامعات وقيل و
وهذا اجبر الفصل بالظرف نحو ما احسن بالرجل ان يفعل كذا وجاز ما كان
احسن زيدا للاداء على المعنى صد اشبه اراد وهذا ان كان وقع فصل بين ما و
بين احسن وهو ليس بظرف فاجاب بان جواز الاداء على المعنى فكان التعدي به
احسن في الزمان الماضى فهو على التحقيق معنى الظرف لان كان يجوز ان يقول
في الزمان الماضى فتدفع رجوع الى معنى الظرف فتدبره وانما احسن ما كان
احسن زيدا ولم يكن ما احسن اكره ما واما اس ادنى ما لان فعل التهجيب لم
لم يكن في امحل يدل على زمان بغيره كيد الصبح او الحساء عليهم فلم يكن اصح
منقولاً بل للاداء على الزمان المعين فلم يبق في كذا بق كان معنى المعنى الذي يدل

علم

عليه معني لا صلا حاصل فعل التهجيب واما علامات الخبر في التقدير على ما بها
عن علامات الامر والاعمال كان اعتبار الخبر من الفعل والامر بتقدير خبر
وهو انه لا يولد جاب معن في نفسه جابا ان تكون علامة جابا باعتبار خبره وهو
التقدير من علامة الفعل الامر ثم ان في التقدير جابا معن الثاني ان
جاء خبر الاستدلال وهو تركيب الكلمتين او ما يحتمل خبرا جابا بحيث يفيد السامع وبني
كلامه وجعل له كرمه في التقدير على التقيد بين الكلمتين لئلا يفتى ما استدل
او خبر الاستدلال بما لا يستدل به فهو تركيب الكلمتين بحسب يفيد السامع فاذا تضمن
الكون في علمه وبني هذا المصنف كلامه وجعل له قوله او ما يحتمل خبره من معناه
يريد ان يفتى في الكلام من كلمتين معن كزبر جابا وتكون له من مفرد وجعله
واحدة مع موقع المفرد يجوز ان يكون في التركيب من اكثر كلمتين لكن الجملة
ما جازت الى المفرد ان يرد بحكمه عليه بهذا الوجه فهو في حكم المفرد اذا استدل
ان هو بين كلمتين في التقدير وماما يتعلق بالكون فهو خارج عن الاستدلال
بل هو من متعلقات المصنف من الاستدلال وليس الاستدلال من في الحقيقة وتكمل
ان يريد ان التركيب فيكون بين كلمتين متعلقين وقد يكون بين متعلقين وقدر
نحو قوله اقوم وقوم في المصنف ليس الا احد في الكلمتين واما الظرف الاخر
فمضمر في خبره جابا في خبر الكلمتين ما لا يكون متعلقا بهما كما نوع وتقوم
لكن كان لا بد ان يفيد الكلمتين بالمرجعيتين حتى يكون غير الصريح ضميرا
والا فلما صولت الكلمتين انهما (من الصريحين وغيره) فيكون المطلق
قسما للتقدير ليعبر بالعلامات الكلمتين على الصريحين على الجملة وكان سوا في
ان يتبين ما فادى في يحسن الكون عليه ليخرج التركيب التقدير في الكلام زيدا
وزيدا الصواب على المصنف لاجل الخبر والعلامة الخلق لان جزم هو هذا
القسم في الاقسام الاربعة للجملة على ما سباني وكلها يتبين ما يحسن الكون على
عليه فتذكر ان في الامثلة المذكورة للجملة ما اربعة فعليه نحو خرج واستبين
نحو زيد جابا او زيدا بوه نعم وشرطه نحو ان تكون الكرمه وان كان من كان
ن بدو يكتب هو محرك يرة هي لم يحرك يرة لم يكتب وكلمة نحو ما في الدار او زيد
قد انكر زيد معن حصل فيه شئ من نفع الجملة الى الاربع المذكورة وتخصر ووجه
الجملة الى الاربع ان الجملة ما ان يكون في اولها ظرف او ما يقوم مقامه او لا

قوله يحسن الكون على ما بها

في القدم فالجوف الذي به الحركات غير ملحوظ به فهو مجهول بتدوير الحروف
 بالانفاس بالخط بل المختص من اللفظ وليس في اللفظ واو لا يا مؤلف
 ملائمة بعدة يتخلل ان كان من قول الام المتعريف وهو ان الزمان اوله منزه نحو
 جاد في صالحه يتك ورايت صالحا ايتك وميرت صالحا ايتك فلو لم يلائم
 سكتة لتلك صلتها بذكر وصالحا بكونه كان الاول والياء ملحوظ بها
 في كان بعد بالبحر من لفظه فذلك اختاره عنه وكذا اللاحق السكتة بعين ان
 اسماء السكتة والاقاصم بعد ما فهم ايضا معربة بالبحر وتقدر بحسب ما هو
 البشر ورايت بالبحر وميرت بالي البشر وكذا ما يحكي من التثنية من
 يجوز منه قوله من يقول ومن ثمران كان قابلا فاك ما كان ثمران وقال
 من حرفة وعني من ثمران فلكه محكا على لفظه فان اعدا به مقوم او انما ظهر
 من لفظه فلكه محكا على لفظه من القابل لا وراي وعني هما للفظه وهو ذلك
 ثمران و قوله اير ما حكي من التثنية وانما فاك فحين يجوز لانهم ذكروا في
 من سكتها عن الفكر يلفظ من ان فيه لفظين التثنية حروف التكرار بعد
 والحرف العلة من فاك حاء رجل فتقول متو واذا قال رايت فلكه كان
 صانعا صابيا واللفظ التثنية اهاو التكرار بان يفاك من اجل صياح
 على حكاية ما علة من من زيد ولفظ متو اللفظ قوله بعضهم المثل فربما
 متو لست وبغربا وقول اخر عن ثمران فكاك ومن ثمران وقام
 سكتة سب في بالبحر لانه تم واعراب لفظه وتقدر بحروف في التثنية اذا
 اضيفت والاقاصم كان بعد ما نحو سكتا ثوبا ايتك ورايت مؤنث ايتك و
 هو فطر في التثنية ايتك ونظرت الي ثوب ايتك ايتك اليه فيها وفي الجمع
 منصتا الي بار الحقل نحو سكتا لارا مسلحين ورايت مسلحين وميرت مسلحين فاليه
 في الرفع حذفت عن الواو علة منها ايتك في الرفع والياء في النصب والجر سكتهم
 بالبحر من ثمران بالبحر وميرت بالبحر من لفظه في بعض الاحوال و
 بقدرها في بعض كما علة من فان قوله ثوبا ايتك في الرفع اعراب بالانفاس
 والاقاصم فلكه بالبحر بعد ما فهو مجهول بتدوير الحروف بالانفاس علة النصب
 والجر فان اعرابها بالياء والياء بالياء لفظا وان كسرت لتكون معرمة
 فاعرابها بالياء لفظا وسبغى امر وتولي في الجمع معرمة بالياء الحسنة اللام في

البحر

في الجمع لتدوير الجمع المتعريف نحو سكتهم فان اذا اضيف اليه بالانفاس علة
 الواو بار وكسرها قبل السكت فلكه من الرفع والياء بالياء لفظا لانها بالياء
 في النصب والجر فاليه بالياء السكتة بالياء بالياء لفظا واما مجموع
 اليه حذفت عن الواو علة منها ايتك في الرفع والياء في النصب والجر سكتهم
 بالبحر من ثمران بالبحر وميرت بالبحر من لفظه في بعض الاحوال و
 بقدرها في بعض كما علة من فان قوله ثوبا ايتك في الرفع اعراب بالانفاس
 والاقاصم فلكه بالبحر بعد ما فهو مجهول بتدوير الحروف بالانفاس علة النصب
 والجر فان اعرابها بالياء والياء بالياء لفظا وان كسرت لتكون معرمة
 فاعرابها بالياء لفظا وسبغى امر وتولي في الجمع معرمة بالياء الحسنة اللام في
 في الجمع لتدوير الجمع المتعريف نحو سكتهم فان اذا اضيف اليه بالانفاس علة
 الواو بار وكسرها قبل السكت فلكه من الرفع والياء بالياء لفظا لانها بالياء
 في النصب والجر فاليه بالياء السكتة بالياء بالياء لفظا واما مجموع
 اليه حذفت عن الواو علة منها ايتك في الرفع والياء في النصب والجر سكتهم
 بالبحر من ثمران بالبحر وميرت بالبحر من لفظه في بعض الاحوال و
 بقدرها في بعض كما علة من فان قوله ثوبا ايتك في الرفع اعراب بالانفاس
 والاقاصم فلكه بالبحر بعد ما فهو مجهول بتدوير الحروف بالانفاس علة النصب
 والجر فان اعرابها بالياء والياء بالياء لفظا وان كسرت لتكون معرمة
 فاعرابها بالياء لفظا وسبغى امر وتولي في الجمع معرمة بالياء الحسنة اللام في

البحر

فتح ثلاث على كل بيتان او بغير بيتان وانما كسرت مع ثلاث فتسمى لهما بيتون
 والثانية لوضع ثلاث بعد النون بعد ثلاث فيها معقول مكسورة معها ان مع ثلاث
 لم تكن ان ثلاث يكون من موضعين في ضمير انش او في ضمير جازع الناء ولما
 كان يلزم في ضمير جازع نون التاكيد المستدرة الجمع بين النون نحو مل نصيرين
 اختلف ثلاث من نون التاكيد وحسن نون الجمع ضمير جازع الناء فيقول ضمير
 انش خبر ثابته مفعولها امر سواها كاس ثلاث ضمير انش او بغيره ولا يحذف
 ان نون التاكيد الا مستقبلا ضمير معنى الطلب كما لا بد والهي ولا يستقرها م
 والهي والعرض والقسم يعني التاكيد على يلف بالطلب لان ما يطلب
 يتصور بتاكيد ليو حره يحصل دون الخبر فانه قد حصل وجد فلان سبب التاكيد
 وانما اختص المستقبل لان الطلب اما سلفا لما لم يحصل بعد لم يحصل وهو
 المحصل بعلامات الحذف والحال لعدمها فم ذكر موقفي الطلب وتكاليف
 نحو امرين زيدا وامرين ارضا والهي نحو لا نصيرين ولا استقرها م نحو مل نصيرين
 والعرض نحو الا نصيرين والقسم نحو وانه لا نصيرين والهي نحو ليتكر نصيرين
 وانما دخلت على القسم وان لم يكن للطلب طاصرا لان القسم لما يكون عليها
 مطلب وجوده وحصله وعبري بغيره امر مجري القسم الشرط المؤكدر حروفها
 نحو اما يؤمنين وانما دخلت الشرط وان لم يكن للطلب ايضا لانها لا حروف
 بما معمله متعلق على ما يضمن التوكيد وهو بالمرء كما شال فعل القسم على
 الطلب المقتضى توكيد فلا شال على التاكيد اسم القسم فاكروا بالكون فلتكن
 لذلك قال وعبري بغيره ولا يحذف ان يقال ان جعل الشرط والجزاء لما يكونا
 واحدا من غير ان يمتد بينهما فكل واحد منهما المحصل الذي فيه معنى الطلب فان
 حيث انهما غير متصلين هي والقسم يوارن من مذهبها لما فيه معنى الطلب ولا حاجة
 الى الحذف لذلك التسمية الضمنية ومما شكا على ما قلنا من التعلق لغو
 ان امر جازع الجا صل ما لم يعلل شيئا على كرسبه معها ان ما لم يحلين وانما
 جازع النون مع عدم الطلب فيه على التسمية بصور النبي وما يجري مجريه اي
 مجريه التي تقول الشاهد زيدا او قيمت يرفعني نوني شيئا لا حيث ان
 رب التاكيد والقله تناسب النفي والعدم فلذلك قال ما يجري مجريه
 وما قبلها مع ضمير جازع المذكور معنوم ومع الخطابية مكسورة وجماعها

معنوم سترع في بيان حركات حاضلة النون وبيان مواضعها في المعنوم اذا اتصل
 بالمعقل ضمير جازع المذكور نحو مل نصيرين لان تراسل نصيرين فالحق يرتون
 التاكيد وسقط نون تراسل بكونه جليا فالحق ساكنان الواو والنون
 الساكنة تحذرت الواو الفتح بالضمير المذكور الواو في مل نصيرين مضمون
 الباء والمكسورة اذا اتصل به بآخر المعقل نارا فالحق طبع نحو مل نصيرين انت او
 اصله نصيرين فسقطت النون اذا لا نصيرين نون التاكيد لكونه ملها فالنفي
 ساكنان الباء والنون تحذرت الباء اكتفاء بالكسرة الدال عليها فبقي مل
 نصيرين تكسر الباء واما المقسومة فغير ماحدا للصورة نحو مل نصيرين
 انت و مل نصيرين زيدا فان اصله مل نصيرين فلي اصله مل النون صا صيريا
 ولا بد له من حركه ولا مكسرة الف ولا الكسرة لئلا يلتبس ضميرها فتعجب السامع
 فاعلم ان يقول ما فعل النون اذا انفصل العرض مما تحركات اخر
 الضمير والافلا طاقه يدخل قبل الفتح ونون جازع الناء نحو نصيرين ونصيران
 معولهما جازعا من نون جازع الناء التامين احدا المعول متوحد وانما اظف لان
 الفتح ونون جازع الناء ما فعل النون فيها ثلاث ولا تفت لا فعل المعول فلي
 ان في ضمير ثلاث لثقل الفتح والمعبر به في سواها المعمل لا بعد ثلاث
 لا معول لا ضمير ياتي لاحياء الساكنين على غير حروف خلا والبون في ضمير ثلاث
 تقع قبل المعمل يقع ضمير المتبذ لان بعد ثلاث نحو نصيرين واخترين ان يكون
 النون فيها لاجتماع الساكنين على غير حروف لان حروفها ان يكون حروفها فلي حروف
 ومنها لا اذ لم يمعنوا فلي واما حروفها ان يكون حروفها فلي حروفها فلي حروفها
 اجتمع الساكنين في حروفها لاجتماعهم مع ما قبلها فلي حروفها فلي حروفها
 فان اصله نصيرين وانما نصيرين نون التاكيد مكان حروفها فلي حروفها فلي حروفها
 لا ترا جفع ساكنين في حروفها حروفها والثوب وكذا امرين في نصيرين
 فيلغين ان لا تحذف الباء والواو كما لم تحذف ثلاث في نصيرين واخترين
 قلت نون التاكيد بمنزلة فلي حروفها فلي حروفها فلي حروفها فلي حروفها
 ان حروف الباء والواو في الصور بين لان الساكنين ليا فلي حروفها فلي حروفها
 ان يكون في حروفها واحدة وانما فرق بين الباء والواو بين ثلاث مع ان
 وتسايس التسوية بينهما في الحذف لان ثلاث لو حذفت منها الحذف لاجل

لا يثبت بالضرورة عند المؤلف وفي نون جماعة النصارى لو حدثت لآل لم يلزم الرجوع
فيما فترمه وهو اجتماع النونات مع حقبة لآل واستغنى الواو و
الباء ومثله والذوب فاما جواز لآل في كلمة واحدة وجوز بوسن النفا
الكنس وان لم يكن على حدة حمل المحذوف على التثنية لان الحد الذي
في لآل مفصول الحركة المحركة كقراءة من هذا المعيار في يسكون الباء
وصلا وحكمها ايا حكم النونين مع الضمير البارزة اذ لم يكن لآل حكم
المفصل وان لم يكن فالحاصل لما فترغ من بيان اتصال النونين بالافعال
الصحيحة شرع في اتصالها بالافعال المعطلة وان اطلق في اللفظ ولعلم
اكتسب بالاشبه اذ لم يثل الا في المعطلات ومثله في الضمير بالصحة فالمفصل
المصل اما ان يكون مع لآل في التثنية او الجمع المذهب بين لآل في التثنية
في سبقت فان كان مع لآل المذكورة فلا فرق بين الصحيح والمفصل يقول
افزون واضربان وارضيان وارضيان واعزوان واعزوان فلو كان في
الجماع لم يكن لآل بالوجه وكان فاعراب اذ لم يوجد لآل في الالف واللام للضمير
الى سرائر المذكورة في اول الباب في قوله مع ايا مع لآل واما ان يكون مع
غير لآل سواء كان ضميرا ثانيا او مجتلية وهو مورد القسمة من هذا الذي
مع غير لآل اما ان يكون مع الضمير البارزة ولم يكن فانه كان مع الضمير البارزة
حكم النونين حكم المفصل وان لم يكن مع الضمير البارزة حكم النونين حكم المفصل
ولذا ان لم يكون ان حكمها حكم المفصل نارة والمفصل اخر بيقاب
صل نرون وصل نرون وصل نغزة في معال ولا تنسوا الفطر والاعشى القوم
ولم يغزو الجيش ذكر حكم النونين ولام الضمير البارزة فقال صل نرون ومع
الواو واصلة نرون على خطاب جماعة الذكور فالضمير بارزة وهو ضمير
جماعة المذكورين حكم النونين حكم الكلة المنفصلة وفي معال صل لم نرد القوم
بضم الواو لا لثبات الكسنة معال صل نرون ارض بضم الواو وان شئت لم
بالجزم ليقطع النون مع الكلة المنفصلة وكذا في مثل المصنف يقول
لا تنسوا الفطر كقولنا لا تنسوا لآل في صل نرون القوم لعدم وجوب
حذف النون وكذا في صل نرون تكبر الياء واصلة صل نرون على خطاب القوم
وفيه ضمير بارزة وصوابه في حذف النون مع الجاهل اذ اتصال الكلة

المفصلة

[illegible]

واعزوني فانا انصل
الفن الطيبة من انصل
وهذا من انصل
يعزوني فانا انصل

١٠٣
 إذا لم يكن ساكن بعد ما حذفت للفصل عليها وبين التنوين نحو اقرب القوم
 والهاء الضمة ونظيره قوله الشاعر لا تهن الفقير علك ان ترفع يوما
 والواو في قوله ان لا تهين والهاء على التنوين لان المعنى على التنوين والهاء
 حذفت التنوين ولم يتركب كالحركات التنوين في الكسر اذا لاقاه ساكن نحو
 اهدا به كسر التنوين للفصل عن التنوين الحذف من التنوين وكانا الحذفين
 او في الحذف لان التنوين داخل على التنوين فلم يتركب على التنوين الواحد على
 لا على مقوله حذفت ان يجب فيه الحذف بخلاف التنوين لما لا يجب فيه الحذف
 بل نحو الحذف والكسر في الوقتين في الحذف نحو من تصبرون يعني
 اذا وقف على ما فيه من خفيته فما انما قسم ما قبلها او يتكسر او ينفتح ففيها
 لا وبين حذفت التاء لان التنوين في الاسم اذا انضم ما قبله او اكسر لم يتركب
 بل حذفت منه التاء كحذف التاء في الوقتين من التنوين فيكون كونهما
 ساكنين يلحق احدهما الكلام مفعول في الوقتين على خطا بالمركون
 اضربوا فيرد الواو في الوقتين على خطا بالمركون الموحدة المعنى والاضرب
 فيرد الياء وكذا في الوقتين على خطا بالمركون فيكون مثل تنوين فيرد الواو
 لان الواو اذا حذفت لسكونها وسكون التنوين ويرد الواو ايها لرد السجدة
 البناء والمفتوح ما قبلها تغلب على التنوين وتكون اذا نزلت اذا وقف عليها
 ما فيه من خفيته مع فتح ما قبله كشواك اضرب يا زيدا اذا وقف عليها ما فيه من
 التنوين الحذفية التي لا تفتح ما قبلها مفعول في مثل ضربنا ان في الوقتين
 مثل ضربنا كالمسحوق من المنصوب نحو ريت ذيرا وكون اذا نزلت في الوقتين
 سلبت الياء في اذا ومنها ان ومنها انواع الجنبية كلاسما الجنبية ومنها التي
 تنافي ما لا يملك على حال او محض لا لغيره التنوين الجنبية او لئلا تدبر الياء من
 غير تصرف يعني مفعول ما لا يملك اصلا جني لا على صوتها ولا من
 بغير اللام والمخوف فاتها وضعت في لا على حذفت لا تكن كما جلت في الاسماء
 الجنبية فان عدم فكنت عارض لا اصلا فالق مناسب ما لا يملك له اصلا انواع
 المنصوبات والاسماء والاشارة والمفعولات والتركيبات والكتابات وبعض
 الظهور والاسماء وانما يقع نوعا من الاسماء الجنبية فيكون مفعول او
 وضع لا لغيره التركيب او لئلا تدبر الياء من غير تصرف يعني مما هي في

من اسما صوات اخرى صوات الياء كما لا صوات التي ترجع اليها الياء
 والاسماء اخرى او يتركب او يتركب كالحركات الجني وحل لغيره الياء في عمل ما سبقت الياء
 فانما ليست من سبقت ما صلا على وضع لا لغيره التركيب ولا حذفت الياء من
 صوات لئلا تدبر صوات الياء من غير تصرف كذا في حذفت الياء من
 ما يتركب على ما صلا من غير تصرف من غير تصرف في حذفت الياء من
 في التطبيق على قوله او وضع لا لغيره التركيب فقال فان قلت الغرض من وضع
 التركيب التركيب لا لغيره وضعها لا لغيره وضعها لا لغيره وضعها لا لغيره
 استعملت من اجل انما هي المسماة لا استعملت من اجل انما هي المسماة لا لغيره
 على العلم بكونها مختصة بغير مستوي التركيب والاضرب على الاستعمال في توجيه احد
 المستويين على الاخر وتوقف العلم على اختصاصها بها على العلم بها بغيرها استعمل
 متوا اسما العلم في المسماة من الكلام لزم الدور واجاب بان هذه البنية
 من التي عرفت من حكم عمل الاسماء بها بانها اسما لا تعال فان مولاك في استعمل
 للاستعمال في ذلك ومن قال انما ليست باسمه الا فعلا فغيره انما الياء
 لم يقصد بها طبعها العقل فيقال سكتا اكثر بعض الاخره واورد بان اعادة
 هذه الاسماء في هذه المعاني لا يكون في الطبع واللام فيكون منه قيل العلم ولا بالوضع
 لان هذه الاسماء ان يكون في مقصد العلم فيكون في حذفت على طلب الاستعمال
 الاستعمال والاضرب على طلب الاستعمال فيكون في حذفت على طلب الاستعمال
 هو استقلال وجه يكون حذفت على ما هو مذهب بعضهم من ادعى كلامه وغيره
 اما اللام الدور فغير شوجه لانها اختار لان الغرض من وضع العلم الياء فيكون
 لا على امتناع الياء فيها غير موكلة قوله بيزم الدور لئلا تدبر الياء على
 العلم بكونها مختصة بها وتوقف العلم باختصاصها على العلم بها بغيرها استعمل
 قلنا لا نسلم ذلك وما نران معنى كونها لا على ما هي مختصة بالمعاني كونه موضوع
 لها وح نسلم انما تدبر مفعول من وضعها لك لا نسلم ان وضعها مفعول
 مفعول على انما تدبر معنى الطلاق للفظ لا رادة المعنى بل وضعه مفعول
 على نفسه را على المعنى واصلا للفظ لا على اعادة وما قولك في لاد
 التي في اعادة هذه الاسماء في المعاني لا على اعادة ان يكون بالوضع او
 بالوضع قلنا نعم انما بالوضع قوله لا على اعادة ان يكون لئلا تدبر نفس الكلمة

حذفت الياء

١٣ واما ما ليس من الباب فالكلمات ان من الذي ليس من باب
الخلق الملازم لما هو من كون خليفه اخر باختلاف العوازل وموكلان ووق في
الغابر عما سبق في اسمايات اولي والاوان خبير فكل في الجمع المذكور
وليس من الالوان ليس من اقسام الجنيات الملازمة للثوم المذكور
وكذا اللدونة في الغر بن مقبل كذا في فلكهم عن اللدونة صيغوا الصبا حوا
اخر يوم القليل عاوه ملجا جاب عن اللدونة عنوت لينتولم بالواو في الرفع
ليس من الباب ايضا للثوم الاخراب في الجمع المذكور خبر لا اول وما بعد
وجاء خبره النون ان من المنسجوا من قلوب ان عن اللدونة الملوكة و
فكلها لا اشد الا ان اللدونة كخوف النون ونحو وحضرت ما الذي خاصه على احد
المجموع ان كان الذين خاصه وبيد الذي معده كمال وموضع لموصوف معدود
وتدخول العايز ان وحضرت خوضه فالحوض الذي خاصه وبيد الذي
معدود كان على ما سبق في عت العوازل استا اذ تفتح في اخر الكتاب وهو
قول الله في الذي ترعيبين انت فينا ربيبتك احضرت كوصفهم واللاقي
منه وصيغته مع ما بعد خبره في الجمع المؤنث واللوحي بيا وتا فيهما قد
واللاقي بضمزة ويا بعدوا واللات بيا من غير ياء واللاقي بيا خالصه بعد
في لفظ الجمع المؤنث خبر اللاتي بضمزة ويا بعدوا واللات بيا من غير ياء
واللاقي بيا وما بعد وما عطف على الذي ولا يقع صغر بعض ما لا يوصف
بما لا يقع اشترت القبا ما تعلل بعض الذي تعلل ومكن موصوفه
انما ان ما تدرك موصوفه ايضا كما وقعت موصول اما عطفه تفصيل الى
الموصوف ان تدرك موصوفه معده فهو مضاف الى الذي يختص به من الاشياء
عند تدركه او يحل في ان يكون موصوفه محله هو ربا تكثر النفوس من
لا يدرك خبره محل العقل ان ربا تكثر النفوس من الاصل والغير
لا يميز بين اي الصلابة وعلما صير النفوس عن كل علم ان في الصبر حيلته
التي لا يضمن ما لا مرفق قد تكلف عاوه ما يعبر احساك فمهم ان الفراج
سفل سيع مع كل عقل الدوام والاسعين للاستنباط اذا قيل ان ما كان مهمه
لدخول ربا على الخلق عاوه ربا قام ربا ولكن لا اول جعلها موصوفه لوجهين
احدهما ان حركه ربا ما به الكثرة وهو كونهما غير مكفوف وغير داخل
على الخلق

في الخبر واللات ان كره لا بد من سمو لرج ومفرقه شيئا من الامر للزحف
الهم صوف اقام الصمغ التي من جاوره وهو وصفه من صفتين ومعداى وهذا
وقع ما فيه موصوفه محله قول ربا ما قلت وليس ما فعلت ان يوشك قلته
وبس شيئا فعلته والاختصاص بحرف ولبت مع موصول ان شرط ربا
ان يكون ما قبل معدود باللام او مقبلا محبيرا بكنزة موصوفه غير ربا
ربا وتكثر ان وقد يكون ما كثره ما معدود من غير صفة موصوفه من ربا
فتح شيئا وصد من الذي سمي بانه لعدم احديهما الى صفة وصفتين مع
لاستنباط ان قد يكون ما مفضله معنى الاستنباط وهو ما نال ان ربا
ذلك والمجاز عطف على الاستنباط ان قد يكون ما مفضله معنى الخبر وهو
وما تقدمه لا تفكر من خبر خبره ان ان قد يكون خبره لا تفكر خبره ويسمى
صد خبرا بانه وسنطرحه بامتنانها من غير شرط وجزا والهاء بالثما
يخصها الخذف ان عطف في حال كونها استنباطا مع الخبر ان مع الخبر
الجزا والكثير ان مع خبره لا تفكر وقولها ان شيئا من صفة عايت الون
بانت لا تفكر في قولك حيلته على ما قام تستحق لعم كثره من ربا في الزمان
كوفهم وعمره لم تفت عايت في استنباط كثره الاستنباط والقلب
اي حيلته القلب واستنباط بغير خبره قول اي ووسم من كثره ابو ووسم
تدرك الحديث ولا حيلته خبره كثره الخبر اهلوا بالاحكام فقلت من ايها
فعل ما ت رسم لرايه سلكه عليه سلم خبرا بانه يصيب القبا القلب
حالك كونها خبرا بانه من موصوفه موصوفه اصنع وكما صل ما ما تغلبت
التيها عاوه كرا من اجزاء المتكلم على ما سبقت وعطف على ما ان
الموصولات التي وما ومن في ما يعني ان من كان في جمعها المذكورة
فالموصولة كقولك حالي من عمره والاستنباط موصوفه غير موصوفه والمجاز
خوض ياتن اكوم الا انها لا تقع غير موصوفه ولا موصولة معنيها لا تقع
تامة خلافا ما قلنا للاستنباط او ياتن على بنا فضا على من خبرنا حيت
البن حيلته ايا تسم موصوفه وخبره ربا عن مدحها من موصوفه ربا البيت اذا
كان غير خبره ربا صفة بخلاف الخبر نوع ما كان خبرا ان يكون موصولا خذف
صد والصفة ان على الذي هو غير موصوفه ولا موصولة ان يكون من ايضا

هو صوته وغيره خبر مبتدأ محذوف والمبتدأ مع خبره محذوف الجمل من
 تحت فلا يصح على الرغم ان يكون موصوفه فعول موصوفاً او يقع في الاستعارة
 على كونه موصوفه من على مضاف لاحق وان اطلق لاستدلاله و
 خصص ان من بين يعلم ولم يقل كنه يعلم ليكون انما اذ قد يطلق على الباري
 تعالى ويستعمل لفظ العلم عليه في لفظ التكفل ومع ان من على الواحد
 والاثنتين والجمع والمذكر والمؤنث فالمفرد كما سبق والمثنى كقول القم
 القم روي في معنى فانما موصوفين لا موصوفين لكن مثل من يا ذيب يصطليح
 والجمع كقول نع ومنهم من يستمعون اليك والقامت كقول نع ومن نصت
 ملكي لله رسول ونهل ما لم ينزك كبر لا وول تانيث الثاني والظلم مؤنكر
 والجليل عليه صول الكثير ويجوز ان الجمل على المعنى موصوف من بحسن جاريته
 ومن احسن جاريته ونقول من بحسن جاريته تلك ولم يحسن احسن جاريته
 للفظ ومن بحسن جاريته جاريته واما الموصوفان الاوليان فجواز على من
 لان لا ولي ونعت الجملة لا سبب في حكمه وفيها خبر موصوف عايد الى من
 جملة على المعنى لان موصوف وكذا الصورة الثالثة ومن احسن جاريته
 جملة على المعنى ايضا نعت موصوفان احدهما من احسن جاريته والاخر
 من من بحسن جاريته فقال مفتح لا ولي وحارت الثانية اما استماع
 لا ولي فلا ان احسن جاريته موصوف في اللفظ فلا يصح احسن جاريته كما لا يجوز
 ان يعاد مستن احسن جاريته ان يقال احسن جاريته لم يحسن للفظ ان لم يحسن
 للفظ احسن جاريته ليس فعلا ولا جاريا جري الفعل كما سمر الفاعل كما ذكرنا
 واما الاخرى ومن من بحسن فكان ينبغي ان لا يجوز ايها لان بحسن
 مذكور في لا يجوز مستحسن لا يتاويل بغيره اما اجاز لما ذكره في
 التعليق وهو قول اذ ليس بين بحسن وبحسن في اللفظ والبناء
 الا الهاء ونحو احسن جاريته ليس كذلك مضافا ذكره ومنه نظر لان لا اصل
 ان ما ذكره فرق بين بحسن وبحسن وهذا احسن كذا الخلام في كون مضافا
 الفروق موصوفا في الجواز والجمع اذ لو صح لما روي في السيرة مستحسن
 معنى بحسن كما جاز مستحسن وليس كذلك وان اردوا انه جازي باعين
 التاويل ومن من من شخص او شي بحسن فيها ايضا فمن من احسن

والناظر ونعت
 الجملة الفعلية
 صفة مع

بهذا التاويل وعلى كل حال فيبقى ان يجوز ان يكون جملة على المعنى موصوفا
 وعلى اللفظ (انما) خبر في معنى (احسن) فيستحق على الاطلاق الجواز
 سواء جاز على اللفظ ومن جاز على المعنى لا على اللفظ واجاز الكسائي و
 قوموه في وقوع من صفة يعني زائدة واشارة الشاعر ان الزيادة بعد
 المحذوف فعلت ذلك العشرة والاثرون من موصوف ان لا يرد في حدود المعنى
 ان اكثر من عدد واحد وان نصب على القيد في زيادة والنقد في ان
 بعد عدد واحد غير مضاف من استدل الكسائي يعني ان
 من في البيت صفة لكن جاز ان يكون موصوفه وعدوا معها مصدر للفعل
 محذوف وهو مصدر الفعل مع المصدر موصوف به الجمل موصوف انما
 اسما بعد عددا ونعت ان يقدر الفعل ويجعل وعدا مصدران يعني
 المعقول ان موصوفه ان يكون موصوفه واحدا جازيا مقارن فعل
 ولا يقفان من وما موصوفين موصوفين ان لا يقفان موصوفين
 حال كونها موصوفين ان لا يوصف من الموصوفه بصفة ولا ما الموصوفه
 ايها بصفة بخلاف الذي فانه يوصف بالمعروف باللام نحو موصوف بالذي
 اكتمته الظرفية بالمجرى موصوف بالذي مع صلتها ولا يجوز ان يقال موصوف
 اكتمته الظرفية ولا ان اكتمته الظرفية على ان الظرفية موصوف مع صلتها
 او لا مع صلتها مذكرا ذكره الفرق ان لفظها ومن اشبه بالعرف من الذي
 مجاز وصفه مذكورون ذكر اما ان لا يقال لفظ من وما محذوف واحد منهما
 مركب من حرفين موضع وضع الحروف وجعل مضافا لهما بخلاف
 الذي كان وضع ليس وضع الحروف لان من كثير من اكثر من حرفين
 واما ان ينفصلان الذي فيه صورة اللام للتعريف وان كان جزء احد الكلمتين
 عندهم فهو اشبه بالاسماء صورة متماثلة من وما واما ان لا يقال لفظ من وما
 بعينهما جازي صريحا بخلاف لفظ الذي فانه لم يوجد الا اسماء مضافات
 الفرق بينهما والاعلوه عند المداورة فيكون ان من وما مثلها انما
 نحو نظرت الى ما حشرتك نفسه واليها حشرتك نفسه بحرف نفي بينهما تاكيدا
 لما ومن مع صلتها كما جاز نظرت الى الذي اكتمته نفسه تاكيدا لموصول
 مع صلتها وانما جاز تاكيد من وما موصولين ولم يحذف صلتها موصولين

لما ذكرنا هذا لفظ من وما اشبه بالحرف من الذي والحرف لا يجوز ان
 يوصف لكن يجوز ان يكون على الجملة ساكنا لفظي و هو تكرير اللفظ
 في الجملة يجوز ان يكون الحروف ولا يجوز وصف الحروف واداء
 استعمالها بها ان اللفظ تحت فكرة قابل ان اللفظ تحت فكرة
 حركه ذلك الاسم الذي هو فكرة في لفظ التذكير على خلافها من حروف
 المد اذا كان ان ذلك اللفظ الواقع في لفظ التذكير حركه واحدا
 فاداء جاري رجل قال المستقيم منو واذا قال رايت رجلا يقول
 المستقيم منو واذا قال مورث برجل قال المستقيم مني واما احتق
 بالوقف لان زيادة حروف المد واللين على الكلمة على خلاف الاصل
 فجاز في الوقف لان اللفظ محل تغيير ان كثيرا من مذكرين باب و
 واما احتق بان يكون المستقيم عنه فكرة لان احتياج الفكر المحل اليه
 اليه باللفظ بالاستعمال اكثر من احتياج المعرفه فانه زيادة الحروف
 للذكر على الجنس البق باللفظ من غير والا ا ب وان لم يكن مذكرا
 واحدا بان يكون مني او جها مذكرا او مفردا او مؤنثا او مؤنثين شئ
 او جها من الحق ايا العارفين علاقه ا ب علاقه كل واحد على حسب
 احوالهم لا عرابي سمها على حال الذات والاعراب يعني في الجنس المذكور
 اذا قلنا القاطن على جاري رجلان جاز المستقيم الواقع انا بالحق
 علاقه تزل على ذات المني وعلى اعرابه فاذا قال صان ذلك فثبت على
 ان المستقيم عنه مني وبما لا لفظ على ان المستقيم عن مرفوع وكذا المني
 المعوث والجميع المذكور فاذا قال جاري رجل قال منو واذا قال رايت
 رجلا قال منين واذا قال جارت امراة قال يقول المستقيم شتان او شتان
 يكون النون فخر و لعل ذات المني المعوث تثبت الموت وعلى عراب
 بالالف وكذا في النصب والجرح يقول منين فان تعدد احتمال اللفظ
 تمام المعوث واحدا او جها اقتصر على الاول اس على موث على حال
 الذات فاذا قال جارت امراة فيقول ضم معدول بالجماع اليه على القول
 عنه ولم يكن الاول لزم على اعرابه لكونه في الوقف والكون وكذا في الجمع
 المعوث اذا قلنا جارت مملكات تقول المستقيم شتان يسكون التاء
 معدول

موت ميم

بقدر على ان الذات المستقيمة جمع مؤنث ولم تكن اللفظ على اعرابه
 تكون الحركه متعده في الوقت واما اقتصر على دلالة الذات لانه اجمع
 واقرب ولم يذكر الحذف كون الفاعل والفاعل ساكنه مع ان شرط لان
 المعروض كون المستقيم واقفا والوقف يجب فيه سكوت لآخره
 ومنهم من لا يزوج على حروف المد واللين في الاحوال كلها يعني ومنهم
 من لا يزوج على حروف المد واللين في كل مظهر مستقيم عنه مذكرا او مؤنثا
 او جها فاذا قيل جاري رجل يقول منو في رجلان صاوي رجلان مني وكذا
 لو قال جارت امراة شئ فيقول المستقيم الواقف في كل واحد واحد منها
 في الجمع مني في النصب مني في الجرح مني في الوقف والالف للنصب والياء
 للجرح بقدر دل على اعراب المستقيم عند و ان احوال الذات والواصل لا يغيرها
 ان لا يغير من حال عوض ما بقي فاذا قال جارت امراة فيقول المستقيم مني
 باق من غير زيادة علامه من حروف المد واللين لما ذكرنا من ان اللفظ العلان
 يغير تعلق الوقف من غير و ترجع شدة في كل قول او توارى في كل
 مظهر آخر لالحاق وصله وحركه النون فقالوا ان هذا ليس هو لانه احد
 النون و ان اسات علامه الجرح في الوقف وحركه النون والنون يجب ان يكون
 ساكنا في الوقف يعني ان يكون على لفظه مع اعرابه ساكنا سببونه حركه
 من مثا بالاعراب صا ا ا حركه عن النون و ان ما حركه ان يكون النون
 وحركه النون على القياس وهو ان حركه سببونه ان يستعمل من بعد بالجر
 الثالث بان يقول ضرب من و ا رايت صا و ضرب مني صا لفت بهذا الاعتبار
 اذا جمع جميع السكات على منون كسكون في كلمة من في البيت حركه
 قياسه كحركه نون معلوم وهذا البيت ذكره في غير اعراب النون
 في هذا القسم وفيه تفسير لان البحث ان يكون في لفظ التذكير مذكرا مستقيم
 عنه ^{والله} انما يكون سنا شاذ اوله على في البيت ان المستقيم منه في لفظ التذكير
 تكثر بل لم يجر لفظ التذكير قبل الاستعمال بل التذكير مع لفظه مستقيم النقص
 عما ذكره بنفسه ولو كان كلمة في لفظ الجرح واستعمل منه الفاصل كان محلا
 لا يستعمله وهو خير معلوم ولكن ان عيا به من ان المعلوم ان الحاق العلان
 بلفظ المستقيم لا يكون الا اذا كان المستقيم عنه فكرة فا سجد لوالها قد الله

العلامة من لفظ المستفهم على ان المستفهم منه تكوّن في لفظ ذكره لا استفهام
 المستفهم من اللفظ وان المعرفة بغير العلم برفع وكذا هو العلم بفتح وحكى على لفظ
 الذكر في الجاهل زعم المعرفة اذا كان في لفظ الذكر واستفهم منه عن فاما
 ان يكون المعرفة على ما في غير علم فان كان غير علم فحق ان دعا بذلك المعرفة
 بعد من و برفع في لا هو ان اللفظ لا خلاف من بين ضم وعما ربه فاذا قال الذكر
 جاء الرجل صفول المستفهم من الرجل واذا قال رأت الرجل قال رأت
 الرجل ما برفع ولا في العلم بغيره من حيث ان احدهما ليس قبيح وهو الرفع لا
 ايضاً مطلقاً في احوال الثالث والثاني الجاهل وهو حكاه لفظ الذكر في
 فاذا قال جاء ربه معول المستفهم من ربه برفع واذا قال رأت رأت ربه في
 المستفهم من ربه بالانصب واذا قال مررت بزيد معول المستفهم من زيد
 ما برفع مع ان اللفظ المستفهم وحكى ايضاً جواز حكمه جميع المعارف
 المستفهم بغيره فيها سها على الاعلام وحكى ايضاً جواز حكمه للمعارف
 بغيره في الحكايات فكل منها متواتر في قول برفع فلو كان الرفع
 واجب في الوضوء والوقوف وانما ذكرها بعد ذكر الوقوف والوقوف في
 التكرار وانما حذر في العلم بحكاية عن الجاهل وكونه سيرا للمعارف
 لان العلم بطرف اليه الاجمال باعتبار المسمايات ما لعل الواحد فكان فيه
 ليس مثل التكرار ففهم حكاهما لعل ان المسؤول عنه ما هو وانما بالحق
 علامة في التكرار في فاست المعرفة والتكرار وانما يتعكس لا لاكثر
 من استفهام عن التكرار في الحذف العلامة انما من اعارة المستفهم عنه
 فكان لاكثر اليقين بالتكرار بالاكتر وهو التكرار والمستفهم بها ان من عني
 صفة العلم في غير بصورها بلام التعريف ويعقبا بلام التبيين مع الحذف
 العلامة في المتن والجواب يعني فاذا ذكر على نحو ما ربه واستفهم
 من صفته فظهر ان بصورها اللفظ من بلام التعريف وبالصف ما حذر به
 التبيين فاذا قال جاء ربه معول المستفهم المتن يعني الغرضي امر التفت
 واذا كان من اوجه محض هو العلم بلام التبيين والجمع فلو قال جاء ربه
 قال المستفهم المتن في فاذا قال جاء ربه في حال المنع في النصب والجر
 معول المتن في فاذا استفهم من صفته العلم المستفهم في الغرضي

الذكر

والتفت اما ان لم يكن مستفهم كسائر الصفات نحو العلم والذكر فمقدار الجاهل
 المستفهم بغيره ايضاً يعني فاذا قال رأت رجلاً جاء ان يقول لاني ابي العالم
 وغيره ولا اكثر من علي ان الاستفهام الذي ونحوه مخصوص بالكانت الصفة
 مستفهم لان الصفة المستفهم امر مستفهم بالرفع من غير ما يكونه في معرفة
 الى التفت في الاستفهام لان فيه بار التبيين في اللفظ المستفهم المستفهم
 المستفهم من اللفظ غير المستفهم وانما الحق من علامة الاستفهام مع قيام علم
 التبيين في لا ما به التبيين عليها عن حكم البناء بربيل فكل الاعلام الى التكرار
 الصالحة للوصف ولهذا المعنى دخلت الام في اولها وحذف اللاحق والتعريف
 يختص بغيره والتكرار بغيره يقول في غير ذوق الطائفة من الاعلام المستفهم
 لكن يختص بالفتن ويسوي غير ان لفظ ذو التكرار والموت في حوسب
 لا تختص للعلم ذواتا عا ربه ونحوه ويرى ذو حشرت وذو طوبى يعني
 ان ذوق يعني الذي والفتن فالبيت لا ولا في الاستفهام عن معنى التكرار
 او اول البيت الاول شعر لئلا يصير بعض ما توضع في وهو في بعض
 ما توضع ومن التكرار لئلا يصير لا في المتن طلب المعرفة والاعمال ربه
 الجمع فمقدار طلب والاعمال الجمع معنى لئلا يصير ان بعض الارب مستفهم
 غير كرايعين من التفت بغيره على ان التفت للمعنى ان حصر في الاستفهام للعلم
 الذي انما عاينه اي لئلا يصير منه وهذا ما لفظه في التفت ان لا اخذ الجسم من
 العلم بل اريد بالصفة للعلم كسره لئلا يذوق اي الذي صفه العلم الذي
 ما كرايع لئلا يصير في التفت وانما السبب في التفت فان ما كرايع اي حصر
 في حصر وذو حشرت في التفت في التفت في حصر اي في التفت حصر في التفت
 طوبى في حصر من قول في التفت ذات معروفة وبعده كل حال دخلت
 حصر في حصر وذو حشرت و هاتان حرف وجوه والفتن بغير التفت لاجل
 معنى التفت في ان ذواتها في لا تفرق الذكر والفتن والفتن والفتن
 بغيره في حصر في حصر في حصر في حصر في حصر في حصر في حصر
 اللفظ بذكره لاجل استعجاله وتكرار المعنى وحينئذ التفت في حصر
 قد حوت في حصر في حصر في حصر في حصر في حصر في حصر في حصر
 معروفة في حصر في حصر في حصر في حصر في حصر في حصر في حصر

الذي والفتن
 والفتن لا استفهام
 معنى مع

من ان ذوات تعرف في المذكور المتين الى اللذان تعرفنهما واما ان ذوات تعرفن في
 الجمع المتين اب اللذان تعرفنهما وفي الجمع المذكور والجموع صلا لا ذوات تعرف
 ان صلا لا التي تعرفنهما او اللذان تعرفنهما وفي الجمع المذكور وفي الجمع المذكور
 اب رتقا ونسبا وجرا لا بالعين للبناء فلا يختلف باختلاف حال الموصوف
 وبهذا اب دخول الثالث والنفوس والجمع على ذوات تعرفن انما ليست بالتي
 تصنف في نحو اذهب بذي سلم يعني ان ذوات تعرفن في في قوله اذهب
 بذي سلم واذمها بذي سلم ان واذمها بذي سلم تسليون هكذا ذكره وفي
 الكلام نظير لان لفظ يقتضي ان يكون بين ذوات الطائفة ومن ذوات في
 اذهب بذي سلم تعرفن بهذا التي بالعين المذكور في منزلة العجين في
 المنقولين وسوغير مستقيم لان العجين اما ان يكون على الجموع المشهور او
 على الوصفين المنقولين اما على الوجه المشهور فما لم يجر حاصل لفظ ومعنى
 اما اللفظ فلان الطائفة ذواتها والواو في المثال وهو اذهب بذي سلم ذواتها
 فلا استراكت بينهما لفظا حتى يطلب المصروف جهة اخرى واما العجين فلان
 ذوات الطائفة معنى الذي واللفظ في ذوات سلم يعني صاحب كما سطر
 في تفسيره واذ لم يكن استراكت فلا يحتاج الى التفسير واما على المنقولين
 فالصواب ايضا ظاهر ان ذوات المذكور ومن ذوات فطما ذكرنا واما في
 الحث والجموع فما ظهر لانه لا استراكت بينهما اصلا وايضا صلا كلام انه
 يعرف العزف بينهما بهذا المعنى المنقول في منزلة المنقولين في ج الايض
 على المذهب المشهور العزف بينهما لانه فغيره معلوم وبما تعرف اربعا
 التفسير وليس كذلك فان على المشهور العزف بينهما حاصل وان لم يوجبوا هذا
 التفسير فكان خيرا ان نقول وبما تعرفت عن القائل بهذا التفسير انما
 ليست بذلك مع ان التفرقة فغيره حاصل ايضا كما ذكرنا والعلم نظرا الى
 ان ذوات بذي سلم مجرد مرفوع ذوات لفظ ذوات من صاحب بذاكر
 لفظ ذوات الطائفة من حيث اللفظ ومن حيث ان كل واحد منهما يحصل
 بفعل فانه ذكر في المفصل وما يضاف الى الفعل اذ ذوات في قوله
 اذهب بذي سلم معان تعرف العزف بينهما بهذا لكن سوف حل ان ذوات في
 بذي سلم جار ايضا مرفوعا مضافا الى فعل نحو هذا ذوات سلم لكنهم لم

هذه

لم

لم ينفوا مضافا الى فعل يعني صاحب الامع الياء ولم يخلوه مرفوعا
 بالواو كونه وقد نقل عن الجواز في المصنف صلاحت قوله اذهب
 بذي سلم ان صلا لا في غير فاسي فبما كبر الاشكال في قوله
 بذي سلم يعني صاحب والفعل فخر بالمصور ان بذي سلم اهلك و
 الحرا وبذي سلم اما لانه ان الامر الذي هو صاحب سلا حلك والوقت
 ان بالوقت الذي هو صاحب سلا حلك وقال من صاحب في شرح
 المعقل واختار من صاحب سلا حلك من لافيه من التشهير بالظنون
 لا يفسر الى الجملة انهم كلامه والعلم انما اختاره لانه قد يرد ويقال ذو
 يعني جمع كذا جاز ايضا فم الى الفعل مع اشتراط علم ان الفعل لا يضاف
 الى غير الزمان فتعذر معنى الزمان في هذا الامر او كان في المعنى
 صلا في فعل اي والجموع صلا صلا صلا في قوله ما واصفقت خاصة
 ان بعد ما عن سيبويه في اصدق لم لا في قولين احده ان ذوات يعني الذي
 في اصدق معناه اي شي فصحته والآخر ان ما اذا عثره كلمة واحدة ومعناه
 ان شي شئ صلا وعلفنا عند الكوفيين يعني اذ عثره اسم الاشارة يعني
 الزمان ولم يشترط مقدم ما عليه بل كل اسم الاشارة عثره على معنى الموصو
 وبعده في قوله نع وما تكرر منك بقوله ما التي يمتثل نحو ما فاصفقت
 ان شي الذي صنعت من هذا مثال لما وقع فيه فامر صلا على احد قولين
 سيبويه وعلى مذهب الكوفيين ولا احد في جواب الرفع يعني يقال في
 جواب خير بالرفع لفظ بق الجواب السوال اذ لو نصب لذهب بفعل
 قد ملكونه الجمل في الجواب فعليه في السوال اسمية فلا تطابق ومعنى
 ان شي صنعت من هذا مثال لقول اخرا سيبويه في سوان ما اذا عثره كلمة واحدة
 ملكونه فاذ منصوبا صفعوا لا صنعت مقدما في الجملة فعليه وجواب بالانصب
 ان خيرا لفظ الجواب السوال وهو متبوع ومما يحتمل طلبة جمع شوا
 تحتمل ان يوجه على غيرا نحو صول هذا جواب عن احتجاج الكوفيين بان هذا
 في البيت يعني الذي اذ عثره كل اسم الاشارة جاز ان يكون معنى الذي ط
 بالانفرد والذين قبلهم طابق فاجاب المصنف من ان لا شوا للاستدلال
 ان هذا في البيت يجوز ان يكون اسم الاشارة لا موصولا وجم هذا مستورا

صاحب

ل

ذ

ل

والمثل في قوله تعالى والتجلى في حلة وتحت حالا اي هذا في حال كونه محمداً لا كالمثل في قوله تعالى
الزجاج في قوله تعالى ذلك هو الضلال البعيد يعني الذين ينصبون المحل بدعو
بعده ليكون ما بعده حجة يتوهم فيها اللام ولا حجة انما على اصله ما بعد
بدعو حجة تحكيم للآخر يوم القيامة واما ما بعد ذلك حجة تنعكس اللام
في آية فيها نوع غرض لان مفعول بدعو يكون مفعولاً لا يهتكم بدو
اللام مذكور وانه احوال احدها ما ذكره الزجاج وهو ان ذلك يعني الذين
ينصبون المحل بالفعل بعده وهو بدعو اي الذين من الضلال البعيد
ولهذا الوجه ذكر آية في الكتاب على ان اسم لاشارة على مفعول الموصول
كما ذكره الكوفيون فعل مترا يكون ما بعده بدعو مفعول على صورته اقتر
من بعد حجة ابتداء بدعو فلا لام صحيح في موقعه داخل على الجملة لا ابتداء
ولا استئناف في الاصل اسم لاشارة بمعنى الذين على مذهب الكوفيين و
والقول الثاني في موصول حسن واختاره المحقق ان اسم لاشارة وهو
ذلك باق على اصله وهو مبتدأ وهو الضلال البعيد خبر ثم ذكر
ان ما بعده بدعو حجة تحكيم للآخر يوم القيامة يعني يقول الكافي في
يوم القيامة من حضر اقرب من نفعه ليس المولى وتبين التحسين فلا
لام داخل على الجملة لا ابتداء من ومن مع حلت مستنداً وخبر الجملة
التحسين وهو ليس المولى كما قال في خبره اقرب من نفعه والله ان
ليس المولى ما دخل اللام لان بدعو يعني المفعول يقول وجاز ان يحكي
بعد القول حجة ابتداء بقر اولها اللام ولا استئناف في لافي اللام ولا في اسم
لاشارة او موصوف على اصل معنى لاشارة فلهذا كان احسن وقد يعجزهم
تأخير اللام الى ما بعده من اصله من صورته اقرب من مفعول يحكي عن
الزجاج ايضاً ويقوم بوضع اللام يكون ح يكون من صلة من وصلة
المفعول لا يتقدم عليه فذلك قال في تنقيح وتصرف ظاهر وعلم ان يكون
بدعو ان كيدا ليدعو المذکور لاني قول من دون الله ما لا يشترط وماله
لا يتقدم على صورته اقرب من نفعه مبتدأ وليس المولى خبره وحكمه ان
يكون على تقدير جعل بدعو ان كيدا المذکور الاول ان يقدّر بعد ذلك خبره
اخر من من نفعه بدعو الدلالة بدعو المذکور عليه ليكون خبراً اي بدعو

الكتاب

الظاهر في ابتداء بدعو ليس المولى وليس العشير واي عطف على
الموصولات السابقة وهي كمن عرا وجهها فالاستئنافية نحو ايهم حضروا
الجزء من نحو ايهم باتين اكرمهم والموصولة نحو اضرب ايهم قائم والموصولة
يا ايها الرجل ولا يكون تامر ولا صفة كمن وليت من الباب الاموصول
محمود في صدر الصلة نحو ايهم اشرفهم قرأ بالفتح يعني ليست آية من
باب المحبتات اللازمة في اوحيها الا اذا كانت موصولة حذف صدرها
هاتين وانما عبرت آية استئنافية وشروطية وموصولة تامر الصلة وان
وجدت فيها علم البناء من تعين عرف الاستئناف او حرف الشرط او احتيا
اي الصلة لان آية كانت لازمة مضافة وجب لها التكن فكانت دافعة
لعلم البناء فخرجت الى اصل اعرابها واما اذا حذف صدر الصلة
من حيثية لان الموصول والصلة كثير واحرفاً اذا حذف صدر الصلة
كان مبتدأ حرف من الكلمة فلم يتحقق الاعراب نحو قولهم ثم لنفزعن من
على شيعتنا ايهم اشرفهم قرأ يعني الياء واما على قرأه النفع فهو من الشارة
فهو مفعول لنفزعن فقد اعرب على اصله واما في القراءة المشهورة و
موضع ايهم فالنفع من لنفزعن ايهم موصولة حذف صدرها الصلة ما
منها فذلك ضم وقول الخليل في تأخره على المحاكم مفعول القول ضعيف
على رعا اليه في سعة الكلام يعني قال الخليل في الآية انما يستمروا
بل من استئنافية مرتفعة على الاستدعاء واشد خبره ويقرر القول يكون
المجمل لا يتوهم تحكيم والتعذر للذين من يقول فيه ايهم اشرف واستغفر
المصنف بقوله قل ما يعجز اليب في سعة الكلام يعني ان المعاني واهوار القول
على خلاف الاصل فلا يعجز اليب في سعة الكلام اذ لا يطرد ان يقال لا ضرب
الفاصل مفعول لا ضرب من يقال فيه الفاصلة حذف الموصول وبعض صلته
وقاسر ان قرأه في العطف لكثرة المحققين ولذا قول يونس في التعليق
اذ لا يعجز في تعليق المؤثر من لا يقال يعني قال يونس انما يعجز ايهم
في لا يعلم التعليق نحو علمت ايهم خرج وانما جاز التعليق فيه مع انه من
خو ان افعال القلوب لا لا العز حارة عن التبيين والقصر بسبب العلم
فكانه في التعليق ان التعليق ايهم اشرف ورواه المصنف ان لا يعجز

جها

تخليق الموتر من ملامعات والحرارة من الموتر ما ليس من افعال القادر
 وسبب التحويل من افعال الجوارح والتمتع من افعال الجوارح فلا يجوز
 معه التخليق لكن على ان ويل الذي ذكرنا وهو ان التمتع هو التمييز الذي
 هو سبب الحكم فلا يصح ان التمتع من افعال الجوارح بل هو من
 افعال الغلب على الوجه المحاربي الهلالي لا سبب على المسبب
 فغير نظير وقوله وان كنت تعلم ان من كان لا يكون صفه فاجب كذا لكن
 جاء ابن صفه المخرج والزم كقولك جاءني رجل ابي رجل ابن رجل كاحد في
 الرجعية خاتمة صفه وغاية الصفه انه لم يتذكر من حاله لا يكون صفه بل
 ذكره وهو ما قد قلنا ان كان في صفه الوجه المذكور في من ولم يلزم منه
 ان لا يكون ابن صفه بل ذكره في صفه بل ذكره في صفه بل ذكره في صفه
 سلاوي ان يذكره ايضا فعلا لانه لا يلزم من ملامعات الا المستعمل
 دون الماهية وقد خلت كذا ان لا يلزم ان الا الفعل المستعمل فلا يقال
 ضربت ابي في الدار ولكن لا ضربت ابي في الدار ضربت ابي في الدار
 الضيق انه سبيل الكسب في فعل ابي خلت كذا مع انها وضعت
 كذا في معنى فعل ابي افسراج اياها بعضا لاجل ان ابيهم جميعهم
 فاذا كان الفعل ما صلب فقد علم البعض الذي وقع به الفعل وزال بعض
 الذي وضعه ابي لم والمستعمل ليس كذلك فمال المصنف وهو صفه
 قول الكسبي انها خلت كذا في غير غير صفه لاجل ان ابيهم جميعهم
 الماضي دون المستعمل بانها خلت كذا والمستعمل بها ابي بان من غير غير
 وهلا يطابقها في كثير من صفه وانما حاد وتثنية وجمع واحدا في حكاية
 ويجوز لامراده في الاحوال وبسقط الحركة والتنوين وفقا بعض اذا
 قيل جاء رجل فيقول المستعمل في حال الوصل ابي وقولت رجلا ايا
 وفي مرتبة رجل ابي وفي السمع في الرضخ ايا وفي السبب والجوارح
 وفي الجمع ابيون رفا واسم نصب وجرا وفي الموتر اية فيطابق المستعمل
 لفظ الذكر في ملامعات كلها وبقيتها افعال في ملامعات على طريق الحكم
 رقت ونصب وجرا بعض افعال في حكمه في ملامعات على محكم فاذا
 قال رقت رجلا فعول المستعمل بها ابي انا الرجل فاما نصب على الحكم
 لفظ

ايضا

لفظا وهو مفعول الفعل بالاجتماع وكذا في الموتر لوقوع ابي في ملامعات
 لفظا لذكره ورفع قدره على الاستمرار ولم يعرب لفظا فاحتمل ان الحكم في
 من ملامعات للفظان وانما حتمت بالكتابة ومن استقام لم يذكرنا في من ملامعات
 لم يثبت في ابي الموتر كما اشترط في ابي من الحكم في الرضايات بها لا ملامعات
 اصلها فعل الحركة بخلاف من فاته لا قبلها فيعمل على من حركتها حروف المد واللين
 وانما حكم في ابي لفظ الذكر في الحركة الثالث في حال الوصل ولم يثبت في
 صفه في حال الوصل للغة المذكورة وهو يقول ابي انا رجل في ملامعات وبالحركة
 دون من ومنهم من جوز لامراده في ملامعات كلها ابي يقول ابي انا رجل في ملامعات
 من يقول من وصفه في ملامعات كلها لان الحركة هي ملامعات في ملامعات
 ثم قد اختلف رايه رجليه او رجلا فيقول المستعمل ايا واذا قال ضربت
 برجليه فيقول المستعمل ابي فلا يربط الا التفرقة في ملامعات خاصة دون
 سائر ملامعات وبسقط الحركة والتنوين وتفاوت فعل اذا وقعت عليه كان
 اصرا كما عرفت على الاسماء المعتبرة فان وقعت على المفعول والجر وسكنت
 يارب وان وقعت على الجر وقت اياها بدل الالف من التنوين وان وقعت
 على المثنى والجر وسكنت التنوين وقت اياها وايون وايون وايون وان وقعت
 على الموتر فقلت انهم ما وقت ابي وان وقت على الجمع على الالف والفاء وسكنت
 ان وقت اياها لان ملامعات الوقوف على سائر ملامعات المعتبرة والفاء ان يقول
 فعله وبسقط الحركة والتنوين في ملامعات انا فيقول ما عليه وهو قول مجزى لامراده
 في ملامعات او يقول المستعمل بها ملامعات رجلا على ملامعات ملامعات
 اما ان يعمل على ملامعات وهو قول مجزى لامراده في ملامعات انا فيقول ما عليه وهو قول مجزى لامراده
 غير سواء لان احدها ان لا يكون لفظا بغيره فان اللفظ في ملامعات ملامعات ملامعات
 والفاء في ملامعات ملامعات وبسقط الحركة والتنوين في حال الرضخ والجر وسكنت
 التنوين في حال النسب وعلى الثاني وهو ان يعمل بالاول فيكون مقابله فعله
 وملا فغير سواء لان احدها ان لا يعمل من الملامعات في حال الوقوف اذا لم يذكر الا
 سقط في الحركة والتنوين من الملامعات بغير الحركة ملامعات فعله وملا والفاء في
 كان يثبت ان يقول وبسقط الحركة والتنوين في حال الرضخ والجر وسكنت التنوين
 في ملامعات الجمع والتنوين في ملامعات التنوين والفاء ان لا يذكر ابي في التنوين

٩٩ ومن متعلق لما مر وان الثاني وصون كيد بدون اللام فهو من وجهين
 احدهما ان الكفة لا تكون عند البصريين به ان ما جيب والثاني انه خبر
 الصلة وحده لا محل لها من الاعراب فلا يمكن ما كيدوه معرب لعلها وسره
 من غير اعراب النحو ونهيت وذلك ان اللفظ الضارب يحل في محل جازا مختلفا
 الضارب هو صكون معربا وهو متعلق لان اللام متعلقة في مثل جازا الضارب
 تحتل كذا اما ان يكون لها اعراب بالفتحة مثلا او لا يكون فان كان مع ان
 الضارب ايضا معرب فيكون له اعرابا فاعلم ان يلزم ان يعرب جزء من الموصول
 مع انه منزلة الزام من زيد وان لم يكن لم يجر في الموصول مع العلة في حكمه
 الجزاء من الكلام فاعلم ان لا يفتقر الى اعراب في قوله الموصول امران احدهما انه
 نظير قوله في الاصل خبرا ان لم يكن اعراب زحلف ان لا امر له اعراب بعد
 مع انه حق ما عراب ان يكون له اعراب لان امره والى ان لفظ الضارب من
 لفظ الرجل على جعل اللام سررا الجزاء من الكلمة واعرب الرجل جعل اللام
 في الضارب في الصورة غير ان اللام والى كانت معنى الذي فاجريها على
 لعلها على ما دخله اللام وانما عراب الضارب مع انه غير منزلة الزام من زيد
 لان ضاربا في الاصل كانه اسم متعلقا بنفسه متعلق للاعراب وغيره لم
 كونه خبرا من الموصول فاستغنى عما متعلق لا استقلال الاصل دون
 الجزاء العارضة بعلام الجمله اذا وقعت صلة فانه لا محل لها من الاعراب
 قطعا لان الاعراب انما يكون لها اذا كانت معنى الخبر وكما الخبر والخال او
 الصفة ونحوهما ولا يجوز نحو الذي الذي كانه ابدا خبرين فيه متعلق حتى
 قيل لاحدهما عصبية صرا او مقرونا انما لم يجز لان المكرر في المثل لا يجوز
 وما مبتدأ وكل واحد منهما يحتاج الى صلة وخبر متعلق اما ان يكون خبرا
 للموصول الثاني او الاول فان كان الثاني كانه الموصول مع صلة وخبره
 جازا واجبه صلة للموصول الاول والموصول الاول ان يتوكل منطلق
 من غير متعلق الى خبر اخر على ما هو مقدر وان جعلته خبرا للموصول
 الاول فخر خبرت على الموصول قبل تمام الصلة لان الموصول الثاني
 مع صلة غير متعلق والمقترن ان متعلق خبر الاول فالموصول ليس
 له خبر على ما قد يكون من جملة فلا يلزم الموصول الاول فلا يصح ان خبر عنه
 متعلق

مطابق ان لم يتم قوله حتى ياتي بالمتعلق ان الذي هو خبر لا بد من فلا يجوز
 الكلام حتى ياتي بالخبر فاعلم ان وقت وصول جاني القام فاعلم ان وقت
 السكون اذ ان الضارب انما يرد فلو كانت القام جازا قبلت فانه لم يجر
 لان الكل في صلتها وانما في محل جاني والى ان فاعل متعلق بالضارب وخبره
 فاعل السكون وانه فاعل الضارب ككله من المعربات في مثل قوله
 الذي سقته فاشرب منه من فاعله هو اللام من القام فلو كانت
 القام وقعت جاني القام في الورد مثلا وعندها هو موصول لم يجر لانه لم يتم
 صلت بمره فلا يعلق عليه كذا سائر التوابع لو قلت جاني القام الم الم
 وجعلته صلة للموصول لم يجر لانه صلة للموصول قبل تمام صلتها وهو واضح
 واذا قلت الضارب الشايم فكثير المعطية واما القام في دارة اخوك
 سوطا كذا حيا فاعلم ان خبره هو القام مع صلتها الذي بعده وهو خبر
 يول للذي قبله ان قبل القام وهو المعطية وسكو اعراب الترتيب فجزوا
 يول للكرم وخالفوا يول للشايم وعندها يول للضارب والاولى
 وان لم يكن على سائر الترتيب ان قدمت مثلا كذا على بشر وجهه يول
 من المعطية فانما يول قبل تمام الصلة ان لم يلزم لا بد ان من الموصول
 وهو المعطية قبل تمام صلتها لان تمام صلتها القام في دارة بشر ففعلت
 من المعطية قبل تمام صلتها كذا يول الصور مفعول الضارب مفعول
 اكترم والشايم مفعول الضارب والكرم مفعول الشايم والمعطية
 مفعول الكرم ومفعول المعطية الضمير المتصل به ودرهما والقام
 فاعل معطية وفي دارة متعلق بالقام واهو فاعل القام وسوطا مفعول
 الضارب والضارب مفعول الكرم في قوله اكترم الا اني فلا يجوز ان
 مقدم البوال من الضارب الذي هو الموصول الاول على اسم من
 المجر لا ان البوال قببات ولا ان الاسماء كلها لا ان كلها في صلتها الضارب
 فان قلت بشر يول من القام وسوطا ليس من تيمته بل من
 صلت الضارب فهو اجنبى وقع صلتها قلت بشر ليس من اجزاء

القاهر

شأن

استثنى

لا

بهذا العبارة لان من غير ان يكون المستعمل صارنا بها وعند اي وقت المطلق الاول
 ما يتحقق من حركته الاستعمال والجزاء نحو ان صلا فان لم يتحقق من حركته الحرف
 وصلا الحركه الاستعمال حركه استعمال الذي هو معنى حركه استعمال
 غير ان معنى ان اي مستغنى عن الضابط لانه متحقق للاستعمال ايضا وهو
 معنى حركه ومع ذلك فهو معرب فلذلك استغنى وانما اعرب للزومه لاضافه
 كما مر في وصفه وان لم يكن استعماله وهذا من انما انما يتحقق معنى الحركه
 فما قد يتحقق معنى الاستعمال نحو وما تكل يمينك وتبين معنى الجزاء وهو
 معنى الحركه وهو ان نحو ما تعدد صنع وتكون من يتحقق معنى الاستعمال
 نحو من صدك وقد صدق معنى الجزاء نحو ما تيسر اكرم وكذا ان وصو طرف
 للكان خاصه قد يتحقق الاستعمال كما زيو وقد صدق الجزاء نحو ان جلس
 اجلس وفي الطرف ان لذكر بعض ان قد طرف للمان وهو كذلك ان قد يكون
 استعماله نحو من القتال وتكون جزاء نحو من يخرج اخرج وايا في معناها
 ان في معنى من يتحقق معنى الاستعمال في قولنا نرج ايا من درسيه ايا
 من ارساها ولم يات جزاء فلذلك تميز بالاستعمال وكيف للمان استعماله نحو
 كيف زيد فانه سوال عن احوال ايا صحيح ام مريض ونحوها من الاحوال فهو
 متحقق للاستعمال من الاحوال وانما ايا للمان استعماله نحو ايا ومن ايا
 اياك اطرب من حيث لا تتوقع والار اياك ارب كيف اياك اطرب وجول نحو فلما
 نبع ما نواحد تلم ان شجيم وكما الاستعمال بالجزء معكم لكم وسو خطف على ايا
 ايا ونحوكم ويحذف بها الحركه معنى الاستعمال انما يثبت لنفسها معنى الاستعمال
 والحركه لم توضح فيه هذه العلة وانما بها الحاقا لما بالاستعمال لكونها شله او
 لكونها على وضع الحركه ولما ان وكلمه وجهيه معنى استعماله وحركه وهو
 صدر الكلام اما الاستعمال من فاعل لان الاستعمال من فاعل هو الكلام وكذا
 الحركه لنفسها معنى الاستعمال لان الكثير كان رب متحقق لاشارة التقليل
 فلذلك وجب لها صدر الكلام فان قدومها الجاء فالحسن الموجب لما التصور
 معقول قبل الاضافه بها من اجواب عن سوال مقدر وهو ان كم اذا كان لها صور
 الكلام فلم يجاز ان يقدومها الجاء وان يقال بكم درمها اشترت فاجاب بانه
 المعنى الذي اوجب لها التصور وهو الاستعمال بقدر قبل الجاء لاغا والجزاء

بالجزء

بالجزء وهو كونه يعني اذا قلت بكم درمها اشترت فيقول الاستعمال قبل الجاء
 الفهم ان كثيرا شئت فاستعملت في سكون عليها شئ ولا يتصور استعماله مع
 الجاء فيبطل تصوره وانما احسن هذا التصور بالجزء وان خبره لما ذكره وهو ان
 الجاء متصل بالجزء وهو بغيره لشدة اتصال الجاء بالجزء فكأنهما كلمة واحدة
 علامه المتعصب والمترسوع اذ ليس لهما اتعا والجزاء بالجزء وبذلك ان يحمل كم
 الخبر ان قدومها الجاء ذكره والا وان لم يكن قدومها الجاء فالواقع مع من ان كان
 فيه فعل او ما حركه الجاء من نحو اسم الفاعل المتعصب والظن ان استعماله
 ايا الفعل والجزاء بالجزء ايا الخبر ما ايا الي خبر كم او معلها فالرفع بالابتداء
 نحوكم رجل جارك فان خبره فعل وهو جارك مستغنى عن خبركم ولم يكتفكم رجل جارك
 فلام كان الفعل مستغنى الي متعلقكم وكذا لو قلت بكم رجل جارك فالواقع في خبره الطرف
 الجاء بجزء الفعل ولا تعدد جملته في الدار فلو ايا مستغنى عن خبركم
 فالرفع بالابتداء انكم من قوم الجمل بالابتداء والفعل خبره والجزاء بالجزء خبره
 فلو ايا متعلقكم ايا متعلقكم ولم يكتفكم رجل جارك فلام كان الفعل مستغنى الي متعلقكم
 الخبر كان اشبه في لولا في الاضافه على شرطه الخبر مستغنى عن خبره والمتعلق
 وفي لولا المبادىء متعلق خبره وانما كان اسم لان قوله بكم رجل جارك علامه في الكلام
 مضاف الى الخبر متعلق به والمخبر والعرض عايد الى كم فهو متعلق متعلق بالخبر
 لا بكم وان لم يستغنى ايا الفعل او جاز بجزء لا ايا خبره ولا في متعلقه فان
 كان ايا الفعل وانما مفعولها ايا على كم في نصب بالمتعصب نحوكم رجل جارك فان
 الفعل واقع على كم وليس متعلقا خبره فهو مفعول في نصب على المتعصب فان
 كان واقفا على خبره نحوكم رجل جارك او متعلقا به نحوكم رجل جارك فلام كان
 فاعله ان ايا جاز ان يثبت كم على المتعصب ايا على شرطه الخبر لان
 الفعل متعلق بغيره خبره فالمتعصب بكم رجل جارك خبره وكما اهتفت ضربت غلامه
 وجاهز ان يرفع بالابتداء والفعل خبره خبره ولا بد ان ايا فيها كان الفعل وانما
 على الخبر او معلها فاما ذكره من متعصب يا صبه بعدكم ايا بعدكم فاما فاعله ان
 معنى فعلكم بكم رجل جارك خبره على شرطه الخبر ولا بد ان ايا فيها كان الفعل وانما
 بقدر في زيدا خبره قبل زيد وعينه المصدرية والاباء ان لم يكن الفعل المؤكود
 واقفا على كم ولا على خبره ولا على متعلقه فلا بد ان يكون ايا كم طريق نحو

بجمل

كثير يوم ضربت او مصدر نحوكم ضربت ضربت وان كان اسم مصدر اي وان
كان لا اسم الواقع بعد اسم مصدر فان لم يكن بالابتداء وان كان توكيد ولم يكن ظرفا
نحوكم ضلالم لكان فاعب والاي وان كان ظرفا فالخبر برب اي فيرتفع بكم بالخبرين
نحوكم يوم سجدت فان سجدت مستبداء بكم يوم خبره فعلا فعل المثنى و
يحتاج الي الاختصار في الاصنام الي بيان ذلك ان يقول حاصل الكلام ان
الواقع بعدكم اما ان يكون فعلا او جاريا مجرا من اسم الفاعل ونحوه من الواقع
الاسماء العائدة اما ان لا يكون كذلك بل يكون اسم مصدر اي غير عامل لان الاسم
العامل لا بد من فاعل فيكون مركبا معه اي معه فاعل وهو المجرى بالتركيب
فهنا فاعل المكين الواقع بعده فعلا ولا اسم عامل يكون اسم مصدر اي جار
نحوكم رجل وكم ضلالم ونحوه وهو معقول وان كان اسمي سفروا في مقابلته
الاول وهو الفعل او الجار مجرا او الاسم العامل وان كان فعلا او جاريا
مجرا او اسميا عامل فاما ان يكون الواقع بعدكم مستدرا اليه او لا فان كان
الاول فالرفع بالابتداء كما ذكرنا وان لم يكن مستدرا اليه فيكون اسم اما مفعولا
به المذكور او مضمرا فعلا على شريطة التفسير واما ان يكون مفعولا
ظرف زمان او مكان واما ان يكون مفعولا مطلقا وهو المصدر نحوكم ضربت
ضربت فهذا معنى قولكم فلا بد من ان يكون ظرفا او مصدرا او لا فكن في
المفعول معه ولا المفعول له ولا غير من (الممكنات) بالمفعول وهو
فان من نتعين ان يكون مصدرا او ظرفا فقول ان كان اسم مصدر اقسام
للالول اي وان لم يكن الواقع بعده فعلا ولا جاريا مجرا ولا اسميا عامل
في يقين ان يكون اسم مصدر اقسام ثلثة بالابتداء اما ان يكون ظرفا وبالخبرين
ان كان ظرفا فهذا اقسام لفظ المثنى ومثلهما حكم اسم الاستفهام والشرط
الا ان الشرط لا يقع بعد الاسم معني ان اسم الاستفهام واسم الشرط
مثلكم من وجوه لا عداست فانها تارة يقع مجرورة فاستفهام كقولكم
منذا الغرس والشرط كقولكم من شررا من مصدر الاستفهام في فعل
الحي لا يلبس بطل صدره وتارة يقع منصرفا اما الاستفهام كقولكم
من ضربت اي اي رجل ضربت ومن ضربته اي را على شريطة والتفسير
اي رجل ضربت ضربته والشرط نحو من تضرب اضربا ومن تضرب

اضرب

اضرب وتارة يقع منصرفا لاستفهام كقولكم من تضرب اضربا ومن تضرب
والشرط كقولكم من تضرب اضربا على ان من متبداء بنحو في الاحكام مثلكم
الا انكم يقع بعده الاسم والشرط لا يقع بعده الاسم لان الشرط
يقنع فعلا وحكمه اي حكمكم في جواب زعموا كالبينة الي لفظها ومعها
حكم من يضركم على لفظه ويوث على معناه وكذلك في المضاف والمضاف اليه
والجرح نحوكم رجل مات ورايتهم وكم امرأة رايتها ورايتن قال الله تعالى و
كم من ملك في السموات لا نفى شفاعتهم شيئا ومنهم اي ومن اللازم ما التزم
فيه الاضاقة الي الجملة كما دوا زما شيئا او مكانا شيئا هذا هو علم البناء
لان الجملة من حيث هي جملة مبنية فالكسرة او واو البناء من المضاف اليه وانما
التزم البناء فيها لان التزم الاضاقة فيها الي الجملة وانما التزم احد قسمي الي
الجملة لانها وصفا للمدلول على ان النسبة او مكان النسبة والنسبة
في الاصل لا يكون الا في جملة وقد يعطل بناء اذا كان وصفا وضع العروف
وقد يعطل بناء اذا مبنية لمعنى حرف الشرط وقد يعطل بناء وما ايضا
بالاحتياج الي الخبر كالحروف فاذ زعمت لهما معنى وتضاف الي كلتا الحرفين
الملتزمين يعني ان الجملة الاسمية والفعلية نحو جيتك اذ زيد قائم تر الاسمية
والخبرية معروضا اذ قائم زيد في الفعلية والفعل ما هو اذ يقوم زيد في الفعل
ايضا والفعل مضارع ويكون المعنى على المعنى لان اذ موضوع للمضي واذا
زيد يقوم في الجملة الاسمية ايضا كذا الخبرية جملة فعلية وانما اخر هذا المثال
من مع انه حتم اي يقدر بقول اذ زيد قائم لانها جملة اسمية لانها كانت
بغير ان يضرب بين قول اذ زيد يقوم واذا زيد قائم مع انه كل واحد منهما اجيب
والخبر فعلية فلا رادة الفرض فيها اخر ما عرفت من معنى اذ زيد قائم ومثله
واستفهام اذ زيد قائم لان الخبر من مكان الاسم او ما يعارضه الا اذا دخلت الله
الضرورة الي العدول سزا وجدا استقبحتم وبيان ان الجملة فعلية هي
اسمية فاصدرا ان يكون اسم او مضارعا للاسم نحو اذ زيد يقوم اذ يقوم مضارع
لقيام فالواجب ان لا يجد لغا الاسم او مضارعه الا للضرورة اذ هو زعم قائم بغير
اذ لان الضر من الاضمار عند المضي ولا يحصل من هذا الغرض لوقا بالجملة
الاسمية التي خبرها اسمها ومضارع له فلذلك تعين الاتيان بالفعل للماض

مطلوب

ولا ضرورة فيها اي في قولنا زيد يبيع اذ عرض الدلالة على المعنى حصل
 منضم اذ فلا ضرورة الى اتيان بالمعنى في الخبر اذ اقل يستعمل اي
 اذ موضوع للزمان المستقبل على اذ ولفظها اي لفظها اذ معنى المجازاة
 لا تصح الا الى المجزأة الفعلية في حال السعة قدم في العلة وهي لفظها اي
 لا يصح الا الى المجزأة الفعلية لفظها معنى الشرط والشرط يقتضي فعلا
 وان قال في السعة لان اذا قد يضاف الى المجزأة الاسمية وح لا يكون مقتضاها
 لمعنى المجزأة معينة ان لاكثر ان اذا يقتضي معنى المجزأة بخلاف اذا فانها
 لا تقتضي معنى المجزأة لا وفتحتها لفظي والشرط ان يكون في المستقبل
 لاني الواقع بمعنى ان لاكثر ان اذا يقتضي معنى المجزأة وقد لا يقتضيها
 والاصل فيها ان في اذا القطع نحو الشرط بخلاف ان اي الاصل في
 اذا ان يستعمل في موضوع وهو الشرط مقطوع به ان يجوز به معلوم
 بخلاف ان فانه يستعمل حيث يشك في وجوه الشرط نحو انك انما جازم
 ويقال انك اذا احراز البرهان وجوه الشرط مقطوع ولذلك لم
 يجوز ان يقال ان قامت القيامة لا يكون شك في قيام القيامة مع انه
 يجوز به ولذلك ان يكون الاصل ان اذا ان يستعمل في المقطوع غلب
 وقوع المعنى بعد ما استحال لان المعنى مقطوع به فهو مستعمل
 اذا هو مجزئ اي اذا المعنى الظرفية التي هي نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
 غيره يقتضي زمان قيام زيد مرفوعا فهو مجزئ ولا يجب ان ينصب اذا
 على الظرفية بل يقع مبتدأ وهي اب اذا اذا كانا يتبين لفظي للمعجزة نحو
 خرجت نذا السبع اذ اذا المعجزة فكما جاء في الحديث ساجن عن رسول
 الله عليه السلام اذ طلع علينا رجل الحرب ونحن كراوي اي اذا الزمان
 بالجملة الفعلية والثابتة وهي اذا المكانية بالاسمية اي بما عاين لفظي
 اي بين اذا المكانية ومن الزمانية والاخر ان يراى بالاولي اذا المكانية
 والثاني واذل نحو بينا زيد قديم اذا في غير اوا اذا طلع فترطع عليه من
 مثال لا المكانية والاصح لا يستغنى الا طرهما اي طرح اذا واذ في
 جواب طعنا بينا وسجى واشتروا بينا نحن ثريين اننا معلق ونفتر و
 وزاد راع بينا وسمي طرنا من مقتضى ان معنى الشرط على ذلك اقتضيا جوا

يعني قد يستعمل اذا
 وليس فيه معنى
 الشرط مجزئ
 الدلالة يقتضي
 يستعمل اي اذا
 مع

والفاس

والفاس ان لا يكون اذ في جوابه كما قال الاصم كذا انك اذا قلت ان ذ
 جيتي اكرمتك فالجواب مستعمل لا حاجة الي ذكر اذ واذا مع فكان ينبغي
 ان لا يذكر اذ واذا ايضا في جواب بينا وبنها كما في جواب ان وجه
 الاستشهاد انا فاجابا بحوايينا من خبر اذ واذا لان الظاهر ان العامل
 في بنها الجواب كما في اذ اذ لم ياتي على الصحيح من غير تقدمه في صلة المضاف
 اليه على المضاف من اجله لقول الاصم وبيانه ان لما سمع خبره شرطية
 وجوبه انما تقتضي ان لا يكون معه اذ واذا اذ لو كان احدهما كان العامل في
 بنها هو انا على الصحيح بمعنى اختلف في ان العامل في الاسم المسمى للشرط
 هو الشرط او الخبر المسمى ان الخبر فعل هذا يكون انا فاعلا في بنها
 مع انه مضاف اليه لاذ وهو المضاف اليه لا يستعمل على المضاف والخبر فيه
 نظر سياتي وهذا معناه ان اذ اي هو لم يجرى في اذ السبع خبر
 وليست بغيره كما يقال خرجت فتم السبع والصحيح ان الخبر مجزئ
 يعني ان الفا سران اذا مضاف الى المجزئة فالاعتبار في اذ السبع حاصل و
 الخبر موصوفا صلي مجزئ ومن مقتضى ان طر مستعمل بنعيم خبر مضاف
 فعل سذا السبع مبتدأ واذا مرفوع المجرى على انه خبره كقولك فتم السبع
 او بالخبر السبع فان السبع مبتدأ ولم او بالخبر خبره والصحيح
 الاول وهو حذف الخبر مجزئ على اللين الثاني وهو كون اذ مضافا
 الى المجرى لانه لا يستعمل اذا وهو لا يقال قلت اذا كما يقال قلت بالجملة
 ولو كان مستغلا بنفسه من غير اضافة لكان يستعمل وحده من غير ذكر
 صفات انه ولم يات مثله كلاما وهو نحو خرجت فاذا اذ فاعلم الرفع
 والنصب على حذف الخبر يعني مجزئ في قائم الرفع على انه خبر زيد يجوز
 فيه النصب نحو فاذا اذ فاعلم على انه منصوب الحال والخبر مجزئ مجزئ
 اي خرجت فاذا زيد حاصل حال كونه قائما واما في قوله كنت اظن ان العقر
 انك لسوء من البر نور فاذا موصوفا فلا يجوز فيه الرفع عند سببويه
 واللو يمتنع بكونه فاذا موصوفا ما موصوفا الى الزبور وهي الى العقرب
 انما مجزئ الالرفع عند سببويه لان خبر المبتدأ موصوفا وهو نحو اذ
 زيد قديم واذا لم يجرى حذف النصب وان جاز في قائم النصب لان انهما

ف

واما اجمع فحين لم يجعل تعريف التاكيد اصلا فالصحيح تعريفه ولا اثر للتعريف لا في
 الاصل ولا في التعديل وفي من جعل اصلا فلا اشتغال ببعض انا اجمع غير مصروف انفا قوا واشتغل
 في تعديله فقال بعضهم تعريف باب التاكيد اصل معتبر كتعريف العلية فيه معنى التعميم
 التاكيد بـ اصلا فحين صرنا له صيغة المعترضة ووزن الفعل لانا اجمع فيه معنى الاجابة
 في الاصل وحدث كاحراز ما يستعمل يستعمل تاكيدا لاصلا لان تعريفه على ما هو
 لفظا كما يجري الاجازة على ما هو صوت فلو كان قاي لا وصيغة مقترنة فيه ثولم ولا اثره
 للتعريف جوابا على سؤال معتز وموان بعضهم قال هو معترضة لانا للتكيد بـ اجمع
 نحو كاهن في جانب ما في هذا التعريف في التعديل بالاصالة والتعريف بالاعانة في غير
 معنيين بسبب منع صيغة وزن الفعل والوصف المختار فالصحيح قطعاً هي العلية بـ
 ان التعريف قد يكون بالحدوث وقد يكون بالاصالة وقد يكون في الجهات وقد يكون في
 المعصيات وقد يكون بالعلية وقد يكون في التاكيد وقد يبين ان التعريف بالحدوث
 والاصالة لا يختص بالحدوث في الجهات من المعصيات والجهات وفي التاكيد وكذا التعريف فيها
 اعراب اخرى لجهات مختلفة فيرعى ما سبق فالزوي يقطع باعتبارها غير انما هو التعريف
 هي العلية واما ما عداها فاما ان لا يعتبر اهلا او يعتبر اهلي القطع بانها على ما اجمع في
 وهي العلية كونه الاصل على كل شيء بحيث يمتثل اول ما اشتهر انما ان معلق ولم يقل هو
 ليشغل الاصل انما لانه كالتعريف والحق فانها ليست هو فوحي في الاصل شيء معني ولكن
 مما لا يمكن بقلية الاستعمال بغيره واللفظ هو ان غير مصوب كونه ضل بغيره كما لو
 الاصل معلق بغيره والاول ولا يكون بغيره راسخ في الاصل والاول معني التنازل عن الاعراض
 والاول لول قوله بغيره شيء ايسر من معنى الحداد بالهذين اعم من التخصيص بغيره
 المعاني كلها ما خرج ما سوى العلم بقوله بغيره والاول فان نحو الرجل معلق على شيء معني
 ولكن يتناول ما اشتهر واكثر بقوله بغيره التكرار فانما هو لول ما عطف معني بالوضع
 كان كالمعنى والجهتين كما ساءت ومعنى هذا السببان وزور ووقفا كعدو وكثرة سدا بيان
 لانواع العلم اى العلم قد يكون للمعنى الظاهرة او للمعنى العلمية او للمعنى اما ان يكون لاسم
 كما ساءت لاسم او اسم معني واسم المعنى ينقسم الى اسم لفظي كسبجان فان اسم التسمية هو
 وزور فان لم يكن العلم بالعلية كذا في اسم اللفظ كعدو وكثرة فانها على الحدوث يومك و
 وكثرة لذلك اشتهر من تصرف المعاني والثابت علم الجس مستعمل من اهله لان مذكور
 غير متضمن وعقوبت الجواب بان وجهه جري فيها احكام العلية فقد رويها العلية

عينا

لنصرة

لنصرة نقل الاحكام كعدل في غير ما ساءت وقته بشيء ١١٣ د ١٩ طاك وغيره من غير ما ساءت
 غير الام والاصالة ومدة كل ما يستعمل في العلية من المعاني عليه بقدرة في العلم
 للعلية المستعمل في الاسر ما ساءت اذا اطلق على فرد في الاسر كذا في طابق لا لانه
 موضوع بل كونه موضوعا للعلية المستعمل في الحقيقة وهو جوده في الفرد واما العدة
 والعدل بحدود مصر و٥ في الاعلام على راس هو ستة ضعف ثلاث فمستم بمستم
 والاربع بتقدير التعريف بـ وبلا بغيره الا العلية تجعل على بحدود العدة المخصوص
 ولذلك في غير مستعمل في العمل بحدود ١١٣ طاك بحدود العدة ٥ قوله على ما ياتي
 الى ما ذكره الشيخ ابن الجاهب ومما اثير في بعض نسخ المصنف قوله في العدة
 ستة ضعف ثلاثة وتوهمه حتى يتبين ان ما ساءت في الاسر في الاعلام ضعيف
 بوجه الى ان يكون اسما الا جاسس كلمة اعلاما فانها ليست مستعملة في ذلك المذكور وكذا
 الاسماء التي يوزن بها في الاسر في الاعلام التي يوزن بها بعدد ٥ ايضا في الاعلام كما ساءت
 العدة ٥ فمستم مستعمل على علم لكل ما يوزن بحدود مصر و٥ وغير ذلك ١١٤
 هي تفصيل لان ما يستعمل في اب من كل ما ساءت ورا لانا في هذا صرح حكمه على
 به اس حكمه حكمه بوزن في اذا قلنا مستعمل حكمه كذا حكم لفظه مستعمل حكمه بوزن
 هو استخرج وكان هو وزنه على الفقه كذا استعمل في ما يستعمل لغيره في المعاني لغير
 الافعال بل يستعمل وزنه لاسم او لاسم او لاسم او لاسم او لاسم او لاسم او لاسم او لاسم
 ما يوزن به هو علم كما ساءت معنى بالاعتناء وزنه بالافعال فهو بنفسه معني احدها
 ان يكون موضوعا لبحث ما يوزن به بحدود هذا فاما بحدود الموضوع لغيره في المعاني بل لغيره
 ما يصلح بوزنه كالمعاني وسكان وغيره ما لم يعلق في العلم جسد كالمعاني الا ان يعلق
 ما تولى يكون علمه كالمعاني بالاعلام المذكورة فله اياها في الموضوع لغيره ما يوزن به
 حكمه من الصرف وتر لم ينعى ان كان في بغيره ان تصرف حكمه في صرفه والاول
 حكمه بحدود هذا الذي هو مستعمل لاسم صرف او معلق الذي هو مستعمل لاسم صرف
 هذا معلق ما بغيره بحدود لغيره في الصرف معلق فاما في بغيره في الصرف في الصرف
 صفة لا تصرف جسد وكذا معلق بحدود الذي هو مستعمل في الصرف في الصرف في الصرف
 خبر معلق هذا في العلم بحدود بغيره في الصرف في الصرف في الصرف في الصرف في الصرف
 قسم الا حكمه بوزن في الاول في بغيره في الصرف وهو مستعمل في الصرف في الصرف في الصرف
 في الصرف وهو مستعمل في العلم بحدود بغيره في الصرف في الصرف في الصرف في الصرف

فانها

١٢٤ عاين ولزوم الماء بالعلية ليس بهذا الخفاء اذ لو عرفت العلوية لابقى اللزوم بخلاف العا
 التناهي فان لم يرد له ليس حاصل بالوضع لا باستحاط اسما آخر فيصير الميرم لذلك لم يصغر
 المصنف على قوله للزوم بل ضم اليها بناء الكلمة عليها فان فعله مركبة من اللزوم وكذا يجوز
 من الكلمة يخرج باللزوم ما فيه البناء من غير علوية وخرج بناء الكلمة على لزوم البناء مع
 العلوية وانما عرفت الفعل مشروط ان يكون مفعولا بالفعل لا من هذا الوزن لم يوجد في
 الاصح الا مشغولا كذا راعى مع وضع وحسن اسم رجل او مفعولا للعلية كمثل اسم موضع بالفتا
 ويقال مع اسم مدينة بيت المقدس بالعبارة او محببا للعلم وذكر في الصحاح ان اسم
 لا ينصرف للغير ووزن الفعل وقد جعل المصنف قسما للفعل للغير فغير نظر او يكون
 اوله زيدا وكذا ياء و قد ياء في الفعل بغير ما كاحمر مضاف لغيره ان يكون مفعولا
 مشروط وزنا الفعل احد الامرين اما ان يضاف اليه ما لمفعول او يكون واحدا من زوايد
 المضارع في ادم والفتا بغير ما احسننا من فعل ما في اول زيدا من زوايد الافعال
 كقوله قاتل فيصرف وصدر الفاعل يخرج الوزن الى وزن الاسمي فيصرف عن ضمير الفعل
 فذلك لا يشترط عدمها والحق قوله بغير ما ان لا يكون قابلا للبناء كاحمر اذ لا مفعول الثاني
 لا ان يوجد فيه البناء فاذا راجع لا يوجد فيه البناء وهو منصرف لان قابلا للبناء وهذا
 اول من علمهم او بغير ما يلزم عليه جمع المسمى كقوله في الوزن في الفعل اكثر من في الاسم
 على ان الكثرة في الفعل تنوع بعض ذكر بعضهم يدل على ان يكون اوله زيدا او يعقلب
 ذلك الوزن في الامعان وهو ان يكون الفعل في الامعان اكثر من في الاسماء ما خالف قوله
 ان يكون اوله زيدا على تلك العبارة لوجوب احد من الزين على تلك ان يكون المسمى
 جازم منصرف لان مفعول في الفعل اكثر من مفعول في الاسم اذ فاعل في الاسم لم يكن الالفاظ
 معدودة كقائمة والحق وطابع ونحوها وباب فاعل مفعول مفعول الفاعل انما يخصه والحق
 ان اكثر من في الفعل في الامعان مفعولة اذ كل ما ورد منه فعل المنسوب وروى من فعل
 التفضيل وقد يكون الفعل في الاسم من غير فعل لم يارب واجزل واخيل وخيرة كل هكذا
 ذكره فغير نظر لان الفعل في الافعال قد يكون للمضارع كاعلم ان وهو محبب من باب
 فعل فكسروا العين وفعل مستخرج العين وقد عجز للمتحدثين كاخبرتم والنقل من واحد
 الى اثنين كما كسبتهم بالاولى قد عجز للمتحدثين كما بعثته وقد عجز للمصنفين رة كاخبرتم
 وعلم الجملة ففعل المنسوب مقاربا لفعل التفضيل وزا وصدر الا بواب في الفعل
 الفعل من غير ما راعى له في الاسم فاذا فعل في الاسم اكثر من في الفعل في الاسم وهو

ظاهر

١٢٥ ظاهر ثم الاسم قد يكون مفعولا لعن الفعل اما بغير راعى الضمير فتعريف الصرف ان كان
 الوزن على ما ذكره كعقلب وشبكل والاصرف فكسبت اسم الضمير محبب على كما
 هو مفعول من حيث هو الى من يرد على علمها لهم مفعول من ان الفعل اذا نقل عن
 ومنه ما كان ان كان بغير راعى الضمير اسم الضمير فان كان بغير راعى الضمير فاما
 ان يكون على الوزن المعتبر في وزن الفعل وهو الوزن الخاص او ما في اوله زيدا
 من زوايد الاربعة كعقلب ويشكر فان غير منصرف كما ذكرنا للعلية ووزن الفعل و
 واما ان لا يكون على الوزن المعتبر في فيه الضمير نحو كعسب وضرب ونحوهما يقال
 كعسب الرجل اذا مضى مشييا متقاديا خطأ وهذا القسم منصرف فغير يرد
 الاكثر من وقاله غير عيسى بن حماد الفوري كقوله ليس على الوزن المعتبر في وزن
 الفعل في اسم او ما عيسى بن حماد فمفعول كمثل من ان جلا ولاق التناهي فان حلا اسم علم
 فلو لم يعتبر فيه وزن الفعل كقوله كان منصرفا قد جازم بغير منصرف كقوله بغيره في
 البيت فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقا واجاب عن سيبويه ان جلا غير مفعول
 باب حقا في الجملة لقوله بن يزي وجئت في الفعل بغير راعى الضمير واجيب ايضا بان
 جلا في البيت غير علم بل هو ما في فعل فعلية والتقدير انما راعى جلا لا هو وكسبتهم
 حدث الموصوف والقيمة الصفة فاعلم واما مع الضمير فوج حق انما يمكن كما هو مع
 الضمير بما مفعول جملة كقوله في البيت وسونيت اجلا في بن يزي فان يزي قد يكون بلا ضمير
 كقوله يزداني وفوقه مع الضمير هو اما ان يزداني فليست مع الضمير من المنقول
 مع الضمير والا لقليل بن يزي بفتح الدال لا من غير منصرف للعلية ووزن الفعل
 فغير دليل على انه حكمه حكمية وعلت له ثلثة مفاعيل اولها اقيم مقام الفاعل وهو ضمير
 المتكلم وثانيها اخواني وبن يزي وحفظ بيان الاخواني وثالثها لهم مزيد اي صاحب وقوله
 ظلي معقول لم يفعل انما هو الجملة اي يزداني ويصغر للفظا وينصب على الجملة
 اي الظالمين واما المعدول وهو ان يزداني يزداني فغير حكما عرفة وهو غير تام لان
 خولنا ونعلا في مفعول عليه انه ذكر لفظ اريد ضمير من الاسلام كذا في اللغات نحو
 كسبت و قد يت وكذا هو كقوله يزداني يزداني فغير منصرف منصرف منصرف منصرف
 غيره وهو يستدل عليه ان على الفاعل يدل ضمير مع الضمير منصرف منصرف منصرف
 المسمى بالتحقيق وهذا يستدل الا بالامان الا بفتح الضمير وهو المسمى بالمعدول

من انصافه
 كما ذكره

العهد وبشرط مع العلمية احدا الامر من ج الزيادة على الكثرة وتترك الاوسط لا ياتي بوجها في
 النقل خلاف الثلاثي في الساكن الاوسط وهو نوع منصرف في الالف لا تارة ثلاثي ساكن
 الاوسط فغيره فغيره بل احدا السين فيكون منصرفا فان قلت فلما حذبت الهمزة
 ما وجب رضى عن صيغة صرغها مع فوات شرطها وهو تحريك الاوسط ولم يعتبر
 مع فوات الهمزة هناك ايضا غير معتبرة كونها سببا ما نعت في الصرف بل اعتبر
 لترجيح امر التانيث والتثنية ولا يلزم كونها سببا كونها في منع الصرف واما
 الالف والنون فان كانا في اسم غير صفة فشرط العلمية حقيقة لازمة وهو ان
 كانتا في صفة فاسما فعلا وقيل وجوز فعل بعد ان كانت على فعلا في حقيقة الهمزة
 فسلطان فتحه عن الهمزة لان اتفق فيه فعلا وجوز فيه فعل كسكوني وتوالت
 منصرف عن الهمزة لان وجد له فعلا وانفق فيه فعل ووجه تحريكه في فعل
 اعتبار التانيث فعلا في منع الصرف وعلى اعتبار وجوه فعل فيصرف ان لم يجره في
 وقوله بعد ان كانت الالف على فعلا ان في المنكر حقيقة لهما رضى بعد ان الالف
 والنون مضارعان لان التانيث في جزم الالف زيا وثاني زيا معان اخر الكثرة و
 وكثير ما قبلها منصرفا وكثير اول الزيا وثاني زيا معان اخر الكثرة و
 اصل المضارع وتذكر المصنف في تحقيق المضارع وجه اخر وهو ان تذكر كل واحد منها
 هنا بالصفة كونه اخر فعلا ان تذكر وهو نون فعلي وان على ذكره فاحذر من قوله
 جزمه فيكون مذكرا كل واحد منهما هنا لغيرت الاخر حقيقة لهما رضى بينهما و
 مزا عني قوله ان فعلا في فعل مضارعان ايضا من حيث ان مذكرا كل واحد منهما
 هنا لغيرت في الصيغة خلاف ضارب وضارب في مضمون مذكرا في الصيغة متساويان
 لا يختلفان الا بوجوه التانيث وعدمه خلاف فعلا في فعل فافا يختلفان في صيغة
 ان اخر وجزمه يختلفان في صيغة ولكن كان بعد حقيقة لهما رضى بينهما واما الالف
 الالهة في الالف تسمى الاخر وحسب التانيث وشرط العلمية هو ان
 به ويحل على انهما غير التانيث في اربعة فصول الالف الالهة في ما قبل بلحق اخر الكلمة
 لا التانيث ولا يربو بالالف تسمى ان يلحق به الاسم ما قبل فالف فيعتبر في الالف في
 فاما الالف لغيره اخر الاسم وليست للتانيث بدليل فيعتبر في الالف في الكلام سداسين
 اصل بلحق سداسين بل الحرا والالف في ما فسرنا به فعل مضارعان فيعتبر في كان
 غير منصرف العلمية والالف الالهة في انهما العلمية اشبهت الالف التانيث باشتغال

دخول

دخول الالف في انهما اذا سمعوا لا يدخلون التانيث في الالف التانيث وقوله وحدها ما بين
 الالف فردا ملكوا نقل في الحواشي عن المصنف وفي جعل الالف الالهة في حساب نظرا لانه
 يتوقف على التانيث في الصرف وهو ما مضى في الصرف والالف لا تارة ثلاثي ساكن
 ما قبل المصنف وغيره كونها سببا في منع الصرف فان قيل فغيره بعد التانيث فغيره لا
 سبب واحد فغيره ان يكون منصرفا وسواء الاجزاء في الالف الالهة والالف والنون
 الحقة رضى ان لا بعد ان سيبين صليتين بل ما مضى في الالف التانيث صرا في الالف الالهة
 على من لا يسميه يتوقف على سببه الالف التانيث اما في الالف والنون فغير نظر لان التانيث
 ذكره ان في الالف غير مدحبه في الالف التانيث صرح على التانيث وكذا في غيره فثبت هو غير
 منصرف الهمزة كذا في الالف التانيث صرحا رضى لانه التانيث لان فغيره لا يتوقف على
 صرا في التانيث كذا في الالف الالهة فان فغيره يتوقف على صرا في التانيث وهو رضى في غير المصنف
 للمصنف في صرا في الالف التانيث في الالف الالهة وما مضى في الالف التانيث وهو رضى
 بعد ان في المصنف في صرا في الالف التانيث في الالف الالهة وما مضى في الالف التانيث وهو رضى
 غير ذلك ما وجدنا في الالف التانيث في الالف الالهة وما مضى في الالف التانيث وهو رضى
 المصنف في صرا في الالف التانيث في الالف الالهة وما مضى في الالف التانيث وهو رضى
 فانه لا يجوز في الالف التانيث في الالف الالهة وما مضى في الالف التانيث وهو رضى
 فيجوز في الالف التانيث في الالف الالهة وما مضى في الالف التانيث وهو رضى
 فتوقف المصنف في صرا في الالف التانيث في الالف الالهة وما مضى في الالف التانيث وهو رضى
 كذا في الالف التانيث في الالف الالهة وما مضى في الالف التانيث وهو رضى
 لا يقع هنا فتوقف كما لم يقع من غيره من غير صرا في الالف التانيث في الالف الالهة
 عطف على قوله المصنف في صرا في الالف التانيث في الالف الالهة وما مضى في الالف التانيث وهو رضى
 فان تقرر ان كل ما منصرفه فيها التانيث في الالف الالهة وما مضى في الالف التانيث وهو رضى
 المشعر لا يبين هذا في الالف الالهة وما مضى في الالف التانيث وهو رضى
 وحدها ما بين غير سببا في التانيث في الالف الالهة وما مضى في الالف التانيث وهو رضى
 ما بين صرخه من داس في الصرف وليس فيه الالف التانيث في الالف الالهة وما مضى في الالف التانيث وهو رضى
 ما في الرواية في شقي في الجمع وهذا ليس مستقيم لان الرواية الاخرى في الجمع مستقيمة
 ما في الرواية في شقي في الجمع وهذا ليس مستقيم لان الرواية الاخرى في الجمع مستقيمة
 خلافا للقياس واستحقاق العلمية وقوله جعل تانيث في التانيث في الالف التانيث في الالف الالهة

دخول

وكان في تصغيره شيئا في وجوبه وان في تصغيره لا يجلي بالوزن لبقاء الالف والنون
فيها فمقول لا يجزى المصغر علم المستثنى من الجزاء بهن اما اهل التصغير لم يلاحظوا
التصغير في العدل كما اذا صغر وقيل اجيد لم يبق وزنا فعال وكذا الجمع فوصيجه لا يبق
وزن فعال وكذا وزنا الفعل الما كما فيهم بوزن فاعلا لا يبق ذلك لوزن ثم استثنى من
وزن الفعل فقال ما خلا مدر ومخ الا زوايا الاربع يعني ما خلا الازوايا كما هو في
يقول من تصغيره اجيد ونقلب فانه يقال في تصغيره نغليب فتصغيره المكسر كما هنا
بأنه يغيره من وزن فاعلا حيث يمكن الاستدلال عليها يعني ان حروف المكسر ومن الهمزة والياء
والهم والراء ما قبلها لما كان اختلت الحركات وكذا نغليب حروف الاصول في غير ذلك
الحركات في مناصبه قوله كون المصغر محذوف يعني حروفه ما قبله بركات وزن الفعل الما
بهم كحذف فانه في التصغير يقال خضبتهم محذوف الاصول وان كانت يا قبلها لكان
في الاصل موحى وسوالف في ختم وفي التصغير ما رتبا كما في تصغيره المصغر
المعوية لم يبق بها لما كان ذلك فاك وفي اهل التصغير في الاول والاول في الفعل الما
محذوف لما كان ذلك فاك وفي اهل التصغير في الاول والاول في الفعل الما
التصغير بالعدل والجمع ايضا محذوف جدينا فاقبل صيغته لم يبق جميع حروف لغوات
الالف وكذا لو قيل اجيد لم يبق الالف محذوف الاصول يا قبله فاعزمت المصغر ولكن ان
ان يقال نحو اجيد كما يظن ان نغليب كشبهوا انت تصغير التصغير كما في زهره
فالتصغير ما قبل بركة الفعل اهل لا يبق الفعلين الى زنة فعلين الحرف حركتان بوزن العلم
واجيد كما بوزن ابيهم ثم التصغير لا يقال الاسم الى الوصفين نحو وعليهون وفيدون
مع استماع ذلك في علمها ولهذا قيل ينته صرفا ويرجع صرفا كسره خليف بان يبق
بالعلمية كما نسبته الى اهل لم يبقوا بين المصغر والمكسر في اعيانها فمما لزمنا طلبة
فما قالوا طلبة لان المصغر كان جعل المصغر بوزن لان جعله وصفا لم يحن التصغير
مبتدأ وحده قوله خليف مزا ايراد وجواب اما الابداء فهو ان يقال ان يقول خلاصون
ومن لا يجمع بالواو والنون ومصغره وهو في جميع بالواو والنون اعاذ الله عن ذلك
بالله انما يكون العلم او المصغر وخلافه ومن ليسا يعلم ولا صغر فلم يبقها بالواو
والنون اما اذا صغر بها بالواو وصيغته في ارجحها بالواو والنون ولان التصغير
يجعل الاسم وصفا قاله ااد ورجع دار مصغره واما اذا صغر وقيل ادير كجر المصغر
لوزن الفعل والمصغر ثبت ان التصغير شغل الاسم من الاسم الى الوصفية فكان خليف

بأنه

بأن يبق بالعلمية لان الوصفية تصاد بالعلمية كما ان النجدة ايضا شغل الاسم الى الوصف
كسري شيئا وما شئ فان ساشي اسم محذوف لا يوصف به نحو رجل ما شئ فاجاب بانهم لم يبقوا
بين المصغر والمكسر في اعتبار العلمية فقالوا طلبة غير مفسر للحالين والاثنت وكذا
طلبة للمكسر وعابهم به بغيره ان العلمية كانا وردت على المصغر لان التصغير
ورد على العلم فتقول طلبة مصغر ولا تقول طلبة علم كما في جعلها طلبة بعد التصغير
بعد التصغير بوزن العلمية ان التصغير جعل بوزن الوصف لكان جعل صفا المصغر
على فقد ذلك لان الوصفية بوزن العلمية فكل جعله المصغر العلمية بعد التصغير وهذا
صحت قوله لان جعله وصفا مضافا يعني ان التصغير جعل طلبة المكسر وصفا لكان
فما طرأ من العلمية على الوصف لم يبق بها لما كان مضافا الى الوصفية الى الامة
فلم يبق وصفا مضافا فلم يبق بالعلمية ولا يبق علمية ان جعله المصغر لم يبق عليه
ولذلك قال كان جعل المصغر بوزن العلمية وما ذكرناه من تصغير المصغر لانهم لم يبقوا
فاجاب بغيره وهو ان التصغير لا يبق بها بالعلمية فتقول ان التصغير بوزن الوصف
فما صغر وصفا للمعلم او بغيره وصفا مطلقا الاول سلم وان في مخرج جعل صفا
اذ انشئت في زبد زبدية فمما ان علمه خفي فالعلمية يا قبله وانهم اليها بسبب التصغير
وصف الحق وان علم مخرج العلم كونه على مطلقا بغيره وصفا ليدفع التصغير
لان في العلمية بل كان على بلا صغر وصفا موحى بصغر فتقول طلبة في
النحو بغيره مطلق وصفا طلبة المصغر في العلمية يا قبله بها وما كان اجود ويمكن
تتميز قوله لان جعله وصفا مضافا علم اهل علم صفا الوصف وسواء ان المصغر جعل المصغر
بوزن لان جعل المصغر وصفا مضافا الى اهل التصغير ايا لم يجعل وصفا مضافا لغرض
التصغير بل مضافا الى علم موصوفه بالتصغير ما اهل بالتصغير بالعلمية بل جعل العلم
موصوفه بالتصغير بوزن وصفا مضافا مكن ان تقول غلام اذا صغر صفا غلام حقيق فالواو
يا قبله وانفع اليها صفة الحقيقة فلا تضاهى صفا المصغر صفا بالواو والنون صفا غابة بقر
صفا الغلام وانما احسنه والقليل من التمام في اعيانها في اواخر السور بين جعلها اسم
بأنه لا يلقى صفا الا عراب بغيره في اعيانها في اواخر السور بين جعلها اسم
بان يكون اسم مذكور في قوله واياها صغر محذوف على زنة صغر لطلبة بوزن فاقبل
وكذا في سيبويه جعلها واحدا كذا لا محذور صفا مضافا لغيره في اعيانها في اواخر السور
الاصول للمعلم والنايت وعليه قوله يذكر من حرمه الرمح شاعر لهما تلاحم قبل التوقم

ير

يعني ان قلت الصحيح النحوي الموافق في اواخر السوراء حلت فيها فقال بعضهم انها حرو و
 حلت في كل ما كان قائم معناه انما هو العلم والحق فخطبها معناه انما هو العلم والحق
 وقال بعضهم انها اسماء السوراء وعليه اكثر من فعل صا من علم فحينئذ نسم الاثنا في
 فيها لا عراب كسبعت فحينئذ لم يخلوا ولا غيرا ولا يكون لم اعراب والا لكان اسم واحد
 مركبا من هذين كلتي ولا يجوز تركيب الكلمتين في كلام العرب فان لا فكل لم
 اعراب فكل لم ينعين كونه مركبا وقسم بينا في فيه الاعراب وصار على ثلاثة اقسام احدها
 ان يكون اسما مفردا كمن وكهو والثنائي ان يكون اسما مجموعا على زمن مفرد كطاسين فانه
 بزمن فاسيل وكذا هم والثلث ان يكون اسما لا يظهر حوازا لها معزول عن جعله على اسم
 واحد لاسيما حين فانه فانه مركب كوا را بخرو هذه الاقسام الثلاثة يجوز فيها المفاعلة
 ويجوز فيها الاعراب مع وضع الصرف للعلمية وتأنيث الصورة فاحيا في قوله يذكر في
 حم والريح شاجر فلهذا نلاحظ قبل التقدّم فاعرب هم وضع الصرف والشعر
 فاعرب هم من طهر التخيّر وهو شريح بن اوين العنسي وقيل واسمها بايات ربه
 قليل الاذ يربها تربي العين سلم ذكر في البيت وبعد ذلك لم يربح جيب فيهم
 فخرس بها للذين وللمع اما الاعراب فمما طاروا في التركيب في وجود السببين
 لضع الصرف واما المفاعلة فلا يثبت كلتي حلتها ان يوقف عليها ولا يوقف في التركيب
 بل بعد تقديره كقولك ثوب غلام جارح فاستبق ذلك الحكم الذي كان لم قبل التركيب
 فكان تم العرب طاسون عليهم يعني الاسم المفعول والفعل المضارع اما ان نسم الاعراب
 على سبيل الاستعداد او على سبيل التبع لغيره والاستعداد ما مر من او منصوب
 او محذور او محذوم وهذا بيان ذلك المرفوع على ما علم في قولها الفاعل وهو ما كان
 الاسم المستند اليه من فعل او شبهه معزوما عليه ابدا نحو قام زيد في من فعل للبيان
 للمستند فانه قلت طاسون فتنقض ان هذا يكون الفعل صوابا مستندا اليه والاستعداد لان
 الفعل مستند للاستعداد اليه قلت الغيرة اليه جميعا لورج الى اللامه المستند لم ذلك وهو
 ان الفعل مستند اليه نعم وليس كذلك بل الخبر راجع الى الموصول الاول او الموصوف
 وهو ما ان صواب المستند الى ذلك الشيء فالفعل بعد تسليم انه المستند الى الفاعل لا الى غيره
 فقولك من فعل بيان للمستند الى غيره وهو المختص به بقوله او شبهه يعني به الاما
 الاسما المتصلة بالافعال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والفعل التفضيل
 والمجذور انما جعل وكذا الظرف ويعتبر منه بعض الفعل لا يشبهه بقوله او شبهه

نحو ما لم يرب

اما ان

اما ان يتدرج تحت ما هو معنى الفعل كالظروف او لا يتدرج تحتها كمن يصدق فان ادراج لم يصدق
 فلو ان الحال ان الهاجول فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يتدرج كان حقا ان يذكر
 معناه ايضا او معناه فقولك معزوما عليه احترازا عن نحو زبر صرب فان الفعل مستند اليه
 ولكنه ليس معزوما عليه ولا يكون في حله ومن الغايص اذ سلم ان صرب مستند الى
 زيد وقصصه ما زبر مستند اليه فلهذا لا يرب قوله ابدا طاسون المستند لان يقال ليه
 المستند اليه ايضا مستند اليه الفعل ويستند عليه لكن لا ابدا اذ المفعول لا يستند اليه
 الفعل نحو زبر اضررت وانما ربه بالاستعداد اليه لا بخبره من حيث عليه المعنى فيجمع
 ما وقع ضمرا للمبتدأ اذ قد مر في هذا على المبتدأ خرج عنه لام وان قدم عليه فليس
 تقديره عليه ابدا اذ جاز تاخير الخبر ولا يكون ايا الفاعل المفعول الا واحدا ١٩
 المستند لا يستند انما يتعلق الفعل بالفاعل لجهة الاستعداد والشعور في الاستند
 مرة الى الفاعل معزوما على الاستعداد والشعور في وقت الجملة فلو استند معزوما الى
 شيء آخر كان الاستعداد الاول كلفته تام كما ان المصنف اذا قضى الى شي وتلك الحال لا يصح
 الي شي آخر معزوما فانه تعددت المفاعيل لان يتعلق الامر الفعل بالفاعل على جهة الاستعداد
 والاستعداد لا يختلف وشبهه الفعل الى الفاعل المفعول على جهة التعلق والتعلق لا
 يختلف بحسب تعدد التعلقات ولم ينعده الفاعل اذ يتعلق الفاعل بالاستعداد واحد
 سواء استند الى الواحد او الى اثنين او الى الجملة وقوله قام الزيدان فالمستند اليه
 الجميع لا كل واحد منهما يعني قد جزم ان من ذكر ان قام الزيدان ان الفاعل فيه ليس واحدا
 فاجاب عنه بان المستند اليه الجميع لا كل واحد منهما وما ذكرناه وصواب جهة الاستعداد
 بين الزيدان لا يختلف في حقهما في الاستعداد لهما معا فهو في قوله قام الزيدان
 فان الفاعل واحد قطعا وان كان معناه افرادا مستعدة في الفاعل واحد وموارده شعور
 بخلاف المفعول والفاعل ان المفعول لا يثبت لما كانت مستعدة في المعنى لم يكن التغيير
 عن باسرها بل فقط واحد مستعدة لا يتغير لاسيما الفاعل فانك اذا فعلت قام زيد زيد
 انك انما تعبر عنهما بلفظ واحد لم اعراب واحد نحو الزيدان وكذا في الجمع يمكن التغيير
 عن بلفظ واحد وكذا في المختصين نحو جازم زيد ومحمدا فيمكن التعبير عنهما بلفظ واحد
 وهو الزيدان لانه لم يوضع الفاعل مستعدا لعدم الاحتياج اليه ووضعته المفعولات مستعدة
 للاحتياج اليها وما فعلت نوافيق رجلها بواها ورأسه اما قلب خلف الرجلين رادف
 فين رها بالبيت لا وسن به جهره قبل كان يجيء خبرا من ماضى اذا عذرهم متضايف

الزيدان كما انهم
 في البيت لا وسن به

١٣١
 ابن سينا يقول في تعريف الفاعل في الوجود ان تصديق المراسلة المسماة به وعلى الاطلاق في المبدأ
 قال ابن السبكي في شعره يرد به ابن العربي المعنى المتقدم العبراني الا ان يبينه جليلا
 فيرا ديجلا نهج رجلي الا انان واسم فوقه جليلا كما انقلب على ظهره البهيرون في رواية خالف
 الحقيقة وحكايتها في نظر الخليل وحكايتها في معنى ابن سينا الشراب والحق فيزنيح من جليلا
 فيجس كالجدي والهدور المكان الذي فيه جليلا في انفس المذمومين صرا به ابن الاثان والغير
 والرجل فيعلم على المعنى كما قال نواسي رجلا ما نواسي جليلا في رواية فيقول فيقول
 اشارة الى رواية الاثر التي ذكرها ابن السبكي في تعريفه ان الفاعل لما لم يفسر
 المفعول بالاشتراك بل بالوضع كقولنا الفعل في بيتي فيمنع الطرفان بحيث يتعكس
 على سوا روي الا ان يبين معا بعد على ترم الفاعلية فيهما معا كما كانت تعكس على واحد
 فيمنع على البديل ذكر البيت على وجه الاحتراز وهو ان الفعل وهو ترم على ذكر بعد
 فاعلا لا يصدر من غير ترم على طيف بانه كما قاله فيقول فيقول فاعلا لا يكون الفاعل
 واحدا واجاب بان الفاعل على ترم فيمنع قسم غير فاعل الفاعل في المفعول في ثلاثة كقولنا
 ضرب زيد ضربا وقسم لا يميز فيه الفاعل في المفعول بالاشتراك وهو في بناء الفاعلية
 كقولنا ضرب زيد ضربا فان ضربا مفعول لفظا وهو في المعنى فاعل لانه مضارب
 ايضا كقولنا البيت فانما لرجلي كما انهما مواضع اب ساير ان لا يميز في فكر كل الحيوان
 ايضه متوافقا انهما فليس هما الذات لا استواء الطرفين في نسبة الفعل
 اليهما اذ يتعكس فيهما عكسا اي كما يقال ضارب زيد ضربا ومع العكس ان يقال ضارب
 عودا فيمنع صرا انما ناعلا في الحقيقة او يمين ان يكون كل واحد منهما مواضع اخرى
 الفاعلية فيمنع الطرفان لهذا الترم يعني كانهما فاعل في واحد ثم قال وللهدور في الميز
 ذلك بوجه اني سمع للمصنف اني ساع ان يقال ان ارتفاع يداها في البيت ليس على جهة
 الفاعلية لانه الفاعل المذكور لم يخل في جليلا وجوها اخر احدها ان فعله في جليلا
 التسمية في الاحوال الثلاثة في جليلا لانه فيقول لولا ان اليدان ومرت بالز
 وحار الزيدان في جليلا البيت ان يكون يداها معني يديها فهو مضموم على المفعولية وليس
 بفاعل والثاني ان يقدّر فعل آخر ان تواسيها يداها والثالث ان يكون خبر متبدا
 محذوف فيقول عليه ما قبله وهو تواسي رجلا ما كان سايلا سال هذا الرجل مواضعا
 لا يثنى في جليلا في المواضعا يداها هو خبر متبدا محذوف في هذا الاصل
 قال في المفعول بل في خبر ذلك مرجح للمصنف ولا يكون ان الفاعل الى بعد الفعل في

في جليلا

لان تصور الفعل كما يستعقب تصور الاستاد وتصور الاستاد وما قبله الاستاد اي
 تصور الاستاد كما يستعقب تصور الاستاد هذا هو حال الفعل فيتموه الحرك
 المتصرف فيكون والمفعل والحرك معني فيتموه في ما يقوم به عقلا فيذكر بعد الفاعل بليلا
 متصرف الطبع واذا تقدم (الفعل) ما لونا حركه لكان فاعلا فان كان معرفه او ما جري
 محبر ما لم يكن الاستاد لفظا وتقديره والهو روي في التقديم والتأخير نحو روي
 وان كان معرفة محض لم يكن الاستاد لفظا ولا يوسع فيه الا في التقديم والتأخير نحو روي
 جاءني ابن جليلا في الارجل وانما لم يصلح للفاصل في ذلك في الفاعل في المفعول ساع في
 هو الامران نحو انما ضربت وانت تصوب ضربت كما ذكر ان الفاعل لا يكون الا بعد
 الفعل ذكر تقديره في روي مواضع الفاعل في مواضع المتبدا فقال الامم المتقدم على
 الفعل اما ان يصلح للفاصل في تقدير المتبدا او لا يصلح فان يصلح فاما ان
 يكون ان المتقدم معرفه نحو روي خرج او جاء روي جليلا اي جليلا في المعرفة نحو
 افضل منك خرج في يصلح للفاصل في معرفة او جاء روي جليلا لا يكون الاستاد
 لفظا وتقديره ولا يجوز تقديره في كل الامم وتقدم الفعل اذ لو تقدم عليه
 الفعل والمقدور ان يصلح فاعلا فالجواب ان الفاعل اما لفظا واما معرفه لان الفاعل
 لا يستعمل الفعل واما تقديره فلا فلا يمكن فاعله لئلا يلتبس بالفاعل يعني
 ان المتبدا المتقدم لفظا على الخبر نحو روي فاعله جليلا تقديره خبره ومنها لا يجوز
 تقديره خبره فهو متبدا لفظا وتقديره وان لم يكن معرفه بل تركة محضه اي غير
 محضه يعني من الخصائص الالائية التي بالفاعل على تقديره خبره فيجب ان
 يكون هذه الجهة وهو التشبيه بالفاعل للصلح كونه متبدا لفظا فهو جليلا فانه
 لا يمكن متبدا الا لفظا فاما في حيث التقدير فهو فاعل ولو لا هذا التقدير لم يصلح
 جليلا متبدا بوجه ما لانه جليلا لا يصلح للاستاد اعلا بل انما يصلح كونه تركة لانه
 في المعنى فاعل فالمتبدا هو تركة التأخير وان لم يصلح للفاصل في ذلك في الخبر
 المتبدا نحو انما ضربت فان هذا الخبر لا يصلح فاعلا لا مقدمه لان الفاعل لا
 لا يتقدم الفعل ولا مفعول لان للفعل فاعلا وهو الخبر المتصل به فيجوز فيه
 الامران ان يكون ان المتبدا لفظا وتقديره وان يكون متبدا لفظا واما في
 تقديره بحسب ما يقتضيه من المعنى وهو المحذور ان يكون التقدير ما ضرب
 الا انما وما ضربت الا انت ومولهم انهم في سبب انما جليلا في جليلا الثاني اي

يحول على الضرورة أو على أن الخبر المصدر من مستند إلى خبر وهو أن الخبر في
في وجه إلى المصدر المذكور آخر الفعل المفعول به هو مثل ضرب غلام زيد إذا تعذر خبر
رب خبره بغيره وأجاب عنه بوجوب خبره من خبره على ضرورة الخبر والظاهر في سعة
العلم وهو الثاني أن لا نسلم أن الخبر يرجع إلى الخبر بل إلى المصدر المذكور عليه
يلحق الفعل الخبري رب الخبر ويجب تقديم الخبر على الفعل على المفعول إذا سبق
الأعراب في الخبر والقرينة هو ضرب موسى عيسى صلوات الله عليهم أجمعين إذا سبق
الأعراب في الخبر والقرينة وانتهاء الأعراب لفظي خرج تحت معنى المبتدئ وما به
أعراب تعذر به لا لفظي فالاول لا يجوز ضرب من ذاك والثاني كضرب موسى عيسى
وسطر من انشاء القرينة والقرينة قد تكون لفظية وقد تكون معنوية فالقرينة أن
يذكر عقيب أحدهما تابع من النوعين دال على أعراب المتبوع هو ضرب موسى عيسى
بالنصب عيسى العاقل برفع العاقل والمعنى من تأكل الكثير موسى وولدت البر
الكثير من الضعيفي وإنما وجب تقديم الفعل على هذا لأنه لو لم يجب تقديم المكان
أما أن يجب تأخير ما هو في الأعراب وكلامه من متبوع ما وجب تأخير الفعل فلا بد
الزم من تأخر الأصل من خبر ضرورة وأما حوازي الأصل فلا لزوم لجوب المبتدئ لأن
المصدر من الأصل لا قرينة ولا أعراب خبرا أو كان خبرا متعلا بخبره برب خبره عطف على
المتنق من يجب تقديم الفعل على إذا كان خبرا متصلا لا أن اتصاله بفتح خبره وقيل
وأما خبره من يجب تأخير الفعل على إذا كان المفعول خبرا متصلا وموجب الفعل على
خبر متصل بخبره برب خبره فانه يجب تقديم المفعول بهذا لأن اتصاله بفتح خبره من تأخير ما
قبله بقبوله وهو خبر متصل لأن الفعل إذا كان متصلا أيضا فلا يجب تقديم المفعول بل
يجب تقديم الفعل على المتصل بخبره برب خبره أو اتصاله به بما بالفاعل خبره من خبر المفعول
أي خبر راجع إلى المفعول كخبر ضرب زيد غلام فهنا يجب المفعول أيضا ولو أخر
لزم الأخرى قبل الذكر كما ذكرنا وإذا أردت تحسن الفاعل على المفعول بالنسبة والاستثناء
فما لا يوجب تقديم الفاعل في حكمه تقديم المفعول كخبر ضرب زيد الغلام وما ضرب غلام
الذي هو خبر المصدر ذكر ما ينتج من الحاجة وغيره من صور وجوب التقديم الفاعل
حيث وقع المفعول بعد الأمر صور وجوب تأخير الفاعل حيث وقع الفاعل بعد الأمر
فتوكل ما ضرب زيد الغلام والمفعول الذي لا يجب تأخير المفعول الأول قد قدمه لأن ما
يؤخره الأول وجهه والقسمان متجانسان أما الأول فلا ينعكس المعنى الأول قلت

ما ضرب

ما ضرب الخبر والملازم فكذلك ففتح لا يجوز أن يكون المفعول في الواجبين بعد الأمر
الفاعل والمفعول معا ما ضرب أحد الأمرين أو لا ففتح تقدم الفاعل على
الأول قد تقدم مع الأمرين أو لا ففتح تقدم الفاعل على الأول قد تقدم مع الأمرين
في الصورة الأولى تقدم الفاعل على وفي تلك الأولى تقدم المفعول وإنما قال الأولى
ولم يقل بالوجوب لجواز أن يتقدم مع الأول فتقول في الصورة الأولى ما ضرب
خبره زيد ويكون الخبر فيها يلي الألف فيكون الآخر فلا يلبيس وهذا لما يقع إذا
قلنا لا يجوز تقدم الاستثناء المفعول فالحق أن يكون المسلم مبتدئ على جواز أن
تقدم الاستثناء المفعول في خبره فالحق ما ذكره ابن الحاجب وإن لم يرد فالحق ما ذكره
المصنف وهو أن في الأمر لو قدم مع الأمر فإن تعين الخبر في المفعول فخطئ لكن لما
كان من المحتمل أن يكون المفعول في الخبرين كما نستأخرا في الأولى لبقائه هنا لا يلبيس
بها رجل جواز الشدة فإنه إذا اضطر لم يقع الخبر إلا في المفعول وحده فلهذا كان
أولى وأما تقدم الاستثناء المفعول فلا يمنع حيث القياس إذ يجوز أن يقال ما ضرب
أحد الأمرين أو لا ففتح تقدم المفعول على الأمرين من حيثين أن خبرا أو يكون
استثناء مفعول لكن الكلام في وقوعه وذكره يعلق بالأول لا استثناء فليست بمرحل وجود
الاستثناء لم لا وإنه وإن تقدم الفاعل على الأول وتقدم المفعول في الثاني
واجب مع أنهما يوافقا بضرب زيد خبره وأما ما ضرب زيد لأن الفاعل خبره
فهنا يختلف فيه بعض أهل العلم المصنف يوافق خبره خبرا متصلا بالمفعول وأخرى على
لأنه المفعول في الخبرين وهو عيسى المراد بفتح الأمر في الصورة الأولى وهو ما إذا وجد
ما ولا خبره كان المفعول خبره من وقوعه بعد الأمر تقدم أو أخر يكون الخبر فيها وقع
بعد الأمر فلا يلبيس أن لا يجوز تقدم الاستثناء المفعول ولعل ابن الحاجب إنما حكم بالوجوب
في ما رواه أهل العلم على أنه لا يلبيس في الخبرين أو الفاعل على جواز أن يكون الفاعل
مفعولا ما يتصلا أن يارز الأمر بفتح المفعول إذا جعل خبره وبين عامل ما لا
لفظا أو تقدم خبره بفتح المفعول سلبه وجاز أنهما ما فطر الفاعل إلا أن تأخره أو بالفاعل
على أحد نظيريهما جازيا، وتقول الآخر أنما إذا جاز الفاعل الزمان وإنما يرد أن من
أخبارهم أنما أو ضل هذا على ما نقل عن الفاعل وبين عامل ما لا يرد أن المفعول
لا يرد عن أخبارهم إلا أن أو ضل وإنما راجح على الرجل أن يجمع كما يقال
حاجج الخبر أي بما يحق عليه أن يجمع لا أن إذا ذكر من حيث وجوب وخبره

ما ضرب الخبر والملازم فكذلك ففتح لا يجوز أن يكون المفعول في الواجبين بعد الأمر

بذلك تمام الكلام عنده فتعلم اننا نؤكد كذا في بقية الارباع او غير لازم ومسمى فعل
الواحد الحائض فلو كان او موصوفاً ففعل وفعل في المذكور الواحد الحائض
ومعناه وفعل في الموت ون الصفاة او غير لازم في الصفاة الحية على ما
حكي لم يخوض في ذلك وانما كان في المذكور ان لا يستدل الى المظهر والمقتض
البارز نحو وفعل زيد وفعل زيد وفعل الاسو وما فعل الاسو ونظايرها وكذا
زيد ضارب غلام في الصفاة فانه يستدل الى المظهر ايضا او منفصلا بارزاً عطف
على قوله او منفصلاً يعني الفاعل المظهر قد يكون منفصلاً كما ذكرنا وقد يكون متصلاً
بارزاً وهو متصلاً كما ذكرناه يعني نحو فعلت للمكلم المعهود ونهله في الجمع و
فعلت في الخاطب المذكور وفعلت للميت الخاطب الموت وكذا تفعلين وتغلان وتغلون
وتتغلن ونحوه فاعلا وافتلوا وافتلوا وافتلن وتفتلن وتفتلن وتفتلن في النفس
وافتلوا في النفس وان لم يجر له ذكر نحو اذا كان عدا فافتل اذا نصبت عدا اي ما نحن
عليه فكان تام اي اي اذا كان ما نحن عليه من الحال فافتل فافتل وعدا نصبت على الخلف
فالفاعل غير تام واذا جعل كان ناقصة فعدا موصوفاً للفاعل فيه معنى الاستعداد اي
اي اذا كان الحال مستقراً في العدا والحال اذا نصبت لانه يجوز ان يرفع عدا على
الفاعل لكان وج لا يكون الفاعل مضمراً ومضراً ومن هذا القسم الذي يجر فيه الفاعل
لغيره في النفس قوله جهرتك ما فتل الشرا في النفس اذا حشرت جهرتك وما عاقل
في النفس والنفوس اي اذا حشرت النفس وخلفك والحشر هم الغزاة من
عند الموت وتروى النفس اي اذا حشرت النفس وفتل اي بالمشاهدة والشر و
الفتل اي لا يفتل الشرع في المراء اذا كان احب ومرفوعه تبع لغيره قطع بتركه فلا يفتل
اي الشرع مرفوعاً برفع بتركه فهو فاعل قطع والفاعل فيه مظهر والبين موصوفاً لاي يقطع
وذلك ما عاقل فقام بالنصب ففاعل قطع مضمراً دلالة الكلام عليه وبقدره في النفس
اي يقطع الامر بتركه وفي المثال فاعل حلقته ان لم اجع ان اجال اي بالحيه اي فلم خلقت
الحيه اكل بالدرجة لانه كان افعالاً على غير مستقر الموت وبارزاً لتفصيله لا غير
حقيقاً كان الموت او غير حقيق لم يسم الفاعل في فعله نحو هذه فاصت في الموت المستقر
والاستدراك فاصت في النفسين والتاثير فيهما حصه حقيق والنفس طلعت في التاثير
الغير الحقيق يعني ان الفعل اما ان يثبت في الموت الى مظهره ومضمره فان اسند
الى مضمرة موت او موصوفين يلزم الفاعل سواء كان الموت حقيقياً او غير حقيق يعني

ان الفعل

ان الفعل مذكر محقق ان لا يقرب به التام فان كان الفعل مضمراً فاما يلزم التام لان
الفاعل كالجرح من الفعل فذلك الحق الفاعل بالفعل دلالة على تاييد الفاعل وانما يلزم
اللاحق في المظهر كما سبق في ظهوره واما المضمرة فلتفاد الحق التاثير فوقها يلزمها الا
انما بعد وحيث كان ان الفاعل مضمراً او موصوفاً لم يلزم الاستعداد حقيق بل العلم والادب
نحو عرفت امره صرا هو القسم الثاني يعني اذا كان الفاعل موصوفاً غير حقيق مضمراً لم يلزم
التاثير اعطاء اعل ظهوره لفظ الموت نحو طلعت الشمس ثم استثنى ما ذكره فاحترز بالحقيق
في غير نحو طلعت الشمس فانه لا يلزم التام وقال يلى الفعل احتراساً اذا وقع بينهما فاعل
كما سياتي وفي ان من الآدميين احتراساً من نحو سالتهم فان الموت وان كان حقيقياً
يلى الفعل كذا ليس هو الآدميين فلم يلزم فيه التام وقوله طرقت الهمة مثال للمستخرج
للقبور فانه حقيق يلى الفعل في الآدميين وجاز طلعت الشمس لكون الموت حقيقاً
وحصر الفاعل اليوم امرأة لكون الموت لا يلى الفعل وان كان حقيقياً بل ومع بينهما
فعل وسر التام لكون الموت غير الآدميين وان كان المضمرة في الصور انشأت الموت
التام دلالة على تاييد المضمرة على المظهر ومما يخلو ما اعتاده الشيخ ابن الحاجب ولا سناد
الى غير الحقيق فاما القول بقوله ومعهم الشمس والقران في القدر (تفعلوا عليه ولا يفتلوا في
بل غير المضمرة ونحوه ان يلى لفظ المضمرة وان كان المضمرة صورة الفعل ونحو سالتهم
لا على قوله طلعت الشمس لئلا يقع بها فاعل لما ذكره ابن الحاجب ونحوه والادب اقبل بقاها ما اول
والزعماء مؤثره وقت ودينا سدا ايراد اذ الفعل وسوا بل سدا الى غير الفعل لارض
مما حقه ان يقال ان قلت كما ذكرنا في النفس طلعت فاجب به ما ساول وما لم ان الارض
معنى الحكايات وسوا مذكور وسوي والارض ان قلت انما لها سفل حركه ايمر من انما الى التام
لستقيم القول وج لا اشكال فيه وعكسه انتم كفا في فاحصر ما دعنا ما ذكرنا في البيت موت
لم يلى التام بل يلى اسند الى مظهر وسوا مذكور وسوا التاثير بالحق التاثير بطل على عكس
نا ويلزمه وان التاثير عبارة عن النفس فهو موت معنى وان ذلك قال انتم كفا في اي حقيق كما
ما حصرنا والموت الحقيق ما يازا به ذكر في الحيوان وغير الحقيق ما يرجع الى الاصطلاح كذا
النفس والارز والقدرة فان لا صفة لتاثيرها اذ ليس بازا به ذكر في الحيوان بل تاييد
ما صفة لا استعمال اعل العرب وسوا الموصوفين حد الموت الحقيق يعني ان لا يكون
مرفوعاً بتركه تاييد الآدميين وشبهه لان كليهما حقيق فاعل تاييد الآدميين اقوى لكونه اشرف انواع
الحيوان ولا يلزم الاصل المقصود في الخطابات وسوا لم يوصف انما يقع له ما يفتل فاعل اي لم يفتل

بث الموت
بث النفس والمجاز

بين الفعلين وبين الاثنين وبينه لاسم والفعل والنا ذكر الفعلين لان اصل الفعل ان يكون
 للفاعل وان كان بعده لان الاسم الواحد اما ان يقع قبل الفعلين او بينهما او بعدهما فاذا
 وقع بعدهما لم يحتمل الخلق لان احدهما ينظر الى القرب والاضرابي الاوليه وسنذكر الخلاف و
 الاوليه ايضا واذا وقع بينهما لم يحتمل ضربا زيدا واكرم من فاعلين ايضا ان يكون الاول لان لم
 الاوليه وسنذكره في القرب وما يلاحظ ان الواو ما هي مع افعال الثاني في فاعلين الاول
 فثبت ان سطر التتابع ان يكون الاسم المانع واسم بعدهما واتفق البصريون والكويتيون
 على حرا زكي واحسن الفعلين وان اختلفوا في الاختيار في اعتبار البصريون افعال الثاني
 الثاني في القرب والكويتيون افعال الاول للاوليه ولم يزل كل واحد من القريتين يختار جماعة
 اما البصريون فيلزمهم الاظهار في الذكر في الفاعل وقد مضى واما الكويتيون فيلزمهم
 الفصل بين الفاعل ومفعول الفعل الاول ومن مفعول ما جني ومفعول الفعل الثاني فان
 افعال الثاني في افعال الفعلين الاولين على معنى القاطع ولا يكون خلافا للكتاب
 فخرج على مذهب البصريين وقال ان افعال الثاني في الفعل الاول اما ان يقتض فاعلا
 او مفعولا فان اقتض فاعلا فلا بد من فاعله غير ولكن الظاهر المعتبر على قول القاطع
 افراد او شذوذ وجعا وذكرنا انما لا نعبر عنه ولا يجوز حذف الفاعل خلافا
 للكتاب فان الكتاب في اي الحذف اقرب من الاظهار قبل الذكر ويظهر الخلاف في الثانيين
 والجمع نحو قاما وقعدا احوال معنى اذا كانا مفعولين لا يظهر الخلاف في اللفظ فان نحو
 قاما وقعدا جزاء الفعلان مفعولان لفظا سواء افعال الاول او الثاني اما اذا كان في الثانية
 والجمع فيظهر الخلاف فانه اذا اعمل الثاني في افعال الفاعل في الاول فحذف نحو قاما وقعدا
 احوال وان كانا بالعكس فبالعكس نحو قاما وقعدا احوال والافعال لا يجوز احوال
 الثاني لا يضاف اليه في حذف الفاعل واظهاره قبل الذكر كذا في روي العرب في الكلام
 المعجم لم يكن الحكم بنعير فلا بد من التزام احد الامرين اما الحذف او الاظهار وقد جاز
 احوال الثاني في قول جري فوقها واشتد صوت لونها مذهب وهذا المفعول اذا سقي
 عنه نحو صرف وصرفه زيدا مفعول على قوله افعال الفاعل على معنى ان اقتضى الاول والثاني على
 افعالهم وان اقتضى المفعول فاما ان يكون المفعول مستغن عنه ام لا يكون في غير
 احوال القنوب فيحكم بحذفه لانه مفضل كما ذكر في الثاني والا ان لم يستغن عنه احوال
 اظهر المفعول نحو حسبي مطلقا وحسب زيدا مطلقا لا يصح ان يقتضا على احد
 المفعولين من باب حسب وان اعمل الاول افعال الفاعل في الثاني منها فترجم على مذهب

الكويتيين

الكويتيين نحو قولهم حتى اذا لم ينجح كل حيلة الى الفاعلين ولم يفسد خبره فثبت البيت
 لذي الرمة وقيل فاقبل الخبيب وسلكا بها ناسرا موق الشرايب من اخشاها يحب حتى
 اذا نجت البيت وبعد ربي فاطار والاضرابا ليه فافسدت والويل حبيبا و
 الخبيب المحرب اي حتى اذا الجذرت الخبيب خلتها ولم يشر من ربي ان يقتض اي
 القاطع المذكور في الايات فاطار فافسدت اي تفترقت المحرب وحال يقتض ان
 يدعوا بالويل والحرب لما فانه من الصيد بسبب اخطايم وحبيبا عا والمحب المحرب
 سميت حبيبا لبيبا على بطون والواحد احب ناسرا من تعبر من شاة العظمى والشر
 الطرائق المفلوج فما يلزم البطن تحت تضطرب وحقق في وجب قلبه وحبا زلت مرت
 في الحلق والغليل حراة العظمى والقصع الغل بقال قصع حراة اي قتل عظم
 بالري وضرب المفعول من يفتضه للغليل الضرب جمع نغم ومن الغيرة من الماء الغليل
 وارفع نغم نامة فاعل زلت اي اخذت في الحلق فثبت اي حتى اذا مضى والحد
 حبر من الماء فليدة في كل طيرة في حلقه وحجارة وتلك النغم لم يقتض العظمى اي
 لم يشر في ربي ووجه الاستشهاد ان زلت ولم يفسد فوجها في النغم اي زلت
 النغم ولم يفسد الغليل فكذا اعمل الاول واظهر الفاعل في الثاني وهو انون
 يعني حتى راجعة الى النغم والمفعول ايضا على المحي راي ويظهر المفعول
 اي وان اعمل الاول افعال الفاعل في الثاني واظهر المفعول ايضا على المحي راي
 كانا احوال المفعول هما احسن من حذفه لانه لا يلزم فيه الاظهار قبل الذكر لان المذكور
 آخر في تقدير التقديم نحو تنقل فاستاكت به هوذا اعمل اذا الحذف هذا لا يطبق
 معضلة واوله اذ اي لم تسكن بعود اكم فمفعول الاول وهو تنقل اي تحبب و
 واظهر المفعول ومفعول الثاني وموا استاكت طبق السيف اذا اصاب الفصيل
 فبان العضو فيستعمل بها في حسن الاشارة في الكلام وانما لم يطبق لاني
 الاظهار منها ليس قبل الذكر فالحذف لا يحسن هنا بخلاف ما اذا اعمل الثاني فانه
 يقتض الحذف للزوم الاظهار قبل الذكر في المفعول على ان في البيت شيئا آخر وهو
 انه لو حذف المفعول من الثاني لحذف المار به ايضا فيلزم حذف المار به والجموع
 وايضا اي ولكون افعال المفعول في الثاني احسن من حذفه لواعل الاول حمل لوني
 اشرع عليه قطرا وصاوم امروا كناية عن علي احوال الثاني اذا لواعل الاول لم ترك
 الاحسن وهو افعال المفعول في الثاني ولو اعمل الثاني لم يلزم فيه الحذف اذ المفعول

من الاول بحسب حذفه فلهذا كان حجة للمفسرين وسامع فاعني اخذوا فاعني الاول
 وليس كذلك الحسن ان يقال انهم واقرأوه الا ان يقع فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني
 وحسبها منطلقين الذين انما منطلقا هذا اشتباها من قولهم والمفعول ايضا اي بعض
المفعول على تقدير ان الاول الا ان يقع فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني
 المثال اعمل المفعول الاول ولذلك وضع الذينان بالرفع على المفعول الاول ومنطلقا
 مفعول الثاني والمفعول الآخر ايضا بعض مفعول الثاني وكان القياس احدها لكن
 لا يمكن ان يكون به اذ لو اظهر منطلقين لا يقع مقامهما مفعولان او مثلي لا جاز ان يظهر
 المفعول لانه لا يلحق بالمفعول الاول بحسبها مع انها ممتزجة ومفعول الحقيقة ولا جاز
 ان يظهر المفعول لانه يرجع الى مطلقا فيرجع المفعول الى مفعول مفعولها انتهى
 الا انما وجب الاظهار لانه في مفعول افعال القلوب ولا يجوز الاظهار على احدهما
 على ما ذكرناه فان قلت شرط التنازع ان يقع كل واحد في الواقع بعدهما ومنه ليس
 كذلك اذ لفظ متعلق لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للمفعول الثاني لكونه مفعولا وكون
 المفعول في الثاني شئ وكذلك متعلقين لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا لحسب
 الاختلاف بينهما فقلت ليجب عند الاظهار قريبا في معنى المفعول المقصود وان اختلف في
 المصطلح يعني التنازع في الذات الموصوفة بالانطلاق وانراوه وتبينت بحسب اقتضاها
 من قبل في قوله تعالى وان كانت واحدة مع تقدم ذكرها لارشاد لانه باعتبار الذات الموصوفة
 بالعدم ثم ذكرها كان موصوفا ومعا الجواب انها يصار اليها اذا ورد في الاستعمال على
 حقل هذه الصورة ليعاين ما ذكرناه اذ لم يرد في الاستعمال فلما احتجنا الى مفعول
 والمفعول في الجواب عن هذا الاشكال من الاول اذ لم يكن الاسم الموصوف اليه مفعولا فان
 التوجه اليه الى المفعول وجب الاستمرار بينهما ان المعطوف وان كان مفعولا وان
 بعد الاظهار ليس الا الا ان يمتد في مفعولان ويصحب فان متنازع الاثبات لا عبرة في ان
 لان اظهر الاسم مع المفعول متعذر واظهره بدون المفعول ملتبس ولا يلحقا ومعه غير
 فاعني ان يكون متعلقا او متعلقا فان كانا متعلقا متساويي المفعولان في الاستعمال
 مفعول ضربين واكرم وصوب واكرم وكل واحد مستند بغيره فلهذا
 وان كان متعلقا وهو الذي عبر عنه بقوله وان كانا مفعولا وانما بعد الاظهار فالحرف
 ليس الا ان يحسب فيه الحرف في الاول وتعليقه قوله لان اظهر الاسم متعذرا في آخره وبما
 انه لم يجل على التنازع ولا يجل على الحرف فلو اعمل احدهما في هذا المتعلق لكانا هما

اعني
 ح

ان يظهر

اما ان يقرب في آخره او يظهر فالأظهر منه لان الاظهار اما ان يكون مع الحرف او بدون
 الحرف والاول مستبعد لان الحرف لا يظهر وكذا الثاني لانه ملتبس وكان الاول ان
 يقال لو اظهر بلا حرف فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني
 ذلك المفعول فيمن لا يغيره ويغيره بالانحياز على ما ذكرناه ان يقال هذا الكلام بغير
 ان يكون بغير الحرف اعمل الحرف اعمل على حرف الاسم مع الاظهار احدهما استغناء بذكر مع الثاني
 فلو جاز ايضا الاظهار بلا حرف كان المفعول في الحرف فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني
 الاظهار فيمن مع حذف الحرف فيحصل الانحياز وكذا الاظهار لانه مستغنى عنه بذكر
 آخر وفي التعليل نظر لان كونه مستغنى عنه لا يوجب الاصح هذا الكلام بين امر
 ثلث الاظهار وتبين استغناءه بقا احرف الحرف والاظهار فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني
 لا يحذف مكافاة حق ان صحت الاظهار في حروف قول الا ان يمتد في الاول ان يمتد في
 المفعولان شئ ونعني مفعولا اياك وما سكت في الاثبات او ما كرم في الاثبات وما
 اكرم الا اياك في بعض الاثبات اثبات ذلك المفعول بغير كل واحد بغير حيزه
 ولا احدهما اما الاظهار فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني فاعني
 ولا بد ان اظهر على الاخر بخلاف ما اذا ذكرنا مفعولين فان لفظ المفعولين موصوفين لفظ
 المحذوف بما ان يحذف لانه عليه والقبيل انما يقول من الاول ان يمتد في الاظهار
 ويحذف كذلك في ذاتها ما صوب واكرم الا اياك فهو امر ايضا في الاظهار لانه لا يظهر
 مستغنى عنه والاظهار مع الحرف يمتد بدون الحرف ملتبس والعلم انها ذكرنا في المفعول
 المفعول مفعولا اذ المفعول ان التنازع لا يكون في المفعول لانه اما ان يكون متعلقا او متعلقا
 بوقوعه بعد الاول والثاني متعلقان بخلاف المفعول فانه يمكن التنازع فيه بوقوعه بدون وقوعه
 بعد الاول وانما لم يصحوا به في المفعول احدهما اعملي قوله المفعول المتعلق من المفعول لا استقلال
 حال واحد منهما وايضا قوله الا ان يمتد في مفعولان الا حلال بالرفع والقبيل المصحح
 كونه لا اعلى الا ويمكن الجواب عنه بان الاختلاف في المفعولات مع في الاول اذ صيغة
 المفعول الموصوف به هو انت مفعول غير موصوف به فلهذا المفعولان فيكون اياك فلا بد من المفعول
 على الموصوف وبما يمكن بخلاف المفعول الموصوف والموصوف في جوهرهما متعذران وان اختلفا
 في الاعراب وقوله ولما اسحق لاقى مفعولان في قوله اطلب قليل من المال ليس منه ايا
 من باب التنازع اذ لم يوجد فيه المفعول الاول الى ما وجده الثاني والاكاب الاحياء ما عليه
 ليس بما في مفعولان بان القليل من المال يكفيه لما في لوم احتياج الشيء لا مفعولان غيره

اقام مقامه مطلقا في اللفظ واللفظ في العربية كثر واما المفعول مع فلا يقال
 مقام الفاعل لو جاز ان مفهوم مصاحبه الفاعل في بعض الصور فلو قيل
 مقام المفعول لكانت معنى المعاجلة واللفظ انما ان يقام مقام الفاعل مع الواو
 او بدون الواو واللفظان باطلا اما مع الواو فلا يكون عطف الاسم على الفاعل واما
 بدون الواو فمفسر ايضا لان المفعول مع لا يكون الاسم العود ومنها اى
 المجرى مع ملاحظة العواجل للفظه هي حيث هو اسم للاسماء والى نحو قوله
 وحسبك دهم ومعنى الثاني ينتجوه من حيث جعلت لصبرك انتجى بل لا
 ووجدنا في كتاب بن يسم احق الخبر بالركن الثاني معنى المتبادر باطلاق الفاعل
 مشترك بالاشارة الى الفاعل بين شيئين احدهما الاسم المجرى والآخر وقول الاسماء
 اليه ينطبق بالخبر اى جرد اللفظ والاسماء والى اذ لو جاز ان كان حكمه الاصوات التي
 هي ان يلقى بها خبر معدومة فالمعنى هو المجرى لاجل الاسماء والى المجرى من ملاحظة العواجل
 بالثبوت وفيه ما ليس له دخل فالاعمال فيه لفظا ولا معنى فلو قيل فاعلم
 فانه مجروح بالثبوت الحاضر حيث المعنى في المتبادر وان لم يكن خبره اذن فاعلم فيه لفظا لا
 مجرور والاسماء ان يكون خبره اذن فاعلم فيه لفظا لا معنى فاعلم فيه لفظا لا
 الثاني ينتجوه فانه حيث المعنى ليس مؤثر في المتبادر وكذا في وجوب البيت وقول
 من حيث هو اسم قبل الخبر ان له معنى العود الاسماء والى لان المتبادر اسم اذا كان
 صغرى كما هو القسم الثاني لم يفسر فيه المتبادر للاسماء والى اذ المعنى هو المجرى في القسم
 الثاني فلو لم يكن مفسر من الاسماء والى وصدر عن اسم وبل لا مولا ان ياتي برده
 اى موسى الا شعر من مخرج الشعر واما القسم الثاني فوجدنا فيه معنى علمنا ان علمنا
 الجمل والبيت نظير ما ج معاد من عاد الفرس اى ان غلبت ودمب هبنا ومنها من
 موجه وانما جاهد فهو معار لى احق الخيل بالركن ان يكون مبطا ذابا في الجهات
 وبعض الثاني كنهه من المارة وموخطا كذا قال في الصحاح والى في العمدة المعجزة
 على احدث من الاستفهام واللفظ راجع لفظ ممر او مخرجي خبر ان مخرجي اللفظ ممر
 نحو اقام واعاظم احوال عدا من الفاعل فاعلم خبره وقيل احوال الامران عدا احوال
 القسم اى في من المتبادر فاعلم خبره احوال الاسم كما ذكرنا في القسم الاول بشرط في الخبر
 ان يكون مفعولا على احد من الاسماء والى احزان عدا لا يكون مفعولا نحو زيد ضارب احدى

بحث المتبادر

فان

فانه مفعول كنهه خبر مفعولا على احد الخبرين فهو خبر لا مستند بشرط ان يكون راجعا
 لظاهر او لما جري مجرى اللفظ من الخبر المتفصل بمراد انما معنى يقوماني فاعلم خبرنا مفعولا
 لظاهر وكذا راجع خبره مفعول خبري خبري انما من خبر فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 احوال ان في الخبر فاعلم خبره مفعولا على احد الخبرين فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 وذلك انما يكون باضداد الاول فلو لا ذلك لكانت خبره الاول فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 في الخبرين يعني ان لا يكون باضداد الخبرين على الثاني في مبداء والخبر الاول خبر مفعولا
 نحو اقامه البرهان الا على لفظه اكلوا في البرهان واما اذا كان الاول مفعولا والثاني
 شئ فلا يكون على خبره خبرا مقدا لانه لا يربط بين المجرى والمفعول فمعنى ان يكون الصغرى مستند
 واما بعد فاعلم خبره مفعولا على احد الخبرين فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 مستند واما بعد فاعلم خبره مفعولا على احد الخبرين فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 على احد الخبرين ليكون الصغرى المستند من الخبرين فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 فلو لم يفسر خبره لم يصح وقوعه في القسم الثاني لان خبره مفعولا على احد الخبرين
 ليس مستند كونه خبره المستند عليها فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 مستند الخبر لانه خبر خبره مستند اسده بل معنى انه استند به خبره وكذا خبره
 على احوال لان الواو في الخبرين مفعولا على احد الخبرين فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 خبره لانه خبره المستند وهو المستند والالف واللام مفعولا على احد الخبرين فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 فرض التقاء اللفظين او خبره مفعولا على احد الخبرين فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 المستند فاعلم خبره مستند فانه وان كان كذلك في التمثيل كنهه خبره فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 وبحث الفاعل باقى في القسم الثاني في الكتاب وانه خبره مفعولا على احد الخبرين فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 مفعولا على احد الخبرين فاعلم خبره مستند فانه وان كان كذلك في التمثيل كنهه خبره فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 على المساء والخبر واما خبره ج العواجل للفظه لما لم يكن مفعولا على احد الخبرين فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 والخبر لم يستندوا الخبرين فاعلم خبره مستند فانه وان كان كذلك في التمثيل كنهه خبره فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 او بعد ان يستندوا الخبرين فاعلم خبره مستند فانه وان كان كذلك في التمثيل كنهه خبره فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 يقدم معنى يكون المستند اليه مفعولا على احد الخبرين فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 فان المستند مقدم على خبره فاعلم خبره مستند فانه وان كان كذلك في التمثيل كنهه خبره فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين
 خبره وموقع الخبر مستند الى خبره والاعمال في المتبادر التقديم اى التقديم للفظ
 لان احد التقديم واجب فاعلم خبره مستند فانه وان كان كذلك في التمثيل كنهه خبره فاعلم خبرنا مفعولا على احد الخبرين

يكون

خبر

ان يكون وانما كان الاصل انه محكوم عليهم ولا يخصص ما يقع على وجهين احدهما لو جوز
 عدم المحكوم عليهم اذا كانا على لزم التباس باب المتبادر بباب الفاعل والثاني
 وهو يقتضي الاصح اولي والاصح في المتبادر والخبر بعدم المستويات والاصح في باب الفاعل
 الفاعل معصم ذكره ومذاخر قاعدة النجاة والبيان لان الفعل يدل على التجدد والحدوث
 فاما كانه العوض المتجدد الحدوث فمفعول الفعل واذا كان العوض الثابت والذوام
 لا يوفق في الفعل اولي ولا يوفق في العمل ان العدم كان الاصل جازي واورد
 لان العدم يرجع الى زبد الموقوف على المعتمد تعديرا واشنع صاحبها في الدار لانه يهود
 التغير وصاحبها الى الدار المتبادر لظواهر تعديرا ايضا لكونه جزاء خبر وان يكون عطف
 على قول العدم اي والاصل في المتبادر ان يكون معقولا لان الاصل في المحكوم عليهم
 ان يكون في المعاري حسن العلم فصرنا كان يجوز بدو غيره او اتفقا على ما جاز
 والنجيم والاصح وما علمت انهم قسم العلم الى قسمين احدهما ما يكون بالحق
 والشمس بالقدري والثاني ما يكون بالاستحسان وسواء الذي ساءه اني قبحه لم يكن
 في الاصل والواقع على ثم صار في الاستحسان على نحو الاشارة المذكورة فان اصل العلم
 مثلا اسم لكل شيء حمده المتخاطب ثم صار على التزج بالاستحسان وكذلك الصنف علب
 ما بالاستحسان على حويله في فعل بن عمر بن خطاب وما علمت انهم قسم العلم
 فان القسم والعرض ايضا من اسماء الله التي علبت في الاستحسان على بعض النجاة
 وصحة ان وما علمت انهم القسم الريان والصفوف والسموات والارضات ما علمت انهم
 ما يوصفون بها الاوصاف على الدبور والصفوف والسموات والثروة وما لم يعرف
 بالصفات اي ومن سائر النوع من العالمات فالحق ما عرفت كالمستويات والمزج للوكبين فان
 معنى الوصفين وهو الاشتراء والفرخ غير معلومين فمعها على التفصيل كما عرفت
 في الصفوف والسموات لانهم السجود وهو العلو ومعنى العلو فيه ظاهرا لثابتها
 الشدة وهو الكثرة لا يأتوا كأكب تحته بل معنى الشدة في معلوم بخلاف الاستواء والفرخ
 في اللوكبين والهمم والمقتر عطف على العلم اي ومن المعارف الهمم والمضمر والداخل عليه
 اللام اما التعريف التعريف المهر نحو الكرم رجل فالرجل او المكرم بحريه ضم اللام
 الى ضميت احدها تعديف الهد والنا في تعريف الجنتين في الاول ما علمت وكذا
 التعديف باعتبار احدها باعتبار المحكوم عليهم في اعتبارها الفعل منه والثاني
 هو باعتبارهما في الاول فخطط بلفظ الفعل وسوقه والمكرم محمدي او الحسن

صحة
نحو

النجيم

الصفحة

منها

هذا هو القسم الثاني هو الرجل خير من المرأة اي هذا النوع خير من هذا النوع لان كل
 فرد من الرجل خير من امرأة وهو اي وهذا النوع شيء واحد وكل ما مرصت من ابعاض
 فهو داخل في معنى حيث ان لم الحقيقة النوعية من الجنس ايريا وجواب فلا يرد ان يقال
 لما كان المراد من الحقيقة والمادة فلا ينبغي ان يطلق على الواحد باعتبار الوجود
 الخارج فان الوجود الخارج ليس الماسية فهو مستعمل في غير ما وضع له فلا يكون
 حقيقة فيه فاجاب باننا لا نطلق باعتبار موضوع لم بل باعتبار ان الحقيقة النوعية
 يصدر في علمه وهذا كما ترى لا بد من الايراد بالكلية لان موضوعه لم يميز لانه لا يميز
 غير الفرد الخارجي والسبيل لم يميز الا ان يستعمل في غير ما وضع له فلا يكون حقيقة
 والمصافي الى احدهما لا يصح فمعلوم ان موضوعه لم يميز لانه لا يميز لان الصافي
 محدد بالصفات اليه فيما هو حكمه في التعريف كما يحد حكمه في الثالث في قوله سقطت في
 بعض ما علمت هذا هو النوع الثاني من صفات الاشياء وشروطه في الاشارة ان يكون حقيقة
 احدها من الاشارة الى الموقوف على ما عرفت من ان لا يفيد التعريف كما سياتي في مثل ما عرفت
 ووجه التفريق بينهما ان احدهما مضاف الى العلم والاخر مضاف الى المعرفة بالتمام
 وايضا احدهما اسم عيني مضاف وهو العلم والثاني اسم معي مضاف وهو المعرفة
 وهو لانه المضاف عليه لكون الاشارة سميا للمعرفة اي ان المضاف متعلق بالمعرفة
 العلم والمزج به فاحد حكمه هو العلم كما اننا نعلمه في سائر النسخة وفي ذلك ان التعريف
 من المعارف اليه امتزاجت تحقق بالاقتدار بخلاف احدى حكمه التي يتحقق المعارف اليه
 فانها تتحقق على نفسه واورده في كل ما متعدد مثل الخصال الذي ذكره وتوهمه
 الاشارة الى المعارض الشا بقر وهي العلم والمضمر فيهم والمضمر في العلم هذا
 لا يندرج تحت المعارف بالصفات الى المعارف الى المعارف الى احدى صلا لا يندرج احد
 الاربع ولا مضافا الى احد الاربع ومنه المعارف فكلها مكان الاول ان يقال
 والمضاف الى المصنف في كل الجمع ولا يسوغ تكثير ان تكثيرا لمتبادر الى ان لا يخصص
 بوجه ما وذلك اي وذلك الوجه ما لم يوصف العقل هو واصل معنى فنه في ان المتبادر
 تكثره بوضوئه بغير من حيث اللفظ او بعد تراخي في الالفاء وتجب في
 الاربع وان وجب سبعة بغير في الالفاء فنه بالاعتبار ان يفسر المتبادر وصف
 كما في المثال اي سميت النجاة في الفاء فمن المصنف صفه السميت بغير سائر
 الكلام وكذا التعريف في المثال الثاني اي فغير اخر والمثل الاول اصله في الخطاب

عطف ضار عطف عيلى في الالف وثارة تعجب محض في الالف لغيره من بكم
محض من وتعجب احز في الالف تعجب اللبس اذ خرج من موضع مصدر او المصدر
والعجب بالفتح والعجب بالضم الالف والمثل الذي يعجب في الرضا بالجاهل وترك
الغائب الرباط ما سويهم الالف بهاء تعجب قطع الطير يا هذا حاله بهاء تعجب للبايد ان
ذهب على علم تعجب الخالب فاقصر على ما علق فيها او معنى حطفت على مؤلم
مصدر كما في كرم الحيرة نحو كرم رجل ضرت فان معناه كثير من الرجال في هذا الوصف
انما يتدر لكثير وهو معنى كرم لان الوصف مقدر مع لفظ كرم كما يقدر مع حب
فلذلك جعل معناه احز او يكون ما عطف على قدم للتخصيص نحو كل اربابها وادامها
عطف على مؤلم بالوصف ان ذلك التخصيص اما بالوصف او يكون في المعنى فاعلا
وانما قدم على الفعل الذي وقع خبرا له لا لارادة التخصيص كما في المثل تعجب الفائق
ولم يرد ما احسن واحل المثل ان يفسر المثل بها من رجع الى امر بعد اخوته
الذين قتلوا وكان سابع سبعة حرة فاعا رجليهم ناس من اسحق منهم وسبهم
حرب ومن في اهلهم جعلوا منهم ستم وبقى سبهم وكان حقيق وكان اصغرهم
قاردا ومثله نقالوا سرور من قبل سزا بحسب عليكم برجل ولا خير فيه فزكوه و
كان امر قد احسن فقال الناس في ذلك فانكروا عليها جعل لكل اربابا ولدا الاكل
ان انا احسن لكل اولادها وانما كان المعنى لكون البسار نكروا امره فاعل في المعنى
شرط في الخبر ان يكون جمله معظم ليكون مقدر ما جعل فاعل فاعل ولا يكون الخبر
معناه الاحكام عليه وهو لهم شرا احز وانا ب نعال صفا اذ جعل على الامر وروا
باب الصبح بصرف في ظهور امارات الصبح السرور بهاء ووجه التخصيص فيه
انما فاعل في المعنى لانهم من الشبان ان المعنى ما امر ذات اب الاشر وفردكروهم
تخصيصهم وجه اخر ايضا ان النون للتخفيف فهو في المعنى كالوصف اي شرا عليهم امر
فانا ب وقيل ان خبر مبتدأ محذوف اي صرا ستر وما اكرم زيرا حتى جعل ما كرم خبر
موصوف محفل الامر يعني ان قوله ما اكرم زيرا في التخييل الامر في احداهما ان يكون
المبتدأ في المعنى فاعلا اي ما اكرم زيرا لاسي والنا في ان يعود وصف مع المبتدأ اي
شرا عليهم او شرا من الاشياء وانما قال من جعل احزرا من العولون الا ان خبر احز
ان ما في ما اكرم ولا زيرا موصولة والخبر محذوف اي الذي اكرم زيرا حاصل ما لم يرد
ح محذوف وانما في انه معني الاستهزاء اي شرا اكرم زيرا فيكون التخصيص حاصلا ايضا
الخبر

في تعجب من الاستهزاء كما في مؤلم ارجل في الالف امر او مصدر او متعجب الي
الفعل رجع لغيره من الشبوت نحو سلام عليك قوله او مصدر عطف على فاعل اي
اي وذلك التخصيص اما بالوصف او يكون فاعلا ويكون المصدر متعجبا
اي الفاعل نحو سلام عليك اذ اصدرت سلام عليك وانما حذف الفعل ورفع
المصدر ليكون الجملة اسمية محض من عرض الشبوت خلافا للفعلية فاما المحذوف
للشبوت والزام وانما قال متعجبا الى الفاعل ولم يقل متعجبا الى الفاعل لان المحذوف
في المعنى انما يخصص بانشاب فعله الى الفاعل لان متعجبا فاذ لو فزع من معناه
ولم يحذف كونه مصدر او موصوفا عدل الى رفع لغيره من الشبوت بل سوق الانباء جاز
اسمية لا معدولة عن الفعلية ولا يكون الا في الدعاء اي لم يرد هذا النوع الا في الدعاء
نحو سلام عليك وويل له وما اخبر بها من الالفة او محذورا بجملة الاستهزاء
يقاد بها ام متعجبا لضعف حوازي على ان الالف امر او مصدر كما في كرم الحيرة
الاستهزاء به هذا عطف على قوله مصدر او المقدير ويكون اي يكون المصدر متعجبا
بجملة الاستهزاء اما التخصيص فظا صر وذكر الجملة وسماها وص ام المتعجب وانما
المصدر فاعل في كرم الاستهزاء به فانك اذ قلت كرم علام اشترت كان المصدر
اعترفت علام اشترت ام ثلاثين ونحوه هو في التقدير من الجملة او شرا يكون
كل واحد على سبيل الاستهزاء في قوله خبر من جملة واما احز خبر منك وستر مغرب
اليه محض بيان وكل شاة برجلها معطوف فاعا المعنى كل فزع خبر من جملة وكذا
ما احز خبر منك فانه نكرة في سياق النفي فيجب اخباره فهو عملة العلم وكذا
المثل وكذا شرا مغرب اليه ولعل مقدره الهم فبما ان معناه شرا لا شرا لمغرب
اليها ففعل رايك فالاسيا فاعوم وستر معناه اليها فاعلم شرا كل مغرب
اليه فمعناه فاكتمى الهم منه الحضانة اليه واصل المثل ان الشاة لا يحاذر الا افعلي
ولما وعلني نو وموخذ جوار حش ثم تعطف عليه الشاة اذ اقامت ولما فاذا
كان التخييل ربا لم يرد ما صق اربابا من غير ان يكون مصدر للفعل انما اليه يحتاج
وكذا اكل شاة برجلها معلوم وان من مال ذلك والى من سلمه وكان في امر البنت
معدوم وكان مزيم انه ساجد ام تعالي وكان شقي كثيرا من الخبر وكان علماء العرب
يزعمون انه صديق من الصديقين لما حضرته الوفاة جمع قبيلة ياء فقال لهم
اسمعوا وصيقت الكلام كلنا في الامر فقد الدنيا من وسد فاسهوه ومن سوي

من التخصيص
ع

في المارزيد والمكن ان بقدر مستدام لان الخبر فعلى في وقتهم بعد ذلك هذا الخبر
 على المستدام نحو زير قايوم و منهم من بقدر اسم الفاعل وبعد مفعول هذا السطر الى
 الوجه الآخر وموان الطرف من جهة الجمل باسم الفاعل والخبر مفعول لاجلته وجوار
 الوصول الى الطرف من جهة جوار اذ يقع الطرف على الوجه مفعول نحو فاستدرك بعد
 ما يحضر الاول وموكلون معتبرا بالفاعل اذ لو كان مقتررا باسم الفاعل على فكانت مفعولا
 ولم يجر جعله مفعولا بالوصول وطرف الزمان لا يكون خبرا الا على حدت غير
 قسرت فلهذا زير يوم الجوع ولا طوع الشمس يوم الحنين لعدم الفاعل لان
 طوع الشمس على الاق حاصلا على الاستمرار لا يحسن يوم دون يوم وليس
 الجاء ظهور شعاعها لانه يكون في يوم وقد لا يكون في يوم بواسطه منع الجواب
 ونحو يظهر ايضا الشعاع حدث خبر مستتر وانما نفس الطلوع هو حدث
 مستتر وانما قولهم الهلال الملبأ فاعلم ان ما حيث حدث لم يقع حادثا فاعلم ان
 وجواب فالأمر ان الهلال خبر حدث وقد وقع ظرف الزمان خبرا له وجواب
 بان الهلال ليس الما وحده بل بعده وظهوره وهذا حدث فجاز ان خبر خبر
 بان زمان اي بعد الحلال وروى حصل في العيلة واما نحو اليوم الجمعة او
 السبت مفعولين على تأويل الجمع والتسبيح مفعولين هذا اليراد اخر وهو
 ان اليوم ظرف زمان وقع خبرا على ليس يحدث وهو المجرى والتسبيح فاجاب بان
 الجمع تأويله مفعول وهو الجمع اي سر احتياجه المجرى والتسبيح فاولى بانه مفعول خبر
 القطع والسكون فيها مفعول بان خبر عنها بان زمان وهذا اي ولا مكان هذا التأويل
 لا يجوز في سائر الايام فلا يقال اليوم الثلاثة لانه لا يمكن تقديره الثلاثة بالصدر
 فيكون الزمان خبرا عن الزمان وهو مجمع واما نحو اليوم يوم فل تأويله محتمل و
 سلطنا فل معنى ان اليوم الواقع مستدام ليس عبارة عن الفرقان نفس الزمان بل عبارة
 عن العالم والسلطان ونحو كل واحد منهم يتكرر هذا مثال تكون الجملة شرطية وقد جازع
 ذكر الجملة الرابع الواقعة اخبارا بالمستدام وقد يكون مجموع الشرط والجزاء خبرا عن خبر
 ان يكون مفعولا خبر الشرط والامور ان يكون المستدام اسما من الالهي الشرطية او مفعولا
 نحو من ياتى او غلام من ياتى اكدم ويصعب على ان الخبر يعنى ان نحو من ياتى اكدم كلام
 تام بمتروا وخبر والخبر شرطية والشرطية هي من ياتى حاضرا فيكون ما جملته مستدام
 واختلاف الخبر ان من الجملة الشرطية فذكر هذا اللفظ هذا النظم وبتا انه في قوله زير ان

انما

ان ياتى اكبر وكبر وحالو وخبرها فزير مستدام وان ياتى اكدم خبره فمعه الجملة الشرطية
 متضمنة في قولنا من ياتى اكدم فمعه مستدام للدلالة على الدوام والتم على الجزاء
 لاجلته على الشرط فهو هذا التكليف يرجع الى مستدام وجملة شرطية وبعضهم ان الخبر
 الخبرا وحده والشرطية من المستدام فيكون ان المستدام على قولك من ياتى والخبر
 اكدم فان قلت كان حق الخبر ان يرتفع وهو غير مفعول قلت لا نسلم انه خبر لكان لو كان
 خبر لكان مفعولا لان ذلك اذا لم يكن المستدام متعلقا به على الشرط وهذا على قولهم انما
 ياتى فل فمعه ان خبر المستدام لا يرفع الفاعل لان قال زير فاعلم وانما مفعول الفاعل
 المستدام مفعول الشرط فكل جاز ان يدخل الفاعل المستدام على الشرط جاز ان
 يجرى الخبر ايضا بفتح المستدام مفعول الشرط فان قلت الزمان ياتى فاكدم كان
 يتحقق ان نحو خبر خبر خبر لفتح المستدام مفعول الشرط قلت الفرق ان من مفعول
 للشرطية وانما ليس مفعولا للشرطية بل مفعولا للشرطية وهو لا يستعمل في
 الخبر مع من دون الذي وجاز ما لم يكن فاني اشك انما يقتصر الاول وسوان الخبر
 ليس الخبرا وحده اذ لو كان الخبر مفعولا لكان فيه خبر راجع الى المستدام ومفعول
 عنه فدل على ان الخبرا وحده ليس خبرا ويكفي ان يقال معتبره فان اشك في خبر
 ان حال مكن خبر فاني اشك انما فير ولا يبرى الجملة الواقعة خبرا عن خبر راجع الى الخبر
 المحصل لا يتأخر عن الخبر والمستدام لا يكون خبرا عن المستدام الا اذا كان خبر
 ان نحو قول سوانه احد فانما هو مستدام ان الانسان اتم احد جملة واقهر خبرا له وليس
 فيه خبر يرجع الى الدين والتحقق فيه ان الحكم مفعول مستدام ومفعول المستدام
 والدين كما قلت البيا هو مستدام والتميز هو مستدام والجملة فالمستدام والخبر يكونان مفعول
 مستدام الصورة او كانت اي الجملة الواقعة خبرا عن جملة على حسب سدرج فيه موان
 المستدام نحو زير نعم الرجل هذا الكلام يوم ان الرجل شاعر زير وخبره فيكون
 المخرج موان الاسم الشامل وليس كذلك بل الجواب انه اعني المظهر المظهر مقام المظهر
 كقولهم لا اوتى الموت يسبق الموت شي بعض الموت والحق والمفسر ونحو اما الضال
 فمقتضى ان لو كنتم منكم اعطى على قوله نحو زير نعم الرجل بعد الخبر وهو قول فلان فقال متجمل
 على ما سدرج فيه المستدام لان ذكره وضع في سياق الشفي منع مستدام خبرا للمستدام فعلى
 المرد في المصعب هذا البيت على انجرت الفاعل لعمدة الشعر والبيت اما الفاعل
 لا اوتى لو كنتم ولكن مستدام في خبر عن انما اوتى ما ذكره القدماء والبيت من الكتاب

مذكور مع الفا، في الفتح ولعل من غير ما نقل في المعصوب ويكون الفا سهوا
 من النسخ وصفا في وسم اصل انه لا يرق الجملة الواحدة خبرا من خبر لم غير
 عليا يربطها ذاك ال (اذ لا خبر في الخبر رجع الى المتبادر وسو جلي لان الخبر
 في حال يتبعه حرف الى زبر وقد عرفت العاير اذا كان معلوما كما تحذف الجملة
 واسم في قوله تع واللا في لم يخصني اى عديت ثلاثا اشهر لولا انه ما قبله علمه
 وموقوله تع واللا في سنن من الحيض فعدت ثلاثا اشهر وذلك في الحذف
 المعلوم نحو النبر الكريستين اى الكريمن لان الخبر في الظرف راجع الى اكثر
 منه مستحب على الحال من الخبر التي في الظرف والعامل فيه هو الظرف وانما
 جاز تقدم على الظرف وهو العامل المصنوع لكون الحال ايضا ظرفا وعنده
 شفع في الظرف ما لم يتبع في غير ما ولذا كل جاز كل يوم لكل ثوب وان يكون
 محتملا للمعنى والكذب عطف على قول ان يكون نكرة ونحو ربوا خبر به مبال
 بنا وبين احدهما ان يظهر القول اى زيد مقول في حقيقة ضمير والثاني ان
 المعنى زيدا مور ضمير به واذا كان المتبادر ضمير للثاني والصفة بالخبر
 لا تكون الا جملة لان الخبر مفعول لثاني والعصم التي هي جملة ومفعول الجملة
 جملة وتعدد الخبر لفظا نحو من اخلق خافض معنى ان الخبر قد يتعدد
 لفظا لفظا ومعنى نحو ربوا خبرا ب كاتبة وقد يتعدد لفظا لا معنى نحو من اخلق
 حامض لان الحامض وان تعدد لفظا فهو معنى معنى لا يما خبرا ب صر وقرر
 على سزا المقتضى ان كل واحد من الخبرين اما ان يكون فيه ضمير او لا يكون في
 واحد منهما ضمير لم يسم لان الخبر مشتق فلا يخلو عن ضمير وان كان في
 احدهما دون الاخر فقا سزا للضمير وان كان في كل واحد منهما ضمير يلزم التناقض
 وموافق سزا الزمان حلوا ما سزا حامض باسرة وموافقا سزا جوايم انما يختار
 اى في كل واحد منهما ضمير قول يلزم منه التناقض قلنا لا نسلم او معناه ان
 له الخلاوة ولم الخبر صر وموافقا من الطعنين اليه للكه حزو ومنه حلوا وكل حزو
 منه حامض بل هو المشتق الذي له الخلاوة على الجملة ولم الحزو على الخلاوة الجملة
 فقد تضمن كل واحد منهما باعتبار سزا المعنى وضمنا ايضا ضمير اخر باعتبار
 تعدد ما سزا لا سزا لوجود الخبرين معا في خبر المتبادر لان الفا اما
 بالخطيب او بالخبر الاول بما في لغة خبر لا يسم الخبر في اشتراك الخبر في حكم

لان كل

حكم

المتبادر واما الجزاء فيتم فظا حرا الا اذا تعدد المتبادر باما او تضمن معنى الشرط
 وذلك اما اسم توصوفه بعقل او ظرف او نكرة موصوفة باحد من او معوم موصوفة
 بموصول به اى باحدهما او اسم من الاسماء الشرطية والجزاء لا شرط في اليه الجزم
 عموما زيد منطلق او الديا وكل رجل والرجل الذي يأتيه او في الدار فلم درهم
 ومن يأتيه فلم كذا ذكر الا مثله على الترتيب وانما افرد تعدد المتبادر باما عن تعين
 المتبادر فعلى الشرط لان في صورة اما ليس نفس المتبادر متصفا للشرط بل اما هو
 المتعين ولذلك فسره سجيوبه بقوله مما يكن من شي وانما دخل الفاء في الخبر في اما
 زيد منطلق لتعني اما المعنى الشرط على ما ذكره وكان حق الفاء ان تدخل على بدل لانه
 داخل في الجزاء اذا المتعبر به مما يكن من شي فزيد منطلق وكلهم ارا وان لا يخلو في حروف
 الشرط والجزاء فقدم بعض ما في خبر الجزاء ليقع فعلا بين اما وحرف الجزاء ومثال
 الام انه موصول مفعول الذي في الدار فلم درهم ومثال الموصول بالظرف الذي في الدار
 فلم درهم ومثال النكرة والموصول الى احدهما كل رجل يأتيه فلم درهم وكل رجل في الدار
 فلم درهم ومثال المعرف الموصوفه بالموصول باحدهما نحو الرجل الذي يأتيه فلم درهم
 والرجل الذي في الدار فلم درهم ومثال الاسم من الاسماء الشرطية قوله من يأتيه فلم كذا
 ويند بقوله والجزاء بما لا شرط في اليه الجزم معنى لا يكون فعلا معناه رسا نحو من يأتيه كرم
 يتبعين فيه خبر الجزاء ولا يجوز انما كان من يأتيه فأكرمه الا على ما قيل كونه جملة
 اسمية اى فان اكرمه في لا شرط في اليه الجزم كونه جملة اسمية قوله والجزاء بما لا شرط في اليه
 الجزم يدخل فيه الجملة الاسمية فهو فلم درهم والجملة الظلمية من امر نحو فأكرمه او فليكرم
 عمر على امر القاسم او على ما نحو فلا تضرب وقوله نعم المتبادر معنى الشرط احتراز
 عما اذا تضمن المتبادر الموصول صر في الشرط والجزاء كليهما نحو الذي انما يفتي بكره من اكرم
 قائم لا يدخل الفاء في خبره لان دعوى القام انما كان كونه الجزاء خبرا في الخبر ومما قد
 استمر في المتبادر الشرط والجزاء كليهما فلا ينحصر الى حرام اخر وانما الشرط ان يكون
 الصلة او الصفة فعلا او ظرفا لانما المتبادر مقدر بشرط يستدعي فعلا او معنى فعلى
 فلا يجوز الضارب فليكرم ومما دخل الفاء في الاخبار في المثال الاخير اول الخبر الخبر
 من الخبر اى ان اول الجزاء الاخير او ان الخبر اى ان اول الخبر على الاختلاف
 اى بقى ذكره معنى قد سبق ان الخبر قد يكون موصولا للجزاء او مجزوا عن الجزاء والجزاء
 فان كان الخبر المجزوع فقد دخل الفاء في اول الجزاء وهو الخبر المتأخر وانما في الخبر

فما

من حلال ومن القفا و يصره انت طبعه ام ام سالم حذف الخبر وفي المثال
 كذاها وشرا فحين روي معنى روي كليهما اي طبع كليهما وازيد كذا ومن روي كلاهما
 بالرفع في الخبر كذاها وازيد كذا فحين حذف الخبر واول من قال ذلك جروين
 جبران الجعدي وفتح اليه رجل تداء خبره القطب والشعوب وغيره فاعيد
 وبين يمين زيد وغرو تاكمل فذا منه الرجل فقال اظهر من هذا الزيد والناظر فقال
 غرو نعم كذاها وقرأ فاطم الرجل حتى انتهى وسقاها كذا لينا حتى روي فثبتت
 كذا مثلا فخرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واتى واذا الحق جاء فحين حذف الخبر
 مناعز من لا تجعل اذا ظروا مكانها واتفا خبرا لم وقد كونا فيها قبل ويجب ذلك
 اي حذف الخبر في المزم في موضع اي في موضع الخبر غير كذا لولا لان
 كذا في احد المزمين اي لولا زيد موجود حذف لولا لولا علم لان معناه انما
 التي لو هو غيره والمزب الثاني موضع مذهب الكوميين وهو ان زيد افي حذف
 محذوف اي لولا فحذف خبر زيد وفردتموه ان لو في موضعها على معناه على متعين
 الفعل ولا المفعول نحو لو لم فحذف خبره وفتح باسماع لولا احد لولا زيد لولا
 عمرو اذ لو كان لا على اصلها من افادة المحذوف ثم فتح هذا وصرفي زيد
 فاما هذا حال في حذف خبر الخبر لولا لان المزم في موضع خبره والخبر محذوف
 زيد حاصل اذا كان فاما حذف حاصل كذا حذف متعلقات الظروف ثم حذف
 كان لانه حذف كثيرا من الكلام ثم حرف الطرف اذ لم يبق ما يضاف اليه
 وسأتم ان فاما مقبوع على الحال اذا طبعني ان كل ضرب مني انما هي واقع في
 حال القيام والحال لا يدل من ذي الحال والفاعل ولا يجوز ان يكون ذا الحال
 هو الخبر المظلم او زيدا لانه يكون من جهة المبتدأ فلا يكون واقعا موقع الخبر
 ولا يجوز ان يكون الفاعل في الحال هو المصدر المذكور في ذكر الفاعل انه لا يبر
 من تقدير ذي حال وعامل اذ لو لم يفررو كان ذا الحال والفاعل هما المذكوران
 لعلنا كان من جهة المبتدأ ولا يجوز ان يكون من جهة المبتدأ من وجهين احدهما
 انه لا يكون في موضع الخبر في مفهوم مقامه والثاني ان معناه ان ضربا من
 في حال كوني فاما او كوني فاما حاصل فلا يلزم منه استحضار محضه في
 حال القيام بل يلزم ان الضمير في حال القيام واقع لان كل ضمير موصوف
 في حال القيام مع ان مترا فحين وانهم يوم من هذا الكلام بحسب الاستعمال

فان

فاذا لم عزان يكون من جهة المبتدأ وجب تقدير ذي حال وعامل وهو كان ومنه
 المستكن فيه ضيكون التقدير صري زيدا فاما ومنه لا يستقيم مجرؤه لانه لا خبر
 فيه يرجع الي اعتباره وهو مثل علمي يزيد كان ذا مال فقد رطون وهو اذا ثم يعود
 المايل ويقول من هذا الطريق متعلق بضمري او ضمه يثنى اخر فانه متعلق بضمري
 كان من جهة المبتدأ ايضا فيلزم الوقوع في تقديره فلا يكون اذا متعلقا
 بالمبتدأ فلا بد من ان متعلق بها فعل مقدرا فالتقدير ضمري زيدا حاصل اذا كان
 تاي يبع ان فاما من جهة الخبر وهو غير الخبر والمزم في موضع ويجب حذف الخبر
 بذلك لانه وقع في موضع غيره وسر مسرة وانما خبر كان لانه من افعال العا
 اني لا يحتاج الى متر متره معينه نحو زيد في الدار ان حاصله وكاين وكان من
 التامة لا التامة لوجبه احدها لكانت ناقصة لكافة فاما خبر كان لا حال
 فيضوت معنى التقيد للحال المعطى للمعنى الذي ذكرناه والثاني انه لو كان خبر
 لحال ضمير وانما حال ضمري ان سالفها مع كنهها المزم بكسره في الاستعمال
 واخطب ما يكون الا خبر فاما من اجل الاول اي اخطب اكون الا خبر حاصل و
 كان فاما كان كل كونه من خطيب على جهة الجملة وارضعت ما يكون في الخبر
 بدوهم او من هذا حال اخر غير من فاما نصب على الحال اي ارضعت ما
 يكون الخبر مع هذا حال كونه من الاستعارة واما اذا قلت يران بدوهم فذا مبتدأ
 ومعه خبر محذوف و بدوهم هو الخبر والميم مضروب المحل على الحال لم يلبس فيه
 الولا وهو كونه فوه الى في فالتقيد من الماين ان ضربا حال معذرة ومدان بدوهم
 جمله وقعت حال التقيد حاصل سواو كانت الحال مفردة او جملة وقرو في
 في قول العرب اول ما يكون فيليب تسمى من هذا كل جملة في الاخير وتبينها
 واختلافها الامة من لفظ اول وضمير اشعر لعمرو بن معديكرب وما بعده
 شعر حتى اذا ترددت وشبهت فمواها عارضة مجوزا خبر ذات تحليل شطاه
 حذرت راحها وتكررت مكررة للتتم او الانتجيل وفيه ارجح اية الوجه الاول
 ان يكونا صفة خبر فالخبر مبتدأ اول واول مبتدأ فان قيمة خبرا مبتدأ وان
 والخبر خبر المبتدأ الاول وفي يكون خبر الخبر واول مذكر وقيمة موصو
 خبره وانما جوز هذا الاول في مص في ان يكون الخبر وكون الخبر به هو الخبر
 فكانه قال اولي العرب فذا كشي انك يث من هذا الخبر فانه كذا يست يعض انما

ان لا يخلو من الاعراب كان حقا ان لا يصح بان احد الالف بالمتفصلة المرفوعة بل
 الا ان يقول حقيقة هي مرفوعة لان من الالف كذا غيره ويدخل عليه ان
 على غير الفعل لان الاستدراك كان يرد لهوا الطريق وان فيه تحققة عن ان يخلو
 اصله ان يخلو من هذه هي الالف ان تحققت ولم يدخل في لام الاستدراك فيه و
 ومن الثانية ومن الثانية انما دخل على غير الفعل لان ما ان يدخل على اسم
 كان او على الفعل او على الخبر او على الفعل لم يدخل على الخبر لان لام الاستدراك
 حقا ان يدخل على الاشياء لم يدخل على خبر اسم كان او على خبر
 الفعل لم يدخل على اسم كان لان لا يرد الكلام فلا يثبت حب ان يدخل على ما هو مع
 كان فيه ان يدخل على خبر الفعل فالخبر ان الكلام ان يوقى او لا يوقى
 لم يثبت الحب ان الثانية وان ان يوقى ان يدخل على اسم كان او خبر او خبر
 وكان خبر الفعل احق بان يدخل عليه وكثيرا من العرب يجعلون خبرا وما بعده
 متبعا عليه ويقرون وما ظنهم به ولان ما ظنهم به وان اقل ما يرفع على ان
 متبوعه وانما ظن خبره وانما ظن خبره كان وان خبره وانما ظن خبره وانما ظن خبره
 ثانيا لقولهم والمرد يقولون خبرا ان يكون خبرا لم افسد الى هذه العبارة
 لان لفظ خبر عليه يعني وجوب المطابقة مع المتبوع لكونه متبوعا عليه مطابقة
 في الالف والاشياء والخبر واللفظ خبر الخبر لا يشعور بالاختلاف في كونه مطابقا
 ومن هذا الباب ان من باب المتبوع والخبر لا يفسد الاخبار تجعل فيها المرفوعة
 متبوعا لان اسم الذي خبر به عنه خبرا هو من باب المتبوع والخبر فلفظ
 او رده منها الخبر وعنه الشيء متبوعا على الذي او اللام التي في معناها ومعنى
 ان موقع موقع ذلك الخبر الخبر عن خبره والالف لا تستعان في المعاني في الاخبار
 بغير الدخول او اللام التي في معناها لا انما في خبره بل هو خبر عن خبره
 بخبر عنه وذلك لان المتبوع من موقع خبره في الالف لا تستعان لاصح الاخبار
 وحيث الاول في الذي واللفظ في الاخبار او سمح في الثانية ومن اللام
 في الاخبار بها من حيث دخلت الاول في الذي المتبوع والاشياء والقول
 في الاخبار عن زيد في خبره خبرا الذي خبره هو زيد ومفعول في الاخبار عن زيد
 في زيد في الخبر هو زيد ومن تمام الذي زيد في خبره هو الاخبار في الخبر
 من اللام في الخبر والاشياء والاشياء في الثانية ومن اللام بالاشياء متبوعا

ان لا يخلو

ان لا يخلو من الاعراب كان حقا ان لا يصح بان احد الالف بالمتفصلة المرفوعة بل
 الا ان يقول حقيقة هي مرفوعة لان من الالف كذا غيره ويدخل عليه ان
 على غير الفعل لان الاستدراك كان يرد لهوا الطريق وان فيه تحققة عن ان يخلو
 اصله ان يخلو من هذه هي الالف ان تحققت ولم يدخل في لام الاستدراك فيه و
 ومن الثانية ومن الثانية انما دخل على غير الفعل لان ما ان يدخل على اسم
 كان او على الفعل او على الخبر او على الفعل لم يدخل على الخبر لان لام الاستدراك
 حقا ان يدخل على الاشياء لم يدخل على خبر اسم كان او على خبر
 الفعل لم يدخل على اسم كان لان لا يرد الكلام فلا يثبت حب ان يدخل على ما هو مع
 كان فيه ان يدخل على خبر الفعل فالخبر ان الكلام ان يوقى او لا يوقى
 لم يثبت الحب ان الثانية وان ان يوقى ان يدخل على اسم كان او خبر او خبر
 وكان خبر الفعل احق بان يدخل عليه وكثيرا من العرب يجعلون خبرا وما بعده
 متبعا عليه ويقرون وما ظنهم به ولان ما ظنهم به وان اقل ما يرفع على ان
 متبوعه وانما ظن خبره وانما ظن خبره كان وان خبره وانما ظن خبره وانما ظن خبره
 ثانيا لقولهم والمرد يقولون خبرا ان يكون خبرا لم افسد الى هذه العبارة
 لان لفظ خبر عليه يعني وجوب المطابقة مع المتبوع لكونه متبوعا عليه مطابقة
 في الالف والاشياء والخبر واللفظ خبر الخبر لا يشعور بالاختلاف في كونه مطابقا
 ومن هذا الباب ان من باب المتبوع والخبر لا يفسد الاخبار تجعل فيها المرفوعة
 متبوعا لان اسم الذي خبر به عنه خبرا هو من باب المتبوع والخبر فلفظ
 او رده منها الخبر وعنه الشيء متبوعا على الذي او اللام التي في معناها ومعنى
 ان موقع موقع ذلك الخبر الخبر عن خبره والالف لا تستعان في المعاني في الاخبار
 بغير الدخول او اللام التي في معناها لا انما في خبره بل هو خبر عن خبره
 بخبر عنه وذلك لان المتبوع من موقع خبره في الالف لا تستعان لاصح الاخبار
 وحيث الاول في الذي واللفظ في الاخبار او سمح في الثانية ومن اللام
 في الاخبار بها من حيث دخلت الاول في الذي المتبوع والاشياء والقول
 في الاخبار عن زيد في خبره خبرا الذي خبره هو زيد ومفعول في الاخبار عن زيد
 في زيد في الخبر هو زيد ومن تمام الذي زيد في خبره هو الاخبار في الخبر
 من اللام في الخبر والاشياء والاشياء في الثانية ومن اللام بالاشياء متبوعا

المحقق هو مضمون معنى ما اضيف اليه المسامي نحو مثلا ثلث ثلثه فانه لا يكون الا
معنى واحد منهم لا معنى للتصيير لان التصيير انما يكون في المضى في الالاق نحو
رابع ثلثه اما في المضى في المسامي فلا يمكن فيه التصيير وحيث لا يكون معنى
الفعل فلا يجوز فيه الاخبار باللام كما ذكرنا واما في المضى في ما ووجه ولا
يكون الا محتملا دون العشرة فلا منع لانه ما يجوز في الفعل اشيء معنى ان اسم الفاعل
المحقق من العدد اذا اضيف الى ما ووجه رابع ثلثه فيكون معنى التصيير اي
تصيير الثلاثة اربعة ولا يكون التصيير الا في العشرة لان لم فعله لا يجوز من
اسم الفاعل معنى التصيير فان رابع ما يجوز من ربعث الثلاثة اي حيرتهم اربعة
ولا يكون صدرا في ثلث العشرة لان ليس له فعل ماخوذ من المركب حتى يستقيم
اسم فاعله خصوصا رابع ثلثه فانه لا يمنع من الاخبار فيه باللام فيقول في صدرا
رابع ثلثه الذي صدرا رابع ثلثه واما باللام ايضا نحو رابعهم صدرا ثلثه وذكر
لوجه التصيير ان صدرا ما يجوز من الفعل اشيء معنى ان صدرا ماخوذ من فعل
قطعا وهو رابع اربعة ماخوذ من الاسم وهو اربعة قطعا لانه ليس معنى اربعة
التصيير حتى يقرر لم فعل واما رابع ثلثه فهو من الرتبين لانه محتمل ان يكون
ماخوذا من اسم وهو اربعة فيكون كرا رابع اربعة ومحتمل ان يكون ماخوذا من فعل
وهو ربعث لانه معنى التصيير الذي يعطى الفعلية معاني ان اشيء ما يجوز
من الفعل نحو صدرا رابع ماخوذ من الاسم نحو رابع اربعة صدرا لفظا وقد
ذكر في التعليق ايضا وفيه نظر لانه الاخبار باللام ينبغي ان يكون في الجملة الفعلية
صريحا والمثال المذكور جملة اسمية فممتنع فيه الاخبار باللام في نحو صدرا رابع
انه ماخوذ من الفعل قطعا فكيف في اسم الفاعل معنى العدد وهو قد صرح في اول
باب الاخبار ان الاخبار باللام محتمل بالجملة بالفعل فكيف يمكن فرض اللام
في الجملة الاسمية مع كون اسم الفاعل ماخوذا من العدد نعم لو قال ربعث الثلاثة
ففيجوز الاخبار باللام فيه فنظر الى انه مشتق من اسم الفاعل ولكن انما ينبغي بان
اسم الفاعل ليس على المعنى من اسم الفاعل ماخوذ من غير ما من الافعال
قال لا حشش وحاش في الف سبب الثاني اثنين ان اسميها ان اسميها انما
اسم لهما عدم الف يره محلا في الخبرين فقلت انما في اثنين فحقرا

لا حشش

المعنى الذي في الحشش وانما سببها للاخبار عن اثنين ما يقال في اثنين
انما ان لعدم الف يره لان الذي استبانها الامور ان يكون اثنين فاحشش
عنها يعني معلوم بالضرورة محلا في ما فقلت انما حاشش واخبرتها
عن اثنين وقلت الصار بها انما اثنين وقال في التعليق رجلان وذكر وجه
الضرب لا تكن اذا املت الصار بها لم يعلم رجلان ام امرتان وهذا الكلام
مربى محط اما لا فلام ذكرنا الاخبار باللام في الجملة لا محبة وهو يمتنع كما
ذكرنا حاشا ما انما فلا حتى الكلام في انما صا ربا اثنين على نحو الاخبار باللام
انما ربهما انما في اللذان ان صا ربهما اسمان في لا اثنين العرق عن اثنين
ان اثنين وعن الصار بها انما اثنين اذ لفظ اسمان ان اربعة العدد المحذور
من غير اعتبار المذكور فيهما في الجمع سواء لان اللذين استصارهما يكونان
واثنين ايضا وان اربعة فيذكر في تصورهما في معنيين اذ اللذان اثنين
ثانيتها قد يكونان ذكرين او ذكر وانما اذا كان المنكسر وكذا اللذان استصارهما
قد يكونان ذكرين او اثنين وليس اللام في الصار بها والثاني على تركيب
او ثابته اذ حاز ان يقرر اللذان او اللذان في الموصفين وعلى الجملة فيقول
في التعليق في العرق الصار بها انما رجلان ليس ورجل حاشش في ربح لا
لا يبع العرق فهو في غاية الصعوبة نعم لو قيل ان لفظ اسمان يطلق على
الذكرين وعلى الذكر والاثنين على وجه التعليق في تبين العرق اذ لو قلت
الصار بها انما انما كخرج به امرتان صفيح خلاف ما يجب انما اثنين وعقل اللام
الذكرين والذكر والاثنين ومحتمل الثاني في الخبر ايضا ان يكون المراد ذكر
او اثنين فلا يخرج شيئا فلا يصح اصرا زيرا في الجملة فقلت الكلام في كون التعليق
حقيقا اذ لو كان محازا لا حشش انما على وجه الجواز انما واما الذكران والذكر والاثنين
والمراتن ايضا باعتبار انهما مضمونان على وجه بيان واحد احشم واما في الاسم بها
بدون مجهول لمرورهما في التصيير وكما يمتنع الاخبار في الموصوف بدون الصفة
ونحو ذلك ذكرنا سمع ايضا الاخبار في الاسم على مل بدون مجهول نحو اعجبين ضرب
عمر او شفع الاخبار من ضرب معط فلا يقال الذي اعجبين وهو غير انما لمرور
اجال التصيير وفي الاسم الذي يضاف الفعل المعامل محلا مطلقا ان مع مجهول و

حقيق

و يورث لعدم صلوح حكم الاخبار عنه لانه ضميم بالفعول فكانه فعل حقيقة ولفظ العا مل
 هو وصرف للاسم فللاسم صرنا في احد ما كونه مضارعا للفعول والثاني كونه عاملا
 على الفعل بان يكون اسم فاعل او اسم مفعول او وصفية واكثر يقولون ان الذي
 يضارع الفعل عن المصدر فانه وان عمل الفعل كذا بوضع الاخبار عنه مع
 مجهول مفعول في ضرب زيدا احسن انا اجنب مع المصدر مع مجهول وموصوفين
 زيدا الذي هو احسن ضربا زيدا قايما اسنح الاخبار في اسم الفاعل للمعامل مطلقا
 ونحوه دون المصدر فانه يجوز الاخبار عنه مع مجهول لان الاسم الفاعل يضارع
 الفعل ويجوز بغير خبره في العركات والسكنات وفي الدلالة على الزمان للمضارع
 او المستقبل وفي وقوعه موقعه فهو كالفعول بخلاف المصدر فانه ليس جاريا
 على الفعل في العركات والسكنات والدلالة على الزمان وفي وقوعه موقعه
 فان ضارب في قولك زيدا ضارب مثل يضرب في الامور الثلاثة بخلاف المصدر فانه
 ليس كالفعول في تلك الامور فالمصدر مع مجهول كسائر الاسماء التي يصح الاخبار
 عنها وقيد الاسم بالفاعل احترازا عن اسم الفاعل في غير الفاعل فانه يجوز الاخبار
 عنه كسائر الاسماء والجارى ومما هم في الاخبار عنهما مطلق في زيد مطلق الذي
 ويوم مطلق فالخبر عن الحقيقة الموصوفات لتمام موصوفه صرا جواب عن سؤال
 مقدم متناول يقال مطلق في زيد مطلق اسم فاعل عامل لانه عامل في الصفة المشتقة
 فيه فاعلا لم فقد اجنب مع اسم الفاعل على ما جاب عنه بان مطلق صفة موصوف
 محذوف وموصوفات الموصوف بالانطلاق وكان الخبر عنه مع موصوف من هذه الصفة
 التي سرت الصفة موصوف لا الصفة الفاعلة وفيه نظر لانه ياتي هذا الجواب
 ايضا لاجنب اسم الفاعل العامل في المظهر المظهر باعتبار العوض ايضا وكذا
 اي ومع الاخبار ايضا على ان يلزم الظرف مع نحو ذات يوم او المصطلح به نحو
 ليكن وسعدك وسبعا نالهم وصفا اسم فاعل عن الاخبار بينهما ورفعهما
 خبرا للموصول لعدم صلوح الخبر لانه لتمام انصب بينهما وجازي الاخبار
 عن الطرفين عبرتا وكثر مفعول وصليت اليوم اذا اجنب عن اليوم الذي صليت
 فيه اليوم اذا جاز في الظرف وانما خبره واشترط اظهار في اشتراط اظهار
 اللام في المفعول لانه لغوات شرط الحذف الا اذا اسنح فيه يعني اذا اجنب عن
 الظرف خبرا بذكره فاشترط اظهار في كذا وكذا في المثال وهو الذي صليت فيه ولا يقال
 الذي

فان قيل في
 خبره في
 خبره في

الذي صليت كما يشترط اظهار اللام في المفعول لانه اذا اجنب عنه مفعول في ضربت
 زيد انا دينا واجنبت عن تاجا الذي ضربت زيدا لانه جازيا باظهار اللام وانما
 وجب اظهار اللام مع ان الخبر عنه لم يكن اللام فيه لانه انصب في المفعول لم
 لم يكن مصدرا ولفظ التاديب مصدر مجازي ان ينصب بفاعل اللام بخلاف
 ما اذا وقع موقعه خبر لانه ليس بمصدر فوجب اظهار اللام وكذا اشترط اظهار
 في في الظرف لو كان خبره بالخبر لان لفظ الظرف في الظرف يدل على الزمان او
 المكان فيجوز موصوفه فاسنح في اظهار في خلاف ما اذا جعل خبرا فان جزمه لا يدل
 على الظرف فاحتج الى اظهار في في الدلالة على الظرف قوله الا اذا اسنح يعني
 بشرط اظهار في الا اذا اسنح في الظرف بان خبري المفعول به مفعول به مفعول في
 سرت اليوم الذي سرت اليوم لان الظرف كان مفعول به على الاشياء نحو قوله
 ويوم شهدينا سلميا وعاودوا المصدر الذي لم يدر مسرعه ام وجد الفاعل
 يعني المصدر على تعيين قسم حذف مفعول وسر موصوفه نحو سفي زيدا فهذا الجوز
 الاخبار عنه لانه سرت الفعل كان مفعول فاسنح الاخبار عنه وقسم لا يدر
 نحو الضرب حسن والخبير الضرب ونحوها فيجوز الاخبار عن مثل هذا المصدر لانها
 الفاعل المذكور وموصوفه مصدر الفعل ومعنى في الوارد لمجرد التوكيد لعدم
 الفاعل في الاخبار في المصدر الذي ورد لمجرد التوكيد نحو ضربت ضربا فانه
 مفعول الاخبار ضربا بان يقول الذي ضربته ضربا فانه لا فائدة في هذا الاخبار
 لان المصدر قد فهم من نفس الفعل فاجب ان خبره خبر مفعول كما لا يخفى ضرب
 ضرب لانه لا فائدة فيه الا اذا وصف وقيل ضرب ضرب شرب فكذا مفعول
 قلت ضربت ضربا شربا جازيا الاخبار عنه لانه ليس بخبر والتاكيد بل يدل على
 وصف لم فهم من نفس الفعل جازيا الاخبار عنه مفعول الذي ضربته ضربا شرب
 كما جاز ضرب ضرب شرب وخبر عن الضرب في وجه رجلا والظاهر منه انه وعاء
 فهو مفعول الامر والذاتي فلا يقع حكمه للموصول فلا يقال في وجه رجلا الذي وجه
 رجلا مفعول لا يوصل بالذات كما لا يوصل بالامر وقد اختلفوا في بعضهم نظرا الى انه
 في صورة خبره وصوتا سد وعين ان يذكر لوجه الجمع ان الضرب في وجهه غير راجع
 الى مذكور سابق لفظا بل موصوفهم مفعول رجلا فعلى هذا اسنح الاخبار عنه لانه
 لو كان خبره بغيره اشترط ان يرجع الى الموصول من هذا الخبر مع وضعه و

عن المصدر الذي
 في يوم شهدينا سلميا
 في وجه رجلا الذي

اوموصو لافا
(146)

1911

تفصیل جمع

ما اشار اليه في قوله مع رعاية ما شرط واما في جملتين معطوفين احدهما على
 الاخرى ولا ملابسة بينهما فلا ينافي في الاخبار في واحد منهما فلو قلت ضرب
 زيد واكرم خاله فانهما جملتان عطف احدهما على الاخرى ولا ملابسة بينهما
 اي بين الجملتين المذكورتين وقوله واما في جملتين اي واما الاصحاح في الجملتين
 واما لم يصح الاخبار عن واحد من الاحسين لانه يلزم خلو الموصول من العايد اليه
 في الجملة الاولى في الثانية المعطوف التي حكمها الحكم المعطوف عليها فلو اخبر
 عن زيد قلت الذي ضرب مؤاكرم خاله زيد والمعطوف في حكم المعطوف عليه
 فكان قلت الذي اكرم خاله لا يعيد في الموصول وكذا لو اخبرت عن
 خاله يلزم خلو الجملة الاولى الواقع صلح عن عايد منها الى الموصول وهو
 فاعلم هذا اذا لم يكن عن الجملتين ملابسة اما اذا كانت بينهما ملابسة سوى
 المعطوف نحو ضرب زيد واكرم مؤاكرم غلامه فقد صح الاخبار لانه يلزم خلو الموصول
 عن العايد اليه وكذا لو قلت ضرب زيد واكرم مؤاكرم في رواية او معصية لوجود
 الملابسة بين الجملتين بعين العطف واما المبدل فيهما من اي الاخبار فانه
 الاول المبدل مع كماله موصوف ومهم من اجازة اي اجازة الاخبار في المبدل بدون
 ذلك اي بدون ان يكون المبدل مع تصرف المبدل الى المصنوع ولعلنا انما
 اذا لا يصح من الابدال من المصنوع خلاف الوصف بعين اصيل في الاخبار في المبدل
 وحده فنهيم من قال لا يجوز الاخبار في المبدل بدون المبدل كما لا يجوز الاخبار في
 الموصوف بدون الصفه وانهما اجازة الاخبار في المبدل بدون المبدل فلو قلت
 جاز زيد اخوك فعلى المبدل لا يجوز الاخبار في زيد وحده بدون يوكم وذكر في
 صنه القياس على الموصوف في انه لا يجوز الاخبار في الموصوف بدون الصفه
 فكذا لا يجوز الاخبار في المبدل بدون المبدل لانه تابع مثل الصفه والظاهر عن
 المصنف جواز الاخبار في المبدل بدون المبدل وذكر الفرق ومما لا يجوز
 الاخبار في الموصوف بدون الصفه لانه يلزم منه كون المصنوع موصوفا وموصوع
 غرضه وانما يكون المبدل مصنوعا فافترقا وقوله يصرف المبدل الى المصنوع هنا
 ان المبدل كان قبل الاخبار متوجها الى المصنوع فعلى اخبرنا عن المبدل فقط صرفنا المبدل
 الذي كان متوجها الى المصنوع ووجهه الى المصنوع وهو معنى قوله لانهم من الابدال
 من المصنوع ومعنى قوله لا بد من المبدل مع المصنوع لانهم من الابدال فقط اي بدون
 المبدل

للفظ
صح

المبدل واما المبدل فان اردت الاخبار بعينه في نحو من رجل اخيك قلت الما تانا
 من رجل به اخوك فاستغنى المبدل في الاخرى حيث المبدل بعد ما قدرت كلاما مقربا
 فاستغنى عن الاخبار في المبدل فقط نحو قولك من رجل اخيك قلت في
 الاخبار في اخيك بالذي مررت به اخوك واما ان الما تانا من رجل به اخوك
 واما ان الما تانا من رجل به اخوك واما ان الما تانا من رجل به اخوك
 والمما تانا من رجل به اخوك واما ان الما تانا من رجل به اخوك
 المصنف في الاخبار باللام لانه اشكل في حيث احتياجه الى ايراد المصنوع خلاف الذي
 فانه لا اشكال في لفظه لانه لا يحتاج فيه الى ايراد المصنوع ووجه استغناء الما تانا
 حق المبدل ان يستغنى الكلام مع ومنها لو قلت الما تانا من رجل به اخوك
 لم يصح اذا عايد المصنوع الى الموصول وهو اللام والذي قدرته قدرة كمال اول
 بقدر ان سدا لخلو المصنوع من حيث المبدل الذي حق الكلام ان يستغنى بدون
 ذكره ولعل وجه تصحيحه ان المبدل هو المصنوع اليه في المعنى حتى فان بعضهم
 ان المبدل في حكم المصنوع فكان المصنوع الما تانا اخوك وهو مقيم لوجود
 العايد من المبدل الذي هو المصنوع اليه في المعنى الى الموصول ولذلك قالوا في
 مع الالتزام لو كان المبدل في حكم المصنوع لم يجز ايراد المصنوع وحده لانه
 المبدل لو طرح كان المصنوع ايرادا وحده لانه لا يصح فيه رجوع الى المصنوع
 منه المصنوع على حكمه فكل ايراد المصنوع في المبدل دون المبدل فلو كان المبدل في حكم
 المصنوع صح وفي ذلك المثال كان المصنوع في المبدل دون المبدل فلو حذف المبدل
 لم يصح فالحق انهم سيطروا الى المبدل فان كان فيه موصوف وان لم يكن فيه موصوف
 مضموعه ومما اجاز صدق قوله الما تانا من رجل به اخوك الى ان المصنوع
 مع المبدل كاف لانه المقصود بالقديم ايراد المصنوع اياه اذ المبدل
 ايضا في حكم المصنوع فكانه قال زيد مضموعه ومما يوجد في بعض النسخ مكذا لانك
 حيث المبدل الذي لا يصح الكلام الا به محله بعد ما قدرت ومما كان غلط
 من ناسخ لان كون المبدل محض لا يصح الكلام الا به علمه مناسبه للمصنوع لانه
 للاستغناء في نفاذه في اسماء تعليل الاستغناء حشو لفظ التعليل
 مشعر بان المصنوع من المصنوع الاولى ولا يعرض فيه لشيء اخر اذ
 صنفه فيبقى ان لا يكتب في المصنوع ولا اخبار من حيث كان واذا لم يكن

الذي لا يصح الكلام
الا به محله بعد

٣١١ باللام ويجعل خبرا انا لا اخرج من موزيد ويجعل زيدا خبرا او نصفا المفعول
 خبرا عنه فاقضها باللام المجرى من خبر المجرى من الخبر المجرى من الخبر
 مصدر من صدر الجملة الاولى قلت الاخبار بغير زيد في الجملة الثانية وصدرها باللام
 واوتفقا المجرى من خبرا عنه فاقضها باللام المجرى من خبر المجرى من الخبر
 كان في الكلام ان لا يصدر المجرى الاول لانه خارج عن جملة الاخبار فلم يصدر
 بالموصول قلت فلو لم يصدر وفيه في الاخبار بغير زيد لكان عطف
 للجملة لا خبر على الحكم الفعلية مصدر بالموصول ليكون جملة اسمية معطوفة عليها
 بجملة اسمية بعبارة لغوية وهذا كله تكلف من الما في لان حرف الاختيار باللام في نحو
 صرحت وصرحت زيدا اذا خبر بغير زيد انما قال الصارب انا والصاربي زيد وانا ابرار
 للصبر المستقر في الصبر لا بالمتكلم وقد جرت على اللام ومن لزوم قد جرت على
 غير من لم يوجب ابرار الصبر ليكون فاعلا للمصنف وحذف المراجع للقول لا
 للاستغناء بغير الصارب في عطف على الصارب فاجعلها خبر واحد وصدر زيد
 كما قلت القاييم والصارب زيد فالكلام جملة واحدة وقوله انما قد جرت على
 هذا سبب الاصل لا طائل يحتر لان الاصل كانا جملتين اما اذا دخل الموصول
 صار في حكم الجملة والعلة والموصول في حكم مفعول قد جرت على بالمولود جديره
 بتقدير المفعول فلا يجب من كون الاول غير مصدر بالموصول ان يضاف اليه في الحاجة
 الى تقدير الخبر في الاول وفي الثاني اذا عمل الاول وان كان الاختيار غير متفقا
 علامسا واما الحد في صرحت وصرحت زيدا اذا خبرت عن الثاني صرحت قلت
 الصارب والصاربي زيد انما حذف المفعول من الاول وهو الصارب ولا فاسد
 فيه ولا حاجة الى الاستعداد عنه بانه حذف للقول لا في مستغن عنه اذا اللام والصرف
 المتكلم فالعبار في الموصول ليس خبرا المفعول بل اسمية في الصرحت
 المفعول لكونه مستغن عنه كما في الاصل خلاف وقد حذف وان كان اي وان
 كانا المتنازع فيه مفعولا لانه من الاحد العائنين والفاعل مصبرا اي في الفعل
 الآخر فالخبر على طريقته اي على ما هو طريق الاختيار ولا فساد في صرحت
 وصرحت زيدا وصرحت وصرحت زيدا ففي الاول اذا خبر بغير زيد قلت الذي
 صرحت وصرحت زيد فلا حذف في الكلام والاخبار جاز على طريقته وكذا اذا قلت
 ان صرحت وصرحت زيدا اذا خبرت عن زيد الذي قلت الذي صرحت وصرحت زيد

فلا حذف

فلا حذف ايضا ولا فساد واما باللام في الاول قلت الصاربي والصاربي انا زيد
 وفي الثاني قلت الصاربي والصاربي زيد فلا حذف لان خبر الموصول في الصورة
 الاول في الموصول في الصاربي الموصول الاول والمذكور في الصاربي مفعول
 الموصول الثاني وكذا في الصورة الثانية خبر الموصول الاول في الموصول في
 الصاربي المذكور فقطا وخبر الموصول الثاني وهو المستكن في الصاربي فالعائد
 الى الموصول في الصورة من اما خبر واما ذكر لفظا فلا حذف ولا فساد لان وقع
 انقاسا وان كان من الحذف فاداه لم يحذف فلا ينوبه فسادا اطلاقا لا حاجة الى ما
 بكلمة الما في وان كان لا يفرق بينهما لان الاختيار فيها اذا كان مفعولا لا خبر
 والفاعل خبرا مستغنى عن ما ذكره ولا حاجة الى ما ذكره جعلها جملتين اسميتين
 وابرار الصبر وجعل خبرا كما بكلمة الما في فانه لا يفرق بين الصورتين في
 جعلها جملتين اسميتين معطوفتين على خبر الما في الاخرى وظاهر الكلام ان الما في
 انما جعل الكلام جملتين حيث احتيج الى ابرار الصبر وهو في صرحت وصرحت
 زيد فقال في الاخبار بغير زيد الصارب انا والصاربي زيد لان الصارب في المعنى
 للمكلم وهو جازع اللام الذي مولود في المعنى خبري على خبر من لم يوجب ابرار الصبر
 واما اء جعل مفعولا لاحد هما والفاعل مصدر في الآخر كما اذا قلت في صرحت
 وصرحت زيدا الصاربي والصاربي انا زيد فالصاربي جازع اللام ومولود بغير خبر
 على من لم فلا حاجة الى ابرار الصبر ليكون في صورة خبر اسمية كما قال الصاربي
 وقيل نظر لان الما في انما جعل الجملتين اسميتين من جملة الاخبار ومن الاصل الذي
 كان على جملتين قيل الاخبار وابرار الصبر ليس لكونه جازعا بل خبر من لم يوجب
 يحي سزا النوب اذا برز الخبر في قول صرحت وصرحت زيد الصارب انا مع ان
 انقاسا رب اللام خلاصا للمكلم او لوكا في الغالب لما هي الاخبار عنه بقوله انا
 بل تدور هذا الخبر ليكون جملة فاما في انما خبر الخبر جعلها جملتين اسميتين معطوفتين
 احداهما على الخبر في حق ان لا يفرق بين ما جرت على قوله ومن ما جرت على خبر من
 لم يكن جعلها جملتين اسميتين وعلى هذا جرت على الاخبار اذا كان الصاربي في الفاعلية
 وحدها نحو صرحت واصرحت زيد فاما بقول حالها خبرت بالذي الذي صرحت به واكرمت
 مولود او في المفعول في نحو صرحت واصرحت زيدا قلت في الاخبار الذي صرحت به
 واكرمت زيد وجاز حذف اليها بدل للقول او كان الفعل مما يتعدى الى المفعول

فلا حذف

فصاحدا وقد سهل على فهمه اذا وضع على شرائط الاضمار وصانيتها فاذا قلت فيها
مقدري الى معقول نحو كسوت وكسائي زيد جبر على افعال الثاني واخبرني عن زيد
فقلت الذي كسوت وكسائي جبر زيد وفي الاخبار الجبر الذي كسوت وكسائها زيد
جبر وكذا انها الي ثلثة نحو اعلمت واعلمني زيد عروفا فاما قلت في الاخبار نحو عرو الذي
اعلمت واعلمت زيد فاما عرو وفي الاخبار عن فاما الذي اعلمت واعلمني زيد عرو واقام
ومن رايته الشروط لم يوجب عليك استحضار الصور ولا حاجة الي كسوت لافلا
بعد هذا التوقف على المعلوم وفيها ان وفرا من المرفوع في الخبر في باب ان اي
ان واحوا لك سيجي ذكرهم في العوالم وحكمه حكم خبر المستند لان اسم خبره في
المعنى مستند وخبره اذا لم يغيره اذا لم يكن طرفا نحو ان زيد قائم ولا معلول ان قائم
زيد ولكن ان في الدار زيد اعني ان خبر المستند جاء زنديق على المستند مطلقا فان كان
او لم يكن بخلاف ان قائم لا يقدم خبره في غير الطرف على اسمها لا تعرف وعملها تعين
ولان علمك بان بية الفعل على ما سياتي والفعل لم يعلن ان اصله فروع فلا يصلح ان يقدم
مرفوعه على منصوبه والفرع ما يعكس ولكن ولما كان ان مرفعا اعطى العمل الفرعي
للفعل مقدم منصوبه على مرفوعه فلو قدم الخبر لكان مثا بما للفعل في علمه الاصلي
ومثلا خلاف القياس لان القياس ان يحظر ترتيب الفرع على الاصلي وهذه العلامة وجوب
ان لا يقدم الطرف ايضا لكن يجوز ههنا احدسها انه لا يظهر اوجه في الطرف بخلاف
غير الطرف قائم يثبت ان مقدم المرفوع على المنصوب والفرع ليس كذلك نحو ان في الدار
زيد والثاني ان الطرف يتبع غيرها فلا يتبع في خبره ولهذا لم يفعّل بين المنصوب و
الما خلف اليه بانظر دون غيره ونظام مقام المنصوب لم يحدوه نحو اليوم سرت
وتبع مقدم الطرف كون المشابهة تكره نحو في الدار رجل على خبره اذا لا يجوز منطلق
رجل ونظيره ذلك وقد عرف اي الخبر في باب ان في الدار رجل على خبره وان في
السفر ارضها املا اي ان في الدار رجل على خبره وان في الدار رجل على خبره وان في
اسم سرح سرحا لو ان اسيرها ان لو ان فيه اسم سرحا في الخبر سرحا مثل والشرح
اسم مكان واسير صغيرا سرحا اسم سرحه فانه يعين من لقمان وكان متوا بوجه فذكرنا لافلا
معان لم سرح فزعمت لغيره يعين ابله وقد كان لقمان حذرا لقها واراد ملاك فقام
فما حفره فحذفا وقطع كل ما سلك من البحر ثم ملاك المصرت فاقول عليه لغيره غير
لغير فلما اقول يعرف المكان واكثر من ساب البحر فمضاهي قال ذلك يقرب من الشفق
مشايها

فما بهما في شيء ومقررات في شيء فان التعرضي ان شبه مدلا المكاف الذي
عُدوت عند لون الممرات التي لم يهاجم كانت قامت الآن وبما كانت ايام العبا
رواجعها عندا هيا بها بعض الخبر هذو وبالمقدري كانت امام انصبا لما في
كاند لما في حان كونها رواجع فرواجع منصب على الحال في الخبر المستور في
لظرف خلافا للكتاب في العباد فان منصب الكافي ان رواجع خبر فان مقررة
ان كانت رواجع وكان مع خبر من نوع الخبر خبر للثب ومنصب الكافي المقام ان
لثب منصب الخبر في ان خبر المنصب وهو صحيح لانه يودي الى حصول الفائدة
ينصب من خبر من نوع ولا يوجد ذلك في الخبر ولا يثبت لكون معانها معنى
التي لوجب ان نصب مطلقا لان منصب في صورة دون صورة وكان ينبغي ان
لا يجوز لثب زيرا قام ومنصب الكافي وان كان غير بعيد لان حذف كان مع هو
لان حذف الخبر اكثر منها رواجع حذف كما وهو ايا في نحو لعل فان على ما كان
ان فريشاها الى خبر من خبر العرب وبوصل اليه مقراء بعد فقال ان ذاك ان ذاك
مصدق ثم ذكر خاتمة فقال لعل ذاك ان لعل مطلقا كان حائل لحذف الخبر بقدره لئلا
والعلم ان وحذف الخبر في قول لثب منصب على كان لثب على متعلقا بما جاب
به هذا القول لكون في علمت من ايو كان علمت بما جاب به من الاستفهام ومن
استفهامية ولا لزوم حذف الخبر لقيام هذا الكلام وهو الجمل الاستفهامية المذكورة
بعد لثب شعور مقام الخبر متعلقا لا زير لكان كذا في حذف الخبر وسنالك
سند وانما ذكر المصنف بعد قول لثب شعور على كان كذا ولم يمتنع على انه انما
الحذف في لثب شعور كما في صاحب المصنف ان في حال هذا الزم حذفه في نحو هو
لثب شعور لانه لا يصح عليهم ان استفهام العرب بل نعم اليه استفهام خويلد
شعور ان ان جليل شعور ان ازيد شعور ان هذا رواجع الزم الحذف حيث ذكرت الخاتمة
الاستفهامية بعده ومنها ان ومن انواع المرفوع خبر لان لثب الخبر وسو في قول
اسل الجي رواجع الكلام من طرف انما مثل ما في بعض التعيين كون الظرف حسرا
از لثب مثل ما في رواجع رواجع لم تعين الخبر في حال ان يكون ضم مرفوعا على
عمل لارجل وعلم حكم خبر ان لان لا يصح ان في علم في الحكم لان العرب جعل النقص
على النقص فان ثبت حق النقص ان يكون محال للنقص لان ما فقالا فليس جيل
عليه قلت لان النقص طرفا من طرف القسوت وطرف النقص على اعراضه فان كل خبر

لا شترأبها في كونها طرفين فهو في الحقيقة محل للنظير على النظير للجل النقيض
على النقيض وتزني عليه السبح غير الفاسد منه اسم الا في حوزة تعليم القدر
في خبر ان مقدم اذا كان طرف على سيرة ولا مقدم خبر لا وان كان طرف على اسم
فلا يجوز ان لا يدار رجل وجاز ان في الدواعي علم الدرج والفرق ان ان في مشابهة
لفظ الماضي فكونه فلا يشا معنوج الاخر وفي اتصال الخبر المصنوع به وفي
انصاف نون الوقاية وغير ذلك كقولهم وكان كأنه فعل بخلاف لافانه يجوز لا على
ان وضع عليه فاعلم رتبة رتبة ماصوا صله وسوان وتحدف اي الخبر نحو
لا باس اس عليك ومنه كلمة الشهادة اس وما تحذف فيه الخبر نحو لا آله الا الله
فان ما بعد الاستثنى فيجب ان يكون ما قبله كلاما تاما فلا يجر مقدم خبر
اس لا آله في الوجود والاداء ولا يثبت اي الخبر في خبره اصلا اي يؤمنه لا يثبتون
الخبر ويقولون لا اصل والاعمال وتحدف وحسين احدهما انه لا يثبت لفظا وهو
في المعنى مراد بالثاني ان لا يحدف الخبر اصلا لفظا ولا يحدف ومعناه ان يثني
الاصل فلا يحتاج الى تقدير خبر ومنه اسم ما ولا معنى ليس نحو ما زيدا وما
رجل خبرا على ولا رجل اصل خبر لا يجوز لا يحدف لفظا معناه ان يثني اي
ثبته لا يثبت فان ثبته ما اقوى لانه لفظي الحال وليس لفظي الحال كذا في
لا فانه المنقح المطلق ويحدف الاستفهام ويحدف منفصلا بعد ما لا خبرا
يعني ويحدف ان اسم ما خبرا منفصلا نحو ما است او ما هو انا قايما ومزا
ايضا في ثبوت نفيها ان ثبته لا للمبين فانه لم يدخل الخبر ايضا الذي
سواء عرف الثبوت ولذلك انصرفت الخبرين وغيره على الاول ولا يجوز الفصل
بين اي بين اسم ما ولا وبين عاملة وهو ولا لا تقول ما طعامك زيد ما كل
كما لا يجوز في سائر المواضع الفصل بين العامل ومعمول ما جيني نحو كذا في المعنى
الخبثي مما خذ على ان يكون الاسم الخبيث اسم فاعلم لان زيدا مفعول ما خذ فهو اجنبي
عن العامل المفعول وموحى اذا جعلت هي اسم كانت اما اذا جعلت كانت
لشأنه في العتمة والخبيث متبادر وتأخذ خبره وزيدا مفعول ما خذ فهو عايزا
ليس فيه الفصل بين العامل والمفعول لان كان غير عامل في الخبر على ان اسم له وكذلك
صرفت وهو متبادر ولا يجوز ايضا لان فوكل وذهب وقع فصل بين صرف
ووجهه وهو اجنبي عنها وبالمجمل في الفصل بين العامل وبين المفعول ما جيني فثبت

شكر

خلاف المجمل الموكدة نحو خرج واسم زيد ونحوه فان يقال ان تقول ايضا ما زيدا
الضم لمجد له الباء وهو متعلق بفعل وهو اسم فوايد مجمل مستقلة فلا يبقى ان
خوز الفصل من خرج وما بعد وسوزيد بها فاجاب بما معناه ان المجمل الضميمة
تذكرنا كيدا للمجمل في الحقيقة خبرا اجنبية عنها فذكر في حوزة الفصل منها بما
دون خبرها وهو قوله ونحوه زيد ما يثبت كلف في كذا كذا نحو خرج لا يثبت لا يثبت
زيد وخرج نفسا زيد وكذا في التاكيد نحو خرج جرح زيد فان كان مفصلا لكنه
جوز لكونه خبرا اجنبيا بل المتاكيد واما مفعول الفعل فهو المضاف الى الفاعل حيث
يضع وقوم الاسم اما محذورا او مع حرف لا يكون عاملا في خبره نحو زيد يصير مثل المجرور
او يصير صارا لكونه مع حرف خبره مثل ان يصير وان لم يقع موقع الاسم لان
الاسم لا يقع بعد السين لكن المجرور وان الفعل مع السين يقع موقع الاسم واحترز
بقوله لا يكون ما ملا على اذا كان عطفا مع حرف عاملا في خبره لم يصير ولن يصير
ويصير انه يدان لا في سبيل الكلام المستعين بالفعل دون الاسم فتذا جوابه في سوال
مقدور وسوان يصير في يصير الزيدان مفعول مع انه ليس موقع موقع الاسم
اذ لا يجوز الاستدعاء صا رب الزيدان من خبره اجنبي على استفهام وفي خبره ما فاجاب
بان هذا الكلام من حيث هو كلام لا متعين ان يكون فعلا ودون اسم بل جازا ان يكون
ابتداء الكلام اسما على المجمل فحدف انه واقع موقع الاسم على الاطلاق في موقعه
كان يقع بضم ان موقعه في اسم من الاسماء وان لم يقع فحدف من اسم ونحو كذا في موقع
الاصل في اسم ونحو عدل الى لفظ الفعل لزوما لغيره ونحو استعمل في اصل
المفعول من معنى روي قوله وما كذب اي سزا ايضا اجابا وجوابا اما الابرار فهو ان
خبر كذا ولمزم ان يكون فعلا وسوان كذا موضوع لغيره وقوة فعله في خبره ان
يكون فعلا مضاعفا لا يكون خبرا اسما فينبغي ان لا يقع الفعل المصنوع فيه لان
ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم والاسم لا يقع خبرا لثما فاجاب بان الاصل في خبره كذا
ان يكون اسما كما في خبره كان ونظيره ولزولا استعمل ذلك الاصل المرفوض في قوله
وما كذب ايها في الفعل واقع موقع الاسم نظرا الى الاصل المرفوض واول البيت
فاجاب الى انهم وما كذب اسما وكذا مثلهما فخر تفتيح فاعلمها ومن يصعدوا الى انهم
وذلك لانه في خبره روي وكذا اسما ولا يستشهاد فيه المصنوع بضم الاسم المرفوض
الاسم ايضا انواعا فخرج منها انواع المرفوض اسما ونظرا في المصنوع

نحو

وهو ايضا نوعان اسمي فعلي ودلالي لا اصل في الاعراب ونسب الي
انواع منها المفعول المطلق وسوا يدل على مفهوم الفعل بعد اذن الزمان نحو
ضربت ضربا وهذا المفعول مخرج تحت المصدر وسواء كان جارا على الفعل نحو
ضربت ضربا او متبوعا بنحو الضرب شيع لانها ايضا يدل على مفهوم الفعل بعد اذن
الزمان ككلمة انفس تجعل يوما من المصوب فكانه قال المفعول المطلق هو المصوب
الذي يدل على مفهوم الفعل بعد اذن الزمان فيخرج نحو الضرب شيع وفيه نظر
لان المفعول المطلق يصح انما مفعول الفاعل لا مستلزامه الرفع الذي هو شاف في حقيقة
مكان الاول ان لا يعمل جزوا حصته والذي يذكره هذا المصدر حيث هو مصدر لا
لنوع فيه خاص وهو المفعول المطلق الذي من شأنه ان يكون اسميا فعلا على معانيه
بعضها ويسمى فيها لا لا يتعين النوع وعدد وانما تكرار الفعل بحسب كماله المذكور
فيكون للنوع والمردودين نوعان اسميين نوع بحسب المفعول النوع الثاني او المردود
جاءت حليته بكسر الخاء لبيان النوع وحليته بفتح الخاء لبيان المفعول والاول وسواله
بذكر تكرار الفعل لا مستلزامه على كونه التاكيد وحقق التاكيد ان يوضح الموكور هذا
وجرت سبب لتقريبه والكلام في الاستعمال انه فعل جاز معناه على ما علم ام لا ولا ينبغي
ولا يجتمع بخلاف الاخرين وسما للنوع او المفعول وانما لم يثن ولم يجمع لان المفعول المطلق
وليس له مثل يضاف اليه ليشي ويجمع بخلاف النوع فان يجوز ان يكون معه نوع اخر يثنى
ويجمع بخلاف المفعول فانما يجمع انما في المنة الاخرى اليها وقد يقرن بالفعل غير مصدر
فما هو هذا مصدر كان انما ملاقيه لم ينشأ ثم كانت شاملا او ضم ملاق لم يميز
او غير مصدر كضربت ثلث ضربات او باعها من الضرب واسترطوب وهذا الضرب
وسوطا لان ثمة من غير مصدره وبين قول مصدره لان المردود في قوله غير مصدره
ما لا يكون مصدره للفعل المذكور ومنه ان المراكب في غفاه اما بانتفاء المصدر كسوطا
واما ببقاء المصدرية واستا كونه لذلك الفعل نحو ثباته فان مصدره ككثير يندرج عليه
انه ليس مصدره للفعل المذكور فيصح ضم ما لا يكون مصدره للفعل المذكور الى المصدر
والى غير المصدر وتدل غير المصدر بقوله ثلث ضربات لان في لفظ الثلاث ضم مصدر
لكنه مقام الى المصدر كما كتبت حكم المصدر في المضاف اليه فان ضربه ضربات ثلثا
وكذا انواعا جمع نوع وهو ليس بمصدر ولكن هو موصوف بالجار والمجرور وهو قوله

من الضرب

من الضرب كما كتبت حكم المصدر من صفته وكان ان الضرب ضربه ضربا شديدا وضربا
خفيفا وضربا مبرحا الى غير ذلك وكذا استرطوب لفظا استرطوب لفظا استرطوب لفظا
المفصيل والاضيق الى المصدر كما كتبت حكم المصدر من المضاف اليه والاضيق
المعتر في المعنى لان الضرب ضربه ضربا مبرحا وضربا شديدا وكذا هذا الضرب
لفظ هذا اسم ليس بمصدر ولكن هو موصوف بضربا كما كتبت حكم المصدر من صفته
سوطا فان اردو به الالم الذي يضرب بها فانما احسن حكم المصدر من سليم لان الاصل
ضربه ضربا بسوط ثم ضرب بسوط ثم سوطا على اقامة المضاف اليه مقام المضاف
وان اردو به المصدر فمسطر بسوط سوطا اي ضربه بضربا بسوط فلا يورث هذا القسم
لان يكون مصدره حقيقة والثاني واضح وجاز ذلك ان يثبته في الفعل بيا
جميع اسم متبوعا بها يدل على لفظ الفعل لعله في بعض شتي والدرسين فاما
تقريبه وذكر المفعول مخرج من عادته هذا والعدا لفظا بين المصدرين وسواء
يصرح احدنا على ان الالف مفعول ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه
ايمن من العدا وغيره الذين التوب المطلق الخلق والموم اليهم من مبالغة
فيهم لوجه في موم الموم من اذنت الهي اذ اذنت وسرورهم وسما يردم
اي من هذا الضرب انما يردم من اذنت هذا صرحت احد المصدرين على الاخر وكنت
على حرف من ان ربي ربي لا نصب الضرب كمن يجمع او من لم يلمه العدا فهو
مردود مسعف كمن يردو من البرسام والمردود من المفعول المخرج المفعول المقلب
موصلا به لكن نسب الارجاع والقلب الى التوبة الملقن الذي لا يندم حال الصبر
اي ملك الورع والعبادة الدوام من المرحه في الخلق الذين كانت فيه وارا انهم يلفظون
ونفس على هذا الكفاية ومع اني بما هو اعلم من المصدر ما اعطيت على شيئا اذا لم
انظره او نقلت لكم حديث كثره نقل في التعليق على في سعيه ان قال في مسره
من مضمون الى ان مات لم يرد ومسرته الرجاء فعان معناه على كلامه قد قدم كان في الاصل
ان ليس بها على معان المحيية بل انما ما اعقله عنك فاما ان سعت على ان
يعرف خبر كلام معاني انظر شيئا فانك تعرف خبره ما قول لك انك تقول انظر فلانا
ومعك شيئا اي فكرا فليلا شيئا ففكر في العافية فاعلم على هذا التقدير بالعين
المحيية والفاء وكذا ذكره الجبراني في شرح كتابه مسويه بتبديل النسخة المعهودة
ودلالة الخلام وسوقها لفظ العجا او فان في فعل العجا المبالغة مع الالف في

مولى مع
شبه مع

من الضرب

٢١٩
في حقل قولهم ما غفل عنك شيئا اي دعي عنك الشك وتجاهل من اهل البيت وادع سديوه
في باب الاستدلال من غيرهم بما يثبت على الاستدلال بما في ما اعلم شيئا بما يكون في حقل
الشك وسنزل بها على حقل الاستدلال في كلامهم فلا يخفى ان قوله ان لا يخفى انما هو
حاصلها انما هو هذا وهو هذا اي المصور وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا
وهذا ما هو على وجهه وسنزل بها اي سنزل بها ما كان الموصوف ما هو هذا
حده على الاستدلال على المصور وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا
سوي دون ان يكون في حقل التعريف هو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا
فيها نشأ في حقلها اختلاف فان سمعوا ان انما عليه الفعلي القاصر لا يفيض
وقال المبرور وابن السراج انما هي كانت كالمصداق وهذا في حقل التعريف وهو هذا
ومش المشبه الموصوف وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا
صحي كون الموصوف ما هو هذا في حقله وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا
ما هو هذا في حقله وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا
انما هو هذا في حقله فان المصوب غير ما هو هذا في حقله وهو هذا وهو هذا
بالصوب عرف من خارج وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا
من لم يظن هو ما في حقله اي مات ولم يمتل واحدا ان موت الانسان على قومه
فيخرج انهم نفع من نفعه وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا
خو جبر مقدم يا هذا فموت وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا
موت من غير مواعيد موقوتة اي لا يتغير انصب مواعيد موقوتة اي عدت وعدا
مثل مواعيد موقوتة واسحب احدا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا
فموت به الموت المطلق في الحلق وذلك المراتح لم اياها سأل شيئا فقال ان اظلم على في
الطلع فقال ان اظلم على ان اظلم على ان اظلم على ان اظلم على ان اظلم على ان اظلم على
منا وعرا حذر من الليل ولم يعظم وسر بالان المنقوطة سبط من موقوت وهو هذا
اي موضع قرب بالانما وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا
احد لان انما لم يسكنوا المذنب وقول جبر ما به سعد حسن فها جبر سبها
وما كان ذا دلت سبها راسم جبر رومي بن الخواريق ليعان ابن امر الغيب على فرع
التي في اعلاء الحق مينا ليلال من فلك مصرب به الموت المطلق وهو هذا وهو هذا
تولم مستحق اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله

٢٢٠
ما سأل ليس له ما يظن حقله وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا
العلمان ويوشى لم وحيت لم بالاسماء فاعلم بسبح سبي لم وروني وهو هذا وهو هذا
كفر او حقا اي ولا كما وان اعلم ولا كما اي لا اسم فاعلم بها وانما فاعلم بها فاعلم
ما عليه كان من الدعا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا وهو هذا
لنسا تزيير على حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله
اي ما د فاعلم اي ما د فاعلم اي ما د فاعلم اي ما د فاعلم اي ما د فاعلم اي ما د
عن رويها انما تاجيد ما لنا في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله
اعلمت اكثر من حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله
روني صدر ما حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله
مضاد كان صدرها حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله
القبيل وكذا تم لهم من هذا الكلام لا يفيد الظن فضلا عن غير الميقن ان اسما افادته للقبيل
قطر وانفقا واخاونه للقبيل نظون فما لا سماع لاول القول لا يمع العترة والاشارة
الما في القول لا يمتنع وجود لا خير لظن لا سماع لاول القول لا يمتنع وجود لا سماع
المراد ان اسما انظر اليه اقل من اسما باعطاء المراد ان ذلك كالمستحيل على النظر
وهو ويكروكول ووسكروكول ويكروكول ويكروكول ويكروكول ويكروكول ويكروكول
خلاف ما تقدم بل معناه الامانة بالان لا يمتنع وجود في معرض المشبه وما على من قول الجبر
عما واول ولا ولاح ولا واسم ابو صفد ذل استي عليه وهو شرابا وحيد للوقا صا في
والها في الارض وهم لا ومن سوا الشرايب لا يمتنع وجود في معرض المشبه وما على من قول الجبر
كما في حقله الدائمة ومعنى التقييد وهو سبها ومراعيه وانما هو وبقية حقله من حقله
ما استعملت فاعلم على قبله كونه صفة من المصدر فقال طعام صفت وهو من قبله
مصدرا معناه اي هو ما يذاكر اي اعنو وعائيا بذكر وانما هو رقة فعدا ان س ان افوم
شيئا فاعلم لفظ الصفة ومعناه المصدر وقها سا حقله على فليس ساعا اي ومن حقله المحور
يا هذا فاعلم فليس ساعا حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله
اسم لا يكون جبر اعنه حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله
فعلية له وما اذا وحده هذا المعنى لم يمتنع وجود في حقله اي في حقله اي في حقله
اخرا حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله اي في حقله
ودا خلا علم اسم اعترافها وحقله على حقله ما سرت الاسير اشيد بالان يكون خبر اعنه

أي الملوكر
صح

بإذن الله تعالى
الطبعة الأولى سنة ١٣٤٥ هـ

دار النشر
دار الفکر للطباعة والنشر
بيروت - لبنان

المعنى اي عمن الطعن والعرب في العلم الى المعرفة في المعاصم وقيل بحريهم بطعن
مريض فمرفها وباري سلفون فمرفها اي عمن عمن صرا بهم الله هذا بعد من اي لفظا
بعد نطق ويضعهم طعنا وحسن بردها نعم في الخواهم اي عمن لي اخوانهم و
والسنة للهاج واصلها حاصل ما حذفت الفعل فيه قياسا يرجع الى المعاصم
لان الفعل لفظا في علم ما ذكرنا مستخرج من الصور المتشعبة من العرب لولا ما
ما حصل لتضايقه كحل في الضابطه اما حصل بعد تمام ملك الصور وموقعه
يرجع الى المعاصم الا حذفت الفعل قياسا لانا بعد معرفة الضابطه بقيس صور
ما لم يسع من مفره انما عمن ما عمن هذا او غير مصروف يعني ينصب المصدر بفعل
وسد المصدر اما ان يكون متصرفا ان ناعلا ومفعولا ومضافا اليه كما سبق واما
غير متصرف وسو المزمع ينصب بحسب ان الله ومعاد الله وحرك الله ومفعول
الله فانه لم يجر الا منصوبه يعني سبحانه الله اسمع الله نسيبنا اي ان عمن متصرفا
مصرفا كغيره عمن ان قال ان عمن في الآله عمن كحل في سجع الخبيث واسلا لا
وقيل انه اسم المصدر وليس بمصدر لان المسموع في قوله سجع بالتشديد ومصدره
التسجيع معناه ان اسم التسجيع ومعاد الله ان اعوذ بالله معاذ الله يعني
ما نهى عن مصدره غير شذوذ الجاهل فان سجع مصدره في الزيادة واصلها كحل الله
مجهرا يعني معنى السؤال ان سالت الله معرك فخره في الفعل لفظا المصدر مقام ثم حذف
زوائد التعجير فبقى معرك الله فاصيب كما نصب التعجير فالمصدر مضان الى
المفعول والله منصوب بالمصدر او بالفعل الثاني نصب المصدر وقيل المعنى اسالك
معرك الله اي معرك الله اي بوصفك الله بالحقا وتعدك الله من التقوى الذي معناه
الثبات والبرام والحفظ والمعاصم من قوله عن اليقين وعن الشكالي فعند اي
خاتمة وصوغه سوي مثل معرك واصلها معرك الله معرك زواجر والمعنى اسلك
معرك الله اي سلك معرك الله اي بوصفك الله بالثبات والبرام والحفظ ومنه
ملاكل ربنا في كل وقت بريما معرك النجوم اي تسلك وتنزل كل بارما من كل
سور ومصرع فهو معنى سجي كبروي ما معرك من تعدي اي جعله ذا عيب ووا بعض
الخواش ما تعرك اي ما تعلق بك وبروي بالثاء المهملة يقال ما تعرك كذا اي
ما لا في ومعنى ما تعرك معرك ما تعلق كل الذموم الممت لا يمتهم اي ان العلب
وبمعرك سجادك خطون وانت رب لمعرك الثنا يا والخدم والخدم الغصا

و دخل يعني لفظا او معطو فاعلم اي حل خبر المصدر بحسب ان الله ورعا
اي درته الام لا يلزم النصب لفعله سلام الله ورعا ورجته وسما وراي
سماواته ورجوع ورة ومن الحب الست للمعرك القولت وحسن صافي
وامسا ما علم الكبر والسن حوزة حيل غيره جزءا من امره وادار على صافي
نعم اي احسن حاله اي وحله وعهد ما عروا لا يوفق به سجع
وشاب ولا حرجا باليهما من والستيب من غائب شتطر فلان حمره
مدولة ولكن حمره من سجره لولهم مدلول ان يقرب منه ومنه سجع اي لا ياب
بمعرك منه سلام الام الست يدعو غيره ما سبق اي سلام الله ورعه ورجته لا
ذلت على حمره وسجع عام من ررق العباد فاحي البلاد وطا بالسبح
اي عمن الله كمرق العباد ورجحا من مصدر مصروف ولكن معطوف على عمن
مصروف فهو سبحانه الله فكل حكم غير المتصرف في الانتخاب بفعل مصرا لا انه
لا يلزم النصب كما حار في البيت وفي المصدر الغير المتصرف يلزم ويظهر اي
المصدر يكون مصرا معناه لا منزلة المفعول به نحو العجب العزب الذي
مصره فان الله خبر المصدر وغير متصرف فيه نحو ردا طم مطلق ان اطا
ظني اي بانوسع العجب المصدر عجب المفعول به حتى كانه مفعول به كما في
الظرف اذا توسع فيه نحو يوم شهدناه وفي حمره توسع فيه لانه لا مانع من
ان عمن عجب المفعول به بخلاف اظنه فانه لواجر عجب المفعول به لكان
احد مفعول بليق افعان القلوب مذكورون الاخر وهو غير جار على ما سجي
انشاء مع وجه المعلم والمعلم زيد وعمره اخيرا الناس اياه الا في الاعلام
اعلم اعلمت واعلمت زيد وعمره اخيرا الناس اياه فالتنازع في زيد وعمره اخيرا الناس
فاعلم الثاني ورفع زيد بالفا عليه لم وعمره اخيرا معا للمفعول ان لم وحذف المفعول
الثالث من الاول ثم اخبر باللام عن الثاني اعلمت ففعل المعلم والمعلم زيد وعمره
خير الناس فاعلم متباد والمعلم عطف عليه والباء في موضع المفعول الاول
وزيد موصولة وعمره هو المفعول الثاني وخيرا الناس هو الثالث واية عمن
المصدر اي الاعلام ولا يجوز ان يكون متصفا فانه جعل كالمفعول به لان
التوسع في الانها الى المتعدية الى الثلاث لا يجوز تشعا وليس لفعل اربع مع
شعولات حتى يلحق سدايا وانا خبر المتباد وهو المعلم والمعلم واما خبر

انا عمن
عن خبر المعلم
من خبر المفعول

١٢٥ عنها غير واحد لان اللام في الموضوعين غير ان معنى المتكلم الذي هو الفاعل في
موضوع ومفعول في موضوع وانما جعل الضمير في الفعل غايبا في الاختيار مع انه كان
مفكرا لانه لما جعل اسم فاعل صله للام وجب ان يكون هو الفاعل اليه والعايد اليه
المفعول يكون غايبا باعتبار حفظ الموضوع فذلك قال والمفعول ومنها اي
ومن انواع المفعول له وسو على الاقدام على الفعل مما اجمع فيه ان
يكون مصدرا او فعلا للمقدم ويقارن بالمقدم عليه قوله على الاقدام اشارة الى
توكيد ما هو ان المفعول له في ضرورة تاديبا مسيحا في الضرب فلا يكون سببا
له لان الشيء الواحد لا يكون سببا ومسيحا واحدا ما بان فيكون سببا ومسيحا
في باعيتين ومنها كذلك لان التاديب ليس عليه وجه الضرب لكن علم الاقدام
عليه وسببا حاصلا عليه وجه الضرب هو السبب لوجه التاديب فوجه
التاديب مسيحا وجه الضرب وقصوره في الزمن موجب الاقدام فقد
تغاير الهمتان والشرط في نصب مفعول له للمفعول امر يكون مصدرا وفعلا
للمقدم ان الشخص الذي اقدم على الفعل وكونه مقارنا للفعل المتقدم عليه
وقوله مما اجمع من فيه لبيان للمفعول له وهو الذي اجمع فيه لاسر الثلاثة وانما
اشترط لاسر الثلاثة في نصيب اما لكونه مصدرا فلان المفعول له علم الاقدام
فلا يكون غايبا بل معنى فيكون تصور ذلك المفعول حاصلا للشخص على الاقدام على
الفعل فذلك شرط لكونه مصدرا فان قلت مقتضى هذا ان لا يكون العين واللام
منعولا لم يحجب العين لانه ليس معنى وقد شرطت في التاديب كونه معنى
وقد صرحوا بان مفعول لم قلت هذا ايضا راجع الى المعنى اذ معنى جيت العين
لطلب العين او لاجده او بشرا ونحو ذلك فالجاءت العين هو العين بل المعنى
القائم بها وهو معنى الضياع فربطه الخالي فصح كون التاديب معنى في جميع الصور
اما صريحا او مقدرا وشرط كونه فعلا للمقدم ليكون باعيا على الاقدام و
وشرط المقارنة لان الاصل ان يقارن الفعل المفعول فلهذا لا امر شرطا في نصب
لغيره ان لو اسبق واحد منهما اشق النصب لكونه مفعولا بل معنى فيه ذكر اللام
حينئذ كاسيا في سببا غايبا كان نحو قوله واغفر عونا للكره واحازوا اعرض
عن شتم الدين تكميلا او سببا باعيا ليس غايبا بقصر قصدها اي قصرت
الغاية عند ركب كل عاشر جهنم في حافة ور على المحبوب والهمول من همول السور
منا

مختصر

من ان تفصيل العلم اي العلم فيكون سببا غايبا في لاد حا للعلم ان اي اسبقوا
واصف عونا بالكره لاجل ان اوهر وانحصر في باقي والعوراء الكلمة العتقة
وكذا التكرم على غايبة للاعراس في الشتم اللين ان اعرض عنه ليعمل في المقصود
وموكره النقص وعرفنا وقد يكون العلم سببا باعيا وليس غايبا مقصودا
كما يقول فعدت في الضرب جينا فان العين سبب باعث حل العقود وليس
غايبا مظهرا به الشخص اذ لا يوجب كونه سببا بخلاف التكرم والادحار فانها
مطلوبان للشخص فتعلم موعظه الاقدام تثبت من الصفات العتقين والبيت
الا وحش على المقصود لم يعرفه وهو اوجاهه وكثره وموكره واستدل
به لان المحرم لا يجوز كونه معرظه وكذا البيت الثاني مفضل على المفعول له كونه
وموكره ومعرفته وحرمه والبول والبيت للحيح والعاقر من الرمل الذي
لاست شيئا والجهد في الرملة الخفيفة المستر على ما حوله والجهود السور
والهمولان يعظم الشيء في جمل السور جمع خبر وهو المظهر من الارض
والضرب في ركب من السور الوشني ومن السور وهو الظاهر من الارض
من الاليات وفرد كونه الباجع وهو البعيد لا سق اي مركب الرمل بقوله
فما من من مصدرة ونشطا لا خلا من عايد او غير وفيل ان الهمول مفضل
على كل ان ركب الهمول والاصل فيه اللام لانه صرح على الفعل المفعول
واذا لم يجمع ما ذكرنا معنى لاسر الثلاثة المذكورة قبل السور اصل فاذا
اشق المصدرية بعين اللام نحو جيت العين والدين وكذا اذا اشق كونه فعلا
للمقدم زدت بها ههنا اي اي وكذا اذا اشق المقارنة كوزت اليوم لها ههنا
اي ان هذا الاق نحو زر من ان كرس وانك حسن اي فانه اسبق كونه فعلا للمقدم
ولم يذكر اللام لان ان وان يخرق بينهما اللام قيا ساسما ونحو قوله في يوم
البرق حونا وطحا واول من اشارة الى ايراد وموان حونا وطحا ليس
فعلين فاعل يري وهو الله تعالى اذ لا يصح عليه الخوف والطمع فكان
منه ان لا ينصب فاجاب بان متاول ويلم انه مركب مضافا لجعلكم راين
فالخوف والطمع علتان لولا لهما لا للارادة فالخوف والطمع فعلان للمقدم
على فعلين لروية ومنهما الخوف لانه فان ترون السور حونا وطحا وجانه
ان تولى على حذو مضافا ان ارادة خوف وطع فيكون عليه التكرم لان ارادة

هو نفع وطعمهم حاصل لهم من سائر الاراء وهو انهم فانه يرون الحق ويريدون
هو نفع وطعمهم والغالط عليهم ان على المفعول له السكبر بحسب الاستفهام لذلك
سرم الجرح استراط كاسره فانه يجوز كونه معرّفه عند الرجاء انتصابه بان انتصاب
المفعول له على المصدر مفعول ضربه ثانيا وبما معناه ضربته ضربه تاديب او ضربته
او اذنيه تاديبا وهو مفعول لفوات معنى العليل على تقدير نفعه مع مصدره ويجوز
ان يسمي ان المفعول له متاعه لانه فعله كالمفعول به وان يسمي ان وهو
ان يكون مفعولا ومذا ان اراد به انه يجوز كونه مفعولا مع مفعول مع اللام كما يقول
التاديب ضربته زيرا لم يوافقا من الجواز وان اراد به انه منتصب مفعول كما يقول
ضربه اياه ان له فهو في محل النظر وموقوف على الاستفهام فان حذف حرف الجرح
عن الاستفهام يفسر مطر ومبها ان ومن انواع المنصوب المفعول فيه وهو ما وقع
فيه الفعل من زمان او مكان كما يصح فيه تقدير في ومن في ما للبيان ايضا كما في
المفعول له فان قلت قوله يوم الجمعة حسن سفي ان يكون ظرفا لانه ما وقع فيه
الفعل وليس المفعول فيه قلت شرطه كونه بحيث يقع فيه تقدير في ومبها لا
يصح فيه تقدير في وهذا المقيّد معنى عن التفسير بفعل مذكور كما ذكره غيره وهو
ان المفعول فيه ما وقع فيه فعل مذكور وانحدر او يجرى قوله يوم الجمعة حسن
فقط ان زمان كماله مهمه وموقفه فعل ذلك ان صح فيه تقدير في كالحسين واليوم وانهم
والشهر والسنة كالحسين مثال المهمه وما جاء في الوقت ومن مظهر المكان الجهم دون الوقت
اي وبقي اليوم من مظهر المكان فذكر في ذلك الوقت منه وبقي الوقت بانه الذي اسمه
باعتبار ما هو داخل في صفة كالدواء السوف والمسيح فان اسم الدار باعتبار الدوران
والسقف والعرض وهو داخل في صفة ما بحسب التوضيح وكذا السوف والمسيح
والجهم ان ومن المهمه بانه الذي اسمه باعتبار ما ليس داخل في صفة كجهاات الجسم
والفرج والبرص وهو باعتبار مثلا وشي ذلك وانما كان مبها فانها موقوف على تقدير في
الجهاات الست يطلق على المكان باعتبار جهة العلو وجهة السفلى وهذه الجهة
لا يدخل في صفة مبها المكان فان المكان الذي يصفى عليه العروق فمعدل و
ومصيرها اذا اختلفا الشخص وكل ذلك ما يكون غيبا سدا الياء وكذا الغمام والخلق
فهذه الامور اعتبارا لا يدخل في الجسم المكان بخلاف الدار فانه ما كان اسمها اعتبارا
المذكورة لا يخلو في صفة كالمفرج والبرص يطلقان على امكنه باعتبار امر ما في
وهو كونه

ان هو

وهو كونه مقورا باسمه على ما هو عليه ومن امور اعتبارية لا يدخل في مفهوم
المكان من ايمان ما قالوه وبهم نظري فاذا اطلقنا فوق على المكان اطلقناه
باعتبار امر داخل ايضا في مفهوم الفرق لا في مفهوم المكان فبهم العلو داخل في
مفهوم الفرق لا في مفهوم المكان وهو ضد صفة الشام وفاقا لان معناه
ضرب في الشام مع انه موقت فوجب لازم اتفاقا لذلك كان شاذ اتفاقا
وهو خلت الدار على اختلاف اى وشئت دخلت الدار على اختلاف فيه فان اى
دخلت مفعولا والدار مفعول به فلا شذوذ في هذه الكلمة اصلا عن من الما قبل
فهو كضربت زيرا ورايت الدار ونحوها بعضهم ان دخلت لازم لان معنى عاد
ولان مصدر الدخول وهو مصدر اللام غائبا كالرجوع والصدور والوقوف
ونحوها ولا نه وخرج لازم قطعاً فعل هذا يكون ودخلت الدار شاذ لانه مكان
معين انتصب بعد في كشره فمعلق فيه وشذوذ وصية الشام متفق
عليه لان ذهب لازم اتفاقا وانما كان مبهم الزمان وهو ضم انتصب تقدير في
دون موضع المكان لان النصب انما يكون بحسب افعلى الفعل والفعلى مفعول
مكانا مبها على ان يطلق وزمانا مبها ايضا وانما الزمان المعين وهو من مفعول
الفعل او الفعل ما دل على حد الزمان المستقر والمكان بالمعنى ليس من مفعول
الفعل فلم ينصب بمبها المظهر للزمان الظاهر ان الظاهر ان الاداء انتصب يوم
نحو يوم الجمعة على ان شذوذ في شذوذها وعامرا ان شذوذها فيه فهذا ما يوكد قلنا
في المفعول له وهو ان المصدر لا يرقى من الظاهر اللام ايضا وحاز ذلك في الاشياء
واضح في غير المظهر في نحو اليوم خبره لان الانتفاع محله كالمفعول به وفي
المظهر الى واحد نحو اليوم صرته زيرا ولا يجوز في ذات الثلثة نحو اليوم اربك
زيرا في اياها اذ لا انتفاع محله الظروف مفعول لا به فكان له اربع مفاعيل
وهو متفق اذ لا يتجاوز الفعل المظهر ثلثه وفي ذات الاثنين خلاص نحو
اليوم اعطيت زيرا ورما ان قيم فبعضهم يجوز الانتفاع فيه لانه يرجع الى ثلثه
مفاعيل وهو موجود وبعضهم منع لان الفعل الذي له ثلثة ثنائيل قليل للفعل
عليه غير ما ورد وكذا ان مظهر موقت المكان ان لا يوفيه في الظاهر في ثم ان الظروف
كلها تعجب عن الجهم والوقت اما سهل اياها وظرفا وهو عاجز ان يعقب
عليه العوازل كالحسين والسنة والشهر فانها في ذلك مظهرين والاشياء

وهو كونه

وحجته من حين فلا يلزم النهب على الظرفين او مستحقا لغيره وهو
 ما لم ينهبه سر ناذت منه ولقيته بعد ذلك على اي بعد فرائضه وكل
 اذا كان الرجل مستحقا لسانا صاحب الرمان ثم ياتي به من قبله فله ان ينهبه
 ثم ياتي به من قبله بعد ذلك بين وبكر وسحر وسحر او حتى وعشما و
 عشيمة وعشيمة وصا اذا اردت سحر بعينه وصحى بومل وعشاة وعشيمة وعشيمة
 ليكل وصا وصا على ان هذا الطور من ينهل على وجهه احرها افايراد
 بكل واحد منها معين وح يلزم بعينه والتا في ان ينهل ولا يراة زمان
 معين كما يقال لقيت زبا سحر من الاحجار فهذا الا يلزم بعينه على الطرفين
 او يقال هذا سحر من الاحجار واذا ذكر سحر بعينه من سحر وعشيمة وعشيمة
 على ان كذوره وبكره من لم بعينه والاعرف للشر فلا علمية وان كانا معينين
 بعينه ان علم وعشيمة يستعملان على وجهين احدهما مع صومها وح يكونان
 علمين ومع صومها للعلمية والثاني والثاني الصوف وهو الشرع لا حاجة
 الى تغيير علمية قوله وان كانا معينين لا ينعض العلمية كما اذا قلت جاني
 رجل او الرجل و اردت به معينا حازه ان لم يكن على فكل علم معين ولا
 نغسل كنعنهما اذ ليس كل علم معين علميا ومنه ان ومن المستحق لظرفا
 لا غير سوى مقصودا بعينه السين ومنه الاكثر وبكره وسوا
 كدود نفع السين على الاعرف اي المشهورا بها طرفان فاذا قلت فعل
 زيد سواك او سواك فقصاء مكانك ولعل كل فهو مقصوب بتقدير في وعند
 الكوفيين هما السمان ومستشهد به قول ان عسر فلم يبق سوى العروان
 فانه ما عمل بقوله لم يبق فلا يلزم اسما على الظروف وجوابه ان التقدير
 فلم يبق شئ سوى العروان فمضوي باق على الطرفين ومنه وسط الدار
 بالكون فانه منقول لظرفا لا غير اعلم ان الوسط ما يفرق بين معينين
 بين طرفي الشئ كتركز الشئ الدائرة والكون اسم مهم لداخل الدائرة فعلا
 ولذلك كما ان ظرفا قالان جعل مبتدأ وقا علا ومنه لا وادخل عليه
 حرف الجر ولا يصح شئ من هذا في الثاني بقول في المتحرك وسط خبيرة طرفه
 واسع وسطه وجلب في وسط الدار وحلبت وسطها بالكون لا غير
 وقوله عشيمة من وسط صح بالكون عند فانه يفرق بين خاصة وانما

قال فرب منه لان غنم قد يزل على حوتها من الجازر بخلاف وسطها لكون
 ولكن لما كان دخول من قليل كان في حكم العدم فلذلك جعل ظرفا و
 ومثلهم دون اي وعلى دون لائل لا تقول دونك كذا كما لا تقول عندك
 واسع بالرفع وتقول من دونك كما تقول من عنده ولا تقول جلبت في
 عنده وعن جاز في المثل في دون كما قال وان جاز في دون سدا ما سكر المرأة
 صاحبها هذا مثل واصل ان الحكم بن عجلو الثقفي قال خرجت فاجا منفردا
 فرائت امرأة وهي موضوعة جاز من من من لم اريها لها وظرا فتراها فكلوا
 واحنت اليها ثم رجعت من قاييل ومع اصل وقد اعتلقت ونعل خصالي
 على سوت بايراد اذ احدها قد حات ضاللت سوان متكررة فقلت فلانة قالت
 قال فدي لك اي وامي والى بعرفه وانكرت خلف الحلم من صحر قالت رايتك
 عاما اول شبا سوفه واراك اليوم شيخا ملها في دون سدا ما سكر المرأة
 صاحبها هذا فاهله قال قلت ما فعلت اخفك عديرت الصغراء وقال
 قدم عليها ابن حمر لها فتزوجها فخرج بها فذكر حيث يقول اذ اما قلنا نحو
 كدوا على محسن من الدنيا فتقول الى نحو فقلت اما اني لو اذركها لتزوجها
 فقلت وما معنى من شربك في حبها وجاهها وشعبتها فقلت معنى
 ذلك قول كثيراد وحسنه كى ربها اسنا وقلنا الحاحضه اول فقلت
 كين بين وبينك اليس الذي تقول هل وصل عرو الا وصل عاز من وصلها خلق
 قال ابن عجلو فتوكت جوابها وما معنى من ذلك الا لقي وما في ما سكر مصدره اي
 انكار المرأة صاحبها في دون هذا المعنى وسئل عن قول النيران ايها في
 مثل قوله غنم غنم لا تصباح خيرا لقوم السرى يعني ان غنم اهل ان يستعمل
 في المكان وضوحا مستغلا في الرمان قال خالد بن الوليد وبه ويحلي عنهم
 عبايات الكبير يضرب للرجل على المسقم رجاء الراحة ومنه اي وفي
 المستعمل لظرفا قد جاء كان مع ما رعت من معها وابو علي حكم عليها بالحق
 اذا اسكنت نحو قريش فكم وسواي بعلم وان كانت ربا ركنك لما ما وبصير
 حاطب جوازي في قولك ما احتلف النبا في مع فالجهر وعلما ان طرف واحتموا
 بوجه احرها بغيرك احرها بغير ساكن بعده فليس يعرف اذا جرد في الثانية
 ساكنه الا و اخر نحو من وعن وقد ونظاير ما قلنا لم يكن حرفا بعينه اي لم يكن

ظرفا اذا قابل بغيره والثاني دخول التثنية عليها فان الشاخصا جنعا
من حرب او اموالها وارحمتها حاصلا موصولا ثم يعصب والثالث ما استول
به المصنف وهو ايضا قد تمحى ودخل حرف الجر عليها وهو قول من معها
واستول على حريتها بالمالا سكنت اشبهت الحروف الثانية كمن ومن فانها
على جر فين وليس في الاسماء المعربة ما يكون على جر فين فلعل على مذنب
يوشن اذا قال لانها قد وقف وهو غير له فقا والالف بدل من اللام وفيه نظر
اذا كان حقه ان يقال كان معاها فاصرفهم من معاها بالالف وقول قرشي
اي ثباتي واما اي غيا واللف نحو خرج هشام بن عبد الملك ويصغر عالم
جواز في قولك يوم الجمعة في جواب من سئل عن سر سائر الجمعة و
وجوب في نحو اليوم سرت فيه وهو نظير زيد انصرف حيث انه انما على
سريته التفسير وسفرهما فله جواز في نحو اليوم سرت وجوبا في نحو
اي يوم سرت ونحو ما معنى صدر الكلام وسوقا مصر ومنها اي و
ومن انواع المنصوب المفعول فعه وهو المذكور بعد (لو) او معنى مع
بعد فعل او معناه فالذكر بعد الواو معنى مع لنخرج المذكور بعد الواو لا
معنى مع نحو جاء زيد وعمر وقيل فانه مذكور بعد الواو ولكن لا معنى مع قوله بعد
فعل المتعدي او معناه لنخرج نحو زيد وعمر قايان حيث كانا معا في القيام
فانه مذكور بعد الواو معنى مع وليس يفعل مع لعدم ذكر فعل او معناه
واما عدل عما قاله غيره وهو المذكور بعد الواو لمصاحبة فهو فعل لا مفعول
من المصاحبة الموافقة في اصل الفعل دون المعية بالرفقان فعوله معنى مع اصرح
وادخل على المعنى المقصود من المجهول ولم يحسن حمل على الفعل نحو ما صنعت
واياك واستوي الماء والخشبة ولو تركت الناقه وتفصيل بالوصف اذا العطف
لا يجوز في المعنى المقصود منها شأن المذكور بعد فعل وقوله لم يحسن كانه
اشارة الى جواب وسواء وموان الاصل المعطوف فلم يفل ما صنعت
انت وابوك ليكون الاصل وهو العطف وكذا استوي الماء والخشبة بالرفع
وكذا هو مفيد فاجاب بقوله ولم يحسن اي جاء على العطف لانه لا يودي
المعنى المقصود وهو المعية فان معنى قوله ما صنعت انت وليوك فذلك يكون
ما صنعت انت فذكر وماه منه ابوك وحده فلا يفهم منه المعية وهو المراد
اذا المعنى

اذا المعنى ما صنعت مع ابوك واستوي الماء مع الخشبة اي ساوى الماء والخشبة
وليس المراد العطف يكون التثنية استوي الماء وحده واستوي الخشبة
وحدها واستوي الماء مع غير الخشبة او الخشبة مع غير الماء مع ان المعنى المقصود
انه الاستواء حاصل للخشبة مع الماء وذلك انه اذا اخرج الخشبة في نهر فان
ترك الماء بحيث ساوى راس الخشبة قال استوي الماء والخشبة فلا يحسن حملها
على العطف فيها وكذا في في المثال الثالث ليس معنا لو تركت وصيا وحشت بينهما وبينه بان يكونا
شركا في الفعل وحده بل معنا لو تركت وصيا وحشت بينهما وبينه بان يكونا
شركا في الفعل ومن اطلق المراد العطف لا يودي في هذا المعنى وانما قال لا يحسن
لانه كان يجوز ان يجعل عاقلها ويراد به المعية لان العطف قد يكون في النفر
وفي الناحية وفي المعية ولكن يعلم معنى المعنى المقصود في العطف فان
لا يحسن ونحو ما سألناك وربنا وما كان وعمر واعطى حل قوله ما صنعت
وصوتنا لذكرنا بعد معنى العطف وانما كان معنى العطف اذا المعنى ما صنعت
اما الدلالة الطرف وهو كل حل معنى العطف فطاهر لان الطرف منتهى اما
للاسم الفاعل وهو جاء على او المعنى وهو حصل على المزمعين فعل الجملة
معنى معنى العطف واما قوله ما سألناك فليس كالمطرف لان الثاني اسم لا طرف
نظمه معنى فعل كما في الطرف بل يتضح معنى الفعل بقرينة السياق فلذلك
قال اذا المعنى ما صنعت لان لفظ الفعل مقرر معه كما في الطرف وقوله اذا المعنى
ما صنعت ينقل الصورة ولو قال لان الفعل او معنى العطف مقرر ليضحي في
الطرف دون الثاني ولا يسوغ الجواز في زيد وعمر في المثالين حمل على
المعنى اي لا يفسر فلا شأن ما سألناك وزيد لانه لا يجوز عطف المظهر على المصنوع
من غير اعادة الجار فاد اجبت بالقاهر كان الجار لا اختيار نحو ما سألناك زيد و
عمر وما لم يرد وعمر لان الاصل العطف وفي صدر الكلام نظرا لانه يعنى
ان يكون الجمل على العطف انما لم يمنع مانع لفظي من الاولي وليس كذلك
اذا المعنى العطف لا يودي في المعنى المقصود لانه يجوز ان يكون يقول جاء زيد
وعمر وقيل جاء زيد وعمر واي مع عمر ومعنى كونه للمعية يحمل على العطف كما
يودي في المعنى المقصود ولا سعي في المعية المقصود كما ذكرنا في استوي

التي هي الحجة فالجانب من المعنى على العطف متيقن ان يكون عليه صفة او اداء المعنى
لا التعلق فقط وهو كونه عطف على مضمحل وجوبه بحيث اذا خفي من المعنى المعنى
مع كونه للعطف وهذا السؤال يرد عليه وعلى صاحب المعنى ايضا واذا
لم يكن بعد فعل او معناه لم يصب نحو كل رجل وحيثه وكيف است وريد
فانها وان كانا مذكورين بعد الواو بمعنى مع لم يصب لان الانتصاب انما يكون
بعد فعل او معناه الا انهم تاولوا على كيف يكون فانه نحو ان يصبح لا ضار لفعل
ومنه ان وما جاز فيه النصب مع انه لم يذكر الفعل او معناه بتاول اهتماما كان
قوله انما والسير في متعلق واخره سرح بالذکر الضابط لان المعنى ما يكون لك مع
السير في مملكة واذا كان اي واذا كان المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل وحسن
مع ذلك العطف جاز الا انهم وان افتر العطف عن الرجحان نحو حيث انما وريد
بالرفع والنصب يعني اذا اكد المفعول المتعلق بمتعلق حسن العطف فيجوز
ان العطف ويرفع وان نصب على المفعول اختراي كلف من قولهم امر فلان
فاحكا اذا ادي اسم ويرد عليه لنظر المذكور ايضا من حيث ان العطف نحو
لا يورث المعنى المتعصب اذا لاحظت للمعنى من جهة جعل الباب قياسا ولم
يعصره على السماع يعني انه احتل في باب المفعول مع انه سوف يفسر كسائر
المفاعيل اذ هو مقتصر مقصود على السماع كما هو من باب بعضهم وقوله هذا
اشارة الى البحث المذكور في اول باب مفعول مهم الى معناه يعني قد ذكرنا فيما قبل
انه قياس فاما متعلق هو الموصوف على السماع فلا يمكن خبر الامر على الاطلاق
بل يقتصر على ما ورد به السماع وهو منفصلا ان قد يكون المفعول مع مفعلا
منفصلا نحو قوله وكان اياما كثر ان لم ينفذ في الماء اذ لاقاه حتى بعد ابي
وكان العاسق مع المحبوبة كثر ان لم ينفذ في الماء اذ لاقاه حتى بعد ابي
شرب وما افاق عن شربه ان ما تركه حتى قدوة ونقطع من غاية الشرب وان
كانه اعتلا بحيث كاد ان يقطع لامتلاءه ولا يصدم عاقله ان لا ينفذ المفعول
مع عاقله فلا ينافي ان يشرط لانه نوع العطف من غير تقديم المفعول عليه
ولانه ليس كسائر المفاعيل في القوة فان خطرت بغيره عنها ومنها اي ومن انواع
المفعول المفعول به وهو ما يقع عليه فعل الفاعل وانما اخر المفعول به
سائر المفاعيل مع انه اعم من الالف والهمزة تحت التبادر وانقسامه ولواجه

المتعصب

ولتوقفت لتعقب هذا المتعصب فخلطه على المفاعيل ومن اجنبية بالنسبة الى
سائر المفاعيل واذا اخر المفعول به لم يقع هذا المباحث فخلطه بين من المفاعيل
والجواز لتوقع الفعل بعلقه على الالف بدونه كما سياتي في تحقيق الفعل المتعصب
اما بقية واسطة لتعريفه اذ هو الفارق بين المتعصب من الافعال وغير المتعصب
بعضه ان المفعول به هو الفارق بين المتعصب فان سائر المفاعيل يستوي في الالف
والمتعصب يكون ان المفعول به اذ اخر المتعصب ردا لتعصبه الى التعلق كما عطف
زيدا درهما والرسول زيدان على ما سياتي في المتعصب من الافعال واما بقية
فرب خبره وبهيم طرفا ايضا فشاركه في الطرفين لكونه ايضا واسطة خبر الخبر قدرا
فلقوه خبر متعصبه بخلاف اي متعصبه لغوا اذ كان الفاعل شيئا خارجا عن
او معناه متعصفا بغيره متعصفا ان كان معناه الاستعلاء او الحصول على
مقدرا غير مذكور قسم الطرفين اذ الجواز الخبر والى لغوه ومنقول فاستقر
ما كان متعلقا حاصلا فيه مقدرا غير خارج عنه كقولك زيد في الدار فان معناه
الاستعلاء منتهى للظرف لا الغير بخلاف قولك جئت على البساط فان متعلق
الظرف هو المفعول الخارج عن الظرف وهو جئت فان الظرف الذي ينتهي متعلقه
بشيء متعصفا بشرط احدهما ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول و
والاستعلاء والكون ونظائرها والاني ان يكون ذلك المتعلق مقدرا في الظرف
غير مذكور لفظيا فالجواب ان الاستعلاء يطلق اذ اخبره بغير امور ثلثة
احدها كون المتعلق منتهى فيه والاني ان يكون من الافعال العامة والثالث
ان يكون مقدرا غير مذكور فاحترنا بالاول من مثل مرت يريد فان المتعلق وهو
وهو المفعول ليس متعصفا في الخبر والمجوز من موصوف خارج عن الظرف واحترنا
بالاني من قولنا زيد في الدار ان اكلية الدار اذ اريد خبره معينة للخبر انتهى
المتعلق مقدرا في الظرف ولكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتجنا بقوله مع
معناه واحترنا بالثالث عما اذا كان المتعلق منتهى للظرف ومن الافعال
فالعامة كانه مذكور لفظيا نحو زيد جئت في الدار فقوله اذا كان الفاعل شيئا
من خارج يعني انه يكون الفاعل خارجا عن الظرف ليس متعصفا له سواء كان
الفاعل معلا نحو مرت يريد او معناه نحو انا ما يريد والمتعصب نحو زيد في الدار
فان معناه جئت منتهى للظرف وسواء كان الفاعل العامة ومقدرا غير مذكور و

واستجاب اي انجاب المفعول به بواسطه حرف جر لا يفسر لفظا لان محذور
 لفظا الا في ما يجره من بين في جرحه وعنوانا غير فان قوله وفوقه عطف على محل
 في جرحه فاسما بارا غير لفظا في المعطوف لان المعطوف عليه والمفعول المحل هو
 المحذور فقط يعني اذا قلنا مرت مرت فلفظ زيد الذي هو محذور لفظا متفق
 لفظا فان العبار هو المفعول للمفعول هو مفعول معنى الفعل حتى يصيب بعض جاورت لانها
 مفعول جاورت زيدا ولم يقل مرت زيدا وح فالجواب محلا مفعول زيد فقط
 للمحذور المحذور ومما تقول النجاة الجاد والمحذور في محل نصب فيه شام والجميع
 والحقائق باذنه وعدم اي ومفعول المفعول به في عامله اذا اردنا ان نحصل
 محورا صريحا بغير محور وبذلك ان المفعول بها مفعول صدر الكلام هو اي
 رجلي صريحا وبغيره ان المفعول اذا كان العامل مصدر لفظا محصور في زيدا لا يستقيم
 عليه مفعول او فعل تعجب نحو ما حسن زيد واحسن زيد او مضافا اليه اي اذا كان
 العامل مضافا اليه فلا يجوز ان زيد اعطى ضارب ومعلوم اننا بغير ضارب متناول
 مزاياها فان زيد مفعول المضاف اليه وقد تقدم حاجب بان متناول وتاويله ان
 غير متناول لانها فان كان زيد لفظا صار في مفعول تقدير مفعول المضاف اليه
 وهو كل منهما اي من المفعول بواسطه او غير واسطه يعني يكون كل واحد منهما
 مفعولا منفصلا هو مفعول تقدير المفعول بغير واسطه ومرت بغير المفعول
 بواسطه والاول لا يغير اي المفعول لا بواسطه يكون مفعولا اذا اتصل به
 وبين عامل بالاول او مضافا او مفعول العامل او محورا عامل محورا
 صريحا الا اياك مزاياها لما وقع المفعول بلا واسطه مفعولا منفصلا وقد فصل
 بينه وبين عامل بالاول اذ لا يمكن الاتصال بالاول وهو وما ثانيا اذ ما كنت جازما بالاول
 جازما بالاول وديارا ورده علمنا ان المفعول وقع متصلا بعد الا فاجاب بان شمس و
 شمس وان لم يكن مفعولا صريحا لانه مستثنى مقدم اذا انصرف الالحاد وديارا الا اياك
 مقدم لكن المستثنى مقدم ستم بالمفعول فلذلك ذكره مهنه وانما صريحا اياك
 مزاياها لما وقع المفعول منفصلا وقد فصل عنه وبين عامل بالاول في التقدير
 اذا لم يرد ما صريحا الا اياك واما ان اعتبرنا صريحا جازما مزاياها لما تقدم العامل
 وهو اي مفعول المفعول فاما مفعول في المفعول اي له مفعول ما كان المحذور في
 حينها لا ان الحذف جازما من يوم ووقع في تقدم مفعول في محذور في فناء المحذور يوما

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

ومن شيع كلامه فشد ما احدث خبر البدو والمصارة كغيره من في من مرارة اصبح
 هو في جرحه مفعول اياك اعني فاسمها يا حارة يصير من صرح كلامه للمخاطب
 ويعرض لغيره فاجد في له وهو محصور وياك والاسر من امثالي لما اضرنا عليه
 ومما اتفق كما سياتي في الخبر براسنا الله مع واداد اضرنا المفعول لان في باب ٧
 اعطيت وعطيت جازان منفصلا وان منفصل الثاني وهو المختار في الفاسين وفي
 باب علمت مطلقا اي في الفاسين وغيرهما يعني انه اذا كان المفعول ان محذور
 في باب اعطيت وفي باب علمت هو زان منفصل المضميران هو الدرهم اعطيتك و
 المطلق علمتكم وجازان متصل الاول ومنفصل الثاني هو اعطيتك اياه و
 علمتكم اياه ومما هو المختار في الفاسين هو اعطيتك اياه قوله في باب علمت
 يعطى فعل مفعول في الفاسين يعني انفصال الثاني هو المختار في الفاسين باب
 علمت مطلقا هو علمتكم اياك وعلمتكم اياه وعلمتكم اياه وقوله مطلقا متعلق بمزاياها
 واما كانه المختار في باب علمت انفصال الثاني لان المفعول الثاني من غير المختار
 وغير المختار يجب ان يكون منفصلا فاذا وقع مفعول علمت كان انفصالي موقفا
 المختار لان خبر المختار لا يمكن ان يمتد بكون متصلا لان عامله ليس بلفظ و
 مهنه يمكن انما لم يكون عامله لفظيا ولكن اخيرا لا استعمال نظرا الى انفصاله
 وقد جاء وقد جعلت نفس نطق لفظي لفظي ما صرح العظمى بها البيت
 من قصصه للقبض من مزاياها في مزاياها اذها اطيحا ومما هو من مزاياها ومما هو من مزاياها
 وقيل وايقب في الايام بعد ذلك مزاياها ومزاياها قليل جدا في قرصين كوكا لرس
 فمما من مزاياها باب الرجال ذياها وقد جعلت البت الصريح لعدم مفعول
 قد جعلت نفسي نطق لان اصعبها اصعب بصرح لما الباب واللام في لفظها
 سعلق بصرح والجميع صريحه واذن الباب الى خبر الهند لان العظمى
 موزن الباب والباء في لفظها ما هو الى الصريح فاصحابا كما مفعول المختار
 وكان الفاسين لفظها اياه لما ذكرنا المختار في الفاسين انفصال الثاني
 مكذا ذكر في العلق وذكر الشيخ ابن الحاحب في الاما في انه مفعول طاب نفس
 لشدة التي اعاسس لوفوع الفاصلي في اعظم مهنه والعظمى عبارة عن الشدة و
 مهنه اعان فصلا بسوء فومعا في مهنه ما طمعا ولم وجهه مهنه من اعان المختار

٢٣٨
 التام يجب ان يكون خبرها مفلا متعارفا وقوله لعلهم مفعول مطب احمل
 احمل الفعل في مفعوله وليست بمعنى المفعول لانه لم يرد انما طابت
 لاجل الصفة وانما طابت بها والعدل مفعول تصغيرها اي طابت نفس لما
 اصابت من الشدة لاصابة من قصد فعلها والضم الغصم لكن لما غن الغصم و
 وبنان صهي صهي الشدة وصفتها الشدة وجاء التثنية في جملتين فغزله لصهي
 من قوله لعلهم غصم الشدة وقوله لصهيها من قوله غصمت الشدة لان الفاعل
 مهمل مخبر من اصابها وتصغير المفعول في خبرها ان تصغيرها اصابها من مفعول
 مفعول ضم لا عاخر عليها مفعول لافاعله يجوز ان يكون الموصوفان من صحت
 الشدة لا صحتين ويكون قوله مفعول العظم بالماضي في ان معنى الشدة
 خفا تو بالماضي ما صحت ما سلمه العظم وكان سكون الباب العظم في ذلك والغير
 في موضع خفت ما لاصابة وهو ناعل في المعنى والغير الثاني في موضع نصب
 على المفعول لعلهم المصدر ان فعلها ما وعرع العظم بالماضي في موضع ضم اما لغتهم
 الاولى وفضل المضروبة بالجار والمجرور ووصلت بها ما وضمعت لاجل
 الفصل من الضمير والموصوف باحسين واما في موضع ضمير لعلهم ما اذا
 معناها تصغيرها عليها لصفته لان صفته الاولى لم تصب من واما اصابها
 صلتك فهو في المعنى سرا ومن نكر وان اصبغ الى المعنى فجار ان يو صفت
 بالجملة ويجوز ان يكون مفعول العظم بالماضي حكم مستانقة ليس امر العدم
 الضمير في الموصوفين جيبي فلا موضع لما من الاعراب لانه لم يقع موضع
 مفعول او الفاعل او المفعول لان وجب تقديره المتكلم على غير كما يجب تأخير
 الفاعل عن خبره فعد بالاعراب لان المتكلم اعرف من غيره والمتكلم والمخاطب
 كلاما اعرف من المخاطب فلذلك كان يجب تأخير الفاعل عن غيره نحو اعطيتك زيد
 مثلا لا لعدم المتكلم على المخاطب واعطيتك مثلا لا لعدم المخاطب على الفاعل ولم
 واذا فصل الثاني لم يجب ان يعدم الاعراب نحو اعطيتك اياه ويجوز ان
 اعطيتك اياه اياه وحذف المفعول به لفظا وبرا ومعنى اياه مضاف
 الذي لعلهم لا يرد سولا اي صفة وما صدرع يا نمر اي ما نمر اي ان يندم
 ونحوه فاما يعود الى الموصول معنى اياه اي ضم الضمير المقصود الى الموصول
 فانه

في قوله اعطيتك اياه
 اياه مضاف الى اياه
 اياه مضاف الى اياه

فانه جاز ان يحذف لفظا وبما ذهني لانه يجب ان يعود الى الموصول ضمير اذا
 لم يكن سبقه عايد اليه اي الى الموصول المذكور او في حكمه يعني انما يكون ضمير المفعول
 محذوف لفظا ومرا دمعن اذا كان مضافا الى الموصول اما اذا سبق عايد
 الى الموصول فلا يحذف لفظا وبرا معنى لانه لا ضرورة اليه لان العايد اليه
 الموصول قد وجد قبله فالضمير الثاني مستغنى عنه فلا يرد ومعنى لانه انما يرد
 معنى اذا احتيج اليه يكون في صلة الموصول ومعنى قوله يرد معنى ان لا يكون
 مستغنى عنه في حيث وجد قبله ضمير فلا يجوز ان يكون مراد لانه مستغنى عنه
 بالضمير الاول وقوله المذكور او في حكمه اشارة الى ان العايد السابق قد يكون فركو
 لفظا نحو الذي ان زنته اكثر من زيد وقويكون في حكم المذكور كما اذا قلت الذي
 ان ردت اكثر من زيدا والمصدر ان زنته وهو في حكم المذكور فلم يحذف الذي ليس
 اصوب زيدا بل لم يحذف في الضمير من ضرب لفظا ورا دمعن لانه مستغنى
 عنه الى العايد السابق الى الذي وليس الا اذا اصبحت ضمير الثاني اي
 اذا اصبحت في ليس ضمير الثاني فلم يكن عايدا الى الموصول وح تعين
 ان يكون العايد الى الموصول هو مفعول ان اصوب ان اصوبه فيكون محذوف
 لفظا ومرا دمعن اذا لم سبق عايد الى الموصول هذا اجل للفظ وسائر وفيه
 نظير لان عدم الضرورة لاسبق الجواز وانما غطفت عليه اي على الضمير المفعول
 الذي يعود الى الموصول لم يمس حذف نحو الذي ضربت وعبد الله ربه
 والاعراب الذي ضربت وعبد الله ربه واما لم يحذف لان في الصورة عطف اسم
 على فعل واما قال لم يحذف ولم يقل لم يحذف مع انه لو قبل ضربت وعبد الله ربه
 ضربت زيدا وعبد الله لا يجوز لان هذا المفعول العايد الى الموصول في حكم الملقو
 لانه سرا ومعنى ضمير مستغنى عنه فانه قد جاز ان يكون المحذوف في حكم المراد و
 لم يحذف لكونه ضمير مذكور لفظا والعلل سبغ معطوف عليه لفظا وحذف بعد
 الحذف لتبسيطه فاما كان فعليه غير مفعول فلا يحذف وانه المقصود انه
 يعود منه العطف والمنع لانه يعطى فحذف او يرد لان المطلوب اصل الفعل
 دون تعين المفعول ورا دمعن محذوف فخرج في عرابها فعل او لم
 وان يعود بالمحل من ذي ضرورتها الى الضمير في الموصول هو للمبين و
 المحل هو الخط اي ان يعود الى الموصول الى الضمير في الموصول ان لم يكن

٢٣٨

٢٣٨

لما كان في المخرج عرقا لاجل الضيق فخرج حرق مفعول في الاصل و
جعل نسيبا منبها كعطل وضع اي فعل المخرج فلما ذكر بعد مفعول
احتج بعد ذلك لان من جنس غير المتعدي فغناه بفعل المخرج في عرقها و
ومبها تضرع في حرقه فارد مثلا ايضا لان معناه بفعل التضرع في حرقه
واول على ما ذكر في مجمع الاصل شعير يا خا جع الخلاء في امواتهم منيات
وقد تذكر ان من اموات الاول واخره ان كنت بطلب في نوال سعيدة يظهر عامل
عند الاول ثم جوا نحو مكية للنجاح اي يصفرون مكية والمقرطاس للدم اي
يصبغ المقرطاس في ماء النجوم رجل اي لم اركا اليوم رجلا واصله لم ارجو
رجلا كرجل اراء اليوم مخزون الموصوف ومو رجل المحرو وبالكاف وحذف
اراء ايضا واقترب الظرف الذي مومع عامله صم رجلا مقامه بالحرف بالكاف
ثم قدم قوله كاليوم على موصوفه ومو رجلا فا نصب على الحال ثم حذف
ثم ار وسوء المحذوفات لدلالة قرينة الحال عليها والله صعا و ساء اي
اجمع صفا وزينا مقبل من ادعاء التغميم للغم اي اذا حلقها ونحاصها منكم الغم
وفيل دعاء على الغم لاجتماع عدوين عليها وجوبا عطف على جواز اي و
يظهر ما لم وجوبا سيما عا نحو اموات ونفس يا خا ر د ع ومذا ولا رجعا فلما اي
الامر مذا ولا اتو مع زحاماك ومورين وسعدمين واصلم على ما ذكره ابو
البركات في ان العين مضروب به المنزل في الكذب ثم ان مذا ادعي ان اسم
سعد مدعي به زمانا ثم تبين كذب دعواه فعيل لم ذلك ان جعلت باطلين
باسعد العين ومعنى نعم الباطل ان العين شهيرة بالكذب في السر
وقد انفع اليه اسم الا سم و دمر الباطل و دمر من مضروب بفعل
مضمر وسعد ساء في مفرود مفرود والغين صغرم وهو مضروب او مرفوع
وقال مذا ص ما يود به اليد النظر والاحتياط في مفرود هذا المثل يضرب لمن
جاسا طلت وقد ذكر له وجه اخر لا يطيل الكتاب بذكره ومن مذكورة
في مجمع الامان وفي التعليق ايضا وفيما ساء عطف على ساء اي ويظهر العامل
وجوب ساء على ما ذكره وفيما ساء في مواضع منه المتأدي لا لكل اذا قلت يا عبد
اصيرك الاصل يا اياك اعني من عليه يسوء فاقبم المظهر مقام المصير فيها
لما كان ان القصور تنوع اليه المصير ثم حذف الفعل لازما لنسبها بغيره ولما

في المخرج

في المخرج من وقع اللبس بالخبر وقوله لا اكل علمه لانتصاب المتأدي بفعل
المظهر الذي يدل عليه قوله لم منها المتأدي في قوله تبين ما عطف لصدور الكلام
بما اي انما فتح المتأدي اي اياك للتبني وهو ان يكون علمه لجمهور قولك يا اياك
اعني لان يا للتبني والتبني للمخاطبة مستفاد من اياك لانه اللفظ الموضوع
للمخاطبة بخلاف المظهر فانه غير موضوع للمخاطبة وقدم اياك على اعني لاختصاص
ان العقد شحيم الدم اي الى المخاطبة لا غير فقولك يا اياك اعني جامع لثلاث
امور تقديرها ووضع المخاطبة موضع المظهر وتقدم المفعول على الفعل فيقول
تبين يا اياك علمه لجمهور وقوله تبين يا ليس علمه لاعم لان المظهر
وسواك موضوع للمخاطبة والمظهر يحتمل عدمه بغير موضوع له بل موضوع لفعل
يا اصل ما اياك اعني قوله حذف الفعل لازما عليه بامر من اي انما لم حذف
الفعل لنسبها يا عنة فلوجي بالفعل لزم الجمع من البدل ومن البدل وما في
الحذف علم اخر في لزوم حذف الفعل لانه لوحي بالفعل لا لنسبها بالخبر لان
لفظ اعني محتمل ان يكون ضميرا او تشبها بخلاف لفظ يا فانه متعين للآفة
وعلى ما اياك يعني ذلك الاصل جازم لفظا في بي الاستفهام على ما حكاه
وقد قلنا ايضا ما انت نظر الى اللفظ يعني فبحال المتأدي بلفظ المظهر
اما منصوبا نحو يا اياك واعا من فوجا نحو يا انت نظرا الى لفظ انت وهو مفرود
وكا ان المخرود المعرف في المظهر اذا وقع متأدي في مضمون لفظا منصوب محلا
فجا راياك نظرا الى التنبه المحمل وما انت نظرا الى اللفظ شعري في
في اموع من حاسد ما انا انت الذي طلفت عام حسانا قبل انما نصب يا
لان مصانف ولا يجوز نصب انت لان مفرود ومذا صغين لان ساء على ان
ايا صغاني وقد ذكرنا انه وجب مرفود ثم انه اي ان المتأدي في منصوب لفظا
فما عطف نحو يا عبد الله والمفادع وهو ما يتعلق به شيء من تمام معناه نحو
يا خيرا من ريد يا خيرا زينا يا خيرا باعلامه يا خيرا وجه الاخ ويا ثمة
ولكن رجلا اسم رجل قوله يا خيرا رجلا خيرا زينا اذا كان ثمة ولكن للعود
فانه لا ينصب بل يقال يا ثمة و ثمة لانها مفرود ان معطوف اجديها
على الاخر نحو يا زيد وسليمان وان نصب الاول اي المعطوف عليه بالضم
والثاني المعطوف من ثمة فاعلى المبدأ والاول الذي قبله في التمهيد اعني

سأبعض المعطوف والمعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه استصحاب معنى عطف
 على الحقيقة هذا جواب عن سؤال مقدر وسواء يقال ان ثلاثة وثلاثة ثلث لما صار
 على لم يخبر ان نصب فيه الخبر ان نصب فيه المعطوف عليه لان كل واحد منهما غير
 حرف الكلمة فلا تقبل النصب فاجاب بان الاصل مثل التنجيد ان يكون احدهما معطوف
 على الاخر ثم نقل ومعناه ما باعتبار التقول اليه مثل يا عبد الله سواء فانه يقال
 بعد ما جعل على لا ينبغي ان يعرب بالعراب نصب الاول وحرف الثاني لانها بمنزلة
 حرف الكلى والجواب كما اجاب لان اعرابها ايضا باعتبار ما عمل النقل والعلو
 عطف على المضاف والمضاف اليه وانما نصب لفظا كالمضاف وكالمضاف اليه
 اما هو صوته نحو يا رجلا صالحا وعود الصهير في الوصف على لفظ الغيبة لا غير
 مستعمل نحو بالبيت مستعمل من غير ان يقال جواب عن نوع من سؤال وهو
 ان رجلا في حكم المضاف والمضاف اليه لا يرجع اليه خبر القاب فاجاب بان الخطاب
 لما اقيم مقام لفظ غائب جازع وهو خبر ان في الهمزة نحو صالحا من يا
 رجلا صالحا ومن سرقته في البيت فانه صفة ليل قوله لا غير يريد به ان
 عود الصهير من غيبته لا يجر فيه الخطاب كما يجوز في غير كلامه و
 الفرق ان عليم وقع موقع اسم متعلم واما مهنا فلم يقع الموصوف موقع
 الخطاب الاعم لوصف لان المتبادر هو انكارة الموصوف لا انكارة المنكرة مطلقا
 فيصير محصل بعد الوصف مفيد الوصف لم حكم الغيبة مطلقا او غير موصوفه
 كقول الاموي لا يضبط يا بصير اخذ مبدئي فانه لا يريد به واحدا جعله او محلا
 عطف على لفظ ان نصب لفظا كما ذكرنا او محلا كالمعروف المعبر عنها او غير معبر
 عنه يعني على ما يقع به نحو يا زيد يا رجل ويخبر اليهم وبانها الرجل في اليهم و
 وحيات زيان ويا زبون لو وقع موقع ضمير الخطاب اي اما بن المتبادر في المعرف
 المعرفه لانه واقع موقع ضمير الخطاب وصوت انت وضمير الخطاب معترف فاما
 بن ما يشبه بهم ليعين من المضاف والمضاف اليه لكونها غير مفردية ويخرج
 ضمير المفرد المنكرة لغير معين بالمعروف والمتراد بالمفرد ما لا يكون مضافا او
 مضافا لهما نحو يا زيد والمعرفه ويا زيان ويا زبون في المعنى والمجمع واما المفرد
 فهو من على الضم واما المفرد في الجمع فلا ضم فيها بقوله على ما يقع به مثل
 المتبادر انما يقع به اما ضمها اليها ويل في الجمع واما ان يقع به يا زيان واما او

كذلك

كذلك وولم ينص الصاق لانه انا وقع موقع مع قيد الاضافه فلو لم يكن وحده
 كان تقديرا للحكم على العلم اي ان المضاف لا يقع موقع الضمير الا بالضمير
 بالاضافه لانه يعرفه بواسطه الاضافه ولا يبي الا اذا كان معرفه فلو لم يكن
 المضاف وحده كان تقديرا للحكم البناء في المضاف على علم البناء وهو موقع
 موقع الضمير الذي لانهم الابا لغيره الاخر ولا يمكن ان يبنى الاسمان معا لان البناء
 انا يكون للمفرد اذ لا افراد شابه المفرد وتلك المشابهة علم البناء ودار العلم
 بعد علمين على ما هي بمعنى معرفه وبان التعريف فينبغي ان لا يصح دخول المضاف
 عليه لانها مستلزام تعريف المضاف واجبت عنه بوجهين احدهما ان المجمع هو
 المجمع بين ادم تعريفه نحو يا الرجل وهذا ليس بشئ لانه لا يدع به تعريفه المعرف
 فذلك ذكر المصنف الوجه الاخر وهو ان العلم منكرا ولا ثم يدخل حرف النكره
 عليه فاذ قال يا زيد فكانه قال يا معني بالبناء والبناء والاول واما قوله سلام
 الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فقيح بعيد عن القياس
 شبهه بباب لا يعرف فانه قد يكون عند الضرورة الدلت للاحوص
 الاضمار وبعده فان يكن الخطاب احدا شئ فان كانها مطلقا احكام
 تقدم البقرة فخطب الى ربي قتيبي اشتره وكرمه شتم فقال مات شاعر
 انك ابن حنن الذي تحار رسا حده من وجه ايا ما وشرطت عليه ان لا ينعها من
 احدها احدا يخرج بها الى الغدير وكانت احدها عند بني قتيح فوسا من طرفهم
 فقالت اعدل الى اخي ففعل فوجدته اعم والكرم ثم راح ووجهها مع رعايته
 بالابل والغنم والكثير واسم الرجل مطر فلما راء الاحوص اعمت عينه وكان
 فيها واقتصر امره من اجل النساء فقالت له زوجته يا صديق السلام الله يا
 مطر عليها يقول لكاح من المرأة حرام عليك يا مطر فغضب مطر على
 انه يفعل لكاحها وموتها تضاعف الى القاعل وجه الاستشهاد ان مطر
 منادى معترفه وكان غيب ان يضع قد نوت فقال متوفيت بعد عن
 القياس ثم ذكر لتوثيقه تاويلا يقال هو مشبه بباب ما لا تنصرف معنى ان المتنا
 خرج على المعرفه ان غير المنصرف خرج على المنصرف فلي يتون للضرورة
 اجتنابا من الضرورة تشبيها به او اذا دخل عطف على قوله كالمعرفه المعرفه اي و
 المتبادر به خلا كالمعرفه او كما اذا دخل عليه التام كالمعرفه المعرفه اي و

لذلك

معنونه مختلفا فاعطف عليه يعني ان المنادى اذا دخل عليه لام
 الاستغناء نحو يا تميم او لام التعجب نحو يا لدواهي فان خبره لفظا باللام
 وينصب محلا لانه مفعول او دعوا فقدرنا واللام معنونه لان المنادى
 من حكم المصغر واللام المحارة اذا دخلت على مصغر لفتح نحو كن ولم تكن اذا دخل
 على المصغر بالمصغر بخلاف ما عطف عليه يعني اذا عطف بلام على ما نبت للام التعجب
 او الاستغناء فان اللام النابتة بغير كسر كما سيأتي مثاله لانه بغير المعطوف عن
 الواقع موقع المصغر وهو المعطوف عليه مزج الى اصل حكم اللام وهو الكسر
 كما يقول طائفة من فترقا بين المدعو والمدعوا اليه اي انما يصح اللام في المدعو
 ويكره في المدعوا اليه للفرق بين الداخل على كل واحد منهما وانما لم يفتكر
 لان المدعو هو الواقع موقع المصغر فناسب ان يصح اللام الداخل عليه بخلاف
 المدعوا اليه فانه لم يقع موقع المصغر فكسرت كما هو معنونه اصله ومزج معنى
 ما اشار اليه بقوله والفتحة بين المدعو او لى بالمدعو اولى منها بالمدعوا اليه لعرب يعرف
 الى الخطاب اي لان المدعو مضرب يعرف اي لم يمتدح سببا في طلب لموقع
 موقعه نحو يا تميم المسلمين اي ادعوك يا تميم المسلمين والاول للمدعو اليه
 يصح الاول وكسر الثاني فترقا بين المدعو والمدعوا اليه كما ذكرناه ونحو يا
 للكهول وللشبان للتعجب من اشد اشد لما عطف على ما دخل فيه لام
 الاستغناء فان الكهول والشبان كلاهما مدعوان ولكن اللام يصح في
 المعطوف عليه ويكره في المعطوف للبعد عما وقع موقع المصغر وهو الداخل
 عليه باللفظ والاول سلكنا بغير الدار معرب اي سلكنا البعيد في الغلابة
 والبعد في الدار اي سلكنا من لا يراه منك وجهه ومن داره بعيد عن داره
 ومعرب ومن سلكنا البتة استنبها وان احدا من ان لام المعطوف بغير وى
 كان مدعوا كما ذكرناه والثاني قوله للتعجب فانه مدعوا اليه ولذلك كسر فترقا بين المدعو
 والمدعوا اليه ما يقوم احصوا للتعجب ومولم يا للبهيمة ومن الهتان ويا
 للبلية ومن الدامية وباللغصية ونحو ومن الاكل والامتنان على ترك المدعو
 من اكل جواب وسوال قالوا ان من الامتنان في الامثلة الثلاثة مذكورة
 ومن المدعوا اليه وانما يكثر اذا عظم مدعو نحو يا تميم المسلمين ولم يقدح
 جهنما مدعوا فاجاب بان خبره المدعو وهو قرا وكما في ما يقوم للبهيمة

اي ادعوك

هذا هو المدعو اليه

اي ادعوك بمزج الامور ونظر في الامور وتجهوا صرا على هذا كلام التعجب حيث
 ما كان المدعو ان لم يذكر مع قدر الاستغناء يا مدعوا لان لا يقال يا للبهيمة
 يعني اللام بغير كسر مدعوا على جهة مجازية اي يا بهيمة احضر هذا او انك قد اخرجت
 ح الى قدر مدعو اخو فان خبره يحل مدعو مجازا بمعنى اللام معه ويقول يا للبهيمة
 بالفتح والتوسل لا ضم مدعو اذ دخل المصغر نحو فيا للبحر ليل اي اللام الجارة بدخل
 المصغر نحو فيا للبحر ليل واخره كان نحو فيا للبحر ليل ليل ليل ليل ليل ليل ليل
 من مدعو في القبرة واحدا القبر وهو ضرب من الطير والبيت المطربة من
 العبد وتدس على مدعو على ماء فتعجب من مدعو له للنداء ومن جرح القبر ليل
 في القبر ومن جرح يوم فلم يضر شيئا من جرحه ورجع الى مدعو من ذلك
 المكان فربا القنابر لمعطف ما سئل من من الحب فقال ما لك من جرح
 بهجر والمجهر المختلن الواسع من جهة الحارة والكلاء واخره خلا لك الجو فمعنى
 واصغر من مدعو ما سئل ان مدعو في جرح الصيا وعك فاستوى ورفع
 الخ فاذ يحذر في لا بد من صيدك يوما فاصبر اي او الالف الاستغناء فلا لام
 اي او الداخل عليه لان الاستغناء نحو يا تميم فانما ابغى منتصب محلا لام اي
 لا يجمع اللام مع الف الاستغناء لست في اشياء او الف الاستغناء بوجوب فتح ما
 قبلها واللام بوجوب جرح فلذلك لا يجمعان او الف التوسل اي وكما دخل عليه الف
 الندية فانه يفتح نحو يا تميم واللام للوقوف حاصرا اي انما هو الحق الهما في الوقوف
 حاصره ولا يجوزهم بكم الا للضرورة نحو يا تميم يا ما كان اسال واخره غفراء
 يا رباه من قبل الاجل او ما كان من قبل المناء تحقيقا او بغير نحو يا جنة
 عشتور يا حاد يا لكاح يعني ادا كان الاسم متبعا ثم دخل عليه حرف النداء فانه يفتح نداء
 على ما كان فهو منتصب محلا ايضا قسم الميم الى قسمين تحقيق ومدح في التحقيق
 نحو يا جنة عشتور فان بناء التحقيق حرف العطف وهو من التوسل بغيره والتعجب بغيره
 يا حاد ويا لكاح فانه ليس له حاد النداء تحقيقا لكنها متبعا لمتبعا ثم نزل الواقع موقع
 انزل فالتبعا بغيره في التحقيق لان نزال المتبعا لمتبعا ثم نزال الواقع موقع
 الامر وما احاد ولفظ فلم يسمنا معنى فعل الامر ولا معنى المتبعا ولا معنى الفرق بل
 ثاب ما لا تضمن معنى الاصل فالتبعا بغيره في التحقيق بغيره ووصف المنادى
 المدعو المدعو مطلقا اي دعوا بغيره في التحقيق بغيره في التحقيق بغيره في التحقيق بغيره

هذا هو المدعو اليه

على الامر فلا ما لا يظهر فان من وصف فيها وحلها وورد من نصيب على افعال
اعني ومن رفع على تعريف متبدا وحرقت فانه نظرا الى ان المفرد المعرف وان موقع
المفرد والمفرد لا يوصف فكذا الواقع موقع واقعا حاز على الوصف لا وادع موقع
فالا يوصف وهو المفرد لم يحل في كل حال يعني انه لا يلزم وقوعه موقعه ان باخذ
حكمه في جميع الوجوه ولم يصرف موقعه على الفينة راسا نحو وقوعه الصبر الذي يعلق الفينة
هذا استدل لا على انه لا يلزم وقوعه موقعه المفرد ان يحل في جميع الاحوال لانه
لم يصرف المفرد في المفرد المعرف على حكم الفينة راسا ولو كان حكم المفرد مطلقا
انصرف حكم الفينة راسا لانه لم يصرف في ذلك حاز موقعه صبر الفينة راسا اليه فلم يكن
له حكم المفرد مطلقا باعتبار وقوع الصبر في ان لا ياحل حكمه ايضا واستثنى
بعضهم الفكرة المتعربة بالبناء على ما راجل في ان ليس ما يوصف ان بالمعرب قبل
النزاع لانه كبر فكم فلا يوصف بالمعرب من مقابل ليعلم مطلق لان بعضهم قال
المفرد ان اذا كان معرف قبل النزاع حاز وصفه كبايد الطول اما الفكر المتعرب
بالبناء او كبايد رجل ولا يجوز وصفه بالمعرب ورحل يوصف حاز وصف الفكرة المتعربة
بالبناء نحو ما في سق الحثيث وليس بعين سق والعلية استدل لهم اياه بوصفه
مع ما ذكر في المنع من سق المضاف واما العلم على انه لم يكن معينا من الانفاذ والاصح
له الاشارة لم يستطع انما انتهت الى الظرف في قولك يا زيد الظرف على كماله
قلت يا ظريف هذا الظاهر ليعلم استثنى بعضهم الفكرة المنوق بالبناء الى
يقرب من المنادى اذا كان علميا وبين المنادى اذا كان كبره قبل التنازاد حاز
وصفه الاول دون الثاني وعلية الفرق ان العلم يصرف في تعيين المردول فلم
يصرف الى الصنف في الدلالة على الكيفية التبعين بخلاف الفكره فان تخصصه يقتصر
الى الوصف فلو وضع قبل الوصف لم يلزم تقديم الحكم على المعلنة كما ذكرنا في
اشتماع بنا المضاف وما نه ان ضم ان كان لكونه معرف متعصمة وتخصصه محصل
بالوصف فلو وضع قبل وصفه لم يصرف الحكم وهو وضع على علم ومن تخصصه
وتعيينه لان علمه ضم كونه واقعا موقع المفرد يكون معرفا معرفا وتعريفه بوصفه
فيلزم تقديم الحكم على العلية وايضا لما كان تخصصه مقترا الى الوصف كان مستظلا
بوصفه وكان حكم الحكم المتعرب للمصنف الذي يجب نصيب العلم فان تعيينه
تقديمه على مقترا الى الوصف ان التعيين فلا يستطاع بالوصف بل وصفه زائداني

بوصفها

بعد تمام الا وثا وذلك اننا لم يقول كما كان قلت بالظرف اي الصنف مقتصر
عنه لا يقتصر اليه العلم في تعيينه فكانه منادى اخر لان الصنف في حكم تكرير
الفاعل وقوله عالم لكن مقتضاها ان لا يظا حرس فيه على عبارة الفتن ومن
انهم قالوا العلم شئ ولا تعيينا في شئ اني تعيين الذات ولا تعيين الوصف
والصنف تعيين ولا يشير نحو العالم فانه يفيد وصف العلم ولا يشير الى تعيين
الذات لان مدلوله ذات ما قام به العلم من غاية يفيد من اللفظ ونظير
لاننا سلم ان تعيين المتعرب الفكره بواسطه الوصف بل بدول ما عليه وكذا
العلم لاسما عند من قال ان العلم بعد كبره فانه ان كان صار ما وكفوك
يا رجل فليكن ما سوا جواب الوصف واستانم فالمعرب من ان من الوصف
او ما موصي حكمه ان في حكم المعرب نحو حسن الوجه فان حكم المعرب لان
انما قدر غير حقيقته والتقدير حسن وجهه وهذا الوصف اذا وقع منادى في
اعطوه حكم المضافات ونصبه والعرف عام من ولكن الاستعمال على
ما ذكره بانهم جوزوا في نحو يا صاح يا ذا الصابرا العيس نصب الصابرو رفعه
كي لو قلت يا هذا الصابرو فغا ونصبا اذا كان جارا على مفهوم غير مهم حاز
فيه نصب جملا على الموضوع منه قوله فالتعب بن فانه وابن سعد بن بكره مثل
يا جهر الجواد نصب الجماد على موضوع المنادى فانه منصوب والرفع ان
حاز الرفع جملا على اللفظ لان العلم لا حاز من الرفع هذا جواب عن
سوال معتدروهم ان المبنيات الجاهل بحري النصب على ما لا على اللفظ الجاهل
جاء في مولا الا الكلام بالرفع والابوز جبر جملا على لفظ مولا وكان
يتبع ان لا يجوز رفع الوصف في يا زيد الظرف نظرا الى لفظ يا زيد لانه
مبين ايضا فاجاب بان ضم المنادى لما كان مظهرا مع حرف النداء كان
كاظرا ورفع الفاعل مع الفعل فاشبه هذه الحركة لا طرا في حركة المعرب
فلذلك اجري الصنف على لفظه وقيل ان حركة المنادى عارضه فاشبه لهرو
حركة المعرب فلذلك اجري الصنف على لفظه وهذا كما انه اظهر فان عروضة
مشابه للمعرب اذا المنادى قبل النداء اسم معرف فعرض له البناء بالنداء فحرك
بيانه عارضته به حركة المعرب اما الاظرا فليس سبيل الجري المعرب
على لفظه فان نحو مولا ايضا كسر مظهره وقع هذا لا يوجب اجراء الصنف

عن لفظ فعلنا ان الاطراء ليس مبنيا مستقلا في احدا الاعراب على اللفظ الا
اذا ضم العروص معهما فالنعتيل بالعروص اولي لكونه مستقلا بالذات على هذا
العروص ومعنى الاطراء ان البناء على الضم حاصل في كل منادى مفرد يدخل
عليه حرف التثنية سواء كان مفردا قبل النداء كيازيد او بالنداء كيا رجل
وعلى هذا ياريد الكويم الجيم مضافا ونفسا لان الكويم حكم الحكم المفرد يتكلم
على ما ذكرنا من كون الاضافه فيه غير حقيقيه فهو حكم الاضافه والنفس ياريد
جهم الكويم جهم واذا كان اي الوصف مضافا او مضافا فان نصب ليس الا
نحو ياريد الجهم هذا مثال لما كان الوصف مضافا ويا عبد الله الطريق هذا مثال
لمضاف يعني ان المتادى في الموصوفين مضافا في نصب النصب في الموصوفين
اما اذا كان الوصف مضافا فلان حكم المتادى والمضاف في المضاف منصوب وكذا
الوصف واما اذا كان مضافا في مضاف فيجب نصب النصب ايضا في الوصف لان ما يبع
على نصب لفظا ونحلا وكذا سائر التواضع فان حكمها حكم التواضع الوصف في انه
اذا كان مفردا يجوز فيه الرفع والنصب واما اذا كان مضافا او مضافا فيجب
فيه النصب ايضا لا البدل ونحو ياريد وعمر ومن المعطوفات التي لا تمنع دخول
يا عليها فان حكمها حكم المتادى بعينه مطلقا مفردة او مضافا او بعد مفرد
او مضافا كسائر التواضع مضافا اي لو كان سائر التواضع في حال الاضافه
متادى لكان يجب نصبها فالخبر المشترك بين البدل ومعه المعطوفات سائر
لا تمنع دخول يا عليها وبين سائر التواضع مضافا في حكمه حكم المتادى
مطلقا تقول ياريد زيد ويا حبيب عمرو اذا بدلت ذكر متادى لبدل
الاول للمفرد والثاني للمضاف وفي جعل ياريد بلا من زيد نظر فانه ياريد
لفظ لا بدل وياريد وعمر مثال للمعطوف للمفرد من المعطوف حرف الذي
لا تمنع دخول يا عليها وياريد ويا عبد الله مثال للمضاف منه ثم ذكر امثلة التواضع
غير البدل والمعطوف بحرف المذكور فان يقول يا قيم اجدون واجمعين الرفع
على اللفظ والنصب على المحل هذا مثال للناكس المفرد وكلامه وكلتم مثال
للتاكيد المضاف وذكركم وكلامه فالتعريف في كلامه نظرا في لفظ قيم والخطاب
مع كلتم نظرا في انه واقع موقع الخطاب وسواء استعملت نظرا في اللفظ
والخطاب نظرا في المعنى والخطاب يشترط بشرطه ويا عبد الله هذا مثال لعطف

البيان

البيان مفردا ومضافا وجاز في قوله واطراء سطون سطرا نقابل يا نصر
نصر نصرا اربعة اوجه احدها ان يصح الاول ونصب الثاني والثالث على
عطف البيان من موضع الاول وعلى المصدر نصب يا نصر نصرا نصرا
وعلى ان الاول سطر بيان والثاني مصدر او بالعكس والثاني ان يصح الاول
ويرفع الثاني على انه عطف بيان في اللفظ ونصب الثالث على الموصوفين وعلى
المصدر والثالث ان يصح الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول او تأكيد
لفظي ونصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر والرابع ان نصب
الاول ويجوز ان يكون المضاف فيكون المضاف اليه يجب كما يقال يا
طوبى الخبر وخاتم الخبر والتكثير للتفخيم ونصب الثالث اما على عطف البيان
او على المصدر او يكون الاول جنسا والثاني على ما كان خوطب المصدر مجازا
كما يقال ايا جود معنى ناع مقنا حاجتي على اني معنى سواك شفيع وعلى هذا
فالثالث لا يكون الا مصدرا ويا عمر ويا عمر مثال للمعطوف بحرف التثنية
دخول يا عليه فهو ميم يرفع الحارث ونصبه ويجوز المضاف في المعطوف ان في هذا
المعطوف المذكور الرفع شيئا على انه مقصود بالنداء ايضا كما لا بد من رفعه وارجو
عمر والنصب ان يجوز والنصب لان المعطوف على المبنى اما يحذف على الموضع
لا على اللفظ بدليل ضرب من سولا ويزيد بالنصب واما لعبد الله الرفع اي
عبد الله الرفع بها جمع سرح اللام فالنصب فان النصب اذا جعل على اجازات اللام فيه
ونزع والنصب اي وعبد الله النصب بها لا يصح ان نزع اللام عنه كالجمع والعطف
فما قبل من سرحها ويا عمر ومعنى العطف انما هو نزع اللام عنه حارث يندرج دخول
حرف النداء عليه مكان الاول في حركاته كحركة المتادى واذا لم يصح احتج
يا عليه مكان اولي يا في جعل بها والاتباع على موضع الميم في الاصل وقبل اختار
المفرد في العلم كالحارث والعبد الرفع ونزع العلم كالرجل والنداء
النصب لان اللام مع العلم لا يقع من نزع حرف النداء لعدم اتحادها للنعرين
ونحو الرجل لا يكتسب الحكم بزيادة لاقادها للنعرين هي مضافه للاضافه في ذلك
ينصب مع الاضافه في كل اسم المعانيب لما ذكرنا الرجل حيث لم يسوعوا ياريد
رجل فانه كرموا بيا ومن غير علمه يعني كرموا العلم اي الرجل اذا عطف
على المتادى المقصود نحو ياريد والرجل الذي هو المقصود باللام في قوله

البيان

١٢٦ ياريد ورجل لا يهتم كرموا مناد من غير علامه تعرفين يعني انه انما يكون مضمون والوقوف
 توضع الجوز ومثا يستلزم ان يكون مضمون واصغر من ان يكون كلام لم يبق فيه الكلام
 التعريف الكلام ليس ياريد كرموا مضمون خلاص علامه التعريف فلا يشار به
 المضمون فلا يهتم بخلاف العلم فان يشبه المضمون بالافراد والتعريف فاذ قيل
 ياريد ورجل لم يهتم مضمون يشبه المضمون لعدم التعريف ومنه نظر لان الواو يعوم
 مقام ما عليه خاليا عن العلامة ومثا في التعريف خلاص ما اذا حذف يا ابتداء
 اسم جرس نحو رجل سقم يارجل لخلو من التعريف لفظا لعدم قيام ما يقوم
 ما ويعوم اذا وصف المضمون بآي وهو بين عليين بين الهادي على الحق اجابا
 لحركه الاول حركه الثاني ونزل على الهمزة كلف واحده بخلاف ما اذا لم يقع فيكون
 بالمضمون يخرج العلم للمضاد نحو يا عبدالله بن الابن فان ليس من الباب وقول بين
 عليين شرط لفتح الهادي فان افادته بين عليين كثير في الاستعمال
 فاجتزعت طلب الحذف منها ولو كثيرا لا يستعمل في اللفظ اذ في مسائل لا يهتم
 فاله العلم الموصوفين آي مضمون في العلم في لفظه اطلاقا اذ الابن بين
 عليين وليس مضاد ومثا الحكم يختص بالاضافه انما قال ومثا لا يخلو
 لان مثل هذا الاتباع اما جازي كلف واحده كما سمعوا ومثا كلفان فكلان
 حقيقه ان لا يجزي الاتباع بينهما ولكن لما سئل لا مضمون كلف واحده لسوء انتظام
 الصم بالموصوفين لا مضمون كلف واحده وهذا الاتباع خارج عن القياس خرج بين
 احدهما على عكس الشوايع لانه مضمون جعل الاول تابع للثاني في ان حركه الثاني
 حركه اعراب لان الابن مضاف وحركه الاول حركه ثانيا فليس موازنا في الحركه
 الا من حيث صورة الفتح ولو قيل فتح الهادي في الحذف فيها كذا استعمل من غير العقلان
 بالاتباع كان اولي لعدم ارتكاب مخالفة الاصل في وجوه اسان ذكرنا في التاليف
 جعل الكلين مضمون كلف واحده مع كون الصم مضاد بخلاف ما اذا لم يقع على الشرايط
 المذكورة من كون الهادي موصوفا وكونه مضمونا وكونه الصم اساو لم يهتم
 عليين تانه اذا استعمل احد القيود المذكورة استعمل في الهادي وكذا في غير النداء
 فيكون التنوين من الموصوفين بآي مضمون عليين مضمون موله وكذا ان الابن الموصوفين
 في ذكره فيجب ان يكون حكم الهادي في هذا المضمون لا يتحقق الا في خبرها من انزل
 في خبره فيكون حكم الهادي في هذا المضمون لا يتحقق الا في خبره فيكون حكم الهادي في هذا المضمون لا يتحقق الا في خبره

في ذلك ان العلم في
 جازي خبرها من انزل
 وهو الاول والآخر

في ذلك ان العلم في
 جازي خبرها من انزل
 وهو الاول والآخر

تبع الثاني ومثا الموصوفين باق على حركته رفعها ونصبها وجرها غير ان حركه
 ضم التنوين فالمستبعد في خبرها من انزل كلف واحده فقط والقار في قوله يخلو
 للتبسيط اي كونه مضمون كلف واحده وامتناعا سبب حذف التنوين وانما حذف
 التنوين اذا وجد القيود المذكورة ومثا في الموصوفين موصوفا بآي وكون
 الابن واقفا بين عليين وكونه مضمون لا خبرا فان اذا استعمل قيد استعمل حذف
 التنوين كما سبنا في نحو زيدا مضمون ومثا في كون بين عليين في الهادي
 ويا زيدا مضمون كلف واحده واقفا بين عليين فلا يفتح الهادي بل يضم ومثا
 زيد بين مضمون كلف واحده في غير الهادي واقفا بين عليين فيكون لم يخلو
 الاول وزيدا مضمون كلف واحده في التنوين من الاول اذا لم يقع بين مضمون زيد
 مضمون وعلا من زيد مضمون وابن عمر مضمون فلا يفتح التنوين لان كثرة الاستعمال
 فيما اوقع صم فان وجب سئل كلف واحده بخلاف ما اذا كان
 خبرا وجوز ما في الوصف التنوين في الضرورة نحو جازي مضمون بين علم
 ويعلم من مضمون ان القيود المذكورة سبب اختصار الفتح في الهادي ولو جوب
 حذف التنوين في خبره واخره قبا اذ استعمل في القبا صامه البطل
 والمفاهيم السرة التي دخلت في البطل وعلا ما حو لها حتى صار كالحذف ومثا
 الفتح العلم ولا يبين فان في العلم كلاما اجماع علامه التعريف بل توسل
 اليه المجهول نحو يا الرجل ويا ممر الرجل ويا هذا الرجل ولا يسوغ في الوصف
 صبا في الوصف المجهول الا الترفع لانه مضمون وبالبناء بخلاف ما اذا وصف غير
 المجهول نحو يا زيد الطويل فان ذكرنا انه يجوز في الوصف الوجهان الترفع والنصب
 جازا على اللزوم على المجهول ولذلك منبه في الاول بقوله غيرهم احترازا عن وصف
 المجهول وكذا في توابع آي لا يسوغ في توابع وصف المجهول الا الترفع نحو يا هذا الرجل
 الترفع لا يجوز في التكرم الا الترفع لا في توابع معرب والمأخوذ الوجهان في توابع
 المبني نحو يا زيد الطويل والرجل منها معرب ويدل على اعراب نحو يا هذا
 الجاهل والفتري اي يدل على ان تابع صف المجهول لا يجوز فيه الا الترفع
 وروى الرفع مضمون في دو ومثا في الوصف في اللفظ اذا كان مضمونا
 لوجب فيها اذ كانت مضمونا في اللفظ اطلاقا ومثا الحكم في خبره الموصوفين

تبع الثاني

وباربع صاحب غيره وكذا تابع صف الماهم لو جاز وصف غيره لوجب نصبه مضافا
لكنه يجب بدليل الزعم في ذلك والشرع واخره لا توجد في حيزه بالتكثير والعكس
نحو ان لا يربط ويغير موعدا وان كان خبيثا وامرته والسرير والوثيق و
الشرع والهداية وكلهم مضافا وجه اخر وهو ان يكون اسم مضافا لغيره من
الاجزاء المستقلة بانفسها في ربي وصفه النصب نحو يا هذا الطويل وينبغي ان
لا يكون الوصف في هذا الا في هذا القسم وسكون هذا اسم مستقلا لا يتوصلا
به الى نداء العلم المعاري اسم جنس ولكن متلفا فانك اذا قلت يا هذا الرجل
كان الرجل مقصودا بالنداء بلا كلام ضيق كون مضافا وسلكه محلات ما اذا قلت
يا هذا الطويل فان هذا اسم المقصود بالنداء والطويل مضافا اليه مستقلا
نفسه فلذلك جاز فيه الوجه بان لا يوصف باسم الجنس الا وموافق
الموصوف غير معلوم بتمامه واستحق هذا النصف هذا التحليل لقوله تعالى
ان لا يكون الوصف في هذا اسم جنس لان الوصف باسم الجنس لا يكون مالا ليس
مستقلا بنفسه وذلك امران احدهما فلا يكون معلوما بتمامه مضافا هذا الرجل
لان يعلم من مضافهم وبعض الذات شوق على اسم الجنس فلا يعلم من
الاول والذات المعينة الايضاح اسم الجنس اليه والى ما لا يكون مستقلا بنفسه
ان فانه يوصف باسم الجنس لانه لا يميز مستقلا بنفسه اذ يحتاج الى المضاف اليه
ولذلك القبح ليكون عوضا عن المضاف اليه مقول غير معلوم بتمامه مضافا
المعنى سري به ولا مستقل نردا بها فالجواب ان اسم الجنس لا يقع وصفه الا ليس
معلوما بتمامه كذا الذي يتوصل به او لما ليس مستقلا بنفسه كايها فالمستقل
نفسه ان يبين ان لا يوصف باسم الجنس وقالوا يا الله خاتم حيث تحت
اللام للشعوبين معني الاضحية معني التعريف استقفا بالتعريف اللامعي صفا
بعض بعض في عدم الشؤ واذ ان كون اللام للشعوبين من الامرة المحذورة في
يا الله وكونها لازمة وانما يكون لازمة اذ هي المحمل منها معني التعريف لان لام
التعريف بنفسه لا يلزم الكلمة اذ جاز ان ياتي وزعم نحو الرجل ورجل ما اذ
اضيق معنى التعريف المحض عوضا فصار لازما للكلمة فلذلك قال وقد
تقدمت اجلك يا الله تحت عليا وانت علم بالوصل على كون اللام فيه و
والى كذا لا يميزه كغيره عوضا عن التعريف فلذلك كان مستقلا وانما هو مقول

هذا

هذا العلامة ان اللذان مضافا اليها ان تليسيا واستراوا اما كان ابعدا لتنفذ القيد
وهو اللزوم وكونه موصوفا عوضا واذ اكره اللفظ في حال الاضافة جاز
فيه نصب الاسم على حدة المضاف اليه من الاول او على كونهما في بين
المضاف والمضاف اليه وصف الاول ان جاز وصف الاول عوضا بتمامه مضافا
لايا لکم فان يجوز ان يقال انهم من اول حذف من المضاف اليه والتعديرتا يميز
عديرتا مضافا على مضاف نصب الاسم لان كل واحد منهما مضاف الى مضاف
وجاز ان يقال انهم من اول مضافا الى عديرتا يميز الثاني في مضافا اليه
المضاف واحد كمن كره لفظا لفظا في تأكيد جاز ان يقال الاول مضافا الى مضاف
معرفته يرفع والى في مضافا الى مضاف نصبه عوضا بتمامه جاز وواحد
لا يثبتكم في سوء خبره مدرسمين وسر سفاة فيم قوم خبرون الجاهل ان لا
لا يوثقكم خبره في مكره لاجل قصر خبره عليها حتى ان اصغر من مهابا حتى
عصوا شر في طيكم عنكم واذ اضيف الجاهل الى اياها لم يميز عوضا بتمامه جاز
الجاهل ونحوه في غير النداء نحو جاز في غلامه فان يجوز فيه اسكان التاء ونحوه
ان جاز في في المضاف اليه حذف التاء ايضا اجترأ بها كسر اذ كان علمه كسر اجترأ
عن عوضا مضافا لا حذف فيها لانه لا كسر قبل اليه لفظا في كسر في التاء وسو يميز
البداء قليلا ولعله في غيرا اخر ايات فان في القرآن كثير نحو وعادى وكثير
كان كثيرا في تكثير وكيف كان يدرى في تدرى ونظيره كثير في اما في غيرا لا تدرى
غلام يرفع عن غلامه فهو قليل واما المضاف جاز ان المضاف لا يكاد يوجد في غير
المراد نحو باربع وربع عليه محل قوله عليه السلام انفق بلا ان يميز روي ان
بلا في قوله يميز روي ان لانه لا لاف وقد روي منون ايضا ومضمونا في الجلال
وعلى المنون قبل بعده على تكثير انهم كانه جعل اسمه العلم مستعارا للعلم الكل
من فعل مثل فعله من الاد جاز للحدود وعدم الامكان نحو لكل فرعون موصوف قبل
النداء في محذوف ان يا يلاي وبلا لا مفعول انفق مفعلا صا قبل معنى التثنية كانه
سلوتم ثم شئوا ولم مخرج من الاستشهاد في نقد يقال معناه انفق بغير لا اي
بغيرا لللفظ الكلمة لا معنى له اذ استعملت فلا عيب بلا واما ما يثبت ان جاز ان ياتي
الى ناء ثابت في ما ثبت ويا ايت جاز مضافا الى يلاي في يلاي في يلاي في يلاي
كثرة الاستعمال في جاز ان ياتي في يلاي في يلاي في يلاي في يلاي في يلاي في يلاي

انما هي

هذا هو المستعمل في اللغة
وهو المستعمل في اللغة
وهو المستعمل في اللغة

عن الباء والكسرة اخت الباء والفتح كونه بر لاض حرف مفتوح نحو يا اي ويا اي
 على ثلاث الحروف واولا واولي لان يا ابتداء فروع ايضا فلا يحسن العمل عليهم بل العمل
 على الياء اولى منه وحكى يونس يا اب ويا ام والاصل يا ابا ويا اما وحكى حماد
 لا تف من الباء ثم حذفت الالف وفتح اخر لا حين دلا على الالف المحذورة والفتح
 علم بالياء صوابها لا ام اصل والضم لا زنا تأنيث فبضم نا غلبة ففتح فزمت
 البصريون ان نا تأنيث فوضعت من الباء واكوفون على ان نا تأنيث ففتح فزمت
 فم حذرة بهما والفتح مذهب البصريين ووجهين احدهما ان نا بفتحة فاء ولو فرت
 بالاضافة بعد فاء لم يلق بها لانه يقع متوسطا والمتوسط لا يلق بها والفتح في
 انه لو لم يكن عوضا عن الباء بل الباء معزلة بعد ما لم يفتح الجمع من الباء والفتح كما
 يقال يا صا ربك لغيره منعو اوص يا ايمن ويا امني فدل على ان الله بدل عن الباء وجاز
 الالف دون الباء نحو يا ايمن على اوص كما وقولها يا ايمن البصري في ركب يسير في
 مستعمل لاجب انما جاز لان دون الباء لان الله عوض عن الباء ففتح الجمع
 بين العوض والمعووض خلاف الالف فان ساء ان يذكر عوضان ومعووض
 جمع والتعريف في قولنا عا ربنا عا ربنا لا في قولنا جارية من العرب وبعد ففتح
 اجنوا العرب في وجه عدا واجر حوزة الغايب فقالت امها المحقق ما الضم مصدر
 حكمت المرأة بالضم اي عشت وآيم الرجل شخص ومعووض ثاثير على تعاضله و
 ثاثيره على تعاضله اي قصدت ايمته وتعدته في البيت بوجه على المورد القصص
 ويروي لوتريلير واخص غير الواضع واللاحيب الطريق الواضح فاعل معنى مفعول
 من الجمع بل جمع اذا وطية كانت لامرأة استمرزاها نحو التبر على ركب فقالت لياما
 قصصين ثاثيرا في حصان تعقق فقالت امها المحقق او لي لونا سمى البنت
 مصرب في ترك ما شوبه رسمه وان كان حسن في الظاهر وحسب التبر لاجنوه
 وحسب احنيه لعتان وعقت بالغياب فربها ويا ايمن ام ويا ايمن سمى حاضرا على
 يا عدا ويا ايمن حاضرا على لاجل اسمها واحدا ويا ايمن لاجل ان يكون المتبادر
 مصداق الباء المتكلم نحو ربنا الوصف المذكور والمتبادر اذا كان مصداق الباء المتكلم
 المتكلم لم يجر فيه الوصف المذكور الا في يا ايمن ويا ايمن علم كونهما محذرين
 فاعلم ان كل واحد منهما اذا كان امرا متساويا في الوصف مثل باب يا غلام بخلاف يا ايمن
 صا رب اوص يا ايمن فاعلم ان لا يجر فيه الوصف المذكور في باب يا غلام وهو لم يجر

اولى لولا بفتح
 حبيبتك التبر على
 فالب المحقق

مما اضطر

وحاز الفتح اي يجوز في كل الوجوه بزيادتها في الالف فانه لا يجوز يا غلام بالفتح
 على المشهور والحداد يا غلام وحاز يا ايمن ويا ايمن علم بالفتح وحله بالياء اقترجا
 قصدا الكثرة واحدة فاعلم ان حذفت الالف من الباء في كل موضع من الالف المحذورة والفتح
 من حيث الصورة وحكم المذهب وهو المنفتح عليه نحو وازياء او بر اي المنفتح
 به نحو واحسرتاه كما سياتي في بيانها ويا ايمن ويا ايمن ففتح فم حذرة
 بالندبة واما يا مستحزنك فم المندوب والمتبادر لان المندوب ايضا نوع من المتبادر
 فحذرتا حكم المتبادر في الالف والياء يعني ان المندوب اذا كان مفردا
 بعد فم ففتح واذا كان طويلا ففتح والاكثرة بالياء في اخره الف وحاز
 ترك نحو يا ايمن والالف لطلب هذا الصوت ويقول يا غلام هو
 يا غلام هو بعد ما من الالباس ان لو قيل في غلام المذكر الغاب وفي غلام
 المذكر الغاية بالالف وقع الالتباس ان صورتهما في كلامهما معي لولا
 لغير في بينهما فيقال في غلام يا غلام هو وكذا في المضاف اليه ضمير الجمع
 الغايب نحو يا غلامهم لو الحق اخره الالف لثقل واغلامهم في فتح ففتح
 لغلام المثنى فذكر الاول بالواو والياء فقه اللبس وكذا في غلام المتكلم
 هو واغلامك لو الحق الالف وقيل واغلامك يحصل الالتباس بغلام
 المتكلم المذكور واغلامك مع اخوت يجر بالياء وقيل واغلامك ليرتفع
 اللبس ويحق ان الالف المضاف اليه نحو يا ايمن هو مبتدأ ولا يحق العطف
 خلافا ليونس فانه اجاز الحاء الف الصفة والموصوف كثر واحد ولام
 المذكر جن المضاف اليه وبين الصفة وجها احدهما ان الصفة مذكورة
 ولا لازمة للمندوب بخلاف المضاف اليه فانه كالحجز واللام المضاف اليه
 اذا لم يرد في خلاف الصفة والثاني ان الصفة اسم معرب منفصل عن
 المندوب بخلاف المضاف اليه فانه في الصفة كسائر الاسماء المنفصلة من
 المندوب اذا لاقى بها علامة التميز ولا سبب الالام المعروف لان العرض
 ان لا يرد في ذلك او طلب سواهم من الغير ومما انما يحصل ان يكون معلوما
 معروفا الا ان يكون متفهما بنحو واحسرتاه فانه لا يشترط التعريف فيه
 فقدان الامر المنفصلين للتعريف ولا يعاقب ولا جلاء لان هذا ليس
 بخصص حكيم في الالف العلم فانه لا يشترط التعريف بها في جميع بكونها في جميع

وي

ج

مما اضطر

ثلاثي وحذف منه لوجه الاسم الى ما ليس منه المكنة في الابدية خلاف للكوميدي
 فانهم يجوزون ترخيم التثنية اذا كان متحرك الاوسط مخبوزين باسمه
 مخروجا اما اشتراطا الثاني ان لم يكن على فاعل الله موجب ثلثا فاست
 الترخيم ترخيم العلم لكثرة استعماله وترخيم الموش لتقلده ومنه يالح ترخيم
 صاحب واهل كذا ترخيم كروان من الشواد وان كان من الشواد لترخيمها مع
 النقا العلية وتاء التي تبت ثم ان المحذوف يكون كالتثنية في السدس صديق
 ماعيل المحذوف على حركته او سكونه الا ان يعرض الى النقا السالكين يعود
 الى حركته الاصائية او جعل ما بين كانه اسم براسه في الترخيم وجهان احدهما
 ان يكون المحذوف في حكم التثنية لادمراره فظا واذا كان مراداً منيق حكم
 منادوا القياس والوجه الثاني انه يجعل المحذوف نسباً عبطاً ووجه ثانياً حذف
 لا للاعلان ومن قواعدهم ان المحذوف لا لاعلان بعد منسياً ويجوز الاعراب
 على ما يقتضيه فيل يذوب ويدا ويد بعد حذف الياء فعل الاول سبق ما قبل المحذوف
 على حركته نحو يا حار يا حار بكسر الراء او على سكونه نحو يوق يوقل فيكون
 يوقل سكوني الثاني استناده للمحذوف الا ان بعضه الى النقا السالكين نحو
 شاد وس شاد اسمهم فانه لو حذف الدال الاخيرة لبق فيله دال ساكنة لان
 المدغم ساكن بعد ثلاث فالتحق ساكنة في غير الى حركته الاصائية اذا اصله
 شاد ووزن فاعل متبعا يا شاد وبكسر الدال فعوله الا ان بعضه استلزام
 من قوله او سكونه اي يبق على سكونه الا في هذه الصورة فيقول على كل حال
 وموان يكون كالتثنية يا حار بكسر الراء في حارث وما جوق في ياقوقل
 وياش وياكرو وياحرا وفي السهم حرا وفي ضيق الواو في ياقولانه وسط لا طرف
 من لزم قبلها يا وياكرو ويقيم ضيق الواو فان قلت الواو متحركة وما قبلها
 مفتوح وكان حقها ان تغلب الفاعل قلت انما لم تغلب لان ما بعده الف ونون
 في السدس فهو في حكم التثنية واذا كان في حكم التثنية لم يلزم قلب الواو الذي
 قبله الياء ليطابق ساكنات وياشاد حركته اي شاداً فيكون (العلق والواحد)
 الا ان بعضه يماز في غير غيره حذف التاء وبقى الالف لكن سقطت لكونها ما بعد
 وياشاد في النقا فبا طبعه وعلى الثاني ومنه ان جعل المحذوف منسياً يقال
 يا حار بضم الواو ويقيم في النقا فبا طبعه لان المحذوف منسياً يقال

اسم فاعل
 ر

بنفسه فحذف منه اظه وياشاد في ياقوقل وحذف منه الدال فبقى ياقوقل المحذوف
 منسب فالواو طرف والواو لا تكتب طرفاً مع ضمها بل تكتب يا وبكسر ما
 قبله كاد جمع ولو واكرا تغلب فيه الواو الف لان المحذوف منسب فلا يلزم
 من قلب الف النقا السالكين خلا في اللغة الاول وياحرا فيها رجحوا قلب
 الواو مرة كان اصله يا حرا وي حذف يا التثنية فعل الثاني كان فيا سه
 يا حرا وضم الواو لكن قلبوا الواو مرة لانه واو بعد الف زائدة محذوف ان لم
 تغلب حركته فيكون قاعدة الاعراب في نحو قال في قال ومنقص مندا ان
 تاقلب الواو وايضا مرة على الاول لوجود تلك العلة بعينها وموانه واو
 بعد الف زائدة وقد قالوا على الاول يا حرا وبكسر الواو من غير قلبها مرة
 فلذلك قال المنصنف فيها رجحوا اي قالوا امكنا وليس سري لان مقتضى
 هذه العلة قلب الواو مرة في الوضعية قالوا وحرا وعده المرحوم منصوب
 وان من بها وفيه سطر ما وجه الاضرب فهو ان الحرة ليست للتثنية
 بل مغلبة عن واو من سكونه من مرة مغلبة عن الف التثنية فهذا امر
 الثاني فيم فلذلك انصرف واما وجه النظر فلا يما يدل في حرفي تانيث ولوماس
 بخلاف ان يعطى حكم التانيث ونسب من الضرف ويحتمل ان يكون النظر منوامة
 ح يكون ثعلبا وتغني الفاء لغیر التانيث وهو غير موجود كما سذكر نظيره
 بعد ذلك في جيلوي وياشاد اصله متوسمة على رخم عيولام الكلمة ليل يلقى
 اسم يمكن على حرفين ويا طبعان يقول على المزمع الثاني في يا طبعه بعد حذف
 التاء وجعل منسياً يا طبع بالضم لان مقدرها كان لكونه قبل تاء التانيث على
 حذف التاء وجعلت منسياً فلم يبق للاث فيضم وهذا جازوا يا طبعه يا طبع
 التاء من الحاء مختم ومنه قوله كليب اقم يا طبعه يا صاحب وليل اقام اسم على
 اللواكب يعني ان نحو طبعه اذا رخم حذف التاء منه وقياس اللغة الثانية
 يا طبع بضم الحاء كما قلت يا حريق وهذا جازوا يا طبعه بضم التاء والضم الثاني
 من الحاء مع الحاء ومنه البيت ومائة اكل اذا حذف التاء من طبعه وقيل
 يا طبع بالضم حصل الالف من اذ لا يعلم ان الحاء في طبعه او طبعه موحدة
 فاما اذا ان يفرقوا بينهما والمفتوح فيهما في الحاء فلهذا ان يفرقوا بين
 بعد ايراد ايمان فيكون بعد الحاء او قبله لا يمكن ان يكون قبله لان التاء لا يفسد

٢٢٩ حنوب بل يقع بعد الفاء والفاء المراد ودة لا يكون الا ساكنة لانها لو ردت متحركة فاعا ان
بحر كن بالضم او الفتح او الكسر فان طفت صارت على صورة غير المرخم فيعود المرخم
الى صورة غير المرخم وهو ناسر ولا وجه لكسر ما ولا يفتح يا ايضا لانها ناسر دي مفرد
معرفة فلا بد ان يره الياء ساكنة متصلة بالحاء منعقة عن الفاء وفتح الفاء
والحاء ساكنة لغرض حركتها متصلة معها اذ دخلت بينهما الفاء والحاء ساكنة والفاء
المرودة ساكنة فيقبل حركتها الحاء المرخلة مرسرا الى الفاء المرودة لئلا يعلق الفاء
ساكنة بعد الحاء الساكنة فتفتح الفاء من الفتح الاصلية التي كانت للحاء ثم تنفتح
الحاء لئلا يكون ما قبل الياء ساكنة فيصير في الصورة بالفتح بفتح الحاء والفاء والفتح
وجه تعسف هذا الكلام وكذا في البيت وموان يا امة ولو لم يكن حرفه لفتح
الهاء لانها ناسر دي مفرد معرفة ففتحها بنا على هذا التدوير ولا يجوز هذا اي الوجه
الثاني في يا صا ح ا ب لا يفتح تلك اللفظة في نحو يا صا ح ا ب حب لانها ترجع شاذ فلو
قم لكان المحذوف في حكم الطرح ولزوم ضم التزم لضم الذي يلو شاذ وان التزم
ما موشاذ شذ من ارتكابه اصل الشذوذ لان فيه محذوف من ارتكابه الشذوذ
وان التزم فلا يصح ا ب الياء لان ترقيم المسح يحلوي لما يلزم كون الفاء على بعد الثالث
اي لا يجوز اللفظ الثانية ايضا في حيلوي لانه لو حذف ياء النسبة والتقدير انما جني
ضمي يا حيلوي والواو محذوف مضروب ما قبلها فغيا سا ان يفسد الفاء ويقال يا حيلوي ولا
يكون الا الف الثاني لانه انما الف مقبلة ياء او فيلزم ان يكون فعلى يفتح الفاء في الثاني
وسمعه وتبائن منب للاحق ان يكون الفاء للحاء في محذوف ومن هذا يعلم
النظر المذكور في هذا والحكم بصرفه كما ذكرنا من قبل ولا في المسح بطريقنا لما يلزم
ما ليس من ان يفتح من لا يجوز الوجه الثاني في المسح بطريقنا ان اذ لو ضم يا حيلوي
على لفتح كسر اللام لما كان في محذوف كسر اللام ايضا وسو غير جاز اذ ليس في كلامهم
فيحل بكسر العين في الصحيح وانما جاز في المحذوف نحو سعد وسين ومسح وساني
لما ليس في اسلمهم للمبين ووا على يلزم ضمير يرجع الى ما اي شئ الذي يلزم وهو
ما ليس في اسلمهم وانما كان في اخر تاسر زائدة في حكم واحد اي في حكم زائدة
واحدة جزئيا نحو يا اسم ويا علم في يا اسم ويا علم وان كان حرف محذوف قبل
ما في اخرها ايضا ان كان الفاء في التمر حرض نحو يا منصف والافا الصحيح لا
خير ولم يفتح ضمير يرجع الى الصحيح المراد انما حذف في الفاء المحذوف فاعا

٢٣٠ ناذ انفس احدية انفس حذفها فاذا انفتحت المدة قبل لم حذفها مثل جعفر وان
وحدث المدة قبله ولم يكن زائدة لم حذفها كحذفنا فان اخره صحيح وقبله مرة لكنها
ليست بزايدة لان وزنه مفتعلا ومفتعل احسن على ا وسفعل وكذا اذا انفتحت
كوتى الفاء على اكثر حرفين لم حذفها كسعد لئلا يعلق الاسم على حرفين والطراد
بالحرف الصحيح احسن ان يكون حرف علة او لا يكون فان نحو مرسي اخر حرف علة
كحذف اصل لانه لام الفعل مع حرفا تاء يفسد كمنصور لان وزنه مفتعل ولو قال اصل
لكان اشبه لانه نوعي فزوح ما كان اخره مفتعلا وليس كذلك قوله والا اي وان
لم يكن قبله مدة في اخره في حذف حرف الصحيح نقطه وانما اقتصر على حذف الصحيح لانه
حذف معرف غير فان كان حرف صحيح لم حذف لان الصحيح لا يحذف تنقلا للصحيح وان
كان اخره غير اصل بل زائدة اقتصر على حذفه وكذا ان كان حرفا قبله غير زائدة في حكم
الاصل ولا حذف تنقلا لانه اصل اخر وانما اذ لم يبق اكثر من حرفين وطامرا لا يبق
الاسم على حرفين لا سيما عند من جعل المحذوف محليا منبيا هذا عند المصريين
والثاني من شطرين المركب مبتدأ خبره خبرلة الفاء ايضا محذوف الفاء فيلزم سبب
اي كونه خبرلة الفاء سبب لحذفه ولغرض ايضا كان حذف ان يقول بعد قوله محذوف
ووقع في بعض النسخ قبله وفيه خسارة اذ لم يسبق ضم ا ب في اخر خبرلة الفاء
حتى يقال ان شطرا من الفاء في خبرلة الفاء قالوا يا رجل في جعل في جعل كما حذف تاء
الثاني من الفاء في قوله ما ووجه مشابهة ان شطرا من الفاء في الثاني كونه
مطلقا بالاسم الاول بعد كما كان الفاء وكوون النسبة والتقدير واروين على تاسم
الاول دون الثاني في بيان ضمير موش في التفسير وحضر في انفسه كما ظهر
بضمير الخبر الاول فيما غير الفاء وينسب اليه يقال بهدي وغيره ولا يجوز الترخيم
في غير التاء الا في الضرورة اي في ضرورة الشعر كما قال الجاهل كعب لا يحرم و
ناسب اي لما رثب بن كعب ولم يبع فيه اي في ترقيم غير التاء حيث جوزوا وهو
حال الضرورة المذهب الاول وهو جعل المحذوف محليا ثانيا فلا يقال جاز في جاز
كعب بكسر الهمزة قبل ان يضم على اللفظ الاخرى وموان المحذوف منسب و
والفاء في الجاهل اسه هذا منسب المذهب وعلله بان الاسم علمه من هذا اللفظ بعد كانه
لم يحذف منه شي كان لم يحصل الترخيم في غير التاء فلو كان ما اذ في حكم الثاني
فانما اراد المحذوف في قوله يا حيلوي والتقدير يكون علميا في اخرها ايضا

المنصب عند العطف على حجة فعلية للترتيب القوي ورياء مرتبة
 فاختار فيه منصب زيد ليدل على عطفه للفعلية ويجعل القاسم بخلاف
 لغير القوم واما عطفه فقد مرتبه واد اعيد به يصير غير فاعلمنا رغبه المنصب
 وان تقدم حجة فعلية لان افعال الطلب واذا الفاعلية فربما ان الترتيب اقوى
 من ترتيب المنصب وهذا لان لما وجد فيه مرتبة اقوى من مرتبة المنصب ^{الترتيب} ^{المنصب}
 موقوف على الفعل اولى من اذ عطف على قوله عند العطف اي يختار المنصب عند العطف
 كما وانما بعد حيز النون والاسم فمما وجبت وفي الامر والذين من موقوف بعد
 الفعل فمما اولى من تقدير الاسم نحو ما ردا او اربا من حيث كان الترتيب والاسم فمما
 ترتيبا للفعل فتقدير الفعل اولى واذا قدرت الفعل جارا للمنصب وجبت ردا
 جارا لمرتب اى حيث يجوز ان لا يثبت من هذا للشرط وهو بطلب فعلا ورياء امره
 مثال للامر ولا يصير من ذلك للذين واما من اى زيد وجب به في الترتيب ليس الا اى
 لا يجوز الرفع لما ذكر المنصب بطريق ان قيل هذه الصورة لما يجوز فيه افعال راعى
 شريطة التفسير لانه اسم ذكر يجوز فعل مشتغل عنه بصيغة او متعلقه فمما
 من الترتيب وقال يجب الرفع من ولا يجوز المنصب وسيب اخراج الضابط انا ذكرنا
 شرط المعرف ان مشتغل عن الفعل بها فمما بصيغة او متعلقه ومنها لم تستغل الفعل فمما
 عن الفعل بالغير او المتعلق فان هذا الفعل لو فرض حذف شغل لم يبق فيها
 قبله لان الفعل محمول ومولا بهل رضى فمما قبله فالتا على ليس هو التفسير بل
 كونه رافعا والرافع لا يبق فمما قبله فمما لم يذكر المنصب ما ذكر غيره وسواء لو
 سلك عليه المنصب لانه معني عنه بقوله مشتغل عنه بصيغة او متعلقه اى بشرط
 ان يكون المنصب عن الفعل فمما قبله هو التفسير او متعلقه ومنها ليس المنصب عن
 الفعل فمما قبله اشتغال بالغير او متعلقه بل كونه رافعا وقوله في الترتيب والرافع
 ما جازا ليس منه اى ليس من باب ما اخبرنا عليه على شريطة التفسير مع ان ظاهر
 انه اسم بعد فعل مشتغل عنه بصيغة متعلقه فمما موقوف كل واحد منهما واما لم
 يكن من الباب لقوله فان الترتيب المعنى بالشرط عند المبرد جازا من عند سيبويه اى
 فيما علم عليه حكم الترتيب والترتيب في تم استلزامه جازا فان قلت اذا كان فمما
 فمما انه داخل والرافع فمما في تخرج هذه الصورة قلت بقوله مشتغل عنه
 بصيغة او متعلقه يعنى بشرط ان يكون المنصب عن الفعل فمما قبله هو اشتغال بالغير
 بالغير

حجة الفعلية

في موقوفه على الفعل

فاعلمنا رغبه

الى المبدأ واليه

بالغير او متعلقه ومنها ليس المنصب عن الاشتغال بالغير او متعلقه بل المنصب
 عن المبرد كون القاسم يعنى الشرط وما بعد القاسم لا يهل فمما قبله وان حذف هذا
 الشاغل فاعتنا بصحة العمل بالقاسم لا اشتغال بالغير او متعلقه واما عند سيبويه
 فمما جازا اذ الترتيب والترتيب في متلهم وخبره وهو في كتابه ايم او من
 مثل منكم اى في كتابه الحكم الترتيب والترتيب في متلهم وهو في كتابه الحكم
 ايم او من الحكم الاخرى لبيان ذلك الحكم فقال فمما جازا وكل واحد منهما فمما جازا
 مشتغلان فلا يهل اذ اعمى في الاخرى فالمنصب عن العمل ليس اشتغاله بالغير
 او متعلقه فقط والمرد من قوله مشتغل عنه بصيغة او متعلقه ان لا يكون المنصب عن
 العمل الا من اشتغال فقط وهذه الصورة ليس فيها المنصب موقوف على الاشتغال
 فتعطل على الترتيب وموقوف ليس المنصب بالصفة نحو قوله انا كل من
 حلقه بعدر عند العطف على قوله وى موقوف هو ما يعقل اولى من يختار المنصب
 في ثلاث مواضع اى حجة عند العطف على حجة فعلية والى ان يقع في موقوف هو
 ما يعقل اولى والثالث عند حيز ليس المنصب بالصفة فان لو فرض كل من كان
 حلقه معني لا الامور احدى اى يكون مجرورا صفة لشيء وموصوفه مراد اذ ليس
 المراء اذ ان الشيء المخلوق لنا هو بقدره وى فمما لم يكن مخلوقا لنا والثاني ان يكون
 حلقه من مخرج العمل خيرا لكل من وفيد المعنى المقصود اى كل من هو مخلوق
 لنا بقدره اى اذ نصبنا يكون التقدير انا حلقه كل من بقدره فمما المعنى
 المقصود فالحاصل انا الرفع يحمل لوجوبه بصيغة وهو موقوف والمنصب
 يعنى المقصود فهو رافع وسواء اى الرفع والمنصب وى مثل رافعا و
 مجرورا كونه اى داره لان الحكم الاوى رافعا وجوبا لا يرفع رافعا حجة اعمية
 وقام وحده حجة فعلية واما ذكره عند اوى داره لى فمما رافعا لا يرفع عطف
 العمل الترتيب على التفسير فقط لان المعطوف في حكم المعطوف عليه وى المعطوف
 عليه موقوف الى المبدأ الاول وسواء مذكر مع ضمير آخر كقوله هو ده الى
 المبدأ وجب المنصب اذ ارفع بعد كذا لا يلزم الا العمل بالشرط لا التفسير
 نحو ما ردا من نصرة فان شرطه بعض فعلا واذا قدر الفعل وجب
 المنصب وملا ردا من نصرة فمما شرطه بعض فعلا واذا قدر الفعل وجب
 لا يلزم الا العمل فعلا او تقديرا وليس منه اى ليس من الباب فمما

نعم

صدره

الى المبدأ واليه

1. *Handwritten text in Arabic script, likely a title or heading.*
 2. *Handwritten text in Arabic script, likely a date or location.*
 3. *Handwritten text in Arabic script, likely a signature or name.*

فهم حاجه الفقير
الى الطرط وموم
انفكا كما من مطلق
فوق النوازل

المؤمنين

في ص
في

تاریخ

下

مكتبة

وہو

بعد ان كان الحافظ من اذلة المتأخرين ومن الباطل ان الواو لما كان غنما لم يكن كانه
ما لم يمتدح وجدا في وقع الحذف اجمالا بعد ان قد استمر الطبع من رطبيا والعامل في خبر
اسم الاشياء على راي وايطيب على راي وفعل يمتدح على راي اي هذا اذا وجد سيرا
اطيب منه او وجد رطبيا او اذا وجد رطبيا ووجد من بعض النسخ اذا وجد رطبيا الا انهم
قد حذوا الطرف وما اضيف هو ان يدعى بالهال في الفعل المضاف اليه سدا لما كان سدا
كما في خبر في ريبا فالحال يعود والاختلاف السابق في عامل الطرف يعني ان هذا قد رطبيا
وهو اذا وجد في خبر الاختلاف السابق ان عامل هذا الطرف من يكون العامل في
الطرف اسم الاشياء على راي وايطيب على راي والوجه ان ايطيب ان اللاحق ان
ان العامل في سيرا ايطيب لا اسم الاشياء لانه في لغة العرب والمثاليين والوجه استمر
وجبت اللاحق ان راي والمثاليين في خبر من تفصيل النسخ على غير بعض باعتبار
واحد اذا الاول وهو سيرا من جهة هذا الوجه وجوده على ان العامل هو ايطيب
لا اسم الاشياء الاول انه لو كان العامل اسم الاشياء لم يضع الكلام اذا
ثم كان الحذف واليه سيرا لكن يوجب والمثاليين في رطبيا في الملازمة ان العامل
هو المتفرد بالحال فيكون العامل اسم الاشياء لفساد الاشياء حال البسوة و
واما ما استعاره في قوله تعالى استعملوا هذا الكلام في خبر حال البسوة وانما
انه لو كان اسم الاشياء هو العامل لم يستعمل هذا الكلام اسم الاشياء اسم الغنم
لا يدل على الاشياء لكنه قد سبق ان يقال في خبر سيرا ايطيب من رطبيا فينبغي
ان يكون العامل هو ايطيب لا اسم الاشياء والتمثيل انه لو كان اسم الاشياء هو
العامل لكان سيرا من جهة اسم الاشياء لا من جهة ايطيب فكانه انما المشار
اليه في حال البسوة فينبغي ايطيبا على رطبيا وحده كذا الا طيبا لا تفعل الا باعني
امرين في كون الا طيبا باعتبار حاله واحدة وهو حاله في رطبيا فليس يفصل
الشيء على نفسه الا لا يتعلق ايطيب بشيء على هذا الحد بل ان من جهة هذا فان
قلت معلوم ان الا طيبا لا تفعل الا باعني ريبا لكن لا سلم انه يتخذ ان يكون
المتبادر ان معلوم ان قلت ان ايطيب ان كان عامل لا شئ له على معنى
التفصيل في معنى التفصيل نسيم وتعد في خبرين مفعلا ومفعلا عليه
فلا بد ان يكون عامله في الفعل هو ايطيب ان يكون عامله في الفعل هو ايطيب لان نسيم
الا فليس له ان يما حذوا وحاصل انهم قد قصدوا في خبرهم ان يكون العامل هو ايطيب

في حال الاشياء
لما وقع موقع
فان
في خبر عامل في خبر
في خبر عامل في خبر

ما احتجوا به من اعتبار اذ الاول باعتبار الفصل والثاني باعتبار المفعول وعلم في الاول
على الفعل العروج ولذا انقروا في الثاني على المعنى فامنع التقديم وهو انما هو
في خبر ايطيب هذا جواب عن سوال مقدور وهو ان القائل ان يقول لا يمتدح ان يكون عامل
واحد على في حالين مختلفين وهو واحد وهو صنف ركبنا شيا في حاله واحدة
لان التقييد بالحال ينشأ ما سوا ما اذا كانت صنف ركبنا شيا في حاله واحدة
على الركوب ولم يوجد في خبره وكذا لو قلت ما شيا فتعقد به دون الركوب فلو
جئت منها يلزم ان التقييد بكل واحد من التقييد بالآخر فيلزم ان يكون
التقديم هذا ايطيب سيرا رطبيا وهو غير مستقيم في الحال المذكور فاجتنب
بانه ليس سوالا في الحال الذي ذكرته وهو صنف ركبنا شيا في حاله واحدة
اطيب فان قال على الافضل وهو سنة سديج حالين مختلفين كقولهم مثلا
على اعتبارنا باعتبار الفصل وباعتبار المفعول في خبره كونه عامل في حالين
مختلفين كونه مثلا على اعتبارنا في خبره كونه عامل في كل حال باعتبار
الاعتبارين ثم توجه سوالا آخر وهو ان ايطيب لم جازا على ما في خبره عليه
وسد سيرا فاجاب بانها علمت سيرا باعتبار الفصل المذكور عليه لفظ ايطيب
فهو كالفعل في تقدم مجوله عليه وما على رطبيا باعتبار المفعول وهو
من لوازم ايطيب وكان العامل معنويا بهذا الاعتبار فلو انك اصنع تقدم رطبيا
عليه وفي نظر لان ايطيب من شيم الفعل وشيم الفعل كالفعل في حوار
تقدم الحال عليه ومذلوله هو اصل الفصل فاما الفصل والمفعول وفي خارجا
عن مذلوله لكونه الفصل شيم سديج طرفين فاما هذا ومفعولا فاما ان يكون
يكون الطرفين داخلين في مفهومه او خارجين اما جعل هذا الطرفين وهو انما عليه
الاعتبارين من مذلول الفعل فحذف وجعل الآخر هو المفعول من معنى الفعل
الفعل فهو ممتنع وتوهم فامنع التقديم من لوازم جعل المفعول من المعنى
دلالة على المعنى وهو على الجنب ثم التحقيق ان معنى اصل الفعل من غير انه
الترجيح هو العامل في الحالين وبما انك تقول ان الترجيح طاب هو المحمديا على
وطاب رطبيا فاعامل في القالب هو الفعل وصوفى سيرا فاما في خبره فاجب عليه
على طاب فعنه صراحتا في خبره في الخبرين في الخبرين في الخبرين في الخبرين
التي سيرا فارجع من الخبرين رطبيا فاعامل في الخبرين هو اصل معنى الطيب والترجيح

لا يمتدح ان يكون ايطيب
عامل في خبره
مع انهما حالان مختلفان

طرفين فاضلا ومقصود
فهموه من مستدس

لا مدخل له في عامله في الحال بل موقوف على بعض وكذا في العبارة التي هي المختصة
ومن هذا سبب اطلاق صفة طبيب العامل في الحالتين اصل الطبيب اذ الطبيب
في الموضوعين والمرجع عنهما بعبارة مختصرة ومن الطبيب ولا شك ان معناه
مطو لا و مختصا واحدا وان اختلف في التفسير فليخرج الجواب عن السؤالين
احدهما هو انه لم يزل العامل في حالتين مختلفتين وجوابا عنه ان الطبيب عند
التفكير يرجع الى عاملين وهو طبيب سراسر وطبيب والتا في ان لم يزل في الحال
المتغيرة مع ان على اصل صفة اذ لا يعمل في المظهر والجواب ان عمله باعتبار
نفسه لا اصل الطبيب لا باعتبار الترجيح على بالخصاء اذ العرض ترجع عليه
سراسر على طبيب سراسر اصل الطبيب هو العامل في الحالتين دون الترجيح فاطيب
لتعين فعلية يعمل بها فليكن لا ترجح على ان يقول الحال في المظهر وطرف فليكن
ان يعمل في متغيرة او شاذة لملاحظة الظرفية المتغيرة في لفظ الحال في لفظ
الكتاب نظر اذ اعتضد ان يكون عمله في موضع باعتبار التعليل وفي موضع
باعتبار الترجيح وهذا ليس كذلك اذ العامل في الحالتين هو اصل الطبيب لا
الترجيح وهو يميز الوضوح ويكون اي الحال موطاة هو ان اترتاه من اعراب
معنى الموطاة ان يعاد في الحال ايضا من شأنه لو قيل ان اترتاه عويا
فكان حلا مقبولا فلا عار من ان كان في الحال موطاة لا ترجح فيكون من قبل
مدى في ان شاء فذكر على سبيل التمهيد والتوطية ونظيره ظننت زيدا في حال
معناه ظننت قيام زيد اذا المظنون هو القيام لا ذات زيد فذكر زيد على سبيل
اما التمهيد والتوطية فكان معنى ان شاء في حال كونه غريبا فذكر القرآن في
الحال على سبيل التمهيد والتوطية ولذلك سميت موطاة اي مذكورة على سبيل
التوطية والاقا لغيره الاول من الحال وهو قرأنا غير في الحال وهو مفعول
ان اترتاه ويكون اي الحال حيلة خبرية قال الله تعالى والواو والضمير نحو جاري
وابوه قيام او الواو وحده كقولهم والحيث معادم اجراء خبر في الظرف
يعني ان الحال اصل ان يكون مغزا لان من المتصورات وقد يكون حكمه
خبرية على تقدير الخبر في اختياره بالخبر من الاستثبات فان لا تقع حالا
في لا تقع خبرا في الخبر والواو استعملت على مستوفى جسد اليم كانت صفة
فخرج اليا في خبر عنها ومن في الحال والواو استعملت على مستوفى جسد اليم كانت صفة

في مو
في

حاله

في
في

في غاية القوة واما الواو وحده فمما يجوز من الضمير وحده لا الواو يدل
في الاستواء علم الربط والضمير لا يلزم ان يكون في المبتدأ ففي الواو المصحح
بالخبر في اول الامر معلوم فذلك قال او بالضمير وحده على ضعف كونه موطاة
حيث ان الليل على ما عاين الى جعفر سريته لم يفرق وسريته ان لم يفرق
والواو في الحال وقوله اجراء لما خبر في الظرف معناه ان الحال في المعنى كالظرف
الا معنى ذلك جاز زيد وابوه قيام جاز زيد في حال قيام ابوه وكما جاز ان يجزى
الظرف عن الضمير جاز ان يملك الواو الا قوله جاز ان الضمير والمضارع المبيت
بالضمير وحده عوجا زيد يهرب واما يفرم الواو لان الفعل المضارع مذكور باسم
العامل في اسم الفعل شرط الضمير وحده اذ وقع حالا فكذا المضارع وقوله
دون ذلك وينفق الجار ليست الجملة فيه حالا بل هو كلام مستقل اي اذكر
دون ذلك فانه ينفق الجار دون تلك الجملة لانه اصل المثل ان انسان ارا دبع
جار له فقال لمشور اطر جاري وكل جعل في حاله دخول به السوق قال له
المضارع هذا جارك الذي كنت مصيبر عليه الوحش فقال دون ذلك وينفق
الجار ان التمر قول دون الذي يقول فان الجار ينفق بدون هذا اسم الضمير
وعا سواها اي ما سوى الجملة الاسمية والمضارع المبيت بالواو والضمير و
باجد مع ما سواها اي ما سوا المضارع المنفي او المضاف الى المضارع وكل واحد منهما
امامع الواو ومع الضمير او مع كليهما ومن سعة امثلة ومن ظاهرة ولا يفرق
المضارع المبيت من فعله الخيون بان ادا وليت الماضي قد مر من الحال فترمت
معها فلفظا او قد مر من زمان الفعل المعطوف عليه فلفظا لا فلفظا كان
العرض في الاتيان فقد مقارنته زمان الحال لزمان العامل فلا يعمل من الثاني
بعد لانه جاز ان يكون العامل ماضيا والحال الذي اقترنت بعد قرب من الحال
فما ان لا يكون زمانه زمان العامل واحدا فلفظ الاستعانة وروا ذلك والاء
فغير هذا التعليل لا يغير المطلوب وهو معنى الحال لا ان يرد ان الفعل
وان توقع في الزمان الى غير ذلك استناد الفعل الى الفعل يكون حاله الاخر
فلكي في الحال ماضيا غير مقرب من الحال بعد لكان الفعل حاله الاستعانة
علا لا يكون مقارنته لكان استناده فاما كل اقامت جاز زيد وقد ركب في الخبر
ان كان واقعا فاما كذا اسم الجرح اسم حصل حاله الاستعانة فاما ان يسمي ان

يكون

في

تكون من القول وهو كقولكم في الولايم متفقين في العبادات المختلفة وكذا في
العلم اعتبارا بجهته وعظمته ومن العرب اشتباه البسائر العوارك التي تختص من
عركت المرافعة ان يتحولوا هذا التحول وهو كقولكم اعتبارا في حال العلم
واشتباه البسائر المختص في حال الحرب ويجعل عند سبويه على المصدر اي
في جميع الصور وبلد ذلك اي اعتبارا في حال العلم وهو كقولكم في المكونة
اسمية يجوز ان يقول عطوف اي احق حال المكونة بان يكون مفعولا مفعول جلة
اسمية لان المقصود هو الثبات والادوام لا التعقل ولو كانت العلية فعليه ان
القول والحدوث وليس المراد ذلك كما في المثال المذكور فان العطوف مفعول
الابوة وانما لزم الاشارة لان العلية الاسمية مفعول لا يصلح مفعولا بالاحوال
كما في المثال فان الابوة لا يتغير بالعطف بمعنى انه اذا انفتحت الحال وهو عطوف
انفتحت الابوة ولا بد الحال من عامل فذلك قدر له عامل ويعود جلة اسمية ولا
تصدر بالاولى والاعراضا بها مفعولا مفعول الحقل لا شك فيه فان قوله لا شك فيه جلة
اسمية وفعت حال المكونة ومنها لم يصدر بالاولى لان الحال المكونة مفعول بها قبلها
فلا مجال للحقل الاول ومنها وبين الجلة المكونة بها وذلك الكتاب لارب فيه على احد
الوجود يعني ان لارب فيه حال موكلا على احد الوجود وقيل ان لارب فيه
خير بعد خبر ذلك والخبر الاول هو الكتاب وقيل ذلك مبتدأ وكتاب صفته
ولارب فيه خبر ذلك وقيل لا محل له من الاعراب بل جلة مستأنفة منقطعة
على مبتدأ ومنها لا سيما ما لم يكن التعريف على الحال محوطا ومثله كافه وقاطبة نحو
اسم معنى اصنامهم صداما منيت بالاسم فقال وقد استعمل صاحب المفضل
لفظ كافه فمفعول معان محط بكافة الابواب ومنها اي من المصنوعات
التي هي من موكلا في الامام ما مستقر ذات موكلة او مقطرة الموكلا بالامام الله
المستقر ان يكون ثانيا في اصل الوضع نحو عشرين وثلاثين ونحوها واحتمل ان
الاستقرار المستقر كالمعنى فانه وان اشكل على الامام لكنه لم يستقر في اصل الوضع
او موكلا موضوع في الاصل لمعنى معين ثم التبس على السامع في الاستعمال
في الامام عاين لا يستقر في اصل الوضع خلاف نحو عشرين فانه موضوع على
الامام وهو المستقر ذات يتم ان يكون الموكلا فانه يجمع الامام المستقر بجميع الترات
لجميع الترات ويعود على الموكلا في جميعها فانه يجمع الامام المستقر بجميع الترات

مبحث البسائر

لا يجمع بين الامام والبسائر الصفات ففقد الترات موكلا في الترات موكلا
مذكورة او مقطرة شتمل نوعي الترات المعززة والمجزة فالاول وهو ما يرفع الامام
من ذات مذكورة لا يكون له مفعول تام بالنسبة لفظا نحو را ثوبه خلا او مقطرة
في الامام موكلا وهو احسن وجها والمجزة اي في المين فالاعدا لا يكون موكلا
عند رجلا لان الاصل فيها ثلث وعشرة بغيرها ثلثون مقدرا وكلم الاستهانة
موكلا غلام استهانة وكذا المجزئة مفعولا بغيرها ومن موكلا يعني وكذا كم
المجزة اذا فعلت منها ومن موكلا موكلا في الدار وحلا لغيت وكلم بالثاني
مفعولا على عطف اذا لا اكاد من الاقطار ففعل فخرج بقدر الموكلا لا يستهانة
وانما قيل المجزئة موكلا مفعولا لانها اذا لم يوجد فعل في موضعها في الجزة ففعل
مكون فيه موكلا مفعول حاله الاضافه واذا كان مع الفعل فالسوس مفعول مفعول
لا ياتي مفعولا موكلا لا يستهانة فانها غير مفعول مفعولا لا يكون موكلا مفعولا
فيها موكلا بقدر النسبة عليها لانها موكلا موكلا وكذا عطف على كم المجزئة اي
عند موكلا موكلا لو قلنا موكلا موكلا بها فان السوس ايضا مفعول موكلا موكلا
التي هي والجمع عطف على قول بالسوس اي وقام الاسم بالسوس وهو في التثنية
والجمع موكلا موكلا وعشرين درهما والمراد يكون الجمع ما يشاء بالجمع ومن
في الاعداد وعشرين درهما وانما لم يثنى في الجمع العيني نحو عشرين وحواليه
انما الكلام في تميز المعززة وذلك من تبيين الجمل لان فعل الجمل ما يكون الامام ضم
في نسبة من في الفعل او ما ضايع الفعل على ما سبقت في الاشارة عطف على موكلا
الندم اي وقام بالسوس وما لا ضايع موكلا موكلا لا ياتي موكلا موكلا اي اكثر
العشر المعززة موكلا موكلا وكذا انما الموكلا موكلا موكلا موكلا موكلا
او وزاعه موكلا موكلا او موكلا موكلا موكلا موكلا موكلا موكلا موكلا
عده انا صحتها نحو عشرين الى تسعة وتسعين درهما وما بعد انا موكلا
احتمل ان تسعة وتسعين موكلا موكلا العشرة فمادة المابة والالف وما بعده
منها موكلا اي في الجزة نحو عشرين درهما موكلا موكلا موكلا موكلا موكلا
على صريحا موكلا موكلا موكلا اي في كم الاستهانة موكلا موكلا موكلا موكلا موكلا
اي في كم المجزئة اذا فعلت منها ومن موكلا موكلا موكلا موكلا موكلا موكلا
لا تروى موكلا موكلا موكلا موكلا موكلا موكلا موكلا موكلا موكلا موكلا

وكانت على

في التمييز المنصب وكان رجلا في المعنى الخبير به نصب ما يعلمه وان كان
ادجال من نحو كذا من رجل لقيت اكثر من المنصب واحد وكذا في الصحيح
وعبر عن كذا في معناها ايضا مثال لما كان كناية في العود وقدر الخبر في كم لا يستلزم
منه مسئلة الكتاب على كم حذو بطل من وجهه اي على ما به حذو او العاين
وحله الخليل على اختيار من دون الاضافه حوكم رجل لقيت اس كم من رجل
لا يكون مضاعفا بل تقدير النقصين عليها كما اذا نصب تيمم من والنصب اكثر
اي المنصب في كم الاستغناء به اكثر من الخبر او مضافا عطف على مقدار اي
اكثر لانه لم يمتحان مقدار او مضافا نحو على القصة مثلا زيدا فان مثل القصة
ليس من المقادير ولكنه مما يقاس به الشيء وليس مقدارا حقيقيا وفي العود
نحو البتة اس بقدر يميز العود وقوله في العود يتعلق بالفعل بعده اي
نحو المهيمن من المعهود وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين لان العود في
التميز رفع الالهام واذا حصل بعدوا استغنى به فخصي فغرد انه يجب افراد
الا في كم المختارة فان الافراد لم يلزم هناك قال كم غلام اشتريت وكم
غلامي اسوت فاذا نصب بان وقع فصل بينه وبين يميزه لا يلزم الافراد ايضا
بل يقال كمن الدار رجلا او رجلا لقيت وهو اني عشرة اسما طامعول على
البدل بعد ايراد وجوابنا لا يرا ان يميز العود وهو ليس بعدو فاعلم
بانه ليس يميز بل هو بدل من اسمي عشرة والمميز يحذف اي اسمي عشرة
فخره او ام وحكمه على ما فاعلم من جهة محذوف واسمها بعلها على الحال
منها ايضا ايراد فان المميز حق ان يكون الافراد لان كم فيه الاستغناء به
يميزه بل هو ان يكون مفردا منصوبا فاجاب بان على ما ليس يميز بل المميز
محذوف ان كان كمن نفس او شخص وعلى ما نصب على الحال من الضمير
في الطرف العايد الى كم يعني الكثير فلذلك انتصب على ما على الجمع عند
ما لحظا بغير من الحال ووزن الحال في الجمعية حاصلة نظر الى معنى الكثير
وكان اولي انه لا يكون الفا في قول فالتمييز لان المحكوم لکن مبتدأ وقوله المميز
فيه المحذوف خبره ولا موجب لدخول الفا فيه كما مراد لوقال واما حوكم
كمانه المميز فيكون مفردا ولا يجوز ان يضافه الى لا يجوز ان يضافه فيها اذا كان
المميز مفردا نحو احد عشر الى تسعة وتسعين فان يميزه منصوب مفرد
لانه

في التمييز المنصب

في التمييز المنصب

في التمييز المنصب

لان الاصل ولا يجوز ان يضافه الى غيره وانما لم يميزه لان في التمييز ان
يكون منصوبا مفردا واما في العود من عشر الى تسعين فان لم يميزه الاضافه
فيها لانه انما يحذف النون ولا يحذف لانه ليس به في الخبر حقيقة
فيكون كذا اما يميزه بكون الجمع وهكذا قالوه وغيره نظرا ولا يتعين التذكير
والا ثبت في غير العدد المركب نحو عشرتين وثلاثين وهو من العهود التي
في اواخرها النون الى تسعين نفاق عشرتين رجلا وعشرون امرأة وفي المركب
ان كان احد عشر الى تسعة عشر تذكير الاول وحذف الثاني من ان في تذكرون
من على نحو احد عشر اثنتا عشرة وثلاث عشرة وكذا ثمانية عشرة
في الجواز ولما في قيم نونت شروع في بيان التذكير والاشت في التوكيد بقوله
تذكروا اي تذكروا في المركب ان كان على نحو احد عشر الى تسعة عشر فان تذكروا
تذكروا الجزء الاول وهو احد عشر وشعره ان احد تذكروا طامعول واما تسعة تذكروا
يوجد في التذكير كما سياتي في تسعة رجال وحذف الثاني من ان في تذكروا تذكروا
الجزء الاول وحذف الثاني من الجزء الثاني وهو عشر من احد عشر الى تسعة عشر
فان تذكروا حذف الثاني على ما في التذكير والتأنيث في الاصل الاعلى فاعلم
الغياض في العدد قوله وان كان على نحو احد عشر عشرة اي وهو ثلث المركب
ان كان نحو احد عشر اثنتا عشرة واثنتا عشرة وجود الثاني في الجزء الثاني وهو
عشر من احد عشر الى تسعة عشر وذكر ان يكون سبع عشرة لفظ
الجواز في الموت وكسر لفظه قيم اما في احد عشر واثني عشر واحد عشر
واثنان عشرة فانها جارية على القياس وهو وجود علامة التأنيث في الموت و
عدم في التذكير واما ثلث عشرة عشر الى تسعة عشر الاول حذو على حاله قبل التركيب
في انشاء العلامة في التذكير وحذفها مع الموت على ما سياتي في تعليل واما الاسم
الذي في ما حذف منه العلامة في التذكير واثني عشر الموت ولم يجر على القياس
قبل التركيب كالجزء الاول لانه لو اثبت مع التذكير فخص الى الجمع من علامته تأنيث
لوقيل للمتمم رجلا مع الاستغناء به عن ذلك بواحد وكذا الاول احق بذلك لانه
قدمت له حكم النسب واما انشاء العلامة في الجزء الثاني مع الموت في رجل التذكير
لا يحتاج للمفردة لان على التذكير في حله من ان يميزه من التذكير في الاول على
سبب من الموقر ولا يلزمه في الجزء الاول ان يميزه من التذكير في الاول على التذكير

في التمييز المنصب

في التمييز المنصب

في التمييز المنصب

وكان أصغر من كان يما عتار الخمر ومولود من هذا أمثال قول ان كانا اسما اي
 وان كانا صفة كما في ما اعطيت من وطعم ابي وكانت مطايع لم في الاخر او
 الشبهة والجمع هو الله وده حارسا ودهي فارسين ودهم قوارب في هذه صفة باعتبار
 انهم قدس لا باعتبار انهم عارسا واحمل اي الصفة الخان اي جاز ان يقال ان
 عارسا يصفون على الحاكم من العبد في دهر والدها المس وعال في الدم لا زود
 اي لا خيرة والام في لله للعب والرجوع والرجوع من الله تعالى
 الصفة من الله الذي من خيرة وجوده كونه المهر في والنا في الصفة او
 بعض من في ابي اعطيت من ذلك اللبس الذي مولود وتبين مثل هذا القول
 انما في الصفة والتميز في لان المقصود مدح بالقرعة سبب لا مدح حال
 القروية او مدح حال القروية سبب بغير ما من الصفة وهو ما يدرك
 اي ويلزم التميز التميز اي لا يكون الا في تلك الحالة الذي هو مدح
 المهر من واحتجوا عليه بثلثة اوجه احدها القياس على الحكم في الاشتراك
 في ربح الايام والنا في ان المقصود من التميز مع الايام وهو ما حصل بالكر
 في ربح التميز والثاني ان التكرار هو الاصل والمعروف مع علمه ولا يعدل
 عليه في الاصل في القوم المأخوذ ولا عرض في التعريف لما ذكرنا ومع للاختراي
 القول الاخر وهو مدح الكونية يقول في الامس ستم نفع من هذا فان
 المراد الا من ستم نفع او ستم نفع لان المقصود مفعولا وهي الاول اي في
 القول الاول وهو الاخر في الاية على من هذا المعنى اي في ستم نفع او على
 فتم نفع من الجمل اي جعل نفسه ونحو في الكتاب فيمن قراءه فتم نفع طاردا في
 الاية قراءه اخون ولقد ثبتت كتب كثيرة معتبرة في مشهور القراءة وشواذها
 وسالت المختصين في القراءة واستغربت على نقل قراءه اخون في الاية المشهورة
 ولا شذوذ ولعل المصنف وفق على ما لم يفتي في الاية مع المختصين بالتحقيق
 والتميز عليه ويحتمل ان يكون غلط في النسخ وان كان الاصل من قبل اي
 على احد الاقوال او تحقير الاية من المختصين والتميز في الاية فلا يعين
 لو احدثوا بعده لخط صاحب المعنى او قال جهة الكونية فويل مع ستم نفع
 على القول ولم يفعل فيه تقييد اخوي مع انهم في الاية في شذوذها
 فهو في الاية في شذوذها وهو في الاية في شذوذها

وكان أصغر من كان يما عتار الخمر ومولود من هذا أمثال قول ان كانا اسما اي
 وان كانا صفة كما في ما اعطيت من وطعم ابي وكانت مطايع لم في الاخر او
 الشبهة والجمع هو الله وده حارسا ودهي فارسين ودهم قوارب في هذه صفة باعتبار
 انهم قدس لا باعتبار انهم عارسا واحمل اي الصفة الخان اي جاز ان يقال ان
 عارسا يصفون على الحاكم من العبد في دهر والدها المس وعال في الدم لا زود
 اي لا خيرة والام في لله للعب والرجوع والرجوع من الله تعالى
 الصفة من الله الذي من خيرة وجوده كونه المهر في والنا في الصفة او
 بعض من في ابي اعطيت من ذلك اللبس الذي مولود وتبين مثل هذا القول
 انما في الصفة والتميز في لان المقصود مدح بالقرعة سبب لا مدح حال
 القروية او مدح حال القروية سبب بغير ما من الصفة وهو ما يدرك
 اي ويلزم التميز التميز اي لا يكون الا في تلك الحالة الذي هو مدح
 المهر من واحتجوا عليه بثلثة اوجه احدها القياس على الحكم في الاشتراك
 في ربح الايام والنا في ان المقصود من التميز مع الايام وهو ما حصل بالكر
 في ربح التميز والثاني ان التكرار هو الاصل والمعروف مع علمه ولا يعدل
 عليه في الاصل في القوم المأخوذ ولا عرض في التعريف لما ذكرنا ومع للاختراي
 القول الاخر وهو مدح الكونية يقول في الامس ستم نفع من هذا فان
 المراد الا من ستم نفع او ستم نفع لان المقصود مفعولا وهي الاول اي في
 القول الاول وهو الاخر في الاية على من هذا المعنى اي في ستم نفع او على
 فتم نفع من الجمل اي جعل نفسه ونحو في الكتاب فيمن قراءه فتم نفع طاردا في
 الاية قراءه اخون ولقد ثبتت كتب كثيرة معتبرة في مشهور القراءة وشواذها
 وسالت المختصين في القراءة واستغربت على نقل قراءه اخون في الاية المشهورة
 ولا شذوذ ولعل المصنف وفق على ما لم يفتي في الاية مع المختصين بالتحقيق
 والتميز عليه ويحتمل ان يكون غلط في النسخ وان كان الاصل من قبل اي
 على احد الاقوال او تحقير الاية من المختصين والتميز في الاية فلا يعين
 لو احدثوا بعده لخط صاحب المعنى او قال جهة الكونية فويل مع ستم نفع
 على القول ولم يفعل فيه تقييد اخوي مع انهم في الاية في شذوذها
 فهو في الاية في شذوذها وهو في الاية في شذوذها

19

بما

المشهور

1

مطلقا ان كان العامل فعلا او معنى فعل هذا مرصبا سبويوم وجهه بر البصر بين
واحقوا عليه بوجه احد ما ان التميز والمعنى فاعل على ما سياتي اذ معنى طاب
زيد نفع طاب نفس زيد ومعنى نصيب زيد يعرف زيد الفاعل يقع مقدم
والثاني ان التميز يعرف والتفسير لا يقدم على المفسر والثالث ان الغرض
من التميز كقولنا شيئا محلا او لا هو مفسر اخر ليكون اوقع في النفس ذلك
على ما سياتي في هذا الباب فلو قدم ثابت هذا الغرض خلافا لما ذكره والمبرر
في ان كان العامل فعلا نحو قوله البحر سلمي بالفتراق جليها وما كان
نفع بالفتراق فثبت فحين ان التفسير في تطيب هذه هي الكونين والمآز في
والبرر جواز تقدير التميز على العامل اذا كان فعلا واحتمال القياس
على الحال الجامع الاشتراك في رفع الالهام وجواب بالفتراق وهو ان الحال
فصله فجاز تقديره كالفعل والتميز فاعل في المعنى فلا يقدم واحتملوا
ايضا يقول احسن ههنا ان تعجز الفت على رواية ثابت التميز في تطيب
واما تنبيه هذه الرواية لان في كاد غير الثالث لتذكيره وفي تطيب فخير
سلمي اي وما كان الثالث تطيب سلمي نفع بالفتراق مقدم نفع اما على
رواية التذكير في غير تطيب فلا يعين الاستدلال اذا كان ان يكون التميز
في كاد للحيث ونفع نصيب على التميز من كاد وهو العامل فيه وكلف تطيب
خير كاد اي ما كان نفع تطيب بالفتراق معنى ما كان نفع تطيب بالفتراق
ويروي وما كان بالقول ولا استدلال لهم في الجواز ان يرجع خيرا كان
للمحب او الى سلمي بنا وبين المحشوق والمحب ونفع حين كان
تطيب على التذكير او على التام نفع صغر نفع بنا وبين الشخص في التذكير اي
ما كان نفع تطيب بالفتراق ويروي تطيب بالضم من الاطمان ولا استدلال
فيه ايضا كون نفع منعولا لتطيب مقدما اي ما كان تطيب نفع بالفتراق
وجاز على رواية كاد وثابت تطيب ان يكون التميز في كاد للحيث اول سلمي
ما لنا على المذكور ونفع خير كاد وتطيب صغر نفع اي نفع تطيب بالفتراق
ويكون على استيصال كاد على الاصل المرفوعة هي هم كاد كرت ابيا والاربع الاول
والغرض من الاستدلال ان الاستدلال ان هذا على ثابت التميز في تطيب
وذكر في التعليق ان دلالة البيت على رواية التام نفع فاعلم هذا الاستدلال
يرجع

يدفع قطع الدلالة ثم التميز في الاصل فتصعب ما هو متصعب عنه اي موضوع
رجح المعنى ما انصب التميز عنه اذا الاصل حدى سمي سواي وعمل على الانا و
درهم حشرون وكذا في طاب زيد نفع الاصل وصف النفس بالطيبة و
الفاعل من المعنى هو صوفي بالفتراق وانما اربل اي التميز على صوفي اربل
اربعان التميز لفظا ما انصب نفعها اي طلبا نصيب من التميز والتميز
اما المبالغة فلا ان كون الشيء محلا او لا هو مفسر ثانيا المبالغة ووقع في النفس من
ذلك مفعلا او لا ونقصه وقام تقديره في علم المعاني والبيان واما التوكيد فاما
ان يراد به تقدير المبالغة فتوكيدها واما ان يراد به التميز فتوكيدها التميز
محلا ومفعلا وهو كزيد زيد او زيد نفع وهو ساسي ومن المصنوعات ما يوجد
انصب من المستثنى وهو المذكور بعد الا واحتمل نحوها شاعرا وكذا وغير
على ما سياتي وقد يوجد في بعض النسخ منكرا وهو المذكور بعد الاخير الصغر
وكان غير محتاج اليه لان المراء يقول ما انصب ما جاز انتفاعه والاعني
غير جاز انتفاعه ما بعده اي نفع تقول ريت رجالا زيدا وانما حده
هذا التميز لانه اراد المستثنى من المتصل والمنقطع واحدهما يخرج من متعدد
والاخر غير يخرج من غير ما يشتركان فيه فمتصل اي في المتصل من متعدد
ان كان من غير من متعدد لفظا او غيرا نحوها في القوم الا زيدا من اماكن
للمتعدد لفظا اي لفظه موضوع لمعناه ولو مثل نحو الرجال كان اولي و
وهو رب هذا الدلالة هذا مثال للمتعذر تقديره اذ لفظ زيد علم موضوع
للمتخصص لا تعد فيه وليس في لفظه تعد اذ ليس يجمع ولكن التعدد
فيه تقديره باعتبار الاجزاء لا باعتبار الخبريات اذ اجزاء زيد متعدد كما لو امن
والبدن الرجل وسائر الاعضاء والا اي وان لم يكن غيرا من متعدد ومقطع
مقطع نحو ما جاء في احد الاماير وهو اي المستثنى منصوب اي يجب نصبه
بعد الاخير الصغر في كلام موجب وقد يغير الصغر لان الا اذا كان صغره
غير لا يجب نصب ما بعده والكلام في يجب نصبه والموجب اعتبارا من غير
الموجب كالتهم في النفس والاستهتام في لا يجب نصب ما بعده على ما سياتي
في صيغته ومنقطعها اي وهو منصوب اذا كان متعلقا بمفعول ايها مفعول
اللام الاول وهو صاحب اليوم من امراة الامن رجم ومطلق في اللغة الحجازية

ايه في هذه المدايع
لاقتناع المحلل في
المجروح

نحو ما جاء في احد الاحكام وفي قسم جان رفعة على البذل او المنقطع منوما لا يكون
من حين الاول وهو متضمنان شئنا ايقاعه موقع الاسم الاول بضرب من
الفا ويل نحو ما جاء في الاصل اذ لا يصح طلاق احد على وجهين بالفا ويل
و نحو قوله في العاصم اليوم من امر الله الامن رحم على ان المولى وامن رحم المرحوم
فانه متضمن ايقاع العاصم على المرحوم بالفا ويل فوجب تصديق على المؤمنين بالاحكام
وقسم لا يصح ايقاع موقع الاسم الاول وهو المولى بقوله في الكفا ومطلق اي
منقطع مطلق عن قيد اقتناع ايقاع موقع الاسم الاول اي نحو لا ايقاعه موقع
بضرب من التا ويل نحو ما جاء في احد الاحكام في الاخرى والاول بضرب من
الفا ويل وهو ان يرد بالاحكام التي اوسيا ديا للاحد الشخص وما يتعلق به من موقوف
و نحو فانه من اول الجارحي زنا فقرة القسم يجب تصديق على الجاهل وعنده
رفع على البذل عشرين قيمة ولو كان في الكتاب واما في المطلق عند قيدا لا يقتنع
الى اخره كان اظهر واد على المقصود ومثل في الكتاب والمنقطع الذي لا يصح ايقاعه
موقع الاسم الاول بقوله في العاصم اليوم من امر الله الامن رحم اي الامن رحمه
اسم معنى المرحوم والمرحوم متضمن ايقاع موقع العاصم لاني المرحوم معصوم لا
عاصم مناعلي هذا لوجوده وقد قيل ان العاصم معنى ذوال العفة فيبذل العاصم
والمعصوم فيكون الاستسكان من حينه الاول وقيل العاصم فاعل بمعنى معقول
في تقدير المعصوم فلا المرحوم هو من حينه الاول ايضا وقيل من رحم منو
الواحد اي الامن رحم الخلق فيكون من حين العاصم ايضا اي العاصم الا
الراحم وروي قوله الا اوارى لا ياما ابينها موعودا ومقصودا السب للناظر
واخره وانوي كالمعصوم بالخطوة الجبل وقيل وقفت فيها اصيل لا اصيل
مكتف حوايا واما بالرفع من احد اللاتي البطو ونازلة اي عرفت دارية ومجربا
وبينها بعد طوطوا حل لا يات بعرفت على الجاهل والاولاي جوارى ومن
التي تحبس بها الخليل من نذر وصل والنوي حاجر من قبل جعل حول
التي اول العفة ليل يصل اليها المارة والخطوة الارض التي حفرتها الفوص
ونبي ما مخطومة لانه لم يكن موضع حوص مخطوما موضع ووضع الشيء في غير
موقعه طم والخطوة الارض من العاقبة المصيلة اسبيل الاواري من الاحد ومن
حين من جسد الاستسكان منقطع على ما جاء في احد الاحكام في الجاهل
الرفع

الرفع والنصب عشرين قيمة ومعدا عطف على منقطع اي يجب النصب اذا كان مقرا
على المستثنى من نحو ما جاء في الاخر واحد واما وجب تصديق اذا قدم لان دفعه كان على
البذل فاذا تقدم ائتمن البذل فوجب النصب وان قدم على دفعه المستثنى من دفعه
غيره التقديم عليه اي على المستثنى من على اي والخطوة ان لا يكثر هذا التقديم
اي لا ياتي في نحو ما جاء في احد الاحكام من قول من دفعه احد والازيد تقديم على دفعه
المستثنى منه وغيره وانما احد من ان التقديم على الدفع على التقديم على الموصوف لا في
الدفع والموصوف كمن واحد فوجب النصب عند التقديم على المستثنى من دفعه اي
عند تقديمه على دفعه والاصح ان الدفع فضل والمستثنى معصومة بعد المستثنى
منه وهو احد من دفعه وجب ان النصب والرفع والصف من حكم الهدم فلا ياتي في النصب
عليه وبعد ما خلا وما عدا عطف على قوله مقرا اي يجب النصب ايضا في المستثنى
اذا كان ما قبله بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون بعد كل كلام اي موجب ومنه
نحو ما جاء في القوم او ما جاء في ما خلا وما عدا وما عدا وما عدا وما عدا وما عدا وما عدا
امعان معصوم ما عدا من يجب النصب الواجب بعد ما لا ياكل واحدا من فعل فلا بد من تمام
اليد بذكر لفظا فان قلت اذا كان المذكور قبله لفظ الرجال او النساء قلت
جار الرجال ما عدا زيد او النساء ما عدا زيدا فلا يرجع اليه في الجاهل المذكور
قلت موقع حذف صفات والنقص لا يكون الرجال اي بعضهم فذكر النخب
في عدا وخلا وليس ولا يكون باعتبار لفظ البعض المضاف ولو لا الجمع
الضمير وانف من عدا وخلا وليس ولا يكون جازية النصب والميزان
وموعطف على قوله منصوب اي والمستثنى جازية النصب والبول للفتيل
بعد الامتناع في كل كلام غير موجب ذكر المستثنى منه قبله فانما حذف البذل
على الملقط قوله بعد حاشي من العفة الجاهل وروي قوله في اي جاز في المستثنى
واقعا بعد الا واختره بقوله غير موجب عن الموجب فانه لا يجوز قبل البذل
وانما لم يجز في الموجب البذل لان معنى البذل والاستسكان حيث جاز واحد
نحو ما جاء في احد الاحكام والازيد بعد ما جاء واحد وهو ان يراحت لم المحي
بلا واستسكان فقلت جاز في احد الاحكام وتصديق الاستسكان يكون
المحي من لو باع زيد وقلت بولا والبذل في قوله بولا ما عدا
جاء بولا بعد فيكون المحي جاز في قوله بولا في قوله بولا في قوله بولا

واقيم

من لفظ رجل لا يجوز ان يدرك من لفظ رجل لانه في معنى اقل رجل
 لم يجر ان كان اقل رجل لا يجوز ان يقال في زيد في ان قلت فلم قلت جاز اقل رجل
 يقول ذلك الا زيد ولم يجر في رجل يقول ذلك الا زيد على الايدى فيهما قلت
 انصرف ان يترك اقل رجل يقول ذلك الا زيد انما جاز على بعد ان يكون يقول خبر
 فهو في قوة هؤلاء ما يقول رجل ذلك الا زيد وايدى لفظ رجل لا يرفع فيه
 لان العامل في المبدأ في التقدير يقول وايدى على زيد غير متبع بخلاف قوله
 قل رجل فان يقول معنى ان يكون وصفه على العامل في المبدأ ج هو قل
 ايدى زيد زيد من رجل لزم انما زيد وايدى على زيد ولا يجوز ان قل زيد قال
 سيبويه ليس بدلالة الرجل لانه معنى اقل رجل قوله لا بد على لقوله بدلالة القول
 ليس بدلالة انما لا يقال في معنى انما يجوز ان يدرك من رجل ايضا الايدى قال
 سيبويه قال بدلالة هذا العلة سبق وموافقا الى السؤال الذي ذكرته وواجب
 عنه ونحن ان يكون على لقوله ليس بدلالة اي انما لم يكن بدلالة في الرجل على
 اللفظ لانه في المعنى اقل رجل يقول ذلك الا زيد وفيد ذلك انه لا يجوز جاز زيد
 على الايدى من المضاف اليه فليكن لا يقال اقل زيد لا يقال قل زيد وانما جاز الايدى
 في اقل زيد يقول ذلك الا زيد فالرفع على الجمل الاصل اللفظ وهو على حسب
 الاحوال ان لم يترك اي المسمى منه هذا عطف على قوله وجاز في التفسير والبدا
 اي المسمى ان وقع في كلام متعجب فانما ذكر المسمى منه جاز التفسير والبدا
 على ما ذكرنا وان لم يترك المسمى منه وهو المرفوع فالمسمى منه جاز التفسير والبدا
 العدا على نحو ما جاز الا زيد فزيد مرفوع بالفاعلية لانه العامل مستدعي
 فاعلا وما رايه ان لا منصوب بالمفعول لانه العامل مستدعي منه فلا بد
 وصحة ما جاز في هذا الا زيد خبره ما بعد الاوصاف في قوله فزيد مبتدأ وخبره
 خبره في قوله الخبر في المعنى صفة الاحد لانه مستثنى مفرع عام من اعم عام الصفات
 والتقدير ما جاز في احد موصوف بصفة الا بدله الخبر وانما ميزه على قبله مع انه
 استثنى مرفوع ايضا لوجهين احدهما ان ما قبله كان ما بعد الا فيه مفعول او مفعول
 وقع ما بعد الجملة في مبتدأ وخبر ومفعول خبره والثاني ان ما قبله كان مستثنى
 من اعم عام التفسير او التقدير ما جاز في احد الا زيد ومفعول الخبر من اعم عام
 التفسير ما جاز في المسمى المسمى به مفعول والمسمى به

منه باسمه محذرا يعني ان المسمى المرفوع حكمه اعليه ما في معرب على حسب الاحوال
 فهو عامل تارة ومفعول اخرى فبقي على ان نسميه باسمه الفاعل او المفعول فينا
 ان الفاعل والمفعول هو في الحقيقة المسمى منه المرفوع فاذا قلت ما جاز في
 الا زيد فالقسط هو في الحقيقة مفعول ما جاز في ايدى واما قوله ما جاز في
 محذرا لانه واقع مرفوع على ايدى اي على اعتبار المسمى منه جاز ما قام الا
 مستدعي استماع قام مبتدأ في لو كان الفاعل بعد الفاعل في الحقيقة لكان يجب ان يلحق
 بالفعل المسمى به سلامة التانيث لان ما بعد مفعول حقيق اذ يقع ان يقال قام
 مفعول بلا ايدى في علامة بالفعل فيكون على انه ليس فاعلا حقيقة وانما يلحق الفاعل
 بالفعل لانه مساوي احد المرفوعين وموصوفا ومساوي المسمى المرفوع لا يكون
 في الايدى لان جاز الا زيد اذ لا يقع في مرفوع العام معنى جاز احد الا
 زيد وسبق في النفي وما في صفاته اذ يقع في الفعل الا من واحد ولا يقع انما
 في واحد ولا لواء الا ان سيقم المعنى بمحركات الا يوم كذا اي فذات
 في جميع الايام معناه وقعت اصل الفقرة في جميع الايام كذا لا معنى شملت
 جميع اجزاء الايام الا ان يوم كذا فانه متعجب وكذا اي وكذا لا يكون الا في الايدى
 لا يجوز انما زيد الا على لان ما في انما في المعنى في الجواز كما لم يجر كان زيد
 الا على اي الاستثناء المرفوع في جواب النفي وان لم يرفع جاز ما قام مفعول
 قائم في ثانيا فمطلق الا بالثاني هو امره ويقال معنى من ان لا يجوز لان
 قولك فينطق ممتد فاعلا يصح المرفوع من الممتد فاجاب بان قولك ممتد بالمفرد
 بان ضم مضمة والندرس فان مطلق هذا المفعول مطلق على مصدر ممتد من الفعل
 الاول وهو قائم اي ما يكون قيام مطلق بحكم النفي فيسبب على القيام والندرس
 فالندرس في المعنى ممتد ممتد الاستثناء المرفوع ويظهر ما تاسا في ثانيا بالضم
 اي ما يكون انما في ممتد على نفي المركب اي لا يكون ممتد انما في كثير من ممتد
 وجاز في المرفوع وهو ممتد على قوله معرب اي والمسمى جاز في المرفوع والمرفوع
 بعد لا من ورويت الوجوه الثلاثة في المرفوع والندرس والخبر في قوله ولا سيما
 هو ما داره الخليل واوله الا رب يوم كن من صالح والنسب الخليل حال ما يستأن
 انما مطلق فالندرس لان ما في قوله الا رب يوم كن من صالح انما جاز في المرفوع
 وما موصولة الا في النفي في قوله ممتد وهو ممتد على هذا ان يكون ما ممتد في قوله

وجوز
 في المسمى المرفوع
 في المسمى المرفوع

الاول وفي الجمع المعرف كذلك لانه للجموع المتكثرة على الابدان فان
ليس باستثناء اوليس اخرج فالاول لا يجب دخول تحت الاول والا كان
الجمع المتكثر لا يكون للجموع وليس كذلك وانما اشترط ان يكون غير محصور احدا
غير المحصور على غير عشرة والاولى ان لا يكون له وصف له في حيزه
على الاستثناء والاولى على الاستثناء فكذلك قالوا لو لم يكن له وصف له في حيزه
الجمع وما يشبه الجمع والاولى على عشرة ون ليس جمع فيكون خارجا بقولنا
جمع ولم يخرج الى الاخراج بقوله غير محصور والآية مشتملة على التقييد وقوله
ليقدر الاستثناء حيث لا يعلم حصوله فيه معناه ما ذكرناه وهو ان الاستثناء
انما يكون فيما يجب ودوله تحت الاول فان لم يجب تعدد الاستثناء فقولنا على
غير في الوصفية فيضم قوله ولو كان فيها الاله الا انه لو كان فيها الاله فغيره
به فيتعذر الاستثناء فكون الاله ليست للجموع وقوله في الآية مانع احد اشياء
ان ما ذكره في التعليق وهو انه لو جعل على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيها
الاله مستثنى عنهم لانه ليس بغيره فيبقى الملزوم والملزوم مركب
لا يلزم مراعاة الجموع ايضا وكل واحد من اجزاءه في ران يكون انقضاء الملزوم
باسف ضرورة لا يستلزم الالهة فلا يحصل منه المطلوب وهو ان يكون على الشرطين
التي يلزم بان مع احد الاله اخر تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وهذا المعنى لانه
يتخلص الاجل الاول وصف فان قلت يلزم على تقدير الوصف ايضا ان يكون
معناه لو كان فيها الاله موصوفه بغيره الاله الحق ليس بغيره لكن لم يفسد
فيبقى المجموع وانما المجموع هو يكون باسفا الوصف لا باسفا الاله قلت
اسف الملزوم اما باسفا الاله او باسفا وصفه بالخبايرة وان كان باسفا الاله
ثبت المطلوب وان كان باسفا وصفه بالخبايرة فكذلك لانه اذا استثنى وصف
الخبايرة وحقيقته لم يكن الاله مع غيره ثلثة الحق واذا انقضت ما فيها الخبايرة
عنه كانت عين الاله الحق فيلزم ارتفاع التقدير ايضا وهو المطلوب لان
المتعدد لا يكون الا عين الواحد وصنف في غيره ان وصنف على الاعلى غير
في غير ايضا بل المتكبر من قول وكل اح مفارقة اخوه لغيره بل الاله تعالى
فانما اخرج للاعتراف بالاستثناء او لو كان على ما يرد يقال الا لغيره قد انقضت
لان غير الاله مع غيره في نفسه حيزه فيكون هو كونه في المستغرق وهو كل واحد
منه وكذا

وقد ذكرنا انه اذا تعذر الاستثناء على شبر ومما لم يتغير على الخلق على غير
ضعف والبيت على وجوب من الاحزاب احدا ان يكون كل مبتدأ مفارقة
غيره فافعل صا رقم واليه في ان يكون كل مبتدأ مفارقة مبتدأ ثان و
اخوه خبره والحكمة خبر المستبداء الاول والمطلوب ان يكون كل مبتدأ واخوه
مبتدأ ثان ومفارقة رقم خبر مقدم والمطلوب خبر مبتدأ الاول والمطلوب ان يكون
كل مبتدأ مفارقة رقم خبر مقدم واخوه خبر كل وكل اخ مفارقة خبر مقدم بقوله
ع تنقيح الاستثناء ما اكل احد الا اخيرا لا يريد نصب الاول على المعقولة
واق في على الاستثناء لان الكلام صادر موجبا لان المعنى اكل احد كل
واحد لا يريد المثنان مشتمل على الاستثنائيين الاول مفارقة والمقدّر
ما اكل احد شيئا من الاشياء الا اخيرا فهو مصر على حسب القواميل و
عامة بعض المعقولات فكذلك قال نصب الاول اي احده على المعقولة
والاستثناء الثاني هو قوله لا يريد وقد سمي ان يكون على كلام غير
موجب وذكره في الحديث منه وقد ذكرنا ان يجوز في مثله نصب المسمى
ورفعه على التبدل فيبقى ان في المثال يلحق بالنصب والاستثناء
الثاني ولا يجوز الرفع على البدل لان اللفظ الاول صار موجبا بطرمان
حرف الاستثناء عليه وهو لا يحل لان الاستثناء من المنفقات في الجمع
اكل كل احد الا خبره يكون الا بزمنا مستثنى من كلام موجب وذكر المسمى
منه يجب نصبه على الاستثناء وهو ما صرح به في قوله ما انما لا يريد الا خبره
يرفع احدها لاسناد الفعل اليه ونصب الثاني اذا لم يكن رفعه على البدل
ولا على المصطفى لانه عليه ما ولا كلام على كون الاستثناء ردا للاحد
منه المتعذر المستلزم يشترك المسئلة الاولى في تعدد الاستثناء لكن الاولى
كان المسمى منه مذكورا فيها ومنه لم يذكر فيه التقييد بل الاستثناء
منها مفارقة وذكر فيها استثناء ان فاستثنان اما ان ترفع او تنصب او
يرفع الاول ونصب الثاني او يعكس هذا لا يخبر نصيبه لانه سبق الفعل
على فاعل لان الاستثناء مفرغ ولا يجوز رفعه لان الاول يكون مطلقا
فلهذا لا يرفع اما ان يكون على فعلين احدهما للرفع والآخر للتنقيح

الخ

اما الاول فلان الفعل لا يصدق واما الثاني فلان الاستحسان الاول جليل
الكلام في حكم المحجب لانه استحسن من نفي الاستحسان من النفي استحسن
في الاستحسان لا يجوز البطلان وايضا لو اريد نفي محض فقسام البطلان
بالكل ولا يردل البعض ولا الاستحسان لان ذات محض وريد لا يعلق
احدا بالآخر ولا يصدق في علي ذات واحدة وليس بعض ولا يكون قول
الغلط لان ذلك يكون في يد الكلام كما سبق لسائل الى شيء ثم تذكره
منه ليس من ذلك القسم وايضا لو كان ذلك لكان صديقا لم اما المحسني
فيه المحض او المحسني الاول وكلامي متغيرين اما الاول فلان الحد
لا يصدق لفظا واما الثاني فلانه مستلزم ان يكون المحسني الاول وكلامي
وليس المحسني على هذا فصح ان يتم احدهما على الثاني على ما هو
مقتضى التعريف وحجته الاخيرة لا تكون ان لا يجوز رفعها مع ما قلنا
ينبغي ان لا يجوز نصب الثاني اصلا ولا يجب لانه لو نصب كان استحسن
والمحسني من اما ما بعد الاول او ما قبلها لا يجوز ان يكون ما بعد
لان ما بعدهما زيد ولا يجوز استحسنه الا محض وامن زيد وان كان مستحق
على قبله ومنه احد المقترن لم يجب نصب المحسني لانه محسني من كلام غيره
موجب ذكر فيه المحسني من غير ان كان محسنا لان لا يجوز في المحسني
ان في النصب على الاستحسان وان لم يقع على البطلان ^{والمحسني} فصح ان الثاني وهو
انه محسني على قبل الاول وهو احد مقترن ان لا يصدق ان لا يصدق
النصب بل يجوز البطلان ممنوع لان ذلك من كلام غير موجب لم يصدق
اليه بعض بوجه ما وفتح قد يصدق اليه نقص النفي بالاستحسان لا اول
في نفس سائر المعاني فصح وجواز الوجهين ان كان في كلام غير موجب
سلف فلذلك قال المحقق ما ولا كلاما على ترك النفي والناس ورايه
الا محض وانما ذلك النفي الى موجب باعتبار تصرف الاستحسان
اليه والاستحسان من الوجوب بحيث ان يكون منصوبا وانما في
ما ولا يصدق من الكلام بعضه ان يكون الاستحسان ذلك في ما قبل
الاولي وهو محض في سائر معانيه لانما ثبته على ان لا يصدق
فصل ما في التعريف على انما ثبته على ما قبل في نصب وهو الجواب

ما في ح

انما نصب استحسنه ولا يصدق واما الثاني فلان الاستحسان الاول جليل
الكلام في حكم المحجب لانه استحسن من نفي الاستحسان من النفي استحسن
في الاستحسان لا يجوز البطلان وايضا لو اريد نفي محض فقسام البطلان
بالكل ولا يردل البعض ولا الاستحسان لان ذات محض وريد لا يعلق
احدا بالآخر ولا يصدق في علي ذات واحدة وليس بعض ولا يكون قول
الغلط لان ذلك يكون في يد الكلام كما سبق لسائل الى شيء ثم تذكره
منه ليس من ذلك القسم وايضا لو كان ذلك لكان صديقا لم اما المحسني
فيه المحض او المحسني الاول وكلامي متغيرين اما الاول فلان الحد
لا يصدق لفظا واما الثاني فلانه مستلزم ان يكون المحسني الاول وكلامي
وليس المحسني على هذا فصح ان يتم احدهما على الثاني على ما هو
مقتضى التعريف وحجته الاخيرة لا تكون ان لا يجوز رفعها مع ما قلنا
ينبغي ان لا يجوز نصب الثاني اصلا ولا يجب لانه لو نصب كان استحسن
والمحسني من اما ما بعد الاول او ما قبلها لا يجوز ان يكون ما بعد
لان ما بعدهما زيد ولا يجوز استحسنه الا محض وامن زيد وان كان مستحق
على قبله ومنه احد المقترن لم يجب نصب المحسني لانه محسني من كلام غيره
موجب ذكر فيه المحسني من غير ان كان محسنا لان لا يجوز في المحسني
ان في النصب على الاستحسان وان لم يقع على البطلان ^{والمحسني} فصح ان الثاني وهو
انه محسني على قبل الاول وهو احد مقترن ان لا يصدق ان لا يصدق
النصب بل يجوز البطلان ممنوع لان ذلك من كلام غير موجب لم يصدق
اليه بعض بوجه ما وفتح قد يصدق اليه نقص النفي بالاستحسان لا اول
في نفس سائر المعاني فصح وجواز الوجهين ان كان في كلام غير موجب
سلف فلذلك قال المحقق ما ولا كلاما على ترك النفي والناس ورايه
الا محض وانما ذلك النفي الى موجب باعتبار تصرف الاستحسان
اليه والاستحسان من الوجوب بحيث ان يكون منصوبا وانما في
ما ولا يصدق من الكلام بعضه ان يكون الاستحسان ذلك في ما قبل
الاولي وهو محض في سائر معانيه لانما ثبته على ان لا يصدق
فصل ما في التعريف على انما ثبته على ما قبل في نصب وهو الجواب

والثاني ح

من المستطوع والعصا من الماشي وانما يطربق صرخ لغيرهم بعد وان لمحت
 لوكي عبارة حقيقة ما تحتها بالكتاب ان شاء الله وقدر يقع الفعل موضع
 الاسم المستثنى من قوله مستثنى باسم الامثلة يقال شذرت اكلوا المرحم
 شذرة وشذرا فاشدرك اسم اي سالتك الله وبالرحم وتعدت الى مفعولين
 اي لا تفرق دعوت حيث قالوا شذرك باسمك قال دعوتك بغيره زيدا
 او لا تفرق دعوتك معنى ذكرت ومصدر اي صدر قول حسن شذرت بين النجار افعال
 والذي اي ذكرتم اي اعدوا واشدرك كما تدر خطا اعلم ان الفعل لا يقع مستثنى
 لان المستثنى من اقسام المصنوب والفعل لا يكون مصنوبا فلما ذكرنا ولم يصور
 اي لا تفرق ثم لا بد من نفي شذرت لما فيه لان الاستثناء مفرغ فلا بد من مفعول
 فمن فذلك مفعولها اطلب اي اطلب مثل شيئا من الاشياء الانفعل وهذا
المعنى هو المعلوم من استعمال العرب ومعه هذا المستثنى حقيقة نحو اي يد
ليس الا اي ليس الا زيد اي ليس الجي من الازيد وليس غيرا اي ليس
اي الجاهلي غير زيد وهم غير انهم ليس يقبل وبعد كما ذكرنا وانما يصح كذا
 في الازيد لان ليس فيه ضمير ياء الى الجاهلي اي الذي دل عليه الفعل فالتقدير
 ليس الجاهلي الا زيد فلا يفتق حواء احبارة ان حواء تكون المستثنى من
 نحو الا وهو الاياه ونحوها كما جاز ان يكون المستثنى مفعول جاز ان يكون
 مفعولا ومنعها اي ومن المصنوبات اي اسم باب ان اي وان واذا تنها
 لوران زيدا قايم ويجوز حذفها باب العواجل ان الله تعالى ولا بد
 اي اسم ان فلا يقال ان قايم وان جاز حذف خبره لان الاسم شبه بالمفعول
 وتظهر شبهة بالفاعل والمشببه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل فلهذا
 لم يحذف ولان الاسم يتعدد بكونه ان قام لم يعلم بالاسم المحذوف
 مثلا امينك ونحو الوجدان نظير اما لا ولا ان المفعول فضله فالمشبه به
 او ي بالحذف وتما الشان فلا ان اذ لم يكن مفرضا فلا قوة للحذف ولكن
 كانت متعين بما فلا ليس قالوا في تحليله ليزال ان لم يحذف الاسم
 لان ان انما قدم منصوب على مرفوعة فلو حذف الاسم لان في صورة ما هو
 محذوف من شانه على المفعول لا على الفعل ولان ما في المرفوع فان لم
 يحذف احد وقد جاز حذفه في مرفوع السجدة فان لم ففان لم تحذف

من المستطوع

من مفرغين فاما اذا كان احدهما منصوبا والاخر بدلا وقدم البدل وهما منتهديا لغزو
 ان البدل لا مقدم فلا يمنع منه وتظهر ان منه المكون لا مقدم عليها فلو كانت
 قالوا ان حالي ليس بغيره اذ وصورة العفة المنقصة فان قلت فذوقا استثنان
 منصوبا من مفرغين على المستثنى من افعال نحو قول الكلبين وما الى الاستثناء
 بغيره صاحب غير اذ انصرف الى اياك قلت الاستثناء استثنى بل غيرك كان
 مفعولا لصحة والمفرد ما الى الله ما بغير غيرك وصف الذكرة او انصرف انصبت
 على الحال فهو حال مقدم لا استثناء ولو ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يصح
 دخول غير كان من الذي انما تسمى انما من هذا مفعول القسم الذي كان في القسم
 ان بعض المستثنى من مفرغين وذلك قوله وقوله بعد ما يصح دخول
 بعد اذ لم يصح قوله على عدة الا حصة الاثنا عشر لم يكن ان يكون استثناء
 المستثنى المقوم المستثنى من فاما يكون بعضها من حصة مستثنى من بعض البعض
 حيث يقع دخول المستثنى من المستثنى منه وهو الاستثناء الاول هو لم يزل
 تسعة الاثنا عشر هكذا الى الواحد يعني الا سبعة الا حصة الا اربعة الا
 ثلثة الا اثنين الا واحد فاللازم خمسة يعني على ان الاستثناء من افعال افعال
 فيمكن انما قلت على عشرة الا تسعة ثم انما دخلت الاثنا عشر صار اللازم تسعة
 ثم اذ قلت سبعة يعني اللازم اثنين ثم اذ قلت الاستثناء صار اللازم ثمانية ثم اذ قلت
 الا حصة يعني اللازم ثلثة ثم اذ قلت الا اربعة صار اللازم سبعة ثم اذ قلت الا ثلثة
 بقي اللازم اربعة ثم اذ قلت الا اثنين صار اللازم ستة ثم اذ قلت الا واحدا
 بقي اللازم خمسة ولو ذكرت بعدا اي بعد قوله الواحد الا اثنين الا ثلثة
 وهكذا الى التسعة يعني الا اربعة الا حصة الا سبعة الا اثنين الا ثلثة
 تسعة فاللازم واحد لانك اذ قلت الا اثنين صار اللازم سبعة ثم اذ قلت
 الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذ قلت الا اربعة بقي اللازم ثمانية ثم اذ قلت
 الا حصة بقي اللازم ثلثة ثم اذ قلت الاستثناء صار اللازم سبعة ثم اذ قلت
 سبعة صار اللازم اثنين ثم اذ قلت الاثنا عشر صار اللازم عشرة ثم اذ قلت
 الا تسعة صار اللازم واحدا وفي الكلام حذرة لان لو كان استثناء من الاشياء
 لم يكن المستثنى من فعل المستثنى في بعض الاحوال كما طرد في المثال
 اللهم الا ان يجعل الاستثناء من المستثنى من الاول انما يخرج التبعيض من

يكون له الفعل الذي
 المفعول لهما ومنه
 شذرت كما مر
 من

المروا

مستحب بالظن به وكذا استدل على معنى نيت شيئا كقولنا كانا ملوكا حين كلفه وشكر
وع خرج من الاستدلال ونحوه كما بين القنيات العنصرية كائن في الظل انما الشمس
اي كانه والاراب وان لم يظهر ان انتمب الشمس لانه اسم كان اي كان
الشمس في الظل اي اي يوتاهم والشمس لون الشمس فيظن بالاسود
فيذا وهو فيقول عند العرب وهو ترجم في الطريق اي انت ترجمت وتطيق
لكن اياك لا اقول اي كلفه اي لكن ان لا اقولك لما قدم المفعول خارجا فعلا وانما
لم قدم على ان اباك اسم لكن ان لا يسوغ المفضل مع العلة على المفضل الا اذا هو
الكل حين قلت انما كانا فيقول على حين خبر ان او لانه انك والصور بعد اي
حين خبر ان في خبر الاضطرار اي في خبر ضرورة المستبعد انك لا اقول ان
سنة الكلام ان زيد في قام اي كانه ويعصمهم بوجه في ما على الامايات المذكورة او لا حصل
عدم مخالفة المستبعد لغيره فكما جاز في الخبر جاز في غيره ولذلك يستدلون في المعامل
بالاخبار ومنها اي ومن المصنوعات المصنوعة باب كان اي كان واخواته نحو كانا زيد
مطلقا وقول من يعرفه بالخبر فيطلبه عدم استقلال الكلام بوجه هذا اشارة الى
الخلاص بين الكونيين والبصريين فبعد الكونيين المصنوع في كان زيد فاما حال و
البصريون على انه ليس حال بل هو خبر جملة الكونيين امر ان احداهما لانه انتمب
على المفعولية لانه كانا فعل لازم لا يتصرف منصوبا على المفعولية ويكون حاله
ان في انه في حال كان زيد في حال كذا وهو معنى الخالصة مكذا الاول كان زيد في حاله
نفع موصوفه البصريين امر ان احداهما ان المصنوع بعد كانا فكون في حقه مفعلا
ومعناه نحو كنت القاهم والغائب كمنه فيكون حاله والثاني ان لا استقلال الكلام بوجه
المصنوع ولو كان حال لا استقلال ليرد لان الحال لا يضره لا يورث حذوه احتلاله
وهذا الذي اراد البصري المصنف بقوله في طلبه عدم استقلال الكلام بوجه
الكونيين المصنوع على باب ارسالها العداك ومترتبة وجاهه تصحيح لانك العصور
شاذة واخواب عز الاول ان لا يقول يكون مفعولا بل يقول موصوفه بوجه انك
انما اسلم ان قولهم في حال كذا اي قولهم كان زيد في حال كذا حال بل هو خبر موصوفه
ومعناه وهو موصوفه بحال حال الخبره اعلى الخالصة وامره على وجه الخبره اي في
في اقامه وشرائطه وان كان في كل حال ان يكون خبرا مستقلا فخره او جملته خبر كان
فمنه كذا وكذا بشرط ان لا يكون خبرا مستقلا فخره او جملته خبر كان

وفي اللفظ ايهام لانه يحتمل ان يكون متا لا واحدا لما يكون فيه لاد اخل على المعرفه
وقد وجب فيه الرفع والتكرير ومع اجازته بالانفاق ولو قال فيه وهو لا رجل
عندك كما هو في بعض النسخ ان يرفع الالهام ولعل الاصل كذلك وسقط اللفظ
بحق بعض النسخ والاه في اثباته وان كرر التكرير معها اي مع الامن غير فصل
جاءت بها ورفع الثاني اي في الاول ورفع الثاني ونصبه اي وفتح الاول و
نصب الثاني وفتحها ورفع الاول وفتح الثاني نحو الاحول ولا قوة الا بالله و
وقلمه وان كرر التكرير معها فان غير فصل ضابطه مسئلة لاحول ونظيرها
اما فتحها فعلى لا الثاني لنقص الجنس في الموضوعين واما فتح الاول ورفع الثاني
فالاول على التي لنقص الجنس والثاني في مرفوع عطفا على المحل لا ام في
ان كان ذلك ولا اي واما فتح الاول ونصب الثاني في فالاول على لا الثانية
الجنس ونصب الثاني للتعطف نحو الاب وابا ولا في مترا الوجهين مرفوعة
للتوكيد واما رفعها فعلى وجهين احدهما ان جواب التكرير مرفوع كما يقال ارفع
اليد حول وقوة فاجيب برفعها مطابقا للسوال والثاني انه لو فتح او حرم
ليس من الغم في تركيب ما هو اكثر من كذا في فاعده على الى الاصل برفعها
او في مرفوعها ما فيه ايهام وان جاز ذلك كما ذكرنا في الوجه الاول واما
رفع الاول وفتح الثاني في فرفع الاول على ان الالفين ليس او على مرفوع المرفوع
في يجوز رفع التوكيد الفكرة في غير التكرير واما الثاني في فعل لا الثانية للجنس
وبعد المبنى الاول وعدا يليك جازم اي في النصف المذكور الاعراب جملا
على لفظه وحكمه والبناء يجعل الموضوع والصفة واحدا واما الثاني اي و
اما النعت الثاني في فاعدا فلا يجوز فيه الا الاعراب احتوز بفتح المبنى
نعت المعرب نحو اعلام رجل طريق فانه لا يجوز فيه البناء اصلا لا في مرفوع
معرب الاول فمعرب مرفوع صفة للنعت اضرا نعت الثاني في فانه لا يجوز
فيه الاعراب كرامته لترتيب التمر كذا في قوله معروا احتراز عن النعت
المصنف نحو لا رجل صاحب القوم اذا جاوزت المضاف الاعراب ففهم
يلزم اي النعت الذي يلي المبنى بان لا يقع بينهما فصل اذ لو وقع فصل لم
يكن بناء ولا بناء فاما ان كان لتزلف مع الموضوع كثر واحد والفصل بنا في
ذلك فينعت الاعراب ثم حيث انزل جاز ان تعرب على اللفظ وان كان
مبنا

مبنا لان ما عارضه فاشبهه وضم حركة لامه كاجل بازيد الطويل و جاز ان
يعرب على المحل يقال لا رجل طريق بالرفع جملا على المحل لانه مرفوع في الاصل لان
لامه دو اهل المبتدأ والخبر وحيث بين معلية بناء ان الموضوع والموصوف والمضمر
وتنزل منزلة شيء واحد على شيئين الموضوعين تسمى الصفة وكذا المعطوف عليه مكررة
اي ادا عطفت كلمة على اسم لا تسمى المعطوف الاعراب ايضا اما على اللفظ او المحل
هو الاعراب واما مثل مردان وابنه وابنه اذ هو بالمجرور تسمى وتارة امثال
للعطف على اللفظ ولا ام في ان كان ذلك والاعراب في المثال للعطف على المحل واوله
عن الجوز كم العطفا زينة وتعليق اذ تكون كريمة اقل لها واذها من الجنس يسمي
جندب و احتوز بقوله بكوة فاما اذا كانت المعطوف معرفة وموصوفها واما المعرفة
فكما يجوز فيها الرفع نحو اعلام لان ولا انما من ايها تسمى في المعطوف المعرفة
الرفع لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه كما يجب في قولك لا زيد ولا عمرو وعرضا فان
جعل شيئا وجب الرفع ايضا لان النصب في قولك لا رجل ولا امرأة اذ كانا اجزا
لحركة البناء مجرى حركة الاعراب فيجعل المعطوف كان حركتي النفي باشرة ولو باشرة
حرفي النفي وهو معرفة لم يكن الامر مرفوعا فاما اذا كان تابعا او في بان يكون مرفوعا
واذا لم يرب اي اسم لاحرف الثاني الاعراب والبناء نحو لا ما باردا لا تسمى على
لامه كما في الصفة وان شئت لم يكون بان عين الاسم الثاني في اما لا لا تسمى لفظي
والثاني لفظي حكم المذكر او بدل على ما قيل وحكم الله ل حكم المرفوع كما قيل
بازيد بازيد بالضم لا غير واذ اذ حلت الهمزة على الهمزة المجرى لان الفعل لا يتغير
عليها بدخول كلمة لا مستفهام عليها كما اذا قلت لا تسمى زيدا اصرت زيدا وكذا في سائر
العوامل واما ان تعني الهمزة الاستفهام نحو لا رجل من الدار والاه اللهان نحو قول
الهمزة الى سبيل الى خير فاستدبرها اسم الاستفهام الى مفرق فهاج المقننة اسم رجل امرأة
مرفوعة عشقت في مرفوع سبيل يقال لم يفرق الفهاج وكان اخر اهل زمان ففهم
من حتم مضار ذكره ففهمها فخر عن الخطاب وهو ذات ليلة بياض ارجاسها
يقول رافعة صوبها الاستفهام التثنية فقال غير ذلك عن هذه المقننة فمرفوع خبرها
فمرفوع خبرها واما جملتي خبر تامة فمرفوع ففهمها ففهمها ففهمها ففهمها ففهمها
في ذلك فقال مفرقة الوصل اي ان تتركلك في دارهم المعروفة ثم اركم جملها وحيث
الى التسمية او العرف اي او عداها ففهمها ففهمها ففهمها ففهمها ففهمها ففهمها

بعد من المكمل به النزول على المعبر كما نرى من ان نزول به الإصباح خير و فكله لا يدخل حواء
 ابراهيم بعدا قليل الاخرى براسه موصوفه للتخصيص في المعنى الاضيق برونه
 وحلا وعنده من معناه الفتي ولكن نون الاسم ضرورية هذا المراد على قوله و اذا
 دخلت الهمزة لم تغير العمل اذ لم تغير العمل لغيره الا ان دخل بالفتح من غير
 تنوين فاجاب عن وجهين احدهما انه ليست لاداءة عليها الهمزة بل الابراس
 كلمة دال على التخصيص وحلا منصوب على المفعول لم فعل مفعول وهو تنوين
 من اقوال الجاهل والاني مؤلف بوشن وسواء لا دخلت عليها الهمزة ومعهما
 انتهى مكانهما ان لا يدخل على اسمي التنوين ولكن نون الضرورية الشهور والاولا
 لا ابا لك ولا غلاما لك ولا ناصري لك ككافة القياس من حرف الالف في الابل
 والبيات النون في الاغلام لك ولا ناصري لك لكنهم تصدروا الاضافة وفتح اللام
 بتركيب الاضافة وفتحها مخرج النون في التليق بالظهور بها صورة لا تفعل
 القياس ان تقان لا يمكن ولا غلاما لك ولا ناصري لك لان حرف نون لا يسمي
 غير مضاف ولا دخل على حرفه ان يبين على ما نصب في فتي الالف في الابل
 وحرف النون في الاغلام لم ولا ناصري لم مشكل لانه ان يكون مضافا او غير مضاف
 فان لم يكن مضافا لم يخرج الالف ولا حرف النون وان كان مضافا في الهمزة
 بعده كان معرفه على شفع احدهما من غير تكرير ولا رفع فاجاب عنه بان كان القياس
 كذلك ولكنهم تصدروا الاضافة فذلك من جهة الالف وحرف النون وانفتح اللام
 لو جهين احدهما تصدروا بتركيب الاضافة لان غلام زيد مفعول غلام لزيد فاللام موكلة لشفق
 من الاضافة علمه كمن مضافه والثاني انه لو لم يفتح اللام كان مضافا الى المعرفه
 فيكون معرفه فكما اتجه صار النون كالهمزة لضرورة من تفصيل الظاهرة بواسطة
 توسط اللام فكان المعنى في نكرة كان الا ان يقول مولى ليس بضاف بل موصوفه
 به فاذا لم يكن مضافا حقيقة كان نكرة وانما دخلت اللام لثابتة المضاف لمشاركته
 في فعل مفعول الاضافة وهو التخصيص ومن في قولهم من صورة لبيان ما في الصورة
 الا تفصيل الظاهرة بالقيام اللام فلو فعلت شيئا اى بين الاثنين اللام لم يكن بد
 الحرف اى في حرف الالف من الابل والبيات اى واثبات النون في الاغلام ولا
 لاسم في حرف الالف وانما جاز الفتح بالقيام اللام دونها لان اللام
 موصوفه بغير مفعول في حرف الالف وعلى ما ذكره في اى اسم لا يحو

انجيل

٢١٢
 وعليك اى لا يابس وجهها اى ومن المصوبات جوارها لا يثيبه ثوب بل يابس
 حواء زيد عليها في الرجل على العشرة وما دخل فحصل منك في الرجل على الكثرة
 ومن المصوبات ريم اى ايهان ماضيه في اللها في ريم وانه باعتبار الجذر ومن اللها
 المصوبات والهمزة اى واللها المصوبات وجهها اى ريم المصوبات بالاضافة وفتحهم انا
 ولا يجره نصيب بالاسم اى بالاعمال فلم يجر في ساحل حروف العطف ولا استقام واجب
 بان المصوبات اذ اعمل على الاسم غير اذ اعمل على الفعل ولا شواك في اللفظ لا يوجب
 الا شواك في الحكم كما ان ما لا يجره من تركه يبين معناه ولا يجر الا في الشرط
 ومن غير وجه اعمل الجار القياس على ليس والهاء مع فيها احوار احدها اشتراكه
 في نون الجار والفاء في اشتراكها في الدخول على المسبوق والخبر والفاء اشتراكها
 في دخول الفاء في خبرها لتأكيد النون على ما يربطها فاذ اذ يربطها بالاداءة وعدم الخبر
 على العمل بحوا من ريم اى لان عمل مفعول فسطح في متوسط الناصل وهو وكرا
 سطر مقدم الخبر نحو من سطر في المصوبات وكذا اذا اسقط النون في الاعلان
 ليس فاجازتها للنون وما اسقطها وليس اى عملت المصوبات ومن ما يجره وانما
 اورد فكله وكذا اذا اسقط النون في ما قبله مع ما قبله في رطلان النون لو جهين
 احدهما ان النون الاولى لفظية ولا تتفاد ما منع مفعول والاني ان اراد
 ان يتوقف بين الاضافة في الالف في قوله وغير في ليس فذلك افرء وكذا اذا دخل
 موصوف بغير الجمع اى في موصوف اى مثبت وموصوف ولكن نحو ما يجر في بل
 فاصلا ولكن قاعده تعذر ان لا يجر ما ولا يجر بل ولكن لا يجر للثابت بعد النون
 بنون الا في بعض النسخ حكى لا يجر في غير موصوف ولكن في قوله الفاء في الخبر اذ
 يجر في لغة اعمل الجار لان لا يقول زيد فسطح مفعول لا يدخل اليها اذا لم يكن مفعولا
 كما هو موصوف بل يجر اذ انما هي على المتبادر والغير ولا يدخل اليها في خبر المتبادر
 و ايراد النسخ ايهان واجب مفرح ومواءمة لا يقال زيد مطلق لفقدان النون
 المصحح دخول اليها لانك تقول ما جاء من ايهان بدو من لاجل النون خاصة ولا يجر
 ان يقال ما جاء من ايهان ولا المسبوق بالفاء اى المصحح ما جاء من ايهان من كسبه
 فلان اذ اصبحت ذمرا يترك او يصدر بترك ومن كسبه الفاء بغير ما ان صوبت
 خاتمة ما في النون لغيره في النون في غير ما من المصوبات الا ايهان اى لا يجر ما
 الا في حين نحو ولا ت حين من جاز في ليس المصوبات من المصوبات في وقت

الفجر في النون في
 والمصحح ايهان في
 حواء

ان كان الفعل حالاً فهو من جنس لا يجره اي لا ياتي وانما وجب السببية لبلل يقطع
حتى عاقله مطلقاً انه اذا كانت الحجة تعلقت لا تقبل لفظاً تعلقت الحجة المحرور بها
و اذا كانت عاقله انقطع ذلك التعلق فاستند السببية ليجعل التعلق المعنوي
انما كانت التعلق اللغوي والذاتي والكوني حرف ابتداء وضع الرفع كان سيرة حتى
ادخلنا فاقصده ان اذا اريد كان في المثال (لما ترفع عنك) الى غير متعلق (الرفع من)
يعبر عن ادوار ترفع المكان حتى عاقله لاجارة فلا يعلق كان حرفاً متعلقين وقطعاً
على ان كان اي وكذا حرف ابتداء وضع الرفع ايضاً في اسرته حتى يدخلها لانه يكون
حرف ابتداءً فيجب السببية فيكون شاكاً في السبب وهو السيرة لانهم استوفوا
مع جزمه بالسبب وهو ما بعد حتى ونفع الشك في السبب مع الجسم في السبب
وجاز في التامة وبعد الخبر و انهم سار حتى تدخلوا الوجهان اي اذا جعلنا كان
في المثال تامة جازماً بعد حتى الوجهان النصب على ان يكون حرفاً متعلقين مكاناً
والرفع ليكون حرف ابتداءً ويصح على هذا التفسير لعدم احتياج كان الى خبر
كونه تامة وكذا بعدا خبر يعني لو جعلت كان تامة تقع و ذكرت له خبراً كما قلت كان
سيرة سيرة متعللاً فيكون الوجهان فيها بعد حتى فالنصب على ان يكون
حرفاً متعلقين با قبلها والرفع ليكون حرف ابتداءً عاقله لا بعدد على ما
قبلها وكذا في انهم سار حتى تدخلوا الوجهان اما النصب فلكونه حرفاً متعلقين واما الرفع
فلكونه حرف ابتداءً ولا يفتح هنا لانه لم يقع الشك في اصل السيرة في تعين
السيرة والسبب محقق ولكن السبب بخلاف اسرته فان الشك
سكن في اصل السبب وهو ان اسرته حتى اذا كان الرفع لان الكيد ردة
كايه وحل لا محققاً من ان النصب في اصل الرفع بعدا كما لم يقع بعد وليس
ذلك اي ليس بالمعقول المعبر لا في خبر كان بمعنى انما ذكرنا ان الفعل المتعقل اذا
وقع بعد حتى جاز تقييداً فتدبر لا محقق ان ادخل في الحاد دخل فعل متعقل
اذ لم يقع بفتح بعد بل هو من قرب الوقوع في النصب نحو سرت حياً اذ دخل في رفع
المعنى هذا هو ان الرفع بان الرفع بعد حتى هو الحاد والحاد فعل حال لان الحاد
الكيد و قد عرفت ان النصب في هذه الامثلة فيجب رفع الحاد وهو محتاج الى خبر وقع اذ حل
تكون خبراً حالاً فلا وجه لتقييد الرفع و انما يدعو حتى المحتاج الى خبره
ان يكون الرفع كونه حرفاً متعلقين عاقله لا ياتي واللام في عاقله حتى الحارة

حتى حرف
مع

الرفع

اي يمتنع

ان نقب الفعل المتعقل بان صغيره اذا كان قبله احد من اقسامه و من حتى الحارة
ولام كما هو حيث تفكر من اي كثر من وجار طار ان الطار ان بان فقول لانا
كثيرين اي كثر من ولوم اي فزم الطار ان مع لا حول ولا قوة الا بالله فان لم يكن
اللام الحارة لا التامة وهو متعلق ووجه تقييد الطار ان لان اللام حارة فلا بد من
المتعلق الا بتقدير المصدر فيشعر من جازاً لما ذكرنا في حتى ولام المحذوف عطوف على
لام كذا اي اذا لم قبله حتى او لام في اول الجملة ومن المبرر لما كتبنا ان كان
اي يشترط ان يكون الفعل داخل على كان نحو لم اقبل لا بعد لا طار ان الطار
ان معه قرباً بين اللام في اول الجملة واللام المحذوف والقار اي اذا كان قبله احد من اقسامه ومن
ومن ولام في اول الجملة والقار يشترط السببية بالوقوف والوقوف من جواب استيناف
استيناف اللام واللام واللام والاستيناف واللام والوقوف من كثر من علم على الترتيب هناك
نحو اثنين في كثر من جواب لاسرته والوقوف من كثر من علم على الترتيب هناك
نحو اثنين في جواب النفي وايضا يتكلم في جواب الاستيناف وليت في ما لا
توافق في جواب النفي واللام وان فتعقيب جازاً في جواب العرض واما النصب
الفعل المتعقل بعد الفارق المضاف المذكرة لانه لم يلم شعوب فقلت مثلاً اثنين
ما كثر من بالرفع لم يقع اي لفظاً تامة لم يلم شعوب العرب على المبنى ولا يجوز الا
اذا كان المبنى محل من الجواب نحو قام ضولاً ورجلاً تامة اي ما وقع عطوف لكونه المعطوف
عليه من مفعول الفعل ومنها ليس بالاسرته من اثنين محل من الجواب وليس يجوز
لعل فلا يقع عطوف العرب عليه اما معنى وليس المتعقل عطوف خبر على امر بل معنى
المعقول ان الطلب شامل للظرفين وهو لانا ولا كثر من ان ليس كثر من تامة
فان كثر من دأباً يقع عطوف على المصدر المتعقل اي ليس كثر من تامة كثر من من حاصر
ليست لها الطلب اذ جعل من مصدر ليعط عطوف على مصدر واما غير مصدر
ما هي ان على ما ذكرنا في الكلام بقدر من يدل على الطلب ما هي كثر من تامة
واما هنا كما لا ينبغي ان يكون العرض لانك اذا قلت اي يتكلم فغير معنى
الطلب اي عرض يتكلم ليرجع الى معنى الطلب في النفي وهو تامة تامة فيقرنا
منقول اما نصب لانا المعقود ومنقول النفي للظرفين اي ما يكون ذلك اي ان
تجوزت واما يستعملها التقدير اذ جعل اي ما بعد مصدر وعطوف على المصدر المتعقل
في المعقود اي ليس يستعملها النفي والرفع لكان معطوفاً على خبره تامة في قوله

اي يمتنع

ما تأتينا فلان لم يستول الحكم الحق لان المعنى ما يكون منك اتيان و يكون في خبره
و سوليس مد و بل المد و نفي المان و نفي الخبر و خبره و نحو سائل من في لبي
ليس الحق بالمجاز فاستحقاقه لا يوجب الا ان يوصف بالانحصار لان ان يوصف
العام في خبره و ان سائل الخبر و نحو كان في اول حلفتما و ان سائل الخبر
انما هو لوضع المضارع بعد الفاعل منصرفا في خبره و ان سائل الخبر فاجاب
عن ما به تناول ان بالنق و ان في خبره نوال علينا فحتمها بالواو في علم ان ليس
نوال لوجوب النفي من خبره المتبوع و نحو ان سائل خبره فاجاب
عن قوله و نحو ان سائل خبره ان ليس ان يوصف خبره ان سائل خبره ان في المثال
نظر الى ان خبره و ان في خبره ان سائل خبره فاجاب
فلا ينصب الفعل الواقع بعد و منه الكلام ان جعل سائلم في نصب و ان في
و ان جعل خبره و ان في خبره ان سائل خبره فاجاب
انما هو لوجوب النفي من خبره المتبوع و نحو ان سائل خبره ان ليس ان يوصف خبره ان سائل خبره ان في المثال
نظر الى ان خبره و ان في خبره ان سائل خبره فاجاب
فلا ينصب الفعل الواقع بعد و منه الكلام ان جعل سائلم في نصب و ان في
و ان جعل خبره و ان في خبره ان سائل خبره فاجاب

ان قولك خبره فاجاب
حيث ان في خبره فاجاب
انما هو لوجوب النفي من خبره المتبوع و نحو ان سائل خبره ان ليس ان يوصف خبره ان سائل خبره ان في المثال
نظر الى ان خبره و ان في خبره ان سائل خبره فاجاب
فلا ينصب الفعل الواقع بعد و منه الكلام ان جعل سائلم في نصب و ان في
و ان جعل خبره و ان في خبره ان سائل خبره فاجاب

هو الاسم اعترضا به فدخل الحق ان ليس منك اتيان و يكون في خبره
ان رفق ما لا فاجاب خبره و نحو ان سائل خبره فاجاب
انما هو لوجوب النفي من خبره المتبوع و نحو ان سائل خبره ان ليس ان يوصف خبره ان سائل خبره ان في المثال
نظر الى ان خبره و ان في خبره ان سائل خبره فاجاب
فلا ينصب الفعل الواقع بعد و منه الكلام ان جعل سائلم في نصب و ان في
و ان جعل خبره و ان في خبره ان سائل خبره فاجاب

انما هو لوجوب النفي من خبره المتبوع و نحو ان سائل خبره ان ليس ان يوصف خبره ان سائل خبره ان في المثال
نظر الى ان خبره و ان في خبره ان سائل خبره فاجاب
فلا ينصب الفعل الواقع بعد و منه الكلام ان جعل سائلم في نصب و ان في
و ان جعل خبره و ان في خبره ان سائل خبره فاجاب

مكرا فقرة اعمدت في التعليق ولم يجوز فيه الرفع على تقدير لئلا يكون هناك
اثنان فاكرا من لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فاول اى قولك لئلا
يكون اكرام منى ومن غير مستقيم اذ لا يرجع من خبر لبيت ومن جملة خبر اى
انهم قلوا لئلا يكون فيه النصب واما النصب فمرد لبيت واخلا على المعتبر المسمى
ومن لبيت اثنان ولم يقدرا بفعل للسقي لبيت واخلا على اسم ومن غير المستقيم لان الثاني
اذ يكون التقدير لئلا يكون فعل اثنان فاكرا منى ومن غير مستقيم لان الثاني
لغير من له الاول فلا يمكن اخبار الفعل الاول فيه ومن غير ان لا يخرج الاسم
ومن لئلا كان من خبر لبيت وجعل ما هو خبر فمرد ايا سم وهذا خبر لئلا كان
نصب الرفع اذ لا يقال لئلا يكون فعل اثنان فاكرا منى فلو لا اعتباره لما كان
يقدرا ايضا لبيت الثاني اثنان فاكرا منى فمرد الرفع ايضا على هذا التقدير
وكذا يجب الرفع اذ كان منى لبيت واخلا على خبر لبيت ومن بعد الثاني
لغير من له الاول كقولك لئلا يكون فاكرا منى يجب فيه الرفع اذ التقدير لئلا
لبيت اثنان فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
لا مستقيم لبيت اثنان فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
استدراكا لغير من له الاول فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
غيره اثنان فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
مطلقا سواء كان خبر منى لبيت او خبر منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
على خبر لبيت ومن بعد الثاني فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
الاجابة الرفع والنصب اما الاول وهو ما اذا كان فعلا لئلا كان الفعل الاول في
غير لبيت هو اثنان فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
الرفع على تقدير لئلا يكون فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
له الاول فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
مرد الرفع اى لئلا يكون فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
منى لبيت واخلا على خبر لبيت ومن بعد الثاني فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
مرد الرفع والنصب على لبيت اثنان فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
يكون فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
بعد التقدير من له الاول فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى

انما استند

انما استند وهو ما اذا كان منى لبيت خبره واخلا على خبر لبيت ومن كان
لئلا كان الاول فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
على خبر لبيت ولا يجب الجواب لا لئلا كان الواحد خبرا بل معنى اذ اذكر كغير
اخبار من جواب لا سببا لئلا فلا يجب الجواب لئلا كان الواحد خبرا بل معنى اذ اذكر كغير
استدراكا لئلا يكون فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
الاول بل هو انما استند لئلا كان الواحد خبرا لئلا كان الواحد خبرا لئلا كان الواحد خبرا
فجاء به من فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
مطلقا لئلا كان الواحد خبرا لئلا كان الواحد خبرا لئلا كان الواحد خبرا لئلا كان الواحد خبرا
مرد الرفع على الجواب وهو من غير مستقيم اذ يكون جوابا مستقلا ايضا للفقير
ومن قوله ما عطف من خبر لبيت لئلا كان الواحد خبرا لئلا كان الواحد خبرا لئلا كان الواحد خبرا
والثاني فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
يكون جوابا لئلا الجواب وهو من غير مستقيم اذ يكون جوابا مستقلا ايضا للفقير
ومن قوله ما عطف من خبر لبيت لئلا كان الواحد خبرا لئلا كان الواحد خبرا لئلا كان الواحد خبرا
والثاني فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
جواب لئلا الجواب وهو من غير مستقيم اذ يكون جوابا مستقلا ايضا للفقير
ما عطف من خبر لبيت لئلا كان الواحد خبرا لئلا كان الواحد خبرا لئلا كان الواحد خبرا
ولا نظره لئلا كان الواحد خبرا لئلا كان الواحد خبرا لئلا كان الواحد خبرا لئلا كان الواحد خبرا
فمرد الثاني انما عطف الفعل المتعدي اذ كان قبله خبره لئلا كان الواحد خبرا لئلا كان الواحد خبرا
والاول والثاني والى عطف ما بعد الواو شرط للجهته والرفع من جواب الرفع
على ما مر من الثاني فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
للاثنين من كل واحد منهما ولو خرم الفعل الثاني اثنان فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
ح لئلا كان السك والاشرب للمنى وهو غير مراد بل المراد لا يجمع بينهما فاذا نصب
ما بعد الثاني يكون سكران اثنان فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
مرد الرفع من الاول لئلا يكون سكران اثنان فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
واشرب للمنى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
السك واشرب للمنى اثنان فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
مراد الاول اى لا يفعل اكل السك واشرب للمنى والاولا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى
والثاني فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى فاكرا منى

الجميع مع انه انما هو لو كان انوارا وعنه من انما هو في الجميع وسواء المطلوب انما كانت جازان
مقدرا للرمح من قضاة معنى الجمعية بان هناك التدبير لا يمتنع كل اكل السكر وشرب
الخبز فلت حوزة نظامه كلك انما جعل على النصب لوقته ومن انما اذا نصب يكون
انوارا وعنه من يكون انوارا للجميع ولو قدر لا يمتنع لكل من اوسدا طان الواو للخلق والمهنة
ستفاد من العمل وسواء يمتنع مقدار النصب ليلا يخرج الواو الى العطف وبق معنى
الجميع في بعض الواو باعزوه واشتد البوارق ظاهرة معلومة كما ذكرنا في الفاء واو معلوف
على الواو ان نصب العمل المستقل اذا كان قبل الواو او قبله او سببه معنى الى
او الا هو معلوف وكذا واو اخر في قضاة قوم كسرت لهو بها او سببه الى الان
يستعمل بقضاة او الى ان يستقيم والنفس ان في المعنى من ان لكل الاعراب كنعون
وتلك كرقاب ومحمد النصب والجرحيب اختلاف النصب في النصب فلي يفسر
او معنى الى ان كسرت لهو بها او زمان استقامتها وهو مفرغ من الموجب لا يرفع
معناه هو فوات الا يوم كذا جرف المعنى في موزان والجرح عراب المضاف اليه بالاعراب
المضاف قبله كلك النصب واما الجرح فلي يفسر معنى الى ان وسوطا من واو انفس
التركان في القضاة الاخيرة ومن واو الواو للجميع والفاء في الاستئناف او لا استئناف
ان المعنى معنى كذا شرط النصب في المعنى كذا هو من المعنى السببية في الفاء
ومعنى الجمعية في الواو ولو كان بعد لا شيئا الستة ومن معنى الى ان او الا ان واو
ما ذا استنفى شرط من اشتراط الجرح لم يمكن النصب لغوات شرط في معنى الرفع
ككون ثبوت تقديرنا اذا لم يجعل الاتيان سببا للتقدير ورمح يكون لوجوه احدها
الاستئناف ان ما يمين معقودا واشتراط عمل امرنا تقديرنا كما يحتمل لا يعرف احوالنا
تقديرنا معطوف على جمل قوله ما تا معطوف شت على معنى والفاء في الاستئناف الى
بين ما يمين وكذا في ان نصب حكم الفاعل على ان ما تا ما تا تقديرنا تقديرنا معطوف
على ما بعد النصب وهو ما يمين وليس المعنى على ذلك وهو قوله ان امكن ان ان امكن
كل واحد منهما اعني الاستئناف والاستئناف احتمل ان يكون قوله الم شك الرفع
الشك وانطق ان الم شك انه معطوف على الجرح فان لم ينطق ثابت ولو
كان للاستئناف فلي يفسر لان الاول مفرغ والثاني مفرغ فلا يمكن ايضا حكم
المفرغ منهما ومعنى الا ان الما انه الم شك ان لا ينطق وليس المعنى علم يتبين
ان في جرح في الجمعية في قوله لا يكون في المعنى من ان لا يكون في المعنى

الاستئناف

الاستئناف في قوله بالعطف على جملة قوله الامور ان لم يكون الا اعتبارا من حيث بل يتبين
الاستئناف عليه وينبغي ان لا ينصب النصب عليها ان لا يكون في المعنى فلا يفسد
لان المعنى علمه كذا في لا تا المعنى في الاستئناف ومن ان ما يمين في الاستئناف
والاستئناف في حروف العطف ما معطوفه على او بعينه اذا كان قبله او و حروف
العطف ان كان المعطوف عليه اسما او مبتدأ النصب العمل المضاف او اذا كان قبله
حروف العطف ان كان المعطوف عليه اسما او مبتدأ النصب العمل المضاف او اذا كان قبله
او يخرج او مع كل من يخرج على ان حروف العطف وكذا غير حروف العطف معنى
اذا عطف معطوف على حروف العطف على اسم قبله في معنى تقديره
بان ليلا يكون عطف العمل على اسم وكذا يجوز قوله حتى المصنف ويعلم
العدد ان ويعلم عطف على المصنف كما في تقديره بعد ما ان يقدر ان ان
ان يقول حتى معنى حتى المصنف او حتى خلا العدد ان والعدد ان جمع معقود
والقعة ومن لا يل من الكبريت يمكن ركوبه او في ذلك انيا في عليه سنان
واو كسرت واو عين الى الاستئناف بطريقه من اوجه في حواشي الكتاب
وجاز مع ان مع حروف العطف سواها ان ان اظها وان في حواشي المعنى قبل
وان يخرج وكذا في ظاهره كما جاز ان اظها وان مع لام في كسرت الواو
في المعنى ان في قول ان عمر ومولك العتق واما في المعنى ان ليس نافع
ويجب عليه من صاحب يقول قبل ان المعطوف من الجميع والا ان كان
الجميع لا يرفع لغوات من الجميع ونفي النفي اثبات وتقديره وان كان الجميع
يعتد المعنى المقصود او لم يرفع مقدم المعنى كما سبنا في بيان من العطف ايضا
نظر ما لا في تقديره القاجير والرفع اظهر لا يرفع مقدم مقدم قبل الرفع
في اعراب البيت وذلك ان الغايل ان يقول واو الجميع اما ان يكون للعطف او
لا يكون له فان كان للعطف فلم يحكم جمل المصنف في المعنى حيث قال
قبل ان المعطوف دون الجميع وان لم يكن المعنى للعطف فلم اصح الى تقديره
منترج من العمل ان لا يكون حواشي ان الاصل المعطوف كذا في معنى بعض
احواله وذلك ان المعطوف قد يكون قبل المعطوف عليه في الوجود وقد يكون
بعده وقد يكون معه في زمانه وبعده معا وقبله او بعده في المعنى او في الوجود كما يكون
مع من هو يستلزم العمل في المعنى او في الوجود في تقديره منترج من اول

واعتبارا خاضعا للعارضات كمال المعينة صار كانه قديم للعطف المطلق
الذي لا يتقبل ^{تقديرا} ~~تقديرا~~ الخ جميع عطف المعينة واول العطف غير تقديري
ذهب الى المصنوع وهو ان يعصب والبيت اما مرفوع او منصوب فان كان
منصوبا فيكون تقديرا وان مع حيزه اما ان يعطف على الشئ او على المصدر
المستتر في احد الاستدلالين وليس بينهما الا الشئ فان عطف على الشئ
لم يتقبل اذ يصير التقدير مائلا للشئ ويعصب صاحب مقول والعصب
لا يقال تقبل موعلي افعي القول اي يقول العصب فقال المصنف وغير
نظر لان القول المصدرا اما ان يكون مائلا الى العصب فربما اصاب في المصدر
الى المفعول او مرفعا اصابه الشئ الى الشئ للابسة ومما فاضح ان اما الاول
فلا ينظر فيه وقولنا متى تروى اذ يلزم ان يكون العصب مقولا واما الثاني
فلانها بلان حصة فلا نقطة غير تردها اذ اصابته الملائمة معينة ذكره عند اذ
عولك قول عصب صاحب معنى الملائمة معنا قول يحدرو من قوله عصب
صاحب فلا حاجته الى ذكره كما يقول لا يتك يوم خرجت فان الاصابة معينة
لكون الخروج في اليوم فلا حاجته الى قول يوم خرجت فيه واما اذ اعطى المصدر
المستتر في احد الاشياء السمة وهو الشئ في البيت والشئ في الموضعين احدهما
فعله ليس نافي والاخر قوله واما ان لا يتقبل جعله في جواب واجتهادها اما
جعله في جواب ليس نافي على العطف على المصدر المستتر وهو النفع لينفك عني
الشئ فلا يلزم بل هو نفي النفع والشئ العصب ومقصود الشئ في الاقوال ما لا يتقبل
لا يتقبل ويعصب عنه صاحب لا ان لا يعصب وهو في غير واما جعله في جواب
الذين الاخر وهو قوله واما ان لا يتقبل من قوله يقول فيلزم
تقديم المعطوف وهو العصب على المعطوف عليه وهو المصدر المستتر في القول
اي لا يصير معنى القول بما لا يتقبل ولا يصح يعصب صاحب من قوله قالوا
تقديرنا الفاضل معناه ان جعله في سياق ليس نافي يقدر المعنى بالاجل
عليه بل الاول ان يجعل على الشئ الآخر وهو ما انا ونقارنا غير قوله ويعصب
عن قول اذ التقدير وما ان الشئ الذي لا يتقبل ويعصب صاحب باليعصب
يعصب وان كان يقدر لفظا على قول فهو صاحب معنى لان نقول خبر ما

للمعنى

فهو ممدوم في التقدير وهو استمر التوجه الاخر الذي يفيد المعنى المصنوع فله
والا ان وان جعل للقيم فاما ان جعل في جواب ليس نافي فيقيد المعنى المقصود
او جعل في جواب ما انما فيلزم تقديم المعطوف وهو يعصب على الشئ وهو قول
كما قد رتد ثم قال والربيع اظهر اي رفع يعصب ليكون مفعولا على العلة ومن
وليس نافي اظهر في صيغة يكون التقدير واما ان الشئ الذي لا يتقبل ويعصب
من صاحب مقول ولا اشكال في هذا ولا معنى لكان اظهر واما انما اي
اظهار ان يكون من قوله اي يكون الخوف المذكور ومرجع الاول والثاني
منه الا انهما اللذان احصوا الوقع في تعصب اي ان الزاجر في حرمان احضر خدش من
كما قد خدش ان وان في باب مستورا ثم خرج من ان خدش اذ هو في المذكور مكان
منه في قوله في تعصب احصا اذ هو في الاخر وهو قوله في تعصب واما انما اي
وربع الفعل وقدره الذي ساعد اي ساعد التعصب يا عاذا من غير ممدوم في آخر
الذكر كونه دالة ما بعد وهو قوله وان شهد الزنا يعني انه انما اذا اظهر ان يعصب
وهو احد الخوف والبيت المذكور وان خلاص الخوف المذكور لكن قام دالة ما بعد
وهو ان شهد بغير تلك الخوف لقدة الدلالة على خوفه ان وعاد حدهما اي مدني ان
وربع الفعل وهو احضر وقدره في ان الكلمات في بحث ضارحي لاسيما وانما في
من مخرج لاسيما والافعال ومنصوبها في مخرج في الخبر ورواها يكون الا
في الاصل نقاش الخبر وهو اما بالاضام هو علام زيد او غير الخب
في المالك لرب وحدث اظهر من كونه است اذ هو والاضام على خبرين ممدوم
اي يفيد معنى في التعصب اجم ثم قسم العدال التعريف والتوضيح فقال يعصب
اذ ان المعطوف اليه مصدر له الا وهو غير فعل وشبهه في فعلها في كلامهم هذا استقام
منه لخاص اي يعصب في المعاني الى المعونة الا اذا كان اعدت الكلمات ثم استغنى
من هذا الاستقام فقال الا اذا شرب المعاني في عبارة اليه نحو غير المعطوف وان
المعطوب عليه فله المنعم عليه فيتعرف عموما من حيثها فيكون خبر السكون فانه
اذا استمر اتصاله بالكرم لان المعاني اذا انصرفت بالقرينة الى جهة معينة من
علم او كرم او غيرهما ان ذلك الابهام او رده عليه فله نعم فعلها خبر الذي كذا
نعمان فان خبره افعي في المعنى في المعنى اذ المعنى نوع صالحا غير الذي كذا
نعمان في المعاني السوء في غير وفح في المعنى ولم يفر تعريفا او لفظا فانه تعريفا

المعاني هي
تقديرا
او مفعولا
او خبرا
او مفعولا
او خبرا
او مفعولا
او خبرا

١٦٩ اجزى القلب عليه مكتوب عطف بها لئلا يفتقر الى ما جاز في المعنى ايضا هو عطف
 ومن طلب الاشارة ما جاز ان يفتقر الى ما جاز في المعنى ايضا هو عطف
 كما صرح القدماء في قوله تعالى ان الله يحب المتكفلين فان الله تعالى يحب المتكفلين
 لذات واحدة والحق ان القلب على القياس ايضا في الاسم الى القلب وقدر اجزى
 عليه وما في حيزه اما زائدة اي ومن طلبه وانما جاز في المعنى ومما في حيزه
 قصيره مع التزاد وفي مشهوره ان المصدرية على انه متبادر مع حيزه والى زواجر
 ومن طلب حيزه مقدار عليه اي حيزه انتم حاصل من حيزه طلب لا وانما جاز في المعنى
 عطف بها لئلا يفتقر الى ما جاز في المعنى ايضا هو عطف ومن طلبه ومن طلبه
 على الحالى والعامل ليس والحقه ومن كمن هو فاعمل فعمله سادس المفعول
 لتبين فلما عطف ان يكون مفعولا للنبس حقيقة لئلا يفتقر الى ما جاز في المعنى
 المضاف عطف على ان يفتقر الى ما جاز في المعنى ايضا هو عطف ومن طلبه
 اليه ولا موصوفه ان الموصوف المضاف اليه معني انه لا يبعث ايضا هو الموصوف
 الى المضاف اما عطف الموصوف الى المضاف لا يجوز لان المضاف يكون ان يكون موصوف
 يكون مضاف اليه وغير موصوف يكون مضاف اليه الموصوف من اعرابه والى
 ما في الواحد واما عطف الموصوف الى الموصوف فلا يفتقر ايضا لان الموصوف يكون
 موصوف واما بالنسبة من حيث انه موصوف وغير موصوف فمفهومه ان يفتقر الى ما جاز في المعنى
 الواحد اجزاء هو ليس متحقق في حيزه وحيزه قطعية ليس منه هذا ايراد فان السحق
 منه للمعنى والحق وهو الباقي الى المعنى ومن الشعر صفة للفرقة فقد اضيف الصفة
 الى الموصوف فاجاب بقوله ليس منه وما في ان السحق والحق وبعده حيز
 هو موصوفها وانما جاز في المعنى ايضا هو عطف ومن طلبه ومن طلبه
 فعمله ومن طلبه ايضا هو عطف ومن طلبه ومن طلبه
 منه انما يفتقر الى ما جاز في المعنى ايضا هو عطف ومن طلبه
 بان المسحور هو الموصوف يكون مضافا الى الموصوف يكون مضافا الى الموصوف
 حقا لا بانما يفتقر الى ما جاز في المعنى ايضا هو عطف ومن طلبه
 حيزه المضاف اليه ما ليس موصوف الى الوقت والوقت موصوف بالزمان
 انما عطف بها لئلا يفتقر الى ما جاز في المعنى ايضا هو عطف ومن طلبه
 الا ان ليس موصوفه على المضاف الى الموصوف وانما جاز في المعنى

حلوة اسما الى وكذا انما عطف بها لئلا يفتقر الى ما جاز في المعنى ايضا هو عطف
 على حيزه المضاف من غير لفظ اليه وهو غير مستقيم فاسم ايراد الموصوف على ما
 قد ذكره هو المضاف الى المضاف ولو قال على حيزه الموصوف كان اسما
 ومن ان الاشارة الموصوف تكون لا زائدة وغير زائدة في ان الاشارة موصوف
 موصوف وحق وانما جاز في المعنى ايضا هو عطف ومن طلبه ومن طلبه
 وله في اللون وبينه وبينه بالكون وسوى ومع ذلك من حيزه من الظروف
 اللازمة للاشارة وصير طرود هو مضاف وغير مضاف وبينه وبينه غير مضاف
 انما يفتقر الى ما جاز في المعنى ايضا هو عطف ومن طلبه ومن طلبه
 انما يفتقر الى ما جاز في المعنى ايضا هو عطف ومن طلبه ومن طلبه
 ربحه ان قدره وان لا يفتقر الى ما جاز في المعنى ايضا هو عطف ومن طلبه
 لانه واحد من عطف الى الوصلين وانما جاز في المعنى ايضا هو عطف
 من كل فستعمل في عطف الى المضاف اليه ولا يفتقر الى المضاف الموصوف
 ان رجل واحد رجلين بعض اي اذا كان مضافا الى الموصوف في زائدة الى الموصوف
 والمثنى والجمع لا يفتقر الى المضاف اليه بل مضافا الى المضاف اليه
 اليه وغيره غير اي اي رجل من الرجلين فمفهومه ان يفتقر الى ما جاز في المعنى
 وانه يفتقر الى المقابلة لايها ان كان ستر حتى ومثل فمفهومه ان يفتقر الى ما جاز في المعنى
 اخام الفرس وجهه من العرصات لايها اي قيد احيى لايها في المقابلة
 منها ايراد على مفعول انما ان لا يفتقر الى الواحد الموصوف فانه مضاف الى الموصوف
 وهو المتكلم والمثنى فمفهومه ان يفتقر الى ما جاز في المعنى ايضا هو عطف
 اي اي مضاف الى الحقيقة الى متعدد لان المضاف اليه المضاف اليه
 وهو ان لا يفتقر الى المضاف اليه المضاف اليه المضاف اليه
 وكلما ذكره مفعول على قوله اي لانه غير مضاف الى الاشارة ولا يفتقر
 ان كلا الى المثنى او ما في معناه كقولك ان الخير والشر مثنى وكلا ذلك وجه
 وقيل ان كلا من اعراس من الخير والشر وجه مثنى ومثلي عليه ودر عطف
 على كل وبعض والاصناف اي ذرا الى اسماء الالفاظ في الظاهرة عند سبيل
 وعلى بان ووصلت الى الوصلين ما بالاصناف وحقا بان ودر اشارة
 ودر ما شاعرا اي غير موصوفها وانما جاز في المعنى ايضا هو عطف

الواحد

مرسلة والآثار في دوو ما يرجع الى المعرفة في ذين اربعة اقسام الجزئية ان قطعهم
وقتلهم ويروي ابا عبد الله ان بعض الحكماء قد اوردوا هذا الكلام في قوله تعالى والله اعلم
بما كنتم تعملون وروي في نسخة اخرى والله اعلم بما كنتم تعملون اي ما كنتم تعملون
والله اعلم بما كنتم تعملون والى ان غير ذلك من الاقسام الجزئية اي ما كنتم تعملون
دوون حال ولا يظن عطف على معنوية ابا الا ان من اجل خبره من معنوية كما ذكرنا
ولغرضه ومن اصابه الضعف الى معنوية او على ما هو متعارف ربه حسن الوجه
ولا يغير الى الاضافة للفظية الاخوة للفظ والمعنوية على الاضافة
لا يغير لغيره ولا يغيرها في حقها معناه ان المعنوية كما يغيره في غير المعنوية
او يغيرها في حقها في حقها فان كانت غير الحقيقة كغيرها لم يغير التعريف
والخصيص ومرجه اي ومن اجل انه لا يغير الاخر في اللوح فالمرتب
يرجع حسن الوجه بوصفها بالذات والعبارية اي ومن اجل انه لا يغير الا
حق في اللفظ قالوا العارونية والعارونية اي ربه لو كانت غير التعريف غير
الاضافة الى المعرفة بالاضافة الى المعرفة باللام والعارونية اي ربه او لاخر
غير لان السون صرح باللام فلم يغير الاضافة في حق لم يكن قبل الاضافة لان
العارونية ربه على العمل والعارونية ربه على الاضافة سواء في الحق في حقها
فانه يجوز ان يكون على الاضافة الاصل في ربه اي ما يضاف مع قطع السون في
ادخل اللام بعد الاضافة فاصابه قد اجازت حقه وهو وود لان اللام
د اخل على الخبر الاول فلا يقتضي خبرها ثم ربه و وكان الواسع المانية
الحبان وغيره ما هو ذن تخرج حكمها اطفاها والقاس ان لا يجوز كما لا يجوز
الواسع من ربه وعوده الى ربه وسوجع عايد ومن الخبر في الحد الجديد
بالتجاع والسنة للاعتناء في قضية وتمر في بعضهم بين الصور بين ان يكون
ما دخل الواسع على خبره ما صورة ما دخل الواسع على المانية ويعطف خبرها
عليها اذ الاولى وسوجعها في الواسع خبرها ما شتر مع الشين ان يشتر
المضائق ولم يتوسط بينهما شي اخر والى ان يغيرها في الصورة الثاني
غير ما شتر للواسع بل سوتاج معطوف على ما شتر الواسع وسوالمانية
قد عرفت انما هو ما لم يخل من المعنوية بل يخل ويخل ويخل ويخل
لا يجوز في علمه ولا في علمه ولا في علمه ولا في علمه ولا في علمه ولا في علمه

قاموا لا فاعرف حيث اخل المعطوف على خبره المعطوف ولم يحد ذلك في
المعطوف عليه يعني ان فاعرف معطوف على خبره رطل بلاع انه لا يحد مرت
يرحل فاعرف اي ربه لان لا يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا في الوصول
هو مرت ما رطل الشخص القايه اي ربه لا القاعدين اي لا الذين قد علم
ولم يحد بعضهم في الذي يحول الذين بعد بل فذلك لا القاعدين في غاية
ما يقتضيهم من من الفرق ان اللام الموصله يصلح المعرف والمثنى المجمع
المذكر والمؤنث ولغرضه في الجمع واحد هو القاسم والقاسمة والقاسان والقاسون
القاسمات بخلاف لو لم الموصلون فان الذين يلفظ المذكر والمثنى الذي للمثنى
المذكر والمثنى للمثنى المؤنث واللام مع خبره وهو العطف ولا يحد فاعرف
بين وبين الموصوف وهو الرجل بخلاف الذي فانه يظهر ان الخبر في الاخر
والشبهة والجمع من اول ما مر بين وبين الرجل الموصوف فاعرف ما لم يحد
بعضهم جلا على المعنى لان القاعدين في المعنى غير له الذين فاعرف ما في قوله
ان الذي قتلته بكرا باليقين وتكونت عليك خبر ذات حمام و ما مستدرك
ان قتلته مع خبره خبره للذين ولا يحد في ربه الى الوصول في فاعرف ما
فما على المعنى لان الذي ربه المالك كذا في خبره ان فاعرف ما في خبره
المالك من قتلته لان الوصول يراو المالك من حيث المعنى وعلى هذا
عدا ان على انه يقتضي في التابع ما لا يقتضي في المعنى المتبوع جاز العار
المرجع ولم يحد العارونية ربه واولا العارونية يفرق بين العارونية وما
الواسع المانية الحبان وغيره والعارونية الرجل و وكان بالان في المعنى
المضمين في خبره فمانية فمانية قبل خبره المانية فالخبر مضى في الخبر الى
المعروف باللام والمضاه الى المعروف باللام حكمه حكم المعروف في اللام فاعرف ما في
المانية فكا فوز الواسع المانية فوز الواسع عبد المانية خلاص
العلم المعطوف على الموقف باللام فانه ليس حكمه حكم الموقف
باللام فاعرف ما في الخبر والعارونية الرجل ربه لا يحد فاعرف ما في خبره
خبره لم يكن قبل الاضافة اذ فان لا يحد العارونية الرجل والنقض
ضبط المعرف باللام لا يحد فاعرف ما في خبره فاعرف ما في خبره
خبره كذا في خبره فاعرف ما في خبره فاعرف ما في خبره فاعرف ما في خبره

بالحسن الوجه مع ان الاضافة لم يغير ختم لان اصل حسن وجه
غير العنبر وادخل منه اللوام قالوا لم لان اصل العنبر سبب
جواز حذف العنبر واقامة اللوام مقامه في الجزء الثاني فالحق به ما وجد
فيه اللوام في الجزء الثاني وهو العنبر الرجل دون العنبر زيرها
واما نحو الصادك والتعذر فحق قال ام معاني فيكون في صحة الاضافة
على الصادك اذا صارت فيه لانه من غير غير نظر الى تخفيف لرفعهم
الجمع بين الشوك واللوون والعنبر المتصل هذا امر او جواب اما
ما زاد فهو ان نحو الصادك والعنبر كانا حرفا لان لا يجوز لانه اضافة العنبر
لم يغير لانه قد فيه ختم لان السوس سقط باللام اذا اضيف الى العنبر
المكمل فهو مثل الصادك زير والجواب ان يقول على الصادك بدو في الا
لان في رالف سبب والمفعولين اذا اضيف الى العنبر المكمل المتصل فمستط
لم يغير فمثلا في تخفيف فان صادك جازم غير تخفيف اذا اضيف يكون
حرف تنوين والسوس مع العنبر المتصل مما لا يخفى لان السوس يودى
بتمام الاسم والعنبر المتصل في حكم تامة الا في يودى بان الاول غير تام
فلم يكن الجمع بين السوس وبين العنبر المتصل وكذا بين النون وبين
العنبر المتصل فلو اعتبر غير التخفيف لغير احتياج التنوين او النون مع
العنبر حتى سقط الاضافة وقد ثبت انها لا يجهلان فقد يجوز في غير الصادك
من غير غير تخفيف فالحق به الصادك وشبهه لان الياء في جواز
لا تعتبر التخفيف فيها جميعا ومعلوم في قال ان معاني اشارة الى اطلاق
ان صادك معاني والكاف مجرد او غير معاني والكاف مفعول على
ان مفعول ولما كان لا شك ان سوجه الى من قال ان معاني قد يرد
هم لا يردون بالخير والفا على وجه لا يجعل عليه هذا امر او فان فرجه
بين النون والعنبر المتصل فاجاب بان سبب لا يجعل عليه ولذا لا يجوز
في سعة الكلام فلا يقال هم الصادك لما ذكره من احتياج النون
والعنبر المتصل واخره انما هو من غير حرك لا من معنى فاعمل التفتيح
اذا اضيف الى السوس فمراد ايراد النون ودخل في اضيف اليه فاعمل التفتيح

حرف

يسمى ان يكون العنبر على راي ولا يقبل مررت برجل اصل النون لان
المعنى على نيات كانه قيل اعمل في النون يوسى به قوله ومن الذين
استدلوا ولا يعرفون انهم اعمل التفتيح اما ان يضاف الى المعنى او في
الذكورة فكان اضيف الى المعنى فلم يمتنع احدهما الا براه به الزيادة والتفتيح
على المعاني اليه وان في نفسه به الزيادة المطلقة كما سبقت فان اريد به
الزيادة على المعاني اليه فما خلت في ان اضافة العنبر او معنونه لا يقع
منه للتفكير نحو مررت برجل اصل النون وهو قول انا عرقله اذ قوما
فلما خبر قوماهم اقل به فاعلى قوماهم غير اوصاف النون وهو قوما غير
معنى افعى التفتيح ولو كانت الاضافة معنونه مغيرة للتعريف لما وقع
منه للتفكير والماح وتوجه فلهذا التفكير لان المعنى على نيات من يقوم تعالى
ولقد ثبت اعراف انا سبب على صيغة ومن الذين اشركوا عطف مقسود ومن
الذين على الناس اذ التفتيح اعراف من الذين ومن الذين اشركوا الذين
بما لا يقدرون ثابته والما قال يوسى به اي يحصل الاستدلال به لان
الاولا غير متعينة اذ قيل التفتيح واخر من الذين يكون عطف لادنى
المقدور على اعراف الملقوط فكلما يكره من في سبب كل لما كان ظاهره ذلك
قال يوسى به والاعرف ان معنونه اذا اضيف الى المعنى معنونه وال
الاصافه معنونه لان الاضافة انما يكون للتفتيح اذا كانت سبب لادنى
والجمل واصل التفتيح لا يعل في سببه ومن سببه اي ومن شرط
اعمل التفتيح اذا اريد به الزيادة على المعاني اليه التفتيح الى ما
سوى بعضه فكان الزيادة انما يكون بعد ما شتر الى اصل المعنى اذ لا يقال
حرف احسن من الاحرار على التفتيح على غير النون معنونه من يجوز
ان يقال عندك احسن من الاحرار ولما ثبت هذه المقيدة بالاستسقاء
من غير عليه وقال فلا يجوز يوسى اي احسن من غيرهم باصنافهم اي
اصنافهم من قوله الي صير اي صير يوسى ما فاقلت افوه يوسى لم يكن يوسى
واطلاق سلاطون واقتراح لروم معصم الشئ على نفسه فمفهوم بان لا يعمل
جهت افعلى ثبوت المعنى والزيادة فيه فكل من يجهلهم باعتبار افعلى
وذلك كما هو سبب وجوب افعلى في سبب ان يكون افعلى افعلى

معاني

الى ما هو بغيره والمقدر ان يرد به الزيادة على المضاف اليه فيفضل من تفضيله على
 نفسه قطعاً فاجاب بان داخل في المضاف اليه باعتبار المضاف اليه في أصل
 المعنى غير منقطع الترتيب معه اما باعتبار الترتيب فليس سواء اختلف فيه يلزم
 ترجيح الشئ على نفسه وهذا الكلام مجرد لا يدور السؤال لانه اذا ثبت انه يرد
 به الزيادة على المضاف اليه فقد ثبت الزيادة على نفسه بل الجواب انه لا يرد
 به الزيادة على جميع مضافي اليه بل على من سواه كما ينبغي عليه بقوله لم يزل كأنه
 قال يحصل مضافاً في القوم يرد على اختلاف اعتبار المقيدين فلو لم يرد مضافاً احسن
 منه فاعتد ان كان مضافاً الى المفضل وقاعدت ان المفضل عليه بها (الظاهر من هذا)
 احسن فلو جعلت مضافاً الى احسن اليها واحده لصار القعود مفضلاً ومفضل
 عليه بل ينبغي احسن الى القيام منه الاحسن وسبقه الى القعود ونسبه
 اصل فيصير احسن فمقدراً لغيره اختلاف اعتبار المقيدين وانما يصير زيادة
 مطلقاً واصيب للتوفيق سراً فيم لقوله مراد به الزيادة على مضاف اليه
 فان اقبل في هذا القسم مراد به الزيادة المطلقة لا الزيادة على المضاف اليه فقد
 بل اضافة اليه لمجرد التوفيق فاذا قلت زيد احسن من فريش من مضاف زيد احسن
 الى من مطلقاً ومن غير مطلق فريش فاضافة الى فريش ليست للتفضيل عليهم
 بل للتوفيق فلا محال في تعريضه بالاضافة لانه ليس المعنى على ثبات شخص حتى
 يكون الاضطرار فمفضل كما ذكرنا في ايراد الزيادة على المضاف اليه فانه لا بد ان يكون
 قدر المعنى على ثبات من يحقق التفضيل على المضاف اليه فلا يمنع مضافته الى
 ما ليس بنفسه مع معني ان لا يسترط في من القسم ان يكون بعض المضاف
 اليه وله ان يكون ان يقاى عندك احسن من مراد صار مفضل على من اصله هو
 احسن اخوة لان المراد من الزيادة المطلقة ان هو احسن اليه من الاطلاق
 وانما يصيب اليه باقي الاخوة خلاصة ايامه وكذا لو قلت الف قس والاشخ
 احد لا يفي مراد ان فلا يرد به الزيادة عليهم بالعدل لانهم ظلم بل المراد انما اعزل
 الحسن واصيب اليه وان لموضع المفضل فكلما قلت ما عاده لا يفي مراد
 وكفى في الاضافة الملائمة بوجهها او بان فحين مجرب على مراد ان وبالاشخ
 من غير مفضل فريش وعلى مراد كذا وهو ما اورد به الزيادة على المضاف (الرجاء
 الامور في الخطا بغير علم من قوله يكون انما يكون هو في حيز افضل من كل

وانما جاز الوجه في لانه اشبه الذي بين ثم ذكر المفضل عليه مع غيره بحذاء
 مع الامور وانما جاز فيه المطابقة لانه دخل المضاف التي خرجوا من الاستمرار
 غير مجرب في غير مراد من غيرت منه المطابقة وحل الثاني وهو ما اورد به الزيادة
 المطلقة المطابقة ليس الا ان يجب فيه المطابقة لانه من جهة ان ربط في
 الموصوف وليس المفضل عليه مذكوراً معه لئلا يرد به الزيادة عن خلاصة منه
 الافراد اذا اضيف اليه المضافة فيقول اذ اضيف اليه المضاف المفضل فمفضل
 المضاف اليه حكم موصوفه في مراد من المقيدين والجمع نحو موصوف المفضل رجل
 ومن (فعل) رجلين ومنهم (مفضل) رجال اذا قيلوا رجلاً رجلاً واحداً وشئين
 واثنتين وجماعة جماعة يعني اذا قلت موصوف رجل فالا ففعل هو رجل
 رجل في المعنى اذا ففعل الرجل رجل رجلاً رجلاً فهذا هو المفضل من
 اولئك المفضلين وكذا ان قلت موصوف رجلين فالا ففعل في المعنى هما
 الرجلان اي اذا ففعل الرجلين رجلين رجلين فالا ففعل في المعنى اي اذا ففعل الرجلين
 وكذا ان قلت موصوف رجل فالا ففعل موصوف الرجلين اي اذا ففعل الرجلين
 جماعة فهو لا ففعل موصوف الرجلين فالا ففعل المضاف اليه هو المفضل في
 المعنى والمفضل عليه غير مذكور بل المفضل عليه مع المفضلون كما ذكرنا وصيغ
 اسم الزمان الى المولى اي لا حيد والقول بعد ذلك حيث ان اقام زيد وحيث
 اذ زيد قائم وله ابن وصفاً ليه وهو الى الفعلية عورس النماذج امير من
 ملك لا صفة طريق الزمان الى الجملة لا صفة وعمل ان اعراضاً في الامور
 الاولين بعد ما اثنان راسك كاللغز المجلد وليس ما يكاد موصوفه لا صفة
 بل مضافة للاضافة الى الجملة وكذا ثبت سناً لا اخر لكون طرف الزيادة
 مضافاً الى الجملة لا صفة وذكر بعضهم ان ما في البيت كانه وقا في
 التعليل ان ذلك لا يفي في بعد في البيت على معناه لا صفة مضافاً
 الاضافة الى من وهو في المعنى مضاف الى ما بعده كانه قبل بعد حصول
 راسك الخط كاللغز المجلد وما ذكرت اقرب معني ما مضافة
 للاضافة الى الجملة اي لو جعلت ما كانه لم يكن بعد مضافاً الى المعنى على
 اضافة مذكورة وكذا ان لفظ ما اي ان يكون اسماً له حرفاً مذكوراً في قسم
 من واحد منها وفي اواخر ما صيغة مذكورة في حيز مضافه فمفضل

٢٣٩ وهذا إشارة الى ان سيبويه خالف بين المصورين اذ كان قياسه ان يكون خبرا عن
 الاول وهذا الخبر في الثاني كما ذكره في قوله بنى ذراعهم الاسباب المضاف
 اليه محذوف عن الثاني وغاية الفرق انه لو جعل الخبر في الثاني كان خبرا عن الاول محذوف
 والخبر محذوف كثيرا بالقرينة بخلاف الاضافة فانه لو جعل المحذوف عن الاول لم يكن
 المضاف اليه الاول مذكورا (ولفظه) لا يابى بمقامه متصلا بخلاف العكس
 فانه لو حذف من الثاني كان المتركب راجعا مضافا اليه الاول وكان كالمركب
 المضاف اليه في الثاني متصلا فكان المضاف اليه المتركب وصراة محذوف اوله اذ هم
 سدا كما يتم خبرا كما يتم ونصب اوله اذ هم ليست يتكلم القوقل للزوم الفصل
 الفرق بين السبعة وخمسة حروف المضاف واحدا محذوف على الارباع حروف المضاف
 سبعة من الارباع اسما آخر بقله على ان ليس فلا تقول رايت زيدا اي علام زيد لانه
 ليس اما مرة اي يجوز حذف المضاف اية مرة اي مضافا واحدا وهو اسان
 القرينة اذ المعلوم ان المسئول اهلها لاسي فلا يسأل او مرتين اي يجوز ان
 تنهد للمضاف المحذوف نحو قوله في البرق اسأل البهار اي اسأل سقيا وسقيا
 اي سقيا سقيا البق حروف المضاف وسر السبب والمضاف الاخر وهو سقيا فليس
 التمييز المحذوف بارجاب المضاف المرفوع وهو سقيا فان قلب المحذوف وسر فوعا
 في العطف وهو اسان محذوف ذكره ولو قيل ان اسان خبر ضمير يرجع الى البرق على
 ما سبب المحذوف باو اتركبايات حروف المضافات لم يكن بعد ايل اتركبا
 مما يخرجه من كثير الاحكام واخر البيت فانني للعقيق والعقيق موضع
 واحدا في ضمن مقدره (والتي راسه موضع) وكان في الاصل جو جرة فيقال من جرت
 اي ارضها اي اسان المار من المواضع مقصد العقيق او له لارض يري تاي
 يري شريق او اكثر اي حرف اكثر من مواضع نحو فكان قاب موبين او هو
 ساقه فرب وبقا صوفي فربحان اي مقدار ساقه فربحان وبقا فربحان وميلان
 وسيد ربح وليس من سيبويه بقباس اي ليس بعد حذف المضاف بقباس
 وان لم يسم من عرودة الغرس او غلوة السهم اي مقدار ساقه فربحان من عرودة
 الغرس اذ لم يسم وليس بقباس عند فربحان انكره فربحان المضاف اليه
 على ان ساقه اذ كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا اليه ثم اذكر كراهة
 محذوفه او هو من عرودة المار من المواضع اي هو من عرودة المار من المواضع
 على ان

بعد حذف
 على اعراب حكم المضاف لانه سبق مضاف محذوف الى شيء آخر وهو قوله بربون
 عرودة الدنيا وصداه وما يترك المضاف اليه على اعراب حاكم سواد مرة ولا
 سببا شجرة اي ولا لكل سببا فحذف المضاف وسوكل وترك بيبنا على اعراب
 ولو اعراب سببا باعراب المضاف لكان لا بد من اعراب سببا بالرفع فبما لا يجوز العطف
 على حاكمين فاما من يجوز العطف على حاكمين فبما لا يجوز العطف على حاكمين
 بسبب شجرة وكل خبر بيبنا وصداه وما يترك المضاف اليه على اعراب ماض
 عرودة يقول تاي ولا اجمه والنفوسه لا مثل اخيه محذوف المضاف وهو
 نفس تترك المضاف اليه على اعراب وهو المحذوف من شجرة سببا فبما لا يجوز
 محذوف المضاف عطف على عرودة اي نفس المضاف اليه ولا بد من اعراب في
 مضاف اخر محذوف من شجرة يقول ولا يجوز العطف اي نفس المضاف على عرودة
 حيث كان النقص على واحد من المثلين لا على المثلين لانه لما لم يسم من الارباع
 ليس خبرا عطف على النقص والفصل اية ولا يلزم من الفصل بين المضاف والمضاف
 وهو اخيه ومن المضاف عليه وهو عرودة باجنين وهو يقول ذلك ربح ذلك
 النقص يقول لا يجوز العطف وعلمه لثمة اوجه احدا انه لو كان محذوف على
 عرودة لكان المنقضي مماثل لتثمين وليس المراد ذلك بل المراد ان مثل عرودة
 لا يقول ومثل اخيه اي لا يقول لان شجرة واحدة مماثلة لها لا يقول
 وان في اية لو عطف اخيه على عرودة لوجب لا الموكلة للثمة المضاف
 ولم يوجد في المضاف عليه وهو عرودة فلا يقال جاز زيد ولا عرودة ولا ثمة
 وانما لست انه لو عطف اخيه على عرودة لزم الفصل بينهما باجنين وهو يقول
 فاني كان اجنيا لانه خبر ما هو اجنب عن المضاف في اذ ليس خبر عرودة
 وفيد المضاف ما بالمجهر ورا حنرا راعى عرودة بالانوار اخوه يقول ذلك و
 محذوف عرودة زيد الصواب اخاه يقول ذلك ومحذوف فاني تقول خبر ما
 وهو اجنب وقع بين المضافين المرفوعين في المثال الاول والمضافين
 المصنوعين في المثال الثاني ولا فخر من ذلك والفرق شدة اتصال ما بالمجهر وما بالمفرد
 بالمعطوف على المجهر وحكم المجهر وحكم المضاف لا يقع الفصل بين المجهر والمفرد
 الفصل بين المجهر وبين ما هو في حكمه بالمعطوف المجهر وهو ما مثل انكره وانكره
 يقولان ذلك فانه حذف من قوله فربحان المضاف فربحان المضاف على انهما

الجارح

ولا يصح التلخيص من افعالها للوجوب المتعينين اما الاول فانه لو عطف افعال على
 ايكن كان القول متغيرا عن معنى كمالها والمطلوب النفي عن كل واحد من
 المتعينين كما ذكرنا والى في انه لو عطف لزم وجوه لا في المعطوف وهو لا يعطوف
 عليه ولا يرد الوجه الثالث وهو الفصل بالاحسن لانه اخر قوله يقولان
 ذلك عن المعطوفين فلا يلزم الفصل لكن صريحا وجه ثالث لم يكن في المثال الاول
 فاستدعيه والردوم لا افراد في قوله لان ذلك ان لو كان معطوفا على ايكن
 لكان المتبادر مثلا لهما فهو معزول وكان معه ان يكون الخبر ايضا معزولا بان يقال
 يقول ذلك والاستدراك با تمام الخبر معقول لا في المعطوف لفظا مع المعنى متبادرا
 امتناع مطلق افعال جوابا عن سؤال معزول وهو ان يقال انما يشترط الخبر لا في
 لفظ المثال معهم لان يقال مثل ذلك لا يقول كذا اي انت لا تقول فالخبر ما
 ابوك ولا اخوك يقولان فاجاب عنه بان سدا لا عند ارضه في لان
 لفظ المثال وان كانا بقي حرجيت المعنى فهو معتبر لفظا ولذلك استعص على افعال
 بل يجب ان يقال مثل لا افعال ولو كان المعنى غير معتبر لفظا لفعيل افعال كما
 يقال انما افعال وحذف المضاف اليه معطوف على قوله قبل ذلك حذف المضاف
 اليه اي ويجوز حذف المضاف كما ذكرنا ويجوز حذف المضاف اليه في اداء وجوب
 ومضرب بكل فاما اذا انفردا في الجان كذا وحسن اذ كان كذا او مضرب بكل كمالها
 واحد واقيم التنبؤ مقام المضاف اليه وحكم لاصح ان حذف اليه التنبؤ و
 وهو في التنبؤ والتحذف من المضاف واما حذف لان العلامة في الثالث تدل على تمام
 الاسم و لاصح ان تدل على تمام الاسم غير تمام وانما يتم بالاضافة فيشعر وجوده مع لاصح
 يكون المضاف وانما وغير تمام وكذا حجة عطف على ان يحذف اي وحكم لاصح فزم
 كذا آخر تمام ان كان صريحا او جازيا بحدارة وهو ما كان اخر باء او واو اما
 قبلها سكتا ساكن غير لاصح اليه بالمعظم يعني اذ اضمين الاسم اليه
 بالمعظم فاما ان يكون صريحا او جازيا بحدارة او لا يكون كذلك فان كان كسرا اخر
 كد ارب وثوبى ودوبى وطوبى لان الكسرة اخذت اليه وان لم يكن صريحا
 ولا جازيا بحدارة فيكون اخره اما الف او يا او واو اما قبلها فمقدما فيعرض
 في قوله جلد كان لا حجة (الف) تفسيرا نحو عصا في ودجا في وعلا ما في الى في
 لظن عند في فطلب لخص التنبؤ يا ربو نعم اي الى ما في آخره (الف) في ذيل
 عطف

قلب لا يارنا لم يكن الذي التنبؤ معقول عطف ووجه علاماي و انما لم يقبل
 الف التنبؤ في ليل يقع بالقلب ليس بخلاف عصا ودجا في فانه لم يزم يجب
 بسبب القلب ليس بل ليس فاجل قلب (و لم يقبل واما التنبؤ فاذا
 لم يقبل فلا ليس واما قلب التنبؤ المرفوع بالمعطوف والمجوز فذلك
 لم يقبل لان في التنبؤ يا ربو عطف الف لا يحتاج اليه لانه ان كان لا اخر
 الف وادخيل اليه بالمعظم فاما لاصح فم معطوفه اذ لا يكون ساكنا لا يحتاج
 اليه كقبي واثرت العطف للفتح والفتح لا يرب قلب واما مع الف اي ارجع كالف
 اليه وان كان هذا كانه سوال وهو ان اخر له في الف فكان حجة ان ثبت مع يا بالمعظم
 ولا يقبل يا كعصا في فاجاب بان دخل على الف اليه وعلى اذ انزل اليه بالمعظم
 فانه قال اليه وعلى فلهذا يقال له في والمجامع بينهما ان في الف في كل واحد منهما
 غير متعلقين بيا اوعت وادفع مع الف اي ارجع يعني قلب الف لا يرب مع
 اليه انصهر بالمعظم والمضاف والمضاف معقول لم يرب وذلك لان كان على
 وعليك وعلم و ان كانا به وان كانا اخر الاسم او واو يا فمقدما فاجلها اخر
 في اذ كانا فاجلها ساكن فانه جازي بحدارة في العطف وقد ذكرنا ذلك فاما مع اي او واو
 ويا اي ارجع فاجلها كسرين معطوفون هـ نعم اي يفتل ايا مـ مـ
 ح يا بالمعظم في حال كونها فانه ساكن اي ان كانت تام فمضغ في اليه
 كسرين وان كانت واو او تليست الواو يا وادغم في اليه ووقع نكاليه ساكنه فطلب يا ثم مضغ
 بين مضغ حين احدث ما قبل الواو والياء يا بالمعظم واما بقية اي الواو
 اي انضم ما قبلها كسرين او انكسر اي او اليه الذي انكسر ما قبلها كسرين
 في الجمع بين مكسور ومعنوج اي مضغ فكل المضغ عن مكسور وهو ما قبل اليه
 ومعنوج وسوا بالمعظم نحو مكسرين صرا فحين يكسر ما قبله نحو مكسرين واما
 ما انضم ما قبله نحو مكسرين فانه يقبل الواو يا ويكسر ما قبله فيفتح ايضا
 المضغ وسوا يمين مكسور ومعنوج كسرين لا يكون لما فوقه من مضغ
 لا حـ واو الفان ومعنوجها وحذروا لانتها شرج في المضغوم واو
 وحذروا المضغوم وهو المضارع الواو مع بعد لم ولما ولام لامه و لا الهـ
 نحو لم يضرب ولما لم يضرب وليضرب ولا يضرب وكلم المضارعة هـ
 انما يشترط سبب في الاول لانه في وسبب في اي لا الهـ واما في سبب في

فطلب يا ثم مضغ
 يا بالمعظم كصطن
 المضغون اجزء الواو
 اليه وسبق اليه
 في الاخرين بالسكون
 هـ

وحيار فان كانا مضارعين هما مجزوءان ان يكونا كرمي لغيرهما الجزم
وكذا الاول اي اذا كان الاول مضارعا يجب الجزم فيه وفي الثاني اذا كان
مضارعا والحق الجزم الرقعة اي يجوز في الثاني الرقعة والجزم نحو ان
حيث ان كرمي مجزوء فيه الجزم والرقعة اما الجزم فليكون مضارعا فاما الجزم
واما الرقعة فهو ما شعروا انهما غير الجزم اي غير ربه (في حقيق فاكرومك
او فعل به التقديم واللاحق عند سبويه فان عوف تقدم الجزاء بقدره
كانه قال كرمك ان حيثي ورح يكون مرئعا على انه اخبار مقيد بشرط و
التحقيق ان جزاء الشرط محذوف بدل ما قبله عليه لان المقدم لا يكون
جزاء وان فرض سبويه التقديم واللاحق لان الفاء لا تحذف عنده
فلو كان جزاء مرفوع جزم معب الفاء فلا بد من تقديمه لانه لو لم يتقدم وجعل
جزاء ما ان يقع الفاء ولا يقع والفتحة انما الاول في كل مصر
اذ لا يكون تقدمه الفاء وكذا الثاني فان الجواب يتبع في الفاء عنده
ان لم يكن ثم جزم كما سبق في المضارع المثبت اذا وقع جزاء وان
كان الجزاء ما قبله على الجزم قد مر على منصرف او معنى فلا يصح للفاء نحو
ان ثبتت اول لم يقع يعني ان كان الشرط والجزاء ما قبلين قد يكون الجزاء
ما قبله على نحو ان ثبتت ثبت وقد يكون مضارعا لفظا وما قبله معنى نحو
ان ثبت لم اتم فان الجزاء مضارع ولكن دخله نصار ما قبله فلا يصح للفاء
فيها في الجزاء لان حرف الشرط اثر في المعنى فليكن ما مضارع من فتاها
يفاق الفاء فكذلك التقديم لان الفاء لا ترتبط بالمعنى بل بالشرط
والجزاء اكتفى فيه ولم يجر في ارتباطه ليعنى كالفاء وانما قال
بغيره لانه اذا جردت فهو ما من تحقق متبع تاثير الشرط فيه فلا بد من الفاء
نفذات الارتباط المعنوي نحو ان حيثي فقد كرمك وكو فعمله ان كنت
قلته فقد علمته والجزء مرفوع منصرف عن جزاء عيسى من الافعال العبرية المعنوية
نحو ان حيثي نعمين ان كرمك فان الشرط والجزاء ما مضيا ولكن الجزاء
لا لم يكن فعلا منصرفا لم يقبل الجزم نعمين فتعني فيه الفاء ايضا
وان كان الجزاء مضارعا متينا غير سبويه او سبويه او متينا بلا فالوجه ان
الجزم الجزم ان كرمك كرمك او لا كرمك لا كرمك جعل نفس الصواب
يتاثير

يتاثير حرف الشرط فيه بالجزم والثاني ان يدخل الفاء فيها ويرفعها نحو ان
يكرم فاكرومك او فلا تمينك بنا ويل جعل جزاء الجزاء المجهول بصير جملة
اجمية والشهد ان كرمك فاكرومك واما كرمك فان لا امينك وانما قال
غير سبويه او سبويه لانها كانا مضارعا متينين مع السين او سبويه فانه
يتعني الفاء ولا يجوز الجزم فيه نحو ان كرمك فاكرومك او سبويه كرمك
على انهما الجزاء اي فاناس كرمك واما سبويه كرمك واما لم يجر الجزم
فيه لانه لم يجرم لتعريفه الشرط واما عليه ليعمل فيه الجزم والاشوار
حرفا لا سبويه على فعل واحد واخر يقول متينا بلا في الثاني لم نحو ان
ثبت لم اتم فاما قد كرمك ان لا يصح للفاء منه لا مكان تاثير حرف الشرط
معنى في الجزاء تقدمه الى معنى المضارع واذ اوردنا شيئا للشرط معنى لم
يدخل الفاء فلم يكن في الوحيان ولا في الفاء اي وان لم يكن الجزاء
احدا المذكرين فتعني الفاء كما ان كانت الجزاء جملة اسمية او امرية او لامية
او فعلا غير متصرف نحو حيثي فاكرومك او ان حيثي فاكرومك او فلا نصير
وغيره فليزج فان كرمك من فاعل ان كرمك او شيئا الامة وكذا لو كان الجزاء
ما قبله محققا نحو ان كرمك فقد كرمك اسين وكذا ام السين او سبويه
نحو ان كرمك فاكرومك او سبويه كرمك اما الجملة الاجمية فلا فلا يقبل الجزم
لكنه من مواصل فلا بد من الفاء ليكون رابطا واما الجملة الامرية فلا فلا
يقبل الجزم لكونه من مواصل فلا يقبل الجزم لفظا وهو ظاهر ولا معنى لان
الجزم انما يكون في المستقبل او في موقوع موقوعه فعل لا م لا يقع موقوعه
المستقبل لكونه طلبا وكون المستقبل جزاء الطلب لا يقع موقوع الجزم
واما الجملة التهنيتية فلا لا يمكن تاثيره في الشرط في ولا التوارط عليه ان احد
حرف الشرط وان في الثاني للمعنى فتعني الفاء ويكون رابطا ويعمل بفعل الحسنة
الله يشكرها لم يسوع لا الضرورة يعني ان الجزاء او موقوعه الله يشكرها جملة اسمية
فكان حقيقا ان يكون فيه الفاء وليس فيه فاما حاز الضرورة الشهد وخره و
الشر الشهد الله مثلا ان يعجزه اي المضارع بان صحته مع فعل الشرط
بعد لا شأنا في جواب الفاء لا انما اذا قصد السين ليعمل في الثاني في الثاني بعد
التي مع الطلب ونحوه ان يعجزه الطلب السبويه او لا يكون في الشرط في الشرط

ما

١٥٣ اي اذا كان المتبوع معرفة نحو زيد العاظم فان زيدا علم ولا اجمال فيه
 بحسب الوضوح فيكون التعريف هو معرفة ما فيها من ذلك اذا كان معقدا بالذات
 هو الرجل الذي لم يات به بحسب الوضوح ايضا فحينئذ وانما ظرور عليه انما
 بحسب الاستعجال فانما هو ضمني باعتبار اصل الوضوح والحق في تعيينها
 اياها بتعيين الصفة بالاسم ايا الوصف من فاعل لا سيما لا افعال
 تكون لا بفعل التعيين ولا بالوصف و قد خرج ايا الصفة من خارج المجرور
 النساء والتعظيم كما لصفات الحارسة على الثياب في تعالى هو اية الرجل
 الرحيم او لا تعاد من الزم والتعظيم هو زيد الفاسق الخبيث اذا
 كان مشهورا بذلك ولذا كبر هو اسم الدابر فان اسس ذلك على الدور
 والمضي هو تأكيد واسم الجنس الحار في على المجرور وعلى ذلك لا يعرف الا
 ما تقدم ايا المجرور وان على الذات معين فلا كثر ايا دلالة الجنس على
 على المعنى وصواب المعنى تعيين حقيقة الذات من اسوان وجواب
 فاسوان ان اسم الجنس يقع صفة للمجرور نحو هذا الرجل والرجل تدل
 على الذات لا على المعنى في الذات فلا يكون صفة مع ان القول الاعرف
 اية صفة قيل اية يدل فلا بد من اسوان في فاجاب ان المجرور تدل على
 ذاتها فانما تدل على الذات بل على تعيين تلك الذات والتعيين
 معنى في الذات فيصير ان الرجل صفة لانه ان على معنى في متبوعه
 وهو التعيين ولا ايا في ويكون اسم الجنس لا على تعيين تلك الذات
 لا يوصف المجرور اياها اياها بالاسم الاضماري لانه اسم الجنس عليها
 ويوصف بالمصدر اياها اياها ان يقع المصدر صفة هو رجل عدول لانه تدل على معنى
 في الذات وانما قيل هو متداول يتداولات احدهما انه يعني الفاعل على
 الثاني انه معنى في عدول والمثالث انه معيار للمبالغة كما تدل على هذا
 لان حق الصفة ان يكون والاعمال ذات ومعنى المصدر هو المجرور المعنى لام
 لا دلالة له على الذات فهذا يتبين على ما ذكرنا وصوابه لو ذكرنا حرا الصفة
 انه تابع تدل على ذات ومعنى متبوعه لم يرد في المصدر علم سواء
 المجرور والمثالث فيوصف بالجملة المجرورة انما يكون للصفة معرود افع
 افعال جملة في شرح الجملة التي توصف بها ان يكون خبره لانه في المجرور

كالحجر

كالحجر المجموع فلا يبع بالجملة الاستثنائية وانما يكون متبوعها كثر فلا يقع
 صفة للمجرور وهو حار في على رتبة الذات و قد اورد في قوله الان
 على رتبة الذات جملة استثنائية مع اياها يقع صفة على فاجاب بانما
 اياها تدل على رتبة الذات الاستثنائية مع اياها يقع صفة على
 بقول قال قول هو الصفة هو خبر الاستثنائية مع اياها يقع صفة على المجرور
 بالاسم في خبره شتم بلون الذات لان خبره يفتقر الى السواد والذكورة
 واوله في اذاجي الكلام وافتلظ و خبره في اوله وادرجت اياها
 احذر قوله لان الجملة وصفتها خبر الجملة فليست مع اياها وقعت معناه لانها
 لو جرت فمجرورها في الطلب هو خبر الجملة واما قوله اياها على ذلك اذ انما
 وجدت معناه لا يجرهم هذا القول اياها في الخبر فمعهم خبرهم فليست معناه
 في مقام الاستثنائية اياها في خبرهم في مقام الاستثنائية في مقام
 في خبرهم في مقام الاستثنائية اياها في خبرهم في مقام الاستثنائية في مقام
 اياها في خبرهم في مقام الاستثنائية اياها في خبرهم في مقام الاستثنائية في مقام
 للصفة في خبرهم في مقام الاستثنائية اياها في خبرهم في مقام الاستثنائية في مقام
 في خبرهم في مقام الاستثنائية اياها في خبرهم في مقام الاستثنائية في مقام
 في خبرهم في مقام الاستثنائية اياها في خبرهم في مقام الاستثنائية في مقام
 في خبرهم في مقام الاستثنائية اياها في خبرهم في مقام الاستثنائية في مقام
 في خبرهم في مقام الاستثنائية اياها في خبرهم في مقام الاستثنائية في مقام

او يوصف اي اوصاف الالهة كانت الصفة موصلة بحرفي على المذكر كقولنا ان الله تعالى
كقوله تعالى و هو الله تعالى و اله سبحانه و العباد انهم كل شئ و الثاني وهو الوصف
على سبب وهو المتعلق بصفة اي بصفة الموصوف في الاعراب نحو رجل
كثير عدو و رايته رجلا كثيرا عدو و الله تعالى لا يوصف بحرفي كقوله تعالى
و الرجل الكثير عدو و في الثاني وهو لا يوصف بحرفي كقوله تعالى و الرجل الكثير
ليس بصفة الموصوف بل هو كالعقل و هو اجاب رجل فاعلم ان لا يوصف بحرفي
بفعل و صفة فاعلم ان اي علة كالعقل و هي علة لا يوصف بحرفي كقوله تعالى
فاعلم الا على لغة الكل و البراءة و هي علة لا يوصف بحرفي كقوله تعالى
العقل يعني ان صفة فاعلم ان اي علة كالعقل و هي علة لا يوصف بحرفي كقوله تعالى
بفعل و خلاف فاعلم ان اي علة كالعقل و هي علة لا يوصف بحرفي كقوله تعالى
جمع تكبير و انما لم يوصف بحرفي المتعلق بحرفي الموصوف في الاعراب و التثنية
و الجمع و التثنية و الثاني ان الله تعالى لا يوصف بحرفي الموصوف في الاعراب
و هو الوصف بحرفي الموصوف لان الله تعالى كان صفة فاعلم ان الله تعالى
الامور المذكورة بخلاف ما اذا و صنف بحرفي المتعلق فان الفاعل للصفة هنا
غير العبر المفرد بل فاعلم هو المذكر و هو علة لا يوصف بحرفي كقوله تعالى
بالنبي الى مجهول و كما يجب ان يوصف بحرفي اذا تقدم مجهول فاعلم ان الله تعالى
اي مجهول منه الوصف الفاعل فاعلم ان يكون مفرد و كما ان الله تعالى
انما يذكره بكونه باحتياج فاعلم ان الله تعالى لا يوصف بحرفي و يوصف باحتياج فاعلم
و المعبر لا يوصف لان الصفة لا يحتاج اليها للفرقة بين المتشركين و المعبر
لا استر ان فيه لانه انما يذكر بعد مقدم ما يعود هو اليه معارضة و وضع
اليد عليه فاستغنى لغاية و صومه عن وصف بغيره و مرجع الموصوف
ان يكون احد من الوصف او مساويا له المراد بكونه احد ان يكون
اعرف بحسب درجات التعريف على ما ذكرت لان الموصوف هو المقصود
بالنسبة و لو جعل انفس من الصفة لزم ان يكون الصفة التي هي حكم
الصفة اعرف من الموصوف بالنسبة و كما ان لا يشترط كونه
احد او مساويا له لا يجوز وصف الموصوف باللام الا على نحو الرجل العالم
ليكون وصفا مطلقا اي او بالوصف الى مظهر نحو الرجل صاحب النجوم
ليكون

يكون و صفا مطلقا اي او بالوصف الى مظهر نحو الرجل صاحب النجوم
الوصف بالاضافة الى ما فيه اللام و الموصوف احد و اما لم يوصف بغيره
فان الثاني وهو العلم و المظهر احد اي المظهر باللام فلو و صنف باللام
كون الوصف احد و آخر من الموصوف و مرجع الوصف ان يوصف الموصوف
اي يذكر موصوف معه الا اذا ظهر احد اي امر الموصوف و استغنى عن العلم
من الاطلاق الصفة موصولة بما هي في اجابها راقوله و عليها مسرودان فاعلم
و آخره و او و اوصف (الوصف) فاعلم ان الله تعالى لا يوصف بحرفي كقوله تعالى
و لو كان موصوف لكان احد اي مع اسم رجل و هو علة لا يوصف بحرفي كقوله تعالى
صنف اي حادق و قوله تعالى كائن من كان اي علة لا يوصف بحرفي كقوله تعالى
اي كائن من كان فاعلم ان الله تعالى لا يوصف بحرفي كقوله تعالى
هذه الاشياء اي بين العلة مع صوت و الثاني ان الله تعالى لا يوصف بحرفي كقوله تعالى
اذا ارادوا حادق الا بل على السبب لفرقة بين المتشركين و حادق
لا يوصف بحرفي كقوله تعالى و هو علة لا يوصف بحرفي كقوله تعالى
الموصوف و هو باحث لا يذكر موصوفه كقوله تعالى و الفاعل للصفة هنا
الفاعل او الفاعل لظهوره و الا و في الاطلاق الا و في البصيرة لونه
لون الدماء و الاطلاق الذب الا غير فلا يقال البصيرة لونه و الا الذب
الاطلاق و الثاني من التوابع البذل هو المقصود و هو متبوعه فخرج
بقوله المقصود انما يكون الصفة و علة لا يوصف بحرفي كقوله تعالى
بالحرف فاعلم ان الله تعالى لا يوصف بحرفي كقوله تعالى و الا على الاسم بل على فاعلم ان الله تعالى
بالحرف فاعلم ان الله تعالى لا يوصف بحرفي كقوله تعالى و الا على الاسم بل على فاعلم ان الله تعالى
تأيد بكون الكل من الموصوف و انما في تأيد و كان الفاعل فاعلم ان الله تعالى لا يوصف بحرفي كقوله تعالى
لوجود احد ان الموصوف لا يوصف بحرفي كقوله تعالى و الا على الاسم بل على فاعلم ان الله تعالى
راجع الى الحرف و انما في تأيد و كان الفاعل فاعلم ان الله تعالى لا يوصف بحرفي كقوله تعالى
التي و الحرف لم يوصف بحرفي كقوله تعالى و الا على الاسم بل على فاعلم ان الله تعالى
ان الموصوف اما في الكل ان كان الموصوف اي ان موصوف على ما هو عليه الا ان
لان موصوفه فاعلم ان الله تعالى لا يوصف بحرفي كقوله تعالى و الا على الاسم بل على فاعلم ان الله تعالى
من موصوفه فاعلم ان الله تعالى لا يوصف بحرفي كقوله تعالى و الا على الاسم بل على فاعلم ان الله تعالى

هو صريح ريد ايا سر وبدل الاستحالة ان كان بينهما ملازمة تقديرهما اي بغير
 الكلية والعصية نحو سلب ريد بوا لا اي وان لم يكن بينهما ملازمة
 املا فهو بدل الغلط نحو مرت برجل حار ولا يكون بدل الغلط في
 مخرج الكلام بل بقية نوع سبق لكان بان ريد ان يقول مرت بشار فسبق
 لسانه وقال مرت برجل وبسبب بدل الغلط لان سببه غلط وقوله لم انه
 حكم بحجة المبدل ليس على ظاهره اذ لا يصح حرمه فالحجور بلفظ غلام
 رجلا فليس لا يجعله حالا موطية فان المبدل حكم الطرح اذ فوكل سلب ريد
 ثوبه يعني سلب ثوبه فكل المصنف لا يصح جعل المبدل وحكم الطرح مطلقا
 اذ لو كان في حكم الطرح لم يستغن ريد لفظ غلام رجلا فان رجلا صا
 بدل من غلام فلو كان المبدل حكم الطرح لكان التقدير ريد لفظ رجلا صا
 وهو غير منقطع لعدم الرجوع من الخبر الى الجنداء بل عرضهم الايمان بان البدل
 هو المقصود بالثبوت وقوله فليس لم يجعل يعني لو جعل صا في حالا موطية
 من الخبر المحرور غلام يخرج عن تحت البدل وهو جازي وعلى هذا اي
 سل انه ليس المبدل حكم الطرح لا فليس ان جعل غير المقصود بدل لآخر الخبر
 المحرور فليكن هو لم انعت عليهم اذ لو جعل خبره لآخر الخبر ورأى عليهم الاولي
 وجعل المبدل حكم الطرح لم يستغن ان يكون التقدير صراط الذين انعت
 على خبر المقصود فلو ان الصلة من العابد الى الموصول لان العابد الموكور راجع
 آخر ارجع الى الموصول الثاني وهو اللام من المقصود ويكافئ ان البدل و
 المبدل معرنيين كما ذكرنا في الاغنية وكثير من رايته وحل احواله فمختلفين
 عواريت ريدا احواله ورايت احواله وزيدا ولا يحسن ابدال التثنية من المقدم
 التام وهو نحو لو سفلنا بغيره فانه كاذبة وانما اشترط الوصف لان الثاني
 هو المقصود فلو كان نكرة لكان المقصود انقضى من غير المقصود مطلقا فانما
 اذا وصفت قرنت من المقدم فلا اشترط ان يكون على لفظ البدل سل النبي يعني
 اذا بدل النكرة من المقدم لا يجب ان يكون على لفظ المبدل على الصحيح وهو
 اشارة الى ما وقع من نصب الكونيين فانهم يقولون ان النكرة البدلية من
 النكرة يجب ان يكون على لفظ المبدل عند وقوعه في المقصود فانه كاذبة
 وهذا الغلط المحرور ولا يكون على الاسترخاء ويكافئ ان البدل المبدل

ريد

فامرين كما ذكرنا ومعه ريد رايته اياه ومختلفين كما سبق في الطاهر
 لا يدل من المقدم بدل الكل الا من القاس فلا يقال ضربتي احواله ولا ضربتي
 ن ريدا لكان في المقصود بالثبوت اقل والا في من غير المقصود لان الحكم
 والحق في احواله في التفسير من الطاهر وانما العيب فلم يكن في القوة كذلك لا يصلح
 لاعتقال نوع الخبر في القاب فاحذر من ريد احواله على حالة لو كان في المقدم حاشا
 على جوده لكان بالحا حاشا بغير حاشا على ابدل من المقدم المحرور جوده لانه
 بدل الكل والا اي وان لم يكن بدل لكل محذور ان يدل في المقدم من المقدم لا يفتقد
 لما في الا ماسا من ابدل محذور ان يدل في المقدم من المقدم لا يفتقد
 طاهر لان الاول احواله في دلالة متشبه لان الثاني مقابله لان المقصود مقابله
 الكل وكذا بدل الاستحالة ليس البدل هو المقصود وبدل الغلط فاحذر من احواله
 المبدل لان جاز ابدل الطاهر من المقدم مطلقا فيقول اشتريتك بعفك واشتريتي
 بطنك فاما عفتني على اشتريتك بطنك وهو بطنك الحار وضربتي الحار منه قول
 الشاعره وما عفتني على مضاعفا على بدل من غير المقصود في الغنى
 وموعد الاستحالة في العبارة نظرا اذ كان حقه ان يقول والا فمختلفا
 يعني وان لم يكن بدل الكل فيكون مختلفين في المقصود فلا يقال غير ان احواله
 انقضى دلالة من الاخر لان ذلك انما يقع حيث يكون المقصود واحد واحدهما انقضى
 من الاخر ولعل العذر في حذف القاء ان التقدير وان لم يكن بدل الكل
 فيكون الشرط حاشا بغيرا واذا كان الشرط حاشا حاشا بغيرا الشرط
 وان انا فليل يوم صا ليعني يقول لعايب صا ولا حرم عيبه وحطابا
 او حاشا اي تكلم ايا ان لم يكن بدل الكل حاشا ابدال المقدم من المقدم
 في العبارة نحو اشتريت نصفه وفي الخطاب نحو اشتريتك بعفك
 وفي الحكم نحو اشتريت نصفه وقوله بوطان كان يومين باله من بدل
 البعض على تقدير منكم الرضا من كان يرضوا له واليوم الآخر كما في
 سورة الممتحنة وهو لفظ كان لكم يومين اسوق حاشا لمن كان يرضوا
 له هذا حسوا وهو ابدا لسان ارباب من كان من المقدم الى حاشا
 في الكلام في الثاني مع انه لا يجوز ابدل من المقدم من المقدم بدل الكل
 في الامر لغيره فاحذر من ابدل ليس بدل الكل بل على المقصود اذا ابدل

وامنه ام قريشيا وزيد مكثرا لزيدا ومنقول من مصدر زيرث الكتاب
اي كثرته او زيرث الرجل اذا نهته وزجرته او زيرث البليغ اذا
طويته مكررا وقع في نسخ الكتاب وعلوه هو اذا البين تنكيره بل
الصلوات ما ذكره في راجع اسباب كتاب سيبويه وهو ان قضا او قضا
ام خضرت مائرا والمصدر في الخبر المجابوب ابن خضرموت اي
وجرت خلتا او مائرا وعلى هذا يستقيم اللفظ المعنى ومن اي ام
منقطعة اي في حال كونها منقطعة ومن فليس لفظه منقطعة اي ام
المنقطعة لعطف الجمل ويكون جعبي بل والهمزة وتلزم لفظ الجمل
بعد ما في الاستفهام حينه اليك هو ازيد عندك ام محرو عنك
محرو ولولم تذكر لفظ الجمل بل قال ام محرو ولا تنسب بام المنقطعة
ولا يلزم ذلك اي لفظ الجمل على في الخبر حيث لا ينسب اي لانه لا
ينسب هو اليه لابل ام ساء والتعريف بل (من ش) والهاء لم تكن فيه
الهاء لان شرط المنقطعة ان يسبقها استفهام واستعمل ام
والهمزة للتبوية محرو من معنى الاستفهام في نحو سوار على الفت
ام تعذر اي سوار على فداك وفقدت كل غنام بقره مذكورة في الفت
والاحسن ساجين وقوع الجملة الاسمية عندك اي حيث استعمل
لمجرد التسوية لانه مقدر ما مقدر كما ذكرنا فلو وقعت الجملة الاسمية
كان مقدر ما بالمصدر بعد نحو ان يكون الجملة الاسمية منقطعة على
الجاردين مقدر المصدرية ستدعي زيادة تكلو وتعسف فالقوله
او لي والاستفهام محقق ايضا نحو قوله سوار عليهم انذرهم ام لم
تذريهم ونظيره ونظيره في الدلالة على التسوية قولهم لا ابالي
ولا ادرى وليت يتغير نحو ليت شعري اقام زيد ام فعد ولا ابالي
ولا ادرى اقام ام فعد والجملتان معطوفتا احدهما على الاخرى ما
في موضع الحال نحو لا ضربته فام ام فعد اذا التقدير لا ضربته فاما او
فانصد ولا يصح ام اي لانهم لم ان فقال لا ضربته فام ام فعد لغوات
شرطه وهو مقدم الاستفهام وكذا قال سيبويه ما ابالي انيت بالخبر
تيسر ام لحاق في نظر غيب لئلا يفتقر من واقع ام يعني ان ام وود في الفت
ما موقر

في موقعه يقدم الاستفهام في قوله انيت وقيل اي وقال سيبويه ان فعله
ولست ابالي بعد موت خطري خنوقا الما بالكثر او اكلت وفعله
او اما انهم علموا ما علمت غيره اطاقوا واصل او ساء في قصرهم مواضع
اي وقال سيبويه ان او في البين الاخير من مواضع جعبي انه جار
على وصفه وذلك ان انيت بالخبر تيسر وقع معقولا لا ابالي فوجب ان
يكون ام على موقعه لانه من الجمل قد الما الما ومنه الما في به لانه
لا ابالي في مذهب الحال بل لا ابالي بمعنى لان اب لا ضربته يعود الى في
الحال وهو غير المنقطعة في ابالي فلا يكون حالا واما الفت التي في نحو
الما بالمفعول لا ابالي فيكون اكثر او اقلته حالا كون كل واحد من
الفعلين متقدما في الحال وهو الخوف وكذا البت ان لا يكون
معمل فاعلم ان الى اخذ حالا لاشارة على الضمير الراجح الى قوله الذي هو
ذو الحال فقد ظهر ان ام في البيت الاول واقعة في موقعه وذلك ان الجملة
بعد ما حالا وان او في البين الاخير واقعة في موقعه فيكون حالها
بت التيسر بديا صا ح وهاج اي ضيق اللب في غرضه صا التيسر حين
يقع عند التزو والحاق اي لاص ووجعي وقوله اذا ما انهم على اي اذا
بلغ على الى موضع بلغت اليه ولم يجاوزها اي لا اكلم بما لا اكلم سوار
كان علمي مطيلا او متناهيها ما يكون الحال هو ان ادخل وقبل الهمزة
لا استفهام والفعل هو ظن ولا ابالي في الاستفهام كون الجمل حالا
ذكرنا في الهمزة او مجرد تاني معنى الاستفهام غير اعتد بالاستفهام
فبذلك قلنا في سوار على الفت ام فعدت فامعني ما علمت غيره في حال
طوله فلا ملاب في حال تناصيه فقصته واهل ان امت في الزمان في
الملاوة اي اذا امتد علمه حين طويلا تفر وان تفر وانقطع اقصر ولم
يكتم ولا تفر ما وجد لانه عوجا زيد لا حرو وكنتع بالاسم اي
لا مكر بعد ما الفعل فلا يقال قام زيد لا قام محرو ولا يربط بالاسم
وقد جعل ليس المحظوظ من افعال اي للكلمة لا في قوله ما جرى المعنى
ليس الجمل اي في الجمل ويعضده جازوي اي خبري المعنى غير الجمل
وقيل اذ جازيت فرضا فاجزة والسحر للسيد من قصيدة العجيج انه

وغيره اسم فهو متعدي ايضا لان ما حاز له الفعل بما لا يقدم منه ويرى على امره
 فكيف يقدم مع افعاله متعدي ورفع عطف الجعل على الجلة ولو كان بدل لكان
 ما ليس خوليس زير قايما وادامها عروا جاز على ان يقر ليس ليكون
 المنطوق خبرا مقدر على مرفوعه ووجه في ليس لان فعل عطف لا يمتنع في ليس
 فانه حرف واما على بقر عطف المفعول وهو داما على قايما فهو متعدي في ليس
 ايضا فكلوا المعطوف على الخبر كما ذكرنا واما الذي بقر معصب زيد الزنا
 فكيف الفاعل متعدي من اجاب هو سوال مقدر في جوابه بقر معصب زيد معطوف على
 خبره وفي خبره خبر مرفوع الى الذي وليس في معصب زيد خبر فكلوا لان الخبر
 الذي بقر معصب زيد الزنا فاجاب ياذا الفاعل ليس للعطف بل للبيان فلا يرد
 هكذا اطلقوا وليس خبره لانك اذا قلت ذاك في خبره فاعلم ان الفاعل المعطوف
 ويتبعه السببية فالسببية لا ينافي العطف فيرد السؤال ايضا بل التحقيق
 ان يلزم ويقول انما جاز لان متعدي الجواب او الخبر معصب زيد سببه
 او غير ذلك الفاعل والاعلى هذا لا يرتبط بجاز ذلك واما زحف فيقول ان
 ان عطف الفعل المضاف على اسم الفاعل وبالعكس اذا وقع فوقع هذا موقع
 ذلك يعني ان الفعل المضاف واسم الفاعل متساويان في الاعراب وفي الالوان
 على الجاز والاسم الذي في قيام احد ما مقام الآخر يقول زيد فيم ويقدر
 وزيد بغيره قايما ولكن ان لم يقع مرفوع احد ما موقع الآخر مانع من خارج
 فلا يجوز سببه زيد وصاحك لان الفاعل عطف على خبره فمجرد سببه
 متعدي ايضا لان المفعول وهو صاحك لا يستقيم اول الكلام ولا يقول صاحك
 انما خبره خبره مبداء ولا فاعله خبري لان اسم الفاعل افعال اذ كان
 خبر حرف او الاستفهام او بشرط الاعراب لكونه متعلقا به او حال الذي حال
 او خبرا لمسته افعالا ما جئت في بابها فاني قلت جاز ان يقال صاحك زيد بان
 يكون زيد مبتدأ وصاحك خبرا مقدر ما قلت لا يصح ذلك لان المفعول هو انه
 وقع موضع سببه وسببه ليس خبرا مقدر ما فلا يكون صوابا خبرا مقدر
 بل يكون حاله من خبره كما يجعل سببه وسببه لغوات شرط اسم الفاعل
 ولا يربط صاحك وخبره اول الجوز عطف على خبره على صاحك لا يستقيم
 وهو ان الفاعل عطف على خبره بقر على صاحك فيكون خبره خبري

التي

فوق

فوق خبره موقع صاحك لا يكون خبره لول ايضا ويصح ان يقال مرفوع خبره
 بقر ولا يجوز عطف ان عطف فعل او فاعل على المضاف لعدم اشتراكها
 فيها مشترك به اسم الفاعل والمضاف والاسم الا اذا عطف المضاف على الفاعل
 كقولهم انهم صبيح قد جئنا وادرج فانه قد عطف وادرج على صبيح لكونه مقرا
 الحال بقدر مكانه فعل حال عطف عليه اسم فاعل وقيل يا ليتني قد رزق
 غير اسم ام صبيح جاب او وادرج ام صبيح خبره على استناب في خبره وبدرج
 في خبره خبر مرفوع الخبر فارب في حاله لكونه مفعولا لم يتعلم قوله بعد هذا
 بقدر فعل العدم والمشتق وام صبيح مفعول وزنه في قوله لا يجوز عطفه على المضاف
 نظرا ان اريد عطف فعل او فاعل على مفعول سائر الكلام فورد ذلك في العرف
 نحو ان الذين كفروا يصدون ونحو اسم الذي ارسل الرياح فصدوا فلا يرد ان
 يقال المراد لا يجوز عطف اسم الفاعل على المضاف وان كانا على جملتين الظاهر
 من الاستناب لئلا يفسد ما ورد في الآية من غير مقرب الى الحال بقر ويقول
 ان لم يتم ونحن انك بعض ان يجوز عطف خبر على فاعل ان لم يتم نحن
 لظهوره لصلاحيته فيقوم ويجوز عطفه على لم يتم ايضا على تقدير ان حسن
 لان لم يتم ما يعني المقتضى فيكون ان كان عطف مفعول على مفعول
 ولو قلت واحسن جاز لان الاول كان ماضيا معني واما ما يدعون ان
 نحن الاستفهام فانه نظرا الى ان كانا ماضيا بقر على لم يتم ويقول ان لم يتم
 ونحن على خبره وان حسن ولو جيت بالماضي ولم يرد الاستناب في وقت
 واحسن لم يجر لان عطف ماض على مضى مع اتفاقا وحين خلافتهم فانهم
 يجوزون عطف احسن على نعم لان احسن يتبع حكم الشرط عليه والفقير
 وان احسن مضمير معني انما يقال كما قال ان نعم ونحن ونوصف
 لان انجاب حكم الشرط فرع من عطف العطف وكما ان في خبر العطف فانه بعد
 عطفه لا يكون مستقبلا وما لم يكن مستقبلا لا يصح عطفه وقوله لم يرد الاستناب
 معناه انك ان جعلت احسن استنابا لما يكون خبره من الشرط والحق
 فلا يصح منه لانه في الحقيقة عطف على خبر الشرط والجواب ولا مانع منه والعطف
 على الفاعلين افعالا خبرا الفاعلين او على خبر في عطفه لا يصح مطلقا عند
 سببه ويصح عند الفاعل ان سببه اذا تقدم الخبر ورواها هو المرفوع

في حاله
 انما خبره خبر مرفوع
 انما خبره خبر مرفوع
 انما خبره خبر مرفوع

فوق

او المصنوب منها حتى عند الكثيرين هو في الدار ربه والحجرة عموما وجه المنع على
 الاطلاق وهو من باب البصر بل ان حرف العطف ضعيف لا يفي ان يقوم مقامها
 مقام عاملين متعلقين فانك اذا قلت ان في الدار ربه والحجرة عموما فقد قام الواو مقام
 عاملين ان نصب عموما ومقام في الحجرة عموما وحرف واحد لا يقوم مقام عاملين
 لضعفه ووجه الجواز مطلقا التمسك بقواصر الامثال الواردة نحو ما كل سودا
 قمره ولا سكا شجرة لقيام الواو مقام ما نصب شجرة ومقام كل حجر بناء
 ووجه الوقوف ان الاصل ان يمتنع كما ذكره لما نعتون وانما جرح حيث ورد كما
 ذكرنا والتحقيق ان انما لم يجر حيث تقدم المصنوب او المرفوع على المجرور نحو
 ان ترثا في الدار عموما والحجرة لان الواو اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع
 بين في وجروا فاعل احب ان التقدير وفي عموما والحجرة بخلاف ما اذا تقدم
 المجرور وقلت والحجرة عموما لان المجرور جرح بلا في الواو المقتضى بغيره
 ومعنى هذا ان شرط تقدم المجرور في المعطوف اما في المعطوف عليه
 فلا شرط لانه ليس فيه من المجرور ولكن التناسب بين المعطوف
 والمعطوف عليه مطلوب عند من قبل وجب تقدم المجرور في المعطوف فقدم
 في المعطوف عليه ايضا رعاية لما سببه فيها من كنه العرف ومقتضى
 والليل اذا تعش والتهار اذا اجلى لا يمتنع من جهة طوارقهم اجمعين
 بهذه الآية على جواز العطف على عاملين متعلقين فان الواو في التهار قام
 مقام اقسام نصب اذ او مقام الياهم لجر التهار ويستلوا في التهار واذا
 قسم مكانا لنصب نفع الخليل فسد به على ان نوال الهم القسمين على
 مقسم واحد مرفوع فيكون الواو للمعطوف فقال المصنف لا يمتنع من جهة
 الهم لان اذا بدل او مجهول لمضاف فيقدر على المقسم به وليس بطرف
 لفعل القسم لقصد المعنى بعينه ان يكون اذا افشى بولام الخليل
 اي اقسام بالليل وقت عشية ان اي اقسام بوقت عشية ان او بقدر مضاف
 قبل المقسم به ان اقسام بعشية الخليل وقت عشية ان او فاعل هذا طرف
 المضاف المقدر وعل من ذلك الوجوه ان يكون اذا افشى باقسام والواو لم يقع
 الا في نوع البيا عطف المجرور على المجرور وكذا الوجوه ان في واليا اذا اجلى
 ويعلق ان يعلق على هذا اذا لو قبل اذا منصوب باقسام طرف لفعل القسم
 لم

منه فقال صح

عليه

لم يقيد القسم بزمان الغشيان وليس كذلك اذ ليس المقصود انه اقسام في وقت
 عشية بل القيل بل القسم مطلق واذا لم يكن منصوبا لفعل القسم بقى القسم
 على اطلاقه وجعله لا لا بد من العاد بل بربيه يعني ذكر بعض المتأخرين
 ان اذا حال من الليل والعامل في الحال فعل القسم المقدر كان قال اقسام
 بالليل كانا وقت عشية وعرفهم ان اذ ليس طرفا لا قسم جن لم يقيد بقيد
 القسم بزمان الغشيان بل المقسم به هو الليل كانا في سده الخالصة ولا يلزم
 منه ان يكون القسم في ذلك الزمان فقال المصنف هذا لا بد من السال بل بربيه
 اما انه لا بد من علان القسماد مولودم تقديم القسم بكونه في الليل ولم يزم
 حقيقا بل هو في الحال لولا القسم مقيد ايضا بحال عشية الخليل كما اذا
 قلت حيث راكبا فانه تن على تقديم الجرح بحال الركوب اما ان فانه بربيه
 فلا يلزم منه انفسا واخر وهو الاحاب ربح الليل وهو طرف الزمان و
 لا جواربه لا يكون الا عند حدث لا يقول الليل وقت الغشيان وتقال ان
 يقول كما زانا يكون اذا حال والعامل منه يكون المقدر في الليل المقسم
 به ويكون المقدر اقسام بكون الليل في عشية فاعلم في الحال من
 الكون لا اقسام فلا يلزم ان يكون القسم في ذلك الزمان بل بالكون في
 ذلك الزمان فالمقسم به مقيد والقسم مطلق كما ذكره المصنف على تقدير ان
 اذا امر النهار والكون المقدر من كان التامة لا انما مقدر ليكون اذا حال
 لا ضمرا واعتذار الزمتم من سقته قوله والليل اذا احسن يعني
 انه قد ذكر الزمتم من ان الواو في الليل كما استمر حذف الفعل
 مع تمام مقام اقسام واليا معا فالواو ثابت منصوب لبيان عموما الفعل
 وتجرت لبيان عموما اقسام فليس ح مزيات العطف على عاملين متعلقين بل
 مزيات معولي عاملين متعلقين على معولي عامل واحد وسوالوا ولا في
 الواو على هذا البعير عامل واحد يعلق فليس متعلقين ولا صنع منه هذا
 ز نهاية الحسن لكونه لكن ذكر الشيخ ان الحاج رحمة الله عليه استقيم
 هذا الجواب لو لم يصح ما قيل واليا بل قام مقامها حرف اجماع
 اذا صرح بها فلا يسبق هذا الجواب للاعتذار لكن ورد مصرح بها
 في فاعلم في فلا اقسام بالجنس والليل اذا احسن مقدر تمام الواو

الحوار الكسبي

مقام عاملين مختلفين معهما بها ولا يصح ذلك الاعتدال وهو معنى قولهم
وتنضم الى اخره ويصح عطف مجهول على عامل واحد فعلى ان يكون المفعول او المفعول
على مفعولها اي مجهول على عامل عطف زيدا وجرها وجرها وجرها وجرها وجرها وجرها
على زيدا وجرها وجرها وجرها وجرها وجرها وجرها وجرها وجرها وجرها وجرها وجرها
المذكور وهو كون قايما مقام عاملين وهو عطف الفعل على فعله دون مجهول
اي دون مجهول الفعل ومنه نحو اريد ان تضرب زيد وجرها وجرها وجرها وجرها وجرها وجرها
اي الفعل الثاني بدون مجهول عطف على الفعل الاول بدون مجهول ولا يجوز عطف
المجهول على المجهول اي ليس الضرب مشتركا بين المجهولين ولا الاشارة
بل الضرب مخصوص بالفاعل والمفعول المذكورين او لا الاشارة بخصوصية
بالفاعل والمفعول المذكورين اخر او اياها اشتراك المفعولان في دخولها تحت
الارادة والمجهولان باقيا في حالها معكرا ذكره وفيه نظر لان مقتضى
قولهم ان المفعول في حكم المفعول عليه ان يقع الفعل الذي موقع الفعل
الاو لشيء اما ان جعل الفعل المفعول الثاني في المجهول الاولين او لا لجهل
فان جعل فعل المفعول وان لم يجعل منها بل جعل في مجهول مكانه فيلزم
العقل منه وبين مجهول ما جئ به وهو مجهول المفعول الاول عطف الجملة
اي يجوز عطف الجملة على مفعولها من غير اشتراك في الاعراب يعني ان المفعول
في عطف الجملة على الجملة اشتراكها في حصول مفعول الجملة فمثل اذا قلت
قام زيد ثم بعد عمره فالمعروف تراخي الجملة الثانية عن الاولى فاذا دخل به
الواو اجماعا مفعول الجملة من غير اشتراك في الاعراب وهذا به
استدلاله الى رد ما ذكره امام الحرمين في البرهان من ان في حروف العطف
في الجملة اما على سبيل تخيير الكلام لا معنى بغير ذلك فانه قد ليس اشتراكها
في معنى التخيير في الواو وتخصيل التراخي في ثم وهو يقوم به ويعد
عقل الامر في ان جعل عطف الفعل بدون مجهول على الفعل بدون مجهول فيجعل
عطف الفعل مع مجهول على الفعل مع مجهول فعلى الاول لا يكون عطف معز وعل
معز وعل الثاني لا يكون عطف جملة على جملة وكذا اريد ما فهم وعرف فاستدرك
عقل ان يعطف جملة على جملة ويجعل ان يعطف معز وعل معز وعل معز وعل معز وعل
معز وعل زيدا وعطف قام على قام واما هذه الماهية على الحقيقة بالانضمام

وذكر

وذكر في اول الكتاب ان بحث المعرب بحسب اقسام اربعة وقرع من
المعربين فنوع في القسم الثاني وهو ما بالاختلاف الذي صنوعه رابع
الفاعل مقادير القسم الثالث في العوامل وهو العامل او معنوي
واللفظ اما معنوي او حرفي او اسم اما الفعل معنوي الرفع والنصب اما
الرفع معان لان كل فعل رفع فاعله واما النصب فمفعولون عاملا كما عرفت
المفعول به من المفعول على اختلاف في المفعول مع والى ويدركون
حاصلا كالمفعول به والخبر المصوب واليه من الاول لا يكون الا لثبوت
يريد بالعام ان يكون اللازم والمفعول فان ما عدا المفعول به يكون لكل
واحد منها اذ الفعل اللازم يكون له مفعول مطلق ومفعول فيه ومفعول
له ومفعول معه وكذا اللفظ اي ايضا مثل ذلك فان نصب عام اذ لكل واحد
منها منصوب سوى للمفعول به لكن اختلف في المفعول مع فالتراخي بين
عنان الناصب له الفعل المقدم بقوله الواو التي معنى مع والكوفون في
على انه منصوب على الجملة لان هذه الواو لا نصب المشاركة في الفعل
مفعول استنوي الماهية ليست المعنى استنوي الماهية واستنوي الخشبة
لانها لم يكن معز حتى يستوي عتقها لعل الثاني الاول فان نصب على الخلاف
وقال لا يخفى ان الواو ليست مفعولة للفعل قبلها وانما هي مفعولة ان
نصب الاسم بعونها انصب الطرما من غير واسطة واما الحال فخطا
انه من المصوب العام اذ الحال قد نصب بعد الفعل المفعول به وبعد الفعل
اللازم وقد صرح به في المفتاح بقله ومن اي الحال ايضا من المصوبات العامة
والانفصال في نصبها مستوية الاقتران وفي لفظ الكتاب ايها ان فيه اخلافا
كما في المفعول مع وليس كذلك واما اخره لانه لم يرد ان نصب الحال على
المفعولات تكونها من مفعولات المفعول قولهم والحال معطوف على ما في قوله
ما عدا المفعول به اي وكالحال ولو قال وكالحال سطره كل لا يمام وقد يكون
خاصا اي لا يكون لكل فعل كالمفعول به والخبر المصوب واليه من الاول لا يكون
المفعول به لا يكون الا للمفعول والخبر المصوب باعتداله من المصوب الخاص لانه
ليس فعل فعل منصوب على الخبر بل نصبه لافعال كالحال التي تضمنه
وعومها والفتن من ايضا من المصوبات الى من اذ ليس لكل فعل غير بل لكل

بحث آخر
تدرب

وهو اي المنعوي ما جاز فاعلم اليه اي الى المفعول به وهو على ثلث اشياء
مفعول الى واحد كضرب والى اثنين اما متعديين يعني انه ليس بين المفعولين
شبهة ولا يعزى احدهما على الاخر كما عطلت زيد اديها او غير متعديين بان
يكون بينهما شبه ويصرف احدهما على الاخر وهو مستبعد في كل شيء افعال
القلوب ومن رجت وصبت وحملت وثلثت بمعانيها اي بمعنى حبس
وفلت اضرا راجع فلتت معنى اتهمت كما سيجيء في وعلت ورايت ووجدت
اذا تفتقن بشي على حرفة اضرا راجعا اذا فعلت بذات الشيء كما سيجيء في معنى
على الجلة من المبتدأ والخبر متعديهما على المفعول به هذا اذا فعلت الشيء على
منه فان كانا ظنين بمعنى اتهمت وعلت بمعنى ضربت ورايت بمعنى ابرصت
ووجدت بمعنى اصبحت لم يقصص مفعولا ثانيا وهو طاهر ومختص اي افعال
القلوب جواز الالفاظ هو سطره يجوز به عقلت قائم ومثله يجوز به قائم
عقلت لاستقلال الجزئين كلاما لان المفعولين لا الاصل مبتدأ وخبر على ان راي
اعطيت فانه ليس بين مفعولين شبه حتى اذا بليق بفتلان كلاما وقدر على الالفاظ
عند التقديم ايضا نحو طشت زيد قائم وسليم قول الشاعر ارجوا وامل ان
تزلوا مؤذنين وما اخاف لذي ثيابا منك شوبيل وكذا اقول في وجبت ملاك اني
الادب والجمهور على انه لا يجوز الالفاظ في التقديم والاعتد راجع اليقين بحيث
يظهر الشان للضرورة والاصل وما اخل به واي وجبته والتعليق خلق على
الالفاظ اي ومختص افعال القلوب جواز الالفاظ مع لام لا مبتدأ، نحو عقلت لزيد
منطلق وصرت التي نحو عقلت ما زلت منطلق وميزة لاستخدام نحو عقلت
الزيد عندك ام محرم لما ان لما اي للام وعرف النقي وميزة لاستخدام صدر الكلام
فلذلك لا يمكن ان يكون الالفاظ متعديا والفرق بين الالفاظ والتعليق مع
كون الالفاظ الخاليتين عاملين ان في التعليق لا يمكن ان يكون الالفاظ الخاليتين عاملين
كما في الصورة المذكورة واما في الالفاظ فيمكن ان يلحق الجزآن على المفعول به
مع التوسط والآخر وجب لا الاعتد واما في التعليق فلا يمكن ان يثبت به
الجزآن لا لفظا ولا معنى وايضا في صورة التعليق المذكور يفيد مفعول في
حيث المعنى ما فاما من لم يثبت عقلت ازيد عندك ام محرم وعقلت جواب هذا الاستدلال
واما في الالفاظ فلا يمكن ان يكون الالفاظ مع لامين وفي حوار وفوق على

بعد

بعد ما اي بعد افعال القلوب اختلافاً بين اجاز نظرا في صورة الجلة والموصفين
بعض هذه الهمزة وام ومن منع نظرا في ان العلم لا يتعلق بالاستخدام بل هو
والله في مقال في جواب الاستخدام وام والهمزة احد المستويين فكانت عقلت
احدهما معينا بخلافه على فان جوابه ليس احدهما حتى سئل في العلم بل
جوابه لا وانهم واجب بان لا ونعم في تقدير جلة اي نعم قائم زيد او لا
ما قام زيد ولو لا ذلك لم يستقيم ان يكون كلاما واخواب جمله من محكوم به
ومعلوم عليه وهو المحمض لتعليق وامتناع الاقتصار على احد المفعولين
خلق على جواز الالفاظ اي ومختص افعال القلوب باقتضائهما الاقتصار على احد
المفعولين الا في نحو عقلت ان ردا قائم يعني ان ان وما بعده بقدره صدر
فكانت على قائم زيد هذه اقتصر على احد المفعولين والما حوز لان الكلام
مستعمل على منسوب ومنسوب اليه فكان المفعولين مذكوران اذ عقلت زيد
قائم وعقلت زيد اقلما واحدا وان اختلافا في الصورة واما كلامها اي كلا المفعولين
فقد تشككت عنهما نحو سيع بعل اي على المصيرج صحبا وبعضهم اي ذلك الا
الاعم قرره بكون اي اي المفعول لان معهما اي مع القرية في حكم المذكر لور فلا يجوز
منه مع ابتداء عقلت مع حرف المفعولين فلا قرره وهو لم يثبت ذلك فذلك
اشارة الى الظن منه اجواب وسواء اما السؤال فهو ان ذلك احد مفعولي
فلمست فقرا اختصر على احد المفعولين واما الجواب فهو ان لا يستلزم ان
ذلك مفعول به بل هو اشارة الى المظن المذكور عليه بظنيت فهو في حكم
المفعول في المطلق فكانت على ظنيت ظنا فالمفعولان كلاما محذوران ولا
انتهار جنبهما على احدهما وعدل مع اشارة الى الجلة في قلت ذلك والفرق
ان الجلة غير اي في قلت ذلك على القول بعدم وجب الجلة ضرورة الخصم
فما عذر في غير جاز المصدر معروفا ولا كذلك مفعولا ظنيت منه النوع اشارة
الى منسوب القراء فانه في ذلك اشارة الى المفعولين فاذا قيل ظنيت زيدا
قائما قلت ظنيت ذلك فهو اشارة الى المفعولين لا يجوز ان يثبت به الى
الكثير من واحد كقولهم نعم حيوان بين ذلك اي بين البهيمن ولان قولهم
لا يثبت زيد اذ ان قلت لم يرد ان الاشارة منهما الى الجلة وهو صريح اما
الاول فانه يقتضي متعدد وهو غير ان يثبت بذلك الى متعدد والتمترار في به

والفعل ج

والنوع في الآلة في الجملة لا في متعد واما الثاني فهو ان الحركات الواقعة
بعد ان كانت وتكون عبارة عن نفس الالف ومع نفس الفعل كقولك عدل
عن المصدر الى المفعول لان لا رادة خصوص البنية والجملة بمعنى المصدر لانها
تبدأ وتقول بها وان كانت كذلك الى المصدر خلاف فقلت فانه متعلق بزمان
وصفة ولا يصح الاشارة اليها وان صح لاثارة بها الى المصدر مضافا
خلاصة كلام الشيخ ابن الحاجب وغيره نظرا لانهم ان الجملة قول وتبدأ
حقيقة بل هي مقولة لا قول ومثبتة لا بناء وان اردت انما قول بها ما يصح
ان يقال المفعولان في فعل ايضاً بمعنى المفعول لان الجملة بمعنى مفعول
فانقول والبناء والبناء لا يصدق حقيقة على الجملة وصدق بها ما يصح
المفعول عليها فلا فرق وتلك طيبه اذا جعلته موضع طيبك ان ليس
المذكور احد المفعولين كما توهم بعضهم بل المفعولان ههنا وان والبناء
بمعنى في فكذلك فقلت طيبه ووجه التوهم انه في تقدير طيبه به خبرا به
فتوهم ان خبرا احد المفعولين والاخر به فاذا فرقنا خبره عن انه احد
من المفعولان من احد المفعولين وهو غير لازم لكونه خبرا مصدر ١٠
ان طين خبر والمفعولان ههنا فان وبه طرف فلا استدل لا في غير علم الاصل
فان جعلت البناء مزيدا لم يكن الا مضافا عليه بل يجب ان يقال طيبه به قايما
او نحوه او ظننت قايما والجمع عطف على قوله اصله تراخيها اي وخبر
افعال القلوب بالجمع في قوله افعال المفعول لانه اذا كان مفعولا لافعال
المفعول لانه لا يمكن ان يكون له افعال او لغيره من المفعولين
ورايك معلوم ان في الجملة بين وراة عطفها في القايين وهذا خبري
خبرها اي خبري افعال القلوب في الجمع بين الخبرين بل هو احد فقرات وعبرت
فيها لغيره من خبرها اي في افعالها لغيره كان في خبرين خبرتين وهي الآلة
منها متخرج اما كان في بعد وسبع نكاح الخبرتين واما افاقي منها من
التوايد وقول غير متنى اعتراض خبر متخرج اسم كان في خبره واما جواز
بنيها لانه في خبره وحدث وقيل على التفسير على التفسير ولا يقال خبره
ولكن خبرت نفسي اما انما افعال القلوب بالجمع بين الخبرين لان فعلهما في
الحقيقة بانسان من المفعولين لا بالاول فانه ما اول خبره فلو لم لا كان اذا انقلب
ظننت

بين خبري ج

ظننت زيد قايما فالمفعولان هو المفعولان لا زيد بخلاف خبرتين فان تعاقبه في
الحقيقة بالتفسيرين اصالته فيقوم لونه في الفعل والمفعولان شيئا واحدا
فيتمتع الا بتاويل لان تعليل علم الانسان في طبعه على نفسه اكثر من تعلمها
لغيره والاعم في غيره من الامور تعلمها لغيره بل هو جمع منها في خبرتين
لسبق الوهم الى تفاهما نظرا الى الاعم لا على قابض لولا المفعولان بل نفس
فلم يقولوا خبرتين ولكن خبرت نفسي ايداء بالمعدول لعم الاعم ولترواها
فولدت لاجنب من حيث انه اسم ظاهر وهو سليم يجعلون باب قلت اجمع
بالاستقمام قبل ظننت ومنه بين سليم احكامه في الفعل خبري انظروا مطلقا عاصيا
او معارفا مستكبرا او قاطبا او غائبا من غير شرط وهو معنى قوله اجمع فيقولون
قلت زيد انطلق لتبهم بالظن لكون الفعل ظرفا موقفا بالظن ان العلم بالظن
او لدور على المبتدأ والخبر واخبر بظنهم اجمع من مذهب اخر فيقولون العرب
وسوان القول خبري خبري انظروا بجمع شرايط الاستقمام والخطاب والاستقمام
وان لا تفصل بين الاستقمام والفعل يا خبري انظروا وقدر وجه اجتهاد
الشرائط في قول الشيخ انما الرقيب قوله لا يغيره فليقول انما الرقيب
وقوله لا يغيره في قوله الرقيب يزيل ساعدي والمفعولان ان مذهب بين سليم
احكامه الفوار خبري انظروا الاستقمام وخبره ولفظ الكتاب خصص بالاستقمام
فعلهم سوط من قسم السامع فكان الاصل في الاستقمام وغيره ولفظ المفعول بل
على ان بين سليم يجعلون باب هلب اجمع في الاستقمام في غير مثل طيبت
او لم خصصه بالاستقمام بل ذكره لاحصاء في الاستقمام فيما قبل ذلك في
مذهب الجمهور وما خبر به خبرا ما اي خبري افعال القلوب في الرجوع الى المقتار
والخبر خبرت ومسيرت وما تضمنه معناه اي معناه التفسير لجعلت وترك في
مثل قوله فقد تركك اعالى واسب وقيل ما تركك الخبر فاعول ما امرت به
وجعلت صواب المثل منها اي ما خبر به خبري افعال القلوب في الرجوع الى المبتدأ
والخبر نحو خبرت لاذنلا يعني جعلته والخبر مفعول في اني تلذذ عطف على قوله
الي اثنين اي ومنه اني تلذذ هو اعلنت وارايت زيدا عروفا فلا وقرا خبري
بها شيئا وابتات واخبرت وخبرت وخبرت خبري اعلنت في افعالها فليتم
مفاعيل وسعدني اللانم الى واجبه والمفعولان في الخبرين الى واحد الى واحد

٣٧١

والله يدنو من تلك المستفادة من تعريف الوداع والجواب بعد تسليم كون
جميع ما ذكره أم لو لم يكن كذلك لكان معنى بطريق التردد واليه لا بد أن
يقول ما هو معنى الوداع يعني ما ذكره يعني أن لا نسلم أن اللام للمعنى بل
يجوز أن يكون للمعنى وجودا في ما يودعه في المنكر أي لا يكون حين موقع
كل موقع ووداع وهو معنى المنكر لأن نفي المنكر للمعنى في قوة نفي المنكر
باعتبار الوجود وأيضا لا نسلم أن تعريف المنع بعيد المقصود دون ذلك
لأن معنى المنع أن اللام الوداع للوجود أي المنكر عند نفي ما يارينا
أن يكون للمعنى أي لا يكون موقع موقع ووداع أصلا كما ذكرناه إذا وقع
الاعتقاد تسليم الوجود التام من جهة الوجود فكان صحيحا لا دفعه لم يجر
تسليم ما ذكره لا نسلم أن ذلك المعنى المقصود مستفاد من الوداع كان من حيث
بل إذا لم يجر كان أصلا داخل في موقع ووداع ما في بقا ما هو في
منك الوداع على أن يكون متقدرا وخبر حقيقة أن يكون اعتبارا بكرة والخبر معرفة
بعض ما ذكرته من الوداع أن هذا الخبر يجمع الجواب بعد دخول كان
فهي على اسم بكرة وخبر معرفة ويلزم من ذلك أن يكون المتقدرا والخبر بعد الوداع
على خلاف وضعها بأن جعل المتقدرا بكرة والخبر معرفة ولا قابل بدخل أن
المقصود أن لا يكون الوداع أي موقع الوداع مع فقامت بما لا يكون الوداع
موقفا منها فيكون مراد القلب مدرا جواب إخراج المقصود من حيث
أن يكون الوداع اسم والموقع خبرا لكنه قلب جعل ما هو الاسم خبرا
والخبر اسم على ما في قول الآخر يكون مرادها جعل وما إذا الأصل في
مرادها على أن يكون اسم ونصب وعسلا وما لا يكون خبرا فقلب الغرض
أن يستفاد على وجود القلب في تلك الكلام عند اللبس وجعل خبره فقله
أي قول أن خبرا على كمال اسم جازع من القلب لأن الأصل
أما أن يكون خبرا على المعنوية اسم والنكر خبرا لأن الوداع قلبه
جزمه المعنى هو الوداع والاسم والخبر معرفتان يهمل أن ليس بمتعلق
المعنى كما في البيت السابق لأن الاسم يهمل تنويع الخبر المتعلق في كان
والخبر على وفي معرفتان خلافا للبيت الأول لهما مرادها معرفة جعل
وما نكرنا ولكن خبره حيث المعنى مقبول لأن المعنى الأصلي كان على شيئا

جميع مع

أما

أما جذا وقد فهم بعض الألفاظ من قبل البيت الأول بأن الخبر العائد إلى التكرار
ما لا سمكة والخبر معرفة كالمبتدأ في رد بيان الخبر معرفة سواء أعاد إلى كوة أو
معرفة بدليل أي إذا قلت جازع وهو مكرر فيكون مبتدأ وأن عاد إلى كوة
ولذلك يصح ما يكون في الثاني وقد راجع بين جملتين الخبر جازع وهو
أن لا نستفيد من الخبر المعنى طائرا والخبر بكرة كان على فكل المنكر
معنى الجوزع وعلى هذا التفسير فالاسم بكرة والخبر معرفة ورواية لو كان
الشعر كان على أي لم يكن أم متصلة لأن شرط المتصلة أن يكون خبرا
الاسم والخبر أم فإن قولك خبره لم يجر والاسم أم فيه متصلة وادع أن كان
لم يكن خبرا المستوفى المعرفة والاسم واجب بأن الخبر في شرط الخبر مطلق
الخبر فهو في حكم المعلوم فيكون خبره لو كان أم متصلة كما هو الظاهر ومثل أن
يذكر اسم وفي البيت مقولون قائم كان خبره الله عا صرا هو خبر لا أول
فمنه نظير البيت الأول معنى أن اسم الخبر كان وقد تقدم خبره خبره لا
ما لا سمكة والخبر معرفة كالمبتدأ في الثاني وأن لم يكن قلبا من جهة المعنى
عقل بل كان قلبا من حيث الصورة لم يستقم لأن الاسم والخبر معرفتان وأما
كون قلبا من حيث الصورة حيث كان الاسم بكرة والخبر معرفة فلو لم لا سمكة
والخبر معرفتان ليس خبرا على الحقيقة للشرط المفرد في والافان الخبر
بالفقه مقولون لم يستقم والخبر معرفة الخبر وعلة الخبر مقام مقام الخبر
وعلى قول من كان خبرا والخبر في خبره نزل على قلب الخبر من كان خبرا
لم يكن خبرا لأن نزل الكتاب على قلبه وهو سبب أن يكون خبرا لأن يكون
خبره والخبر الخبر وأقيم خبره بغير خبره كثيرة الترتيل في خبره ثم أن ما فيها
أي معنى خبره لأن المعنى كالمبتدأ في البيت الثاني خبره ما فيها دايا كوكا أن الله
عليها أو متعلقا كوكا أن خبره ما فيها والفاية معنى خبره يعني كان التامة والزيادة
أو على كان المسومة العرب والمعنى على المسومة العرب ليست خبرا
أي ليست التامة لأن الزيادة مرادها المعنى على المسومة العرب ليست خبرا
من المتقدمة بعينها فكل إذا قلت كان خبره أي كان أن فهو خبره كان
أن خبره أي خبره اسم خبره أي أن والخبر ما بعده لكن خبره يكون خبره
الاسم خبره أن وكون الخبر خبره خبره الخبر خبره الخبر خبره

اي انصرفت القطاة من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت لخلاف ما اذا استعمل في غير معني صار فانه يختص بوقت الغداة بقول هذا زيد قايلا اي وقت بالغا فلهذا عرفت صارت اذا لا يريد انصرف وانتقلت في وقت الغدا فقط والخبر مقدم العامل الا فيها اولها خلافا لا لا كذا في غير ما دام شرب في بحث تقدم اخبار رعاياها بها وعليها انفيها فقال كل ما ليس في اوله ما في الفعل التام فمقدم الخبر على نفس العامل بقول قايلا كان زيد لا يشرب بالمفعول والمفعول مقدم الفعل واستثنى ما في اوله فانه لا يقدم الخبر على العامل الذي اوله ما لازما ان يكون للنفي كما كان وما يبرح وما حق والمصدرية كما دام فاما اذا كانت للنفي فلا مقدم عليها لان للنفي صدر الكلام واما المصدرية فلا تقدم ايضا عليها لان مفعول المصدر لا يقدم على المصدر وخالف ابن كلب ان لا يغير المصدرية وقال يجوز ان يقدم الخبر على ما في اوله ما كانت فيه لا في النفي النفي وفي النفي اثبات غار في بعض كان فينضم عليه كما تقدم على كان وجوابه ان صورة النفي ايضا فيه محترمة ولذلك لا يقال يطعم ما في زيد وان كان ما في النفي ترك احترام صورة النفي وافق ما دام لان مفعول لا يقدم عنده ايضا على المصدر وفي ليس ضد وقت فمما تقدم لا تقدم خبره ايضا عليه لانه ليس بفعل متصرف فلا يقوى قو الافعال المتصرفه ولا يلحق بها في اشباع تقدم الخبر عليه وجوز بعضهم مجتعا بقوله لا يوم ياتيهم ليس مصروف فاعين فيوم مفعول مصروف والمفعول يقع حيث يقع العامل في تقدم مفعول الخبر حاز ان تقدم الخبر ايضا وفروقا بينه وبين ما بان ما صرف وليس فعل وتقدم الاسم اي وسقدم الخبر للاسم في الجمع اذا لم يقع ما في لقوله في فمما تقدم ان قالوا بقرارة نصب فتنهيم وكذا قالوا ليس البر ان تولوا نصب البر وهو كذا ما اذا لم يقع ما في فلم يجر النفي كما اذا استعمل الاعراب في الاسم والخبر وانصب الخبر به بان يكون اعرابا هي بقرابا او كما في بعض نحو كان موسى مجتبا وهو كان هذا اذ كان ويظهر في كذا في الفعل على والمفعول والابن في ميمونه تقدم انصرف مستقرا او لا في ميمونه لا يريد بالمستقر ما كان

ما كان صراحتا جازما وبالمفعول ما كان فعله وبشيء لغيره لانه لو صرف لم لم يخل الكلام بخبره ووجوب استحقاقه لكل ان المستقر يحتاج اليه فكان في تقدمه اشعاره بالمستقر ما في خبره لا فضله واما المفعول في استحقاق تأخير لا يردان ما في خبره لا لغيره ومما في المستقر ما كان في الدار اصرح من كل ومما في المفعول ما كان اصرح من كل في الدار وقولهم لا اصرح من كل اسم انما على رعاية الفواصل هذا لا يتعلق ببحث تقدم النفي بل يتعلق بما قبله وهو تقدم الخبر على الاسم فانه جازم وقد انضم اليه في المثال الحسن ومما لا يفر على رعاية الفواصل وقد تقدم اللغو في القراءة المستند بها للاهتمام به حيث كان مستقرا سبقت له لانه هذا جواب عن سوال تقدمه وهو ان لا يكون لانه فعله كان حقا ان يوصله من عليه سبوت فاجاب بانه انما قدم مع كونه لغوا للاهتمام به لانه اذا لانه انما سبقت للنفي في المخافات عن ذات الله تعالى وهذا المعنى مستقرا في هذا النفي فكان مقدمهم وهم وبمن بعدهم لا يقولوا لا لا فاعان المحققين انما في المقام وفيه حسن وكاد وكرب واسكن وحقق واحذر وطبق لانه لا يتم بالمرفوع كلاما هذه علتكم بها متصلة ومثابة للافعال التي قصته اي كما انها لا يتم بالمرفوع بل يتوقف على الخبر الاخر وهو المنصوب فكذا هذه لا تفعل وانما لم يقبل لا شدة كراهة الرضول على المتدبر والخبر لان عيسى في استحقاقه خبره ارجح المتدبر لانه لا تفعل عيسى ان يخرج زيد ان قرب خروجه وكل من استحقاق عيسى فلو علمه بكل لم يتطرد في الجميع بل المشترك في الجميع ما ذكره وهو انه لا يتم بالمرفوع وفيه نظر لان عيسى في احد استحقاقه بشي بالمرفوع نحو حسن ان يحل زيد في الخبر عليها اي بين افعال المقارنة تفاوت اذ قد استعمل مع بعضها اذ في النفي خبر حسن فعلا مقارنا مع ان نحو حسن زيد ان يخرج لان عيسى لما كان مستقرا في المستقبل البرم ان الذي علمه لا يستحق تفويده لمقتضا ورجع تقدم السبوت مقامها اي مقام ان لا شدة كراهة في الدلالة في الاستقبال نحو فعله على من على بعدهم مستقرا في غلات الفعل الجواز في حسن على ان يطبق كان افعالي الذي استعمله في البيت من يطبق

الناقص

قولهم واما التي كادت ونحن على من عجل بنا لولا انهم الركاب اي متعين
 في التبع كذا في المعجزة من غير اعتبار الحصول والكون اذا لم يكن كاد
 تحلها لاجل انها تعلق بمتبينة بها كما كان في حيزت بزياد ان يكون للامانة
 اي خرجت ملتبس بزياد وان يكون للمعجزة بغير احدث زيدا والمركوب
 في التبع متعين ان يكون للمعجزة وللبدل والتحرير نحو اعتققت بهذا
 التوب خيرا منه وهذا ان اي اعتققت بدل هذا التوب وهذا ان
 ولتيت زيد خيرا بل لويت كذا ومنزلة ومنو قرب من التبعين
 والمصاحبة نحو رجع بحقي خيئين وبهم الحاك وصومئلا واحدا ما قال ابو
 غنيم وهو ان خيئين كان امثلا فامر اهل الحيرة ونسايهم اعرابي خيئين
 حتى اغضبهم ما راوا عظم اعرابي فلي ارحل الاعرابي اخذ خيئين احد خيئين
 وطرقه في الطريق ثم اتى الاخرة موضع اخر فلي اعرابي باجرها
 قلنا ما شبه هذا الخلق عجب خيئين ولو كان معه لاجر لاجلته ومضى على
 انهم الى الاخرة من غير ترك الاول وقد كان له خيئين فلي اعرابي
 في طلب الاول بعد خيئين الى راحلته وما عليها فذهب بها واقتل اعرابي
 وليس معه الا الخفان فقال لم عوم ما ذا جيت به من سفره قال جيتكم
 بخلق خيئين عزم مثلا يعزب عند اليأس من الحجاج والوجود بالخيبة
 فقولهم وبهم الحاك اي وبهم با المصاحبة بالحاكي لان معنى طرح سلام
 خرج متسلحا فهو في التقدير حتى قالوا ولا يكون الا معجزة اي ما المصاحبة
 يكون معجزة ابدالا لها بغير خبر المعجزة والجملة حال في الحال معناه
 رجع ومن عجب خيئين اي ملتبس بها واذا كان خبرا للمبتدأ ولم يترك منطلقه
 مع كان مستقرا ولا صا في الالف اعرب اي لا مانع من الالف عند
 كما في باب الاستفاد فاذا قال اشترى الفرس بدرجة جاز ان يكون الياء
 متعلقا باشترى على جهة المصاحبة كما في كيت بالقلم فان وجوب التعلق
 يختلف هكذا ذكر في التعليل وبعض نحو سالت بر اي عن تالي الشعر
 فان سالت في بالمتى جاز في يصيب باء والسا طلب وفي التبريل
 الجوزي جاز في بغير اي عن بعض في نحو قلان بالمله اي في الدليل ونحو
 فليكنه وبالا حار هم سقرون اي في يهلكه بكونه في الرفع نحو كذا

في التعليل

اي كذا الله وانصب اب وفي النصب عواين زير بقاء اي قايما والجر بعد دعهم
 فاصح لايت الله عز جاته اي عابره او صعد في غير الوي ام تصوبا
 يعان صعد في الجبل بصعيد او صعد في الشتم صعد او انصتوا للتزل
 وهذا جهرت اي الياء في اسمها فعلى اي بانه وفي قول روي خيرا على قال لم
 كيف اصبت اي غير خيرا فلي وابق البحر ورعل اعراب والواو اي ومن
 جدوى البحر الواو هي للشم صيد البحر ولا يدخل المصير حطامه عز ريت الاصل
 و مولانا والنا بدل منها اي بحر الواو وخص اي بانه بلوط الله لا فعل
 ولا يقال في الرجن نا الرحيم وفرحك ترا حشش قرب اللهفة فلا يظهر الفعل
 معها اي مع التاء والواو فعلى اقصت بالله ولا يقال اصبت والله واما الله
 والميم في م الله مكوون فلي لم يحلها مكوون في او ميم في يكون مستقلا
 يعني القسم فاما جعل منكوون او ميم فلا يكون مستقلا بل يكون فرعها
 وحكمه اي حكم الواو وحكم التاء في الاختصاص فليكون في كونا بلاع الياء
 الا انها اي الا ان الواو لا تستعمل في التبع بخلاف التاء في الله لا يعلق على الايام
 واخره كون السراة رابع ميم غير مدح الطائر فهو غير المدح غير وهو
 المتصويت انتقل الحار على البقل والجوز الاسود وهو في الاصدار وشارة
 كل من ظهره ووسطه يقال للذي في الق رابعة رابع والمعد ان الحار الموصوف
 فلي هذه الصفات تدرك الموت ايضا ولا يبق في هذه النصب واحكام الله
 مضمر ما بها منقوص من بعض الجمع او اي لعدم وقوع الضمة في الحروف
 السابطة بل الحروف السابطة قد يكون مفتوحة كواو العطف ونحو مكورة
 كبا والجر نحو ولا يكون صرف واحد معناه فلذلك لم يجعل الله اصلا لما جعل
 رم الله اصلا على قول واللام للاختصاص فيكون للعقل على ما قرئ في الباء
 المحكية نحو شكرت لزياد فان معنى الشكر نقص متعلق باللام محكية لمعنا
 كذا في حرف بزياد والقصد اي الا ان يكون للقصد نحو حضرته للاختصاص اي محكية
 غاية تفقد الفعل لاجلها وللحاجب نحو لزم الشكره لشدة بزياد كان عاقبتهم
 الشفوية كان كان الغرض واللعن نحو فرت الخوف فاة الخوف ليس عليه
 عاقبة تفقد كما في قوله لا تشبهه الخوف وعلم للمفرد بانه علم متعلق وفجاء
 في اللام للتفصيل مع النصب بخلاف الجوز الا في واما لا يور الاجل

متعلق

٢٤١ جع العصب وهو ما يحد من الارض وهو عظمي المبطون اي رب مغارة ذات
 ارتفاع وانخفاض وعند لاخف من اي رب اسم لا سفل لارم حرف الحروف
 وهو البقرة وتكون في مقابلته كالمخبرية اختل في رب فالعبريون على انه
 حرف من الكوفيين والاضف على انه اسم جع البصر من انما لو كانت اسمها
 لا تفرقت الى اخر جعل فيه والاضف ان العجل للتعلي بعد ذلك لا يصح للعجل فيها
 تكون بخبرها وانما والعبر ولا يوجب الحار واجت في الكائنات لم يستلخص
 بوجوه اخرى انما لا لو كانت حرف من كانت للتعلي كسائر حروف الجبر
 لكن اللازم شئت وغير نظرا ما او افلا في حروف الجبر ليست كلها معدية
 واما نايان على انتفاء اللازم ممنوع لانه قد ذكر ان رب من المصلحة للعجل
 الاسم بعينه ولا معنى للتعلي الا من انما في مقابلته كالمخبرية اختل في رب
 وكم للتكثير وكم المخبرية اسم فكل مقابلته وسجل في رب للتكثير بحيث غلب
 على الحقيقة حتى صار كما في حقيقة في التكثير والكاف للتشبيه الذي كثر به
 او الذي كان كثر المتأخر الاول معنى للمعقود لكونه صلة الذي وصلة الذي
 المحصول لانه ان يكون جملة وانما يكون جملة جعل حرف جر نحو الذي في الدار
 اذ لو كان اسمها لكان مفردا فلا فتح صلة الذي لا يجوز صدر الصلة نحو الذي
 منو كثر ان يكون مثل زبر وحرف صدر الصلة ليس هو اسم كثير فهو حرف جر
 واما الجاء الثاني فلا يستحق اذ قد يكون الكاف حرف جر وقد يكون اسماء اي الذي
 كان كثر مثل زبر عمرو ففعل مثل غثا ليقين فيها على ان كاف التشبيه قد شق
 لكونه حرف جر وقد لا معنى وسجل للقرآن في الوقوع نحو لما خضر زبر قائم
 عمرو اي اضران القيام والخصور في الوقوع فيهما مشابها في المقارنة في
 الوقوع وقيل انما في قوله طاريتا في صغيرا فكثير الوجود ولعل ما انه
 ليس الكاف في القرآن في الوقوع لانه التردد واهم من الوجدان والوجه
 لها مطلوب وهو ما لا يماز كونه بصيغة الامر في رب ارجعها فالكاف ليس
 للمقارنة في الوقوع بل للتكثير وجود الوجه اي اوجدها في الجاء او كثر اهتفا
 كما لو قال ان ترونها في الجاء اهتفا وهو في ان الزمان الخاص ويكون
 من رتبة في المصنوع عو ليس كذلك في اللفظ ليس مثل شي وقيل الجاء جلة
 يقين ان الجاء ليس بزيادة بل الجاء زيادة وحال مثل لا غير فعل والمراد
 ان لا

والمراد ان لا غير فعل كونه ليس الغرض ان ثبت للا غير فعل وحمل ان لا
 يكون واحدهما اي في الحاف والحق صلة وسوق الكلام ليقين الجاء على طريق
 الكائن اذ قال مثل لا يخل وعبر يردون حتى الحق من ذلك قصد الى الجاء
 وحله كالطريق الكائنة لانه اذا قل من شئ شئ مرة فقد وقع من غير قولك
 للهدى العرب لا خضر الدم اي لا تقضها فانه اليج من قولك ان لا تقضه
 فاد كان من باب الكائنة لم يقع بين فرق بين قولك ليس كائنه وبين قوله ليس
 كائنه شي الا ما يعطيه الكائنة من فاد بها وكما يعطيان من مقتضيان على معنى
 واحد وهو نقلها من فاد بها ما اشار اليه صاحب الكشاف في الجبر
 اي يكون مزية في الجبر نحو قصير واميل كعصف ما كول اي صير واميل
 يورق ذبح اكلته الروايات ورائدة في المرفوع نحو عدي كاد من عند بعضهم
 يعني بعضهم يقول ان الكاف زائدة والتقدير عدي ذا اي عدي مزاومهم
 غيرا يقولون هو وما وليس بذلك هذا دل على ان لا معنى حمل على الزيادة
 بل هو زان براد عدي مثل هذا ثم منفسر بقول درجا ويكون ذا اشارة
 اي شي اي عدي مثل هذا الشئ وقد يكون اسماء نحو عدي كاد كالبعد
 المهم اي يضيئ من غير مثل البر الذي يذوب للظلمة والهمم الدراب
 ولا بد في ان الجبر خلاف الجبر وكحو وام او حال كذا او اقربا شاد وما
 قبله وهو للنجاح فانصهر من شئ او صير ما يجي الزنايات شمالا كذا وام
 او حال كذا او اقربا ذات اليقين خبرها ان يتكلم يضيئ ما را قد صر بانه
 من صاير رهاها والسن الزنايات على طريقه اشارة الزنايات جبال صغار
 اي اوقتها الجار وجعلها في ناحية من ذلك كالبين الغريب وام او حال مضية
 من عطف على الزنايات اي جعل الجار الجار الزنايات في جانب شمال
 وام او حال في جانب يمين كذا ان كالبين ايات او اقرب اي يفرق
 نكبت نيكب اي افرقا من غير ان يفرق عنها جعل الاستشهاد قوله كذا اذا
 خلا الكاف على المعنى متصل بها اي بالكاف ما كاد اجعل لك انما كالم
 الجاء وعمل للاستعلاء نحو اشر من عظمي ان طلعت وعلم من والاول
 حال للاستعلاء الحسي والذ في للاستعلاء المصنوع وقوله امير نحو عدي
 من عدي عليه اي حقه وقد جعلت اليقين مشروجا وعلم ليعبره الجاء ورة

الكاف مع

وقد يكون حرف جر أيضا وهو حرف الجر وعدا وحلا للاستثناء وما يعبر عن أي ما
بعد حاشا وعدا وحلا منصوب إذا كانت أي الثلاثة أفعال وقد مر أي في الاستثناء
أنه إذا قبل جاء القوم عدا أو حلا أو حاشا زيد المعناه جانب بعض من زيد
وحرف جر مع أي وأن قياسا لا يماس ظان بعلة بها حكايا نظره
للخفيف وبعلا أي بدل أن وأن مع ما في حيزها القصب عند سجنه لأنه إذا
نزع الحافض نصب ما بعده كما في نحو واحدا وموسى قومه أي مرقوم والحرف
أي ومجمل جرحه الخليل كما في قول ربه خير بالجرى قال له ليس أي خير من
الحار وابق الحيز ورع حاله الثاني من أنواع العامل التي هي الاستثناء
حرف النداء فيجب جعل الفعل لها فان حرف النداء نصب بنفسها غير معصم
وعندهم أن حرف النداء أسماء أفعال نصب ما بعدهما كقوله زيار ويزيارا المحققون
على أن النداء منصوب بعقل لازم الضمارة والدليل عليه وجهان أحدهما أنها لو
كانت أسماء أفعال لكان لها مفعول كما في ربه ونحوه وليس مفعولها فلا
يبرهن منه وجه أما أن يكون ذلك الخبر لمسلم أو مخاطب أو غائب لا يجوز أن يكون
أدلم مقدم عليه ذكره ولا أن المفعول ليس على أن الداعي غائب ولا جاز أن يكون
وغيره أيضا أن يكون المفعول أي أن الخطاب هو الداعي هكذا ذكره وغيره نظر لأن بعض
أسماء الأفعال فيه خبر المفعول للمتكلم كما في بعض الضمير أو تضرعت أو أومضت
أوضحه وهو شذوحت والثاني أن أسماء الأفعال ليس فيها أقل من حرفين والثاني
مفعول النداء وهو حرف واحد إذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل كون الجواني
أيضا أسماء أفعال إذا قلنا بطلان الفرق وهو أي وحرف النداء يا وأيا وبعلا والنداء
البعيد ما جري مجراه أي مجرى النداء البعيد كما في حاضر الفاعل فانه في حكم
البعيد فجاز أن يخطب بها تنبيه على تنزله لفظة ضمير النداء القاب البعيد ومثل أن يرد
باجري مجراه قولهم فانه أقرب من كل قريب ولكن المنادى والداخل طارأي
نفسه بعيد عن حضرة تم ناداه نداء البعيد ههنا مستغنى عنها وأي
والهمزة للقرن وهو اللدنية حاصلة نحو وأعبده لأن التعديرا يؤتى بعد الله به
وهما أي ومنه أيضا صيغة الاسم لا فيجب جعل الفعل لها في الاستثناء فان نصبهم
قالوا إنما جعلنا جارا للتعريف لا لزجيب حرف الاستثناء لا لزجيب استثنى و
والنهي سائر عن الخبر لتعريفه أو لما تضمنه من بيان أي معنى المنفصل كما في قوله

وما يبر

فان الاستثناء هو ما يبر

وما يبر المسقات وبعضها أي حرف الاستثناء عامل في نحو عثرون
الاحتمال كذا أي حيث لم يقدم فعله وإنما ينضم معناه يكون العامل الحرف
وهو ما يذكر في المسائل الست الخبرية من نحوش الاو احدا أو مال الاستثناء
يعاد كذا السد ما سدد يقص يقص أي من مد الصبر لم يؤخر قبل الاستثناء
فعل ولا ما جري مجراه ليكون عاملا معها بعد الفعل الأمن العاملة ولادلي
أن بقراء تنقص بالفاء الخطاب أي حتى بعض من است وأدراكا لوقلت
سبح شغلي منه وأدراكا بهي المسائل الست العامل الست وعلم الخبر
والمقابله ومن جاز يعادل عد دأما أن يعادل عد دأما أن يعادل عد دأما أن يعادل
مال وجزو يعادل عد دأما أن يعادل عد دأما أن يعادل عد دأما أن يعادل عد دأما أن يعادل
جزو والنداء لا بد من مفعول والاحدية تنضم مع مفعول وكذا في المسقط
أي كذا العامل حرف الاستثناء في المسقط نحو ما جري في أحد الأجزاء أي
مع جارا بعدا من نصب بعضهم والآخر على أيها أي على أن الاستثناء أي
في المسقط في معنى لكن ولا بد لها من بعد الخبر فالتعريف في المتكلم كقوله جارا
كأن ومع أي ومع الحروف العاملة الواو وعين مع مجرى يري الفعل لها أي
لها ومعنى هو مفعول كذا الاختلاف في أول بحث العوامل جمهورا البصير على أن الاستثناء
لحاشا بها أن المنفوخة المسردة لفظا ولا أن الجملة التي تقع بعد ما مفعول
لكل ما جري مجراه أن ضرب زيار أي بحيث من ضرب زيار كما أن ما بعد الحذف
عنا ويل المعردة وأما أضواها فقد جلت عليها في الجمل لا بما لا استحقاق
والتي تقع بعد العلم ومن المحققين المشكك على علمك أن يستقيم وأن تقوم غوارير بدان
والغدير أن يستقيم وأنه لا تقوم إذ لا يمكن أن يكون ناصبة لأنه لا يجمع في نصب
على الفعل حرف الاستثناء فنعين أن يكون ههنا من المنفصلة وكذا التي
تدخل الماص نحو عيث من أن قام زيار بقدره من أنه قام زيار إذ لا يمكن أن
يكون ناصبة لأن الفعل ليس معناه ما والى تقع بعد الفعل نحو فست أن تقوم
بها العجبان أحدهما أن يكون ناصبة والثاني أن يكون مخففة من النغيلة و
والفعل بعده مرفوع والغدير نطفة (أن تقوم وكلها أي الناصبة والمخففة
مفعول لأن كل واحد منهما مفعول حيزه ووالتي تقع بعد خبر العلم والظن
حب أن يكون ناصبة نحو أن تقوم وطأه بل أن التي بعد العلم يجب أن يكون

التي
لحاشا
بها
أن
المنفوخة
المسردة
لفظا
ولا
أن
الجملة
التي
تقع
بعد
ما
مفعول
لكل
ما
جري
مجرها
أن
ضرب
زيار
أي
بحيث
من
ضرب
زيار
كما
أن
ما
بعد
الحذف
عنا
ويل
المعردة
وأما
أضواها
فقد
جلت
عليها
في
الجمل
لا
بما
لا
استحقاق
والتي
تقع
بعد
العلم
ومن
المحققين
المشكك
على
علمك
أن
يستقيم
وأن
تقوم
غوارير
بدان
والغدير
أن
يستقيم
وأنه
لا
تقوم
إذ
لا
يمكن
أن
يكون
ناصبه
لأنه
لا
يجمع
في
نصب
على
الفعل
حرف
الاستثناء
فنعين
أن
يكون
ههنا
من
المنفصلة
وكذا
التي
تدخل
الماص
نحو
عيث
من
أن
قام
زيار
بقدره
من
أنه
قام
زيار
إذ
لا
يمكن
أن
يكون
ناصبه
لأن
الفعل
ليس
معناه
ما
والى
تقع
بعد
الفعل
نحو
فست
أن
تقوم
بها
العجبان
أحدهما
أن
يكون
ناصبه
والثاني
أن
يكون
مخففة
من
النغيلة
و
والفعل
بعده
مرفوع
والغدير
نطفة
(أن
تقوم
وكلها
أي
الناصب
والمخففة
مفعول
لأن
كل
واحد
منهما
مفعول
حيزه
ووالتي
تقع
بعد
خبر
العلم
والظن
حب
أن
يكون
ناصبه
نحو
أن
تقوم
وطأه
بل
أن
التي
بعد
العلم
يجب
أن
يكون

٢٢٣
 محققه الثقيلة فكون محققه مناسب للعلم في المكان اعتقادا راجحا محتملا
 النقيض من حيث الرجحان يشابه العلم فيكون ان يكون ان بعده محقق
 وموجب احتمالا لنقيض خالف العلم فالنقيض ليس بالاعتقاد بل يقع بعد ما
 انما يصير محتملا فذلك جاز بعدا لظن الوجهان ولين معناه ما نقله المسفل
 يكون ابرح الارض والعرض ان لن يغير التأكيد لا التأكيد على ما نقله عن
 بعضهم والمناظر شر لا هذا لانه مقديهي ومولن ابرح الارض حتى ياتون
 في اني ومولن كيد ولا سقيم ان يكون للتأكيد لان حتى مدفع ومن اوكدم لا
 فان لا نعلم على اصل العقل على الاقوم فاذا ارجح المبالغة وتأكروني القيام
 ثبت ان اقوم ومواسر متعادلا استقر كلام العرب ولين عند الخليل اهل لان
 غفقت الامور سقطت الالعب لا القيا مع نون الكثرة فصار ولي وموسر سيني
 حري معتصب براسه وضيق قول الخليل ما هم يقولون زيدان اضررت ولو
 كان الاصل زيد لان لم يجر مقدمه شي مما في حيزه على ذلك لا يقولون زيدان اضررت
 خبرك واجيب خبر ما في فريكون الترتيب معا لما قبله وتقبل ان النون في لن خبر
 عن الالف والاصل لا وموضعي ايضا لغوات معن التوكيد فيه وادنا جواب
 وجزا صد اوضحه نقان فان انا اتيك اذنا اكرمك فهو جواب لقول وجزا على فعل
 واما بعد النصب اذ كان ما بعد ما مفعولا وما مستقبلا فمما اذنا اكرمك على قول
 ولو قلته انا اذنا اكرمك بالرفع او ان تاتي اتيك او اظنك كاد بالمل محقق على
 قال لغار انا اذنا اكرمك لا ما بعد اذنا ليس مفعولا بل موصوفا مبتدأ
 واما ان تاتي اذنا اتيك فالالفاء فيه لان ما بعد اذنا مفعول لما بل هو حرف
 بشرط السابق ولذلك وجب الجزم واما اذنا اظنك كاد بالمل فمفعول
 من مستقبلي فمما بعد اذنا لان المعنى اظنك ان كاد بالمل لا استطاعت كاد بالمل
 مفعولا معناه معن فهو ليس بالكون ما بعد اذنا معقولا ما قبلها وصار المصنف
 ارجح لانه ان على هذا اذنا لو كان خبر مفعول بل هو لا لعامل اخر لموجبه
 عالما ان على مفعول اذنا ومنوعه لا سيما اذنا مفعول على فتلين بشرط احوال
 اذنا ان يكون ما بعد ما على على اذنا فيه موصوفا للتعريض وذكر مثالين
 الاول انما كان الفعل بعد اذنا مفعولا فمما بعد اذنا مفعول وهو متبدا وانما في الثاني
 العامل العقل وهو حرف الشر فانه قلت فليكن يكون مفعول الثاني اذنا

أدوم

اذ يوم على مفعول واذا عالما ان فتلين قلت لان العامل الاول وهو لا يتواءم
 او حرف الشرط اذنا من العامل الاخر هو اذنا لان الابتداء يقتضيه
 خبرا فلا يمكن التكاثر وكذا حرف الترتيب يقتضي خبرا فلا يمكن التكاثر ايضا بخلاف
 اذنا فانها جاز الفاء كثيرا وانما العامل المصنف على اعتبار القدره ومن ان لا يكون
 معقولا على ما قبله ما انها اسم لا مفعول ولا خبرا ولا خبرا ما قبل اذنا من غير ان لا يكون
 ما قبله عالما فيكون في الواو والفاء على ما بيننا لا اذنا ذكر وجوب الالف
 لقولنا لا لغار ان يثبت الالف والفاء على ما قبله لا لغار اذا كان ما قبله اذنا
 على ما لا يثبت بعد واما ما وقع بعد الواو والفاء فلا يجب فيه الالف فذلك جعل
 تميزا لما يجب فيه الالف فقال واما ما وقع اذنا بعد الواو والفاء
 فوجبه ان يجوز لا لغار ويجوز ان لا يكون الا على ان اذنا عامل لما بعد
 عامل اخر فيقول علم واما الالف فلان التقدير في قولك اذنا اكرمك واكرمك
 اذنا واذا دخل الواو على الفعل لم يجب نصبه اذ لا مقتضى لم وسيل الوجهين
 فرب قوله مع واذنا لا يلبسوك فخلط الاقليل ما ثبت النون وحذفها وجاز
 العقل فيما ياتي في اذنا خاصة دون لن وان غيرهما بعد اذنا واما اذنا
 بالنصب واما اذنا اكرمك الفضل وون اخواتها لان اخواتها لم يوجد
 ملحق في الكلام غلاف اذنا واما الخاوصاق مواضع فيجوز لا لغار اشبهت
 اذنا لقلوب لان نوع نصرون فيها اذنا خاصة مفعول ومقارنة ملحق ومعلم
 فقد كثر فيها القصر بخلاف سائر اخواتها فذلك اعتبر فيها الفضل وون
 اخواتها واما اذنا اكرمك حوازا لعقل بالنصب مع اذنا واما اكرمك بالنصب
 واما جوبى خبرا كاد بالمل فمفعول اذنا احسن اذنا اكرمك بالنصب واما جوبى
 وبالنصب اذنا فلان اكرمك لان من الاختصاصات بذكر الكلام فلا بعد
 العقل بها فضلا ولا للتعليل هو اسهل في اذنا الخبر والنصب في محل كل يعلم
 الناس ان امر دخلت المصنف من بابها ان كل قطع او غيره ان يغيره
 ما دخل الكلام على كل نحو حيث كان في تركه جاز ان يكون ان النصب بها انما يكون
 وما على ان نصب الجمهور ان في مفعول خبره ان اذنا دخلت فليكن الكلام كقول
 في كذا لا سوا وفيه يكون خبره لا الكلام ومن اذنا لم يرضها بل نصب باخبار ان
 لا يتركها من حرف جوبى واما الكلام فاما دخلت ولما على ان مصدره
 يجوز ان

لا ان المفعول يقع حيث يقع العامل والمفعول من حوزة مقدم نفس الجزاء فكذلك ما
 في خبره وسر مسرع وحوا ان لا يخرجه من ان يضرب غلامه ان اضرب زيد
 لان الضرب مفعول واجب الى زيد وهو وان كان موصيا لفظا مقدم بمعنى لان
 الشرط مقدم في الترتيب والجزاء موصو هو موصو ضرب غلامه موصو وان كان
 حكم المعلق في الاحكام من ان كان جواب عن سوال مقدم وهو ان لا يعلق
 انما مفعول ان كان المقدم كلاما واراد على سبيل الاخبار وليس جزاء الشرط
 بل الجزاء بقدر بعد الشرط فاذا قال انت طالق ان دخلت اذار مكان ينفق
 ان حكم جزاء هو وقوع الطلاق لانه ذكره مجزأ عن غير معلق فيه فكانه ابتداء
 على سبيل الاخبار والجزء انت طالق ثم قال بعد ان دخلت اذار فانت طالق
 ولو صح به ملكا لكان حكم ان يواخر بالمقدم الاول وبالمتعلق الثاني ان
 كانت المرأة زوجة فاجاب عنه بان مقصود العياض ذلك لكن العلى اعطوه
 حكم المعلق ولم يحكموا بوقوع الطلاق عليه جزاء لما عرفت من استقرار الاول
 ليس كلاما اجنبيا مطلقا مستقلا بنفسه بل مودا على الجزاء المحدث في مكانه جزاء
 جزاء في الحكم وان لم يكن جزاء في اللفظ وهو ان في غاية القوة والفضل عن
 عيسى ولو قلت زيدا ان تصوب اضرب لم يجز بان الفعلين متبعية لان مفعول في فعل
 الشرط والجزاء لا يتقدمان فكل لا يتقدم نفس فعل الشرط والجزاء عليه لا يتقدم
 هو ان يقع حيث يقع المفعول ايضا عليه على ما مر من ان اضرب و يجزي في الكسائي والقرطبي
 والشافعي يجزئان بالفعل الثاني وهو فعل الجزاء لنوع الرفع والتقديم اي مقدم كان فعل
 الاول وسواء كان الجزاء مقدم من مفعول كان قبل اضرب زيدا ان تصوب وهذا تقويم فاسد لان
 المقدم لا مانع فيه والكلام فيها اذا كان موصو او وقع هذا الباب لم يجز تقدم
 الواقي في جزاءه صدر الكلام عليه فيقال زيدا ان تصوب لان المقدم ان تصوب
 زيدا وهذا واضح ولو قلت ان زيدا اضرب اكل فلامع ان في حوا ان اذا لم
 لم يقدم على فعل الشرط بل على فعل الشرط لان الا ان التصوب مجزئ عن اكل
 وعا بعده عند الكوايين يعني ان حوا زيدا متفق عليه لكن عند البعض من شذوذ
 فيما يجعل مجزئ نفسه الظاهر اي ان تصوب زيدا اضرب لان حرف الشرط
 شرط انما ياتي بالفعل لفظا او مقبرا ولم يزل لفظا فليقدر الفعل بحيث يلزم
 واذا التوفيقون موصو ان تصوب بالفعل بعد لا يخرجه مستقلا عنه مجزئ
 جزاء

كان المفعول
 هو ان يقع حيث يقع المفعول
 ايضا عليه على ما مر من ان
 اضرب و يجزي في الكسائي
 والقرطبي

ان تصوب زيدا اضرب وان تاحول لفظا مقدم رتبة هو بل
 حرف الشرط في حيث الفعل من ذلك اذا قلت ان تاحول زيدا اضرب بالجزء
 مقدم على ما لا ان زيدا مفعول اضرب مقدم عليه فاضرب موصو الجزاء وهو
 مضاف الى الجزاء واللام موصو ان تاحول زيدا اضرب بالجزء المقدم
 معلق اسميهما وهو زيدا واذا جاز في حيث الشرط لم يخرجه وجواب ان
 زيدا مفعول اضرب فالعقل مقدم رتبة واذا تقدم مجزئ ولو كان من الفعل
 مضافا من غير حرف الشرط لم يخرجه ان زيدا اضرب وقد ذكرنا التوفيق ان تصوب
 مجزئ وان علق عنه من حرف الشرط فاصل وهو زيدا واللام ان تاحول
 منهما بطرف لغو لانه في حوا ان تاحول اكل اضرب يعني ان اكل في مفعول
 ان ومع الفعل من فعل الشرط والجزاء ظريا لغو مستغنى عنه في وسائر اجزاء
 ما خيرا وهو ان لا يخرجه من اللغو كما بعد وم كمل به فان اكل يتعلق
 باقتضاه هو طرف لغو خلافا لما اذا علق بينهما اسم هو زيدا فانه لا يجزئ
 حوا ان تاحول زيدا اضرب وان كان بالفعل حرف الاول ظريا او غير
 ما يجزئ وما قال يعني ان وقع الفعل من الشرط والجزاء ما يتعلق بالاول
 وهو الشرط سواء كان ظريا حوا ان تاحول يوم الجمعة اكل او غير طرف
 هو ان تصوب زيدا اضرب فالجزء واجب بالاتفاق بين الجميع لانه اذا كان
 متعلقا بالشرط فلم يكن فاصلا لان الشرط انما يتم مع ما يتعلق به فلا فصل
 في الحقيقة الخامسة انما تنوع الحواس من العوامل ما يقتضيه ثم رفع وهو
 سبعة ستة هي المسببة بالفعل ووجه شبيهها بالمفعول انما يقتضيه كذا
 كالمفعول الماسي وانما يقتضيه لاسم ويجزئ ان الفعل مفعول لاسم و
 وانما تنوع التواتر كما يقتضيه بالفعل الماسي ومن ان الملكورة لثوب كبير
 موصو المجلة وان بالرفع وفي قبلي لغيره من طلب التهمة عينا وتعلق
 بالفعل مبتدأ خبره مثله اي مثل ان في توكيد فهو ان المجلة مع تلبص وهو المجلة
 اي معنى موصو حكم المفعول وهو الماسي اصل انما لم يقدح في موصو خبر
 المجلة او رتبة اذا كان شرطها انما هي انما تاحول الى مفعول موصو خبر المجلة
 ولم يقل مع تلبص موصو المجلة الى مفعول ان المجلة موصو المفعول يعلق الى
 المفعول الى المفعول وتعلق موصو اي معنى موصو حكم المفعول الماسي

كان المفعول
 هو ان يقع حيث يقع المفعول
 ايضا عليه على ما مر من ان
 اضرب و يجزي في الكسائي
 والقرطبي

من مصدر ينتزع من مصدر غير الجملة مضاف الى اسم الجملة وقد يحصل من
من اضافة مصدر ينتزع من غير الجملة وهو غير الجملة نحو ذلك بانهم قد
لا يفتقروا اليه باسما منهم لان قوم خبر موطاة والمصدر هو مصدر
ما انتفاع الشئ هو مصدر ينتزع من صفة القوم مضاف الى اسم الجملة يعني ان
وتعبر الى اسمها بوقوف بالامانة والخبر المضاف اليه يرجع الى الجملة اي
الى اسم الجملة يعني ان اسم المضاف الى الجملة ولد اي ولكن المضاف
المكسورة منفية لمصلحة الجملة والمفتوح مغيرة لمفهومها يكرر
ما مضى الجمل كالايتدا نحو فقله ان الله ولا يكره بعلوه على
الشيء وتعد القول اي في جميع تصاريفه فخلا هو قلت اي قايما
واسم ما على نحو انما قائل انك قايما او اسم متعول نحو فتقول
له انه يكرم ومن مضى الجمل كونه صلة للموصول وجواب
القسم وحتى لا يتداينه وتفتح مضى الجمل المفرد ان وما يحجب
مجراسا اي مجري المفرد ان وان كان مما يستعمل فيه الجملة
لفظا صورا اي في فتح حيث كان موضع المفرد كالفعل نحو اعجبني
انك منطلق او ما مجري مجري المفرد نحو ظنت ان زيدا قايما
لانه لما نصبتا ما تنزلا منزلة المفرد قطعه وان كما كان اي ينتزع في
موضع المفرد وان كما كان يستعمل مما قبل الجملة اما جوارزا نحو
عجبت من وقت ان زيدا خارج فانه وانما موضع المفرد لانه مضاف
اليه اي من وقت خروجه وان كان مجوزا ان يستعمل فيه الجملة ايضا
مضافا عجبت من وقت خروجه لان طرف الزمان قد يضاف الى
الجملة او لزم ما يجوز ان زيدا جالس فانه موضع المفرد لانه مضاف
مضاف اليه ايضا فكنى وجب استئصال الجملة فيه لان حيث لا يضاف
الا الى الجملة لفظا فالحاصل انه انما ينتزع لان الاصل في المضاف اليه
ان يكون مفردا وان وقع في الاستئصال الجملة اما جوارزا او وجوبا
كما كان الفاعل مثان مضى المفرد ان نحو اعجبني انك قايما والمفعول
اي وكما لمفعول خارج باب قلت نحو كبرت انك منطلق والمصدر اي
اي وكما لمصدر نحو عجزت انك قايما والخبر وراي وكما لمجوز نحو
عجبت

موجبت من انك منطلق اي من انطلاقي وفتح في باب قلت
بده واللام على حرف ياء المفعول ليس مضافا الى من لا يفتقروا
بانه يجعل ان وما في خبره في موضع المفعول الاول ويجوز المفعول
الذي في خبره وما في الخبر في ظنت ان زيدا قايما ظنت قايما زيد
حاصل فلا بد من فتحها لانه في موضع المفرد وهو المفعول الاول
ويكرر ان ان معها في اي اللام انظافا قلت ان زيدا قايما او
اللام لانكون الا في خبر المكسورة ومن ليس بمفعول قلت لفظا
ليقال جري مجري المفرد بل موضع من القول في لفظا لانها جملة
مفتحة اللام على ما مر في باب افعال القلوب ومجوز الفتح و
الكر حجب اعتبار الجملة والمفرد لما خرج من مواضع وجوب
كر اي ومواضع وجوب فتحها من غير فتح في مجوز الفتح والكر
لان مجوز فيه تقرير الفتح والكر الجملة ومجوز فيه تقرير المفرد كما بعد
اذا المعاجزة نحو قول القوي وكنت اربى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه جدير التقى والهازم يجوز ان يكون مفتوحا بان يقرر ما
بعدا لا مفردا وهو المستند فقط اي فاذا العبودية وتقدر
الخبر بعدة مخدوما اي حاصلة ويجوز ان يكون مكسورة
بان يقرر ما بعد اذاجلة وقد وقعت موقع الجملة مما سرعا
والمقدري فاذا اموعب وكما في قوله انك اقول اي احمد افعلى
اول مفعول في جملة مفعول معنوح لانا واقعة موقع الخبر
وموحد ايد او اول اقوال اي احمد افعلى على ان اول مبتدأ
وخبر جملة وموافق احدا ايد كما مفعول زيد ان منطلق لانه
في موقع الجملة ومو زيد من مطلق لاعلى حرف الخبر مع
الكر لنفسه والمفعول من اشارة الى الاعراض الذي ذكره
الشيخ ابن الحاجب عاذا ذهب اليه او على وسوانا الخبر
مخبر وان مع خبره مفعول القول اي اول المفعول اي
احمد ثابت واعترض عليه الشيخ فقال معناه انه المحكي بعد
القول موصوف القول فلو قلت المحكي قول زيد انما مخدوما

٣١ منطلق فالذي المحرك منقول الذي منقول وانطلق
 واول من باب الفعل التفضيل والماضي الى ما هو بعد
 فالنقد اول اني احدا لله ثابت واول القول باعتبار الحروف
 الهرة وما اعتبار الكلمات ان والاختار بالمعنى وبع الهرة او
 عن ان فاسد غير مفصول بل المقصود ان اول معاني التي
 اقوال متعددة منها اني احدا لله ومنها غير هرة (خبر بالشئ
 عما هو اول اقواله وسوان احدا لله ولا حاجة الى خبره
 ان اول الحمل التي تكلمت بها هذه الجملة ونظير قوله على الام
 افضل ما قلت ان والنبين من قبل لا اله الا الله وفي المسئلة قول
 ثالث على الملك غير الدولة سألتم عن الاعتراض وسوان الف
 اول ما قول فولي ان احدا لله مكنون الى محكم الخبر ومنقول
 تحت خبر وقد بقي معوله قايما مقامه وكذا في المسئلة لا ابتداء
 حاز في المعطوف على اسم بعد قطي الجملة وكذا في الصفة عند الزحاج
 الرفع حازا على الموضوع ولا يجوز قبل ان قبل معنى الخبر الجملة خلاف
 للمبرد والكتابي كما ذكر المسئلة بغيره في معنى الجملة ومن
 المبتدأ والخبر ومن معنى قوله لا ابتداء فخرج عليه مسلمين احدهما
 انه يجوز الرفع في المعطوف على اسم ان كان بعد معنى الجملة نحو
 ان زما قايما ومعه وبالرفع لان المسئلة كما لم يغير معولا ابتداء
 كانت الجملة لا ولي كان مبتدأ وخبر فمحو عطف الموضوع على اسم
 المسئلة كما يجوز مع المعطوف على لا ابتداء كانت الجملة لا ولي
 يجوز بقاءه وعمره واما حاز من في المسئلة ولا جعل على حمل
 الاسم في ليت وحل وكان لانها تغير معنى لا ابتداء وجعل الكلام
 تشبيها ومثيلا وترجيا وبطل معنى لا ابتداء الذي كان قبل صو
 دحم لها خلاف المسئلة فانه يقرر لا ابتداء ويؤكد قوله بغير
 بعد معنى الجملة واما الكوفيين فيجوزون العطف على معنى الجملة
 او لم تكن خبرا للجملة ان لو عطف قبل معنى الجملة وقيل انه
 ان زما وعمره وادعوا ان ادب الى ان يجل عاقله في مختلفات

زما

به معوله واحد لان خبره ان معوله لا وان رفع عمره على انه معطوف
 على اسم ان على تقدير الخلق ان او عاقلها مع معولا كما لمبتدأ
 المجرور وخبره يجب ان يرتفع بالرفع لا اسم وسوا لا ابتداء فاذا قلت
 قايما وجعل خبرا لها اذ ان يكون معولا لا لان معوله لا
 لا ابتداء وسوا ظل واعتراض صاحب المعنى على صدر الدليل وقاك
 معطوف في البر لا الكوفيين لا يقولون ان لا ابتداء عاقل في
 الخبر ولا يقولون ان ان يجل الخبر فكيف يرفعهم ما لا يقولون
 به وفي هذا التعليل نظير ذلك ان البصريين يقولون ان ان يجل خبرا
 ان لا ابتداء هو العامل في الخبر ويتبين ان عامل خبر المجرور معطوف
 ذلك الدليل او يطعن فيه فان سلم لزم ما ذكرنا وان طعن فيه فان
 حقه ان يذكر وجه العطف الظاهر او لا حتى يتم له التعليل ومدى البصريين
 ان من سب الكوفيين باطل لما يلزم من مخالفة الدليل وليس مدعاهم
 انهم يقولون ما مخالف مدعاهم حتى يقال هذا لا يرفعهم
 وانه اعلم والمسئلة الثانية المخرجة عن معطوف معنى لا ابتداء
 ان صدر اسم المسئلة يجوز الرفع عليها عند الزحاج بعد
 معنى الجملة وعند الكوفيين حواز ذلك في سائر النواحي
 حجة المخوارز فعملت على ان في نقد بالحقي علام الغيوب
 بالرفع صفة لعل اسم ان والقياس على العطف وعلى اسم
 لا فانه يجوز العطف على الحمل ولا يجوز قبل معنى الجملة
 خلافا للمبرد والكتابي والجواب عن ترايه انه لا يتعين
 بل يجوز ان يكون خبرا بعد خبرا وخبر مبتدأ محذوف
 اية صو صلام الغيوب او يكون بدلا من الضمير
 في نقد او يكون فاعل نقد واستغنى به
 ادع العابد الى اسم ان لان علام الغيوب
 معناه والجواب عن القياس على العطف
 بالرفع وسوان المعطوف خبر المعطوف عليه
 فلا يستلزم تحاليل معناه لا عراب والصفة سر

منقول الى خبره

فانه العرف به منته محض بل وهو لا يحجب بعد النفي وحياس اللسان لا يلزم
شيء وبما يحجب بعد النفي خبرا او استنباطا فلو قال لم يقم زيد فقول بل لا
على قام زيد وذلك ذكر ولي قوله تعالى الست بركم قالوا بل لو قيل نعم لكان
قولهم كفرا لا يكون معناه نعم ليست بربنا ومعنى بل هو لا يحجب بل ان
ربنا واحل وجبر وان تصديق الخبر بعد اعل عليه حسب الجمهور وهو ان لا يستعمل
هذه المثلثة الا بعد الخبر ولا يقع جواب الاستنباط الا عند بعضهم وقال خبرا فعلى
بعضهم ذهب بعضهم لما ان خبر قد يكون اسما معجزة كما في هذا فعلى وان لم يكن
اثبات بعد الاستنباط ولا يستعمل الا مع القسم كقول تعالى وليست بكن
احق فلو قل اي ورب وعند بعضهم انها تصديق الخبر وسببها اي ومن المروق
المعبر عما حله الواحق بانما يحجب اياك كما اياكم وان اي الواحق بان من است
وانتم وانتم وانتم وكذا الكاف يرد ال وحيد لكل والجماع كل كخبر اسرع
من يموت بحماد اذا اسرعت وسبقت ورويتك وارتكك وقد سبق
الاختلاف في الواحق بياك وانها لا عمل لها من لا حجاب كما هو مذهب
الخليل ومنها حروف الصلة سكون ما يحجب منها نحو ما جاز من احد فان من
علة وان كانت جارة وانما اخرجها لان البحث في الحروف في الغرر العامة ومن
اي وحروف الصلة ان من يحجب ان رأت خلافا للفراد يعني ان يراه بعد ما
النافية لتأكيد النفي فمعنى ما ان رأت فمما رأت وقال الفراد انها حرفان يترادفا
فالكثرة وحرف التأكيد ان زيدا قائم وهو ضعيف وانما جاز الجمع بين حرف
التأكيد اذا وقع فعل بينهما فاما احتجابها من غير فاصل فلم يبعد وانظر
ما ان جلس القاضي اجماعا اي ترادف بعد ما المصدرية بالاجماع اي ان تطرح
مدة جلوس القاضي في مصدرية وتقدمه زمان وان اي وحرف الزيادة
ان بالفتح نحو لما ان جاد محبة لما جاد وماله فيما رجم اي فبرحة واذا اما اتلت
سورة اي اذا انزلت سورة وقول الشارح تلوع بانه عشر ما قيل لها
ما وعالت النبيورا الت لا مية بن الي الصلوات وقد راد ما في ثلثة
مواضع من البيت ومولاه علي وكراة قاله في سفره عزيم كان في سوسى
القول كجوهون ما يقدرون عليه في البقر ثم يتبعون في اذابها السليخ و
الفسد وما ضربان من الشجر ثم يفتنون بها في حبل وقدره يفتنون بها

في قوله افعل هذا اما ما رايته والتقدير ان لا يفعل هذا الامر فاعمل
ذال لا افعل مخدوف هذه الجملة والكتف عايج وفي الاحتيا ولهم اي ولكون الفرق
وهو لا ينافي ما سألهم اما لو افعلها وكانها فعل لثابتها من غير مخدوف اي
لا يحجب القسم نحو اخرج قاعدا اي لا اخرج قاعدا وتنه فقلت عين الله
اخرج قاعدا وان قطعوا راسي لم يكن واوصالي ومن اخوات كان اي ويخذي
لا من اخوات كان نحو ان جبال متروحات اعدها اي لا تال واحدا لها
ما شئ سيم على خفة تحمل وقدق لها اي بلا الما صير ملكا فلو لا صدق ولا صلي
او بعد المعذور وهو فلا افهم العقبة لتقدير لا قيام بالثبات اي
لا فلك فيه ولا افعل منها وقد لا يبرز كقول الشاعر واي امره صيرني لافعل
وقوله واي من ذلك المشا واوله ان يفخر الله بعفرتي والذما وجواب القسم
لمعنى المستعمل يجوز ان لا يكثر في الذما فلو لا فخر الله له لان الذما وجوبه
بالذما فغيره المستعمل وفيه جواب القسم ايضا يجوز ان لا يكثر في قوله
لا صيرت اي والله لا اضرب لان القسم انما يتعلق بلامع المستعمل بخلاف
ما قام قد يتعلق بها مع الماضي كقولهم ما ضربت وما في اي لا تقتصر لهم
يقال لتصديق من يقول افعلت كذا نعم اي نعم فقلت وتكذيبه لا اي ما فعلت
وان غير ما في بني الحان قال الله تعالى ان يتبعون الا الطين وقل ان الحكم الا الله
ومنها اي ومن غير العامة حروف التثنية حروفها واذا واما مخفص وقد
خفف عنها اي الف اما فيقول ام والله ويبدل خبرتها اي خبره اما عيا
فيقال عيا والله وعيم والله ومنها اي ومن غير العامة من الحروف حروف
التصديق والاحباب وفي نعم مقدرة لما استنباطا من نفي الواجب خبرا او
استنباطا ففقد الخبر لا احباب كما اذا قيل قام زيد فقلت نواي نعم
قام زيد وفي النفي اذا قال لم يقم زيد فقلت نعم معناه نعم لم يقم زيد وكذا
في جواب الاستنباط اجماعا نحو قام زيد ونفيا نحو لم يقم نعم فهو احباب
لما بعد الاستنباط فمعنى جواب اقام زيد معناه قام وفي جواب النفي نعم
معناه لم يقم فان قلت النفي لا يزيل الف فعل نعم يقتضي ذلك ان يكون
معنا ليس لا محلي النفي مع ان بعض النفياء قالوا خبرا فلو لم يردم لالفت
لا قلت لا شك ان مقتضى النفي ان لا يلزم ولكن النفياء اخبروا على العرف

العلم

ويصنعون بالدمار والفساد وكانوا يؤذون ذلك من اسباب السفا حالت اى السنة
 الحرة ان جعلت البقرة السليح والعشرا انقلنا والبقر اسم جمع لبقر وهو
 وكل كقولنا انما مجلس احبس وتولم تعال فما قليل وايا الاجلين نصبت لا
 اى ومن حرون الصلة لا يلد اى يعلم اى يعلم ولا اقسم على الاحراق اذ
 اعمى اقسم ومنهم من قال انها غير زائدة بل هى رد الالهام مقدرا منهم
 قالوا انت معذرة على الله بكونه لكل فقال لا ثم قال اقسم بمواقع الخيوم وقتل
 انما هى للقسمة وما جاء به رب ولا عمرو وليس مذكورة للشيء يعنى سدى نفي قلبها
 ففى زائدة وكذا النفي وبما انه لو لم يذكر لانه الشبهة لا حيل فى الجمي عنهما
 ومن كل واحد منهما فلما اعيد وذكره وكذا النفي علم ان الجمي مصنف عن التا
 ايضا بالاستقلال وقد يورده عليه بان اذا انا فائدة زائدة لا يكون زائدة
 وجوابه ان قد يكون زائدة موكدة وبان لا يكدى منهم التخصيص على نفي الجمي
 كل واحد منهما واغادة التاكيد لا ينفى كونها زائدة ومنها الخرافة ان المصدر
 ومما ما نحو ما رجعت اى برحبها ولا حفتش يشترط لهما جازا اى بشرط
 ان يرجع اليها جازا وقفت صلة له هى اى ما عده اسم مكنى به من المصدر
 وقد وقعوا قولهم لزم اسمها فى العوالب فكذب التكذيب من قول
 بما كانوا يكذبون ولا لموسى اى المصدر مفعول مطلق لا مفعول به اى
 زودهم قول لا حفتش بان ما كان من اسما مكنيا به من المصدر لكان قوله
 تعالى ولم يرداب اليهم بما كانوا يكذبون يزدبر تكذيبهم المكذب وتكذب
 التكذيب لا يوجب استحقاق العذاب لان تكذب التكذب حق فاجاب
 المصنف وقال لا يلزم لان التعدير بعد لا حفتش بما كانوا يكذبونه و
 التعدير للمصدر المكنى عنه وهو مفعول مطلق يعنى تكذبا اى لهم عذاب
 اليه يتكذب كانوا يكذبونه وعوراجع الى المصدر قال التكذب مصدر التكذب
 لا مفعول له لانه لم يكذب التكذب وان سوى ما يدخل المضارع
 لا مستقبلا لانه الذى يدخل المضارع عامل ومختصة الغروى الغير
 السالمة وقد لا يدخل هذا ما قد لا يدخل ان يعنى المضارع المضارع
 بالاجابة على ما لان ما كانت كونه مصدرية لانها صيغة غوران بقول على اسماء
 وعلمهم من غير ان يشعروا انهم لا يقدرون على التاكيد والى البيت مصدر زائد

لا راحة

لا راحة لوجود الموقر وضمها بما جازى فثبت نفي نفيها وحيث كانت
 لا حفتش اذ ان تقضا حاجة الى حفتشها استحقاقا منه فحلت بها وكذا
 ان تقضى البيت وقوله ان تقضى اى ما نصب ولا من حاجة او رفع على خبر
 متبدا محذوف كفى ان تقضى اى منى التاكيد على هذه المداخلة وبعضهم اجاز زيدا
 حوافه الذى ان يكون مع الفعل عند المصدر لغايت فيما ذكره من غير
 فالذى يعين عند المصدر اى فضا رستك ولا يصح موصولا بما بعده
 والا يلزم التاكيد والعايد ويصح تقدم ما يحذف الصلة اى لا يمكن ان
 يقال الذى هو الحثان موصولا بعبود صلته والا اى وان صلح موصولا لم يزم
 امورا حدتها ان يكون الذى هو حثان لا خبر انت وقيل انت الذى يعين
 ولا يجوز ان الذى والى ان يلى من عايد من الصلة اى الذى والى
 فيها عايد والى لثان لو كان موصولا لا متبوع تقدم ما يحذف الصلة
 عليها لكن قوله فيما متعلق بتعريف فهو من حذر الصلة فمنع تقدمه
 على الموصول وعلى تقدير الصدور لا يلزم تقدم ما فى الحذف عليه لان فيما
 حذره مستأنف لا يتعلق بتعريف بل الذى تعريف متبدا ان يعنى
 وعينك فيما خبر اى انت وحسبك حاصلة فيما والخلة من نوع المحل خبر
 المبدأ الاول وحلوا عليه اى على كون الذى عند المصدر قوله تعالى
 كالذى حاصوا لان الحظي وحضته حوصا نحوهم والظا تعرضه انه
 موصول والتقدير حضته حوصا كالخوص الذى حاصوه والصبي
 المصدر وحكمون الذى نصيب زيدا قايما على ان الذى مصدرية
 والتقدير ضد كل زيدا قايما ولعلمهم ما جعلوا الذى من حرون المصدر
 بل اسما مكنيا به من المصدر معذرا به صلته صديقه فما حلى من مذهب
 لا حفتش بما يعنى لا يلزم من كون المصدر وهو ما عدا ان يكون
 الذى بل جازا ان يكون موصولا وما دام المصدر بان قد موصو
 مصدرا وبه صلته صديرا رجع الى الموصول المكنى به من المصدر
 كما قلت ضربت الضرب للذين ظهر فان الذى من المحل جازا عن
 المصدر وهو الضرب من ان اسم موصول متعلق بجزء من الكلام
 ذكره لا لا حفتش فبلى وانما الذى الذى يعنى ضرب زيدا من الضرب

الذين

من السلام

كما ذكرنا وارجو واسرفان الجملة لا تقع منعولا لفظا فاحتمل ان يفسر بالقول
ليقع الجملة منعولا لفظا والقول الصحيح يقع الجملة منعولا لفظا وانما احسن ما
جاء في القول ان ما بعد ان المنع لا يقع الا ما يقع ان يكون مقولا كاللغة
ان يا ابراهيم وكلامه اسرته ان قم ومنها كالا للرجوع والرد كما اذا قيل
فلان بجعلك فقلت كذا فعنا زجرنا فيل وردعه في ذلك القول ومنها لا
التعريف ومنهم من ينفذ اهل اليمن ومنه الحديث ليس من امير المؤمنين
ولا من جواب القسم فوالله لا حرج ولا يذم مع انصاف من النون المؤكدة للفرق
بين المستعمل والحال لان الفرض لا يرد على ما يقع ومعها في مائة
يترجم مع ما يقع اللام مع قول اللام فلهذا بالقسم واما قد يكون انما
من الحال فوالله لقد ضربت وجاز حذفت اي حذف قد غولنا معا وان
ان من حرج ولا صالة ولا حرج حلفت لهما بالله حلقة فاجرا اي قدما
والجواب اي ومنه اللامات المؤكدة للقسمة على التي بتقديم القسم لفظا
او غيرا اما اللفظ فوالله ليس في وقت فمت واما التعديل فكقولنا
لبن اخرجوا لا يخرجون في علمية وانه ليس اخرجوا وانما جى باللام
ليكون بان الجواب المذكور اخرا فلا يخرجون في لانه جواب القسم والاي
وان كان جواب القسم جاز لى الكرمي الكرمي لا يخرجون الجواب للشرط
والشرط والخفاء جواب القسم لكن يجب ان يرفع الكرمي فهو دليل على
انه جواب القسم المفرد للشرط وكذلك لانه لو كان اللام في لبن اخرجوا
غير صواب بل جواب القسم لكان يجب حذم لا يخرجون لانه جواب للشرط
والخفاء جواب القسم لكن لا يخرجون مرفوع لو هو والنون قلبت
جواب للشرط بل هو جواب القسم لفظا وسدسند جواب الشرط تقدير
ولا من جواب لو ولو لا من ومن اللامات لا من جواب لو ولو لا من جواب
زيد لا كرمته ولا زيد لخرج مرفوع وانما جى باللام توكيد لا رتبة احد الجملتين
وهو الجواب باللام في وجه الجملة الشرطية وهو حذفها اي حذف اللام
فوالله جازد كرمته وحذف في الجواب احصا كقولنا ولو ان قدرا سرت
في الحال ان لا من اي كان هذا الغرض محذوف وكذا حذف جواب لو لا كقولنا
فوالله لا يخرجون الله عليكم ورحمة وان الله تواب حكيم ولا من لا سرت

اذا التقدير
واحدة اي القسم
يا ماضيا للشرط
لست جواب القسم
بجواب القسم للظن

اي ومن اللامات لا من لا يبدأ فوالله لا ينفذ وانما جى باللام
والفعل المضارع ليس بها اي بالاسم فوالله لا ينفذ ليقوم كما جاز ان زيدا
القائم وجاز ان زيدا لسوف يفعل خلافا للكوفيين وانما جى عند الضرر
لان اللام تجردت عن الدلالة على الحال الدلالة على التوكيد المحرر ولذلك
دخلت مع سوف ولو لم يكن كما فيت لا من الحال لم يحذفها ولم يحذف الكوفيين
لان اللام الماخلة في الخبر انما هي المضارع كحذف الفعل في الحال عند هم
فتسرع وحذفها على سوف لان الفعل الواحد لا يكون حالا ومستعجلا
ولا اصل لان يدخل اي لا من لا يبدأ المبتدأ ولكن دخلت في الخبر نحو
ان زيدا قائم او اي صلته مع ان اي اي صلته بالخبر فوالله ان زيدا في الدار
قائم وانما دخلت لولا انها لم يجمع بينهما اي من ان ولا من لا يبدأ والحق ان
الحسين المحرر من سيرة علي بن ابي طالب كان السيرة في انما الجلسه وهو اي دخل على المحرر غير
انما قليل واحدا من علي بن ابي طالب وعظم الرعية والشورى في العيون الكبارا لشهرته واللام العا
اي ومن اللامات لا من لا رتبة اي من ان الحجة والحق خير من كل منس على ما
اي انما الضمير الشأن ومارية او موصولة وهي مع عليها منعولا على انما انما انما كل نفس
للذين عليها حافط ومنها ما وانما منسا ساكنة وهي الدائمة بالحق الما في لفظ لا على
تأخر لفظا على وصية النون وهي نون ساكنة تحذف لا آخر لان كيد الفعل وقد ذكرنا انها
وحذفها الساكنة كما هو الصواب الا على نحو الا انما فيها ساكنة فيسرها ويقوم لها الكسرة فوالله
اصل حركة الساكنة الكسرة في هذا اليوم بلسان النون واما الضمير فوالله انما كسرة في النون
لا بناء ضمير لكان وقوى بلسان النون على ما هو اصل حركة الساكنة في النون واما الضمير فوالله
سلامة الساكنة في هذا اليوم فوالله اي حذف النون فانهم قد قدروا ايضا بلسان النون من احد
وصية النون المؤكدة وقسبوا ذكره مشروعا ومنها ما هو السكت بلحق المحرك بحركة غير راسية
للو فوالله وكذا دهم معنى على النون فانها في النون كذا كذا وكذا كذا كذا كذا كذا
بالضمير لانها ساكنة فلا يجوز الساكن ان ياتي في ساكنة وانما الحق الضمير دون الضمير
لوجوه احدها ان المقصود منها بيان الحركة والمغرب بعد حركة ما قبل وان حذف لا الضمير
لوجوه حركته الوقف لم يكن عليها دليل وانما جى في الضمير بضمير في بعض المواضع
للتعريف انما جى في الضمير بضمير في بعض المواضع لانها ساكنة في النون واما الضمير فوالله
فوالله في النون بضمير في بعض المواضع لانها ساكنة في النون واما الضمير فوالله
انما جى في النون بضمير في بعض المواضع لانها ساكنة في النون واما الضمير فوالله

ان يكونا لشيئين وجهان احدهما باعتبار الفاعل والاخر باعتبار المفعول
الحرف الذي هو اول المصدر وليس كاسم الفاعل اذ يشي ويجمع بامتنان
فاعل وليس مفعول متصلا به الفاعل فتبين احدهما فحينئذ يتبين
الاخر ولا يميز ذكر الفاعل وان كان في المصدر اذ لو لم يذكر الفاعل لكان
حيث لم يذكر لم يميز منه الاضمار لكن يتبين ان المصدر في المفعول
فعله وان كان لم لا يميز ذكر الفاعل وان كان لم يميز ان يكون لفاعل في نفس
اذ المصدر لا يميز من غير مفعول لكن لا يميز ذكره مفعولا او مفعولا
الفاعل والمفعول له محلان يكون جاريين على موصوف لفظا او تقدير مفعول
وذكر الفاعل منها والمصدر ليس جاري على موصوف حتى يترك الفاعل معه
وعليه قوله في هذا طعام في يوم ذي صفة يتبين ان لو لم يذكر الفاعل
لاضمار ولا مفعولا او مفعولا اذ ان اضافة المصدر الى الفاعل نحو
المحمدين في الفصل الثوب والى المفعول نحو المحمدين في القوب القضا
مستويا كان في المعنى او مفعولا اذ ان فصل المصدر والمفعول الى المفعول
اي المفعول فيكون مفعولا في المعنى كالمثال المذكور فاما الثوب مفعول
وقد يكون في المصدر مفعولا كقولهم لم يميزه فليس هو اي لم يميزه فليس هو
فالمصدر المفعول في المعنى مفعول كقولهم مفعول ما لم يميز فليس هو
محل المفعول والاضمار على المحل هو محقق لا في اللفظ والبيان فان اللفظ
مفعول مفعول على محل الافلاس وهو نصب لانه مفعول به للمضاف اليه
لما في الافلاس والبيان وان لم تذكرت دأيت بها حسنا بما
اي بالهامة دأيت اي عاملت حسنا بالهامة وبعد تحقيق ما لا يصلح
والقبا ما عطف على محل الافلاس ايضا وهو منصوب وهو طلب للمعقب
المطلوب مفعول المطلوب واوله من ان يميز ما لا يميز واجابته نصف جارا
وانما اي مباح الجار لاننا نطلب الما عطف في الامر تردد في طلبه المعقب
هو المتراد في طلبه المتقاضين لزم والمطلوب منه المعقب لما نطلب
المتقاضين الما المطلوب حقا ونصريات في على ان المعقب لما نطلب
معنى محقق من اي مفعول المطلوب على مفعول الفاعل الطلب والمعقب مفعول
اجابته يطلب المطلوب مما طلبه فلا احتياج في التثبت فعل مفعول او المطلوب
فان

المصدر والاضمار المعقب على لا يصح عطف الموصوف والصرف على المحل ليس
لتقديره الجواز بها سائر التواضع في مفعولها بل ذكرها في الفعل لا تقديره ولعله
انما قيد بها نظرا الى ما ورد في كلامهم في العطف والصرف كالتبيين
والاجاز مع اللام عليه لان المصدر قد يكون نكرة ومضافا ومفعولا اما في صورة
التكثير فيجوز كالفعل لان التكثير مفعول في الفعل واما المضاف فهو في
تقدير التكثير ايضا لان مفعول المحمدين ضرب زيد محمدا في تقدير المحمدين ضرب
زيد محمدا وهو في المعنى كالمفعول واما المفعول باللام فيجوز في الفعل
لان التعريف لا يكون في الفعل بل هو كصفة فاعلم ولم يوصف له الاطلاق
تخوفون ان لا يجر صيغة التكثير اعداء بخلاف الغير اذ يراعى لا اجل
ولا يصح تقديره في ما في خبره اي في خبر المصدر عليه لانه في ما في خبره اي في خبره
لان معنى المحمدين ضرب زيد محمدا في خبره لا يقدح في خبره لان معنى المحمدين
اعمالهم باللام ايضا اي افعالهم باللام ومعنى المحمدين لا بد من ان لا بد من ان
والاول اظهر لان اللام لا بد من ان لكذا التوسر والاضمار لا بد من ان
فقد نوجب ان لا بد من المصدر بالاعتقاد على الفعل المذكورة ولا الفصل
يتم اي لا يصح الفصل بين اي من المصدر ومن صلته اي ما يتعلق به باجتناب
فلا يجوز في المحمدين ضرب زيد محمدا والاعم عند ذكره ان يحمل اليوم مفعولا
باجتناب وعندهم صمد المصدر لان اليوم محمدا في اجتناب على المصدر وهو
وصف لا نه متعلق باصن والفصل فيها بالاجتناب غير جائز ولا يميز منصوب
اي لا يصح تقديره المنصوب المصدر على المفعول تقديره محمدين محمدين او
صدي اياك وهو المحمدين تقديره متعلق بالمفعول اي محمدين ما يرتفع نظرا
لا لفظا فان قلت لو قلت محمدين محمدين زيد محمدا في تقديره المنصوب على المفعول
لان مفعول لفظ لا تقديره واما الثاني في المثالين فهو مفعول مفعول لانه فاعل
المصدر فلما تقدم المنصوب وهو الثاني عليها فلا يجوز محمدين محمدين انما
لان مكان الاثنين بالمصدر المنصوب مفعول المنصوب فلا يوفق في مفعول المنصوب
منفصلا لانه لا يسوغ الاضمار مع القدرة على الاتصاف فاعلم وهو المنصوب بالاضمار
اي انه اذا اجمع محمدا واحدا من المحمدين وقدمه على الثاني اي محمدا
في ان تاتي الثاني متصلا بالثاني لانه وهو صريح وعطفه على الثاني في

ان ومع

ووضوئي اياك وبين ان المختار هو لا يفعله وعلى النقيض من فلا يجوز تعريف
هذا المستحب بضملا او منفصل اعني يا المكملة الذي هو مرفوع مفعلا
وان كان مفعولا مطلقا مقابلا لقولهم قيل اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي
اذا لم يكن المصدر مفعولا مطلقا فالجواب لا يجوز وان كان مفعولا مطلقا فاما ان
يكون بدل لاي فعل اولي يكون فان لم يكن بدل لاي فعل اي لا يلتزم ضمرا للفعل
نحو ضرب زيد فالجواب لا يجوز لان الفعل في حكم المذكر وان كان بدلا لمفعولا
كسقيان زيد ونحوه من المصادر التي التزم حذف النون لما قبل يقول الجمل
للفعل ايضا لانه اصل وان التزم حذفه وقابل يقول الفعل لما حذف واخرج
والنم حذف وصار المصدر بدل لانه لا اعتبارا له وجوز ذكره على الاطلاق وهو
المصدر فالجواب لا يجوز اي ومن لا اسم العامل اسم الفاعل وهو اسم
اشق لمن قام به الفعل يعني الحروف فعل اسم اشق جف بدخول
المفعول واسم الرمان والمكان فلو لم يكن قام به الفعل مخرج اسم المفعول لانه
لما وقع عليه وتخرج اسم الرمان والمكان ايضا لانها ليس باعتبارها
قام بها الفعل فلو لم يكن الحروف مخرج الضمة المشبهة فانها ما التزم
دون الحروف وكان الاولى ان يتركب في الحروف اسم التفضيل فان قولك
اعلم تصديق عليه انه اسم شق وهو لمن قام به الفعل على الحروف ولكن
للتفضيل فلو قال لا للتفضيل خرج عنه العلم الكلف فلو لم يكن قام به للتفضيل
وصيغته اي وصيغته اسم الفاعل من الثلاثي المخرج دخل فاعل ومن غيره اي غير
الثلاثي المخرج اعمد الرباعي مجرد او مزيد او من الثلاثي المزيد على صيغة
المصدر مع مفعول مفعول كسر ما قبل الاخر وسد ايقم جميع الصور وهو مخرج
صحيح ومنه مخرج وجعل جعل يفعل في فعل اي جعل جعل الفعل المتيقن
للفاعل من ذلك الفعل الذي اشق منه مفعولا فان كضارب او منى كضارب
او مجموعا جمع كضاربين او كضارب كضرب مظهره كان كضارب
مجرد او مظهر اي مفعولا انما زيد اضرته في الاضمار على شرطه
المتصرف اي انما ضارب ضارب زيد اضرته مفعولا كضارب او مفعولا
انما زيد اضرته شرطه على ان لا يستقبل فان لم يصل ان لا يصل الى
وانما جعل اسم المفاعل كضارب مفعولا للفعل المستقبل في الحركات

والضمان

والسكنات واللام على الحال ولا يستقبل لا يصل الى ان كان بمعنى الماضي
والاعتماد على صاحبها اي بشرط الاعتناء على صاحبها يعني ان اسم الفاعل لا يمكن ان
يتركب الا بعد ما يجري عليه من متبدا او موصوف او ذي حال او موصول فالاعتناء
على المتبدا يجوز بضملا مجردا ولاعتناء على الموصوف نحو جاز رجل ضارب
مجردا ولاعتناء الى الحال نحو جاز رجل ضارب مجردا ولاعتناء على الموصول نحو
جاز الضارب زيد او الامثلة او بشرط الاعتناء على المفعول نحو اقام الزيدان
او ما لا يميز نحو ما قام الزيدان والاعتماد على الاعتناء لان اسم الفاعل مخرج
الفعل فاشترط فيه الاعتناء ولم يجر اعماله اعتبارا نحو ضارب زيد اضرته على
الخطا رتبة المفعول فان كان اي فاعل كان اسم الفاعل للماضي
وازيد ذكره مفعول وجب الاعتناء خلافا لما في فاعل اسم الفاعل
بمعنى الماضي والمضارع مفعول لان شرط الاعتناء للفظ ان يتناقض الضمير الى
مفعول وان كان بمعنى الماضي لم يكن بغيره مفعولا فيكون الاعتناء مفعولا
فان كان مفعولا اخر فهو زيد مفعول فاعله اسس فلا يمكن ان يضره الى المفعول
مفعول مفعول اي فيكون الضارب المفعول لانه مفعول مقدر اي اعطاء درهما وهو
وكلمهم باسط ذراعيه لهما جاز اعماله من غير اعتناء فان اسم الفاعل بمعنى الماضي
على ارادة حكاية الحال الماضية فكانا بمعنى الحال باعتبار الحكاية فلو لم يكن
مفعولا الضارب مجردا اسس حكمه على ضرب اي اسم الفاعل اذا وقع
ضمير للام مفعول مطلقا سواء كان الحاضر والمستقبل او الماضي لانه يلزم
تقديره مفعول لا يقتضيه الموصول ذلك فاذا اراد معنى الماضي فكانه فعل
ماضي وهو معنى قوله حكمه الذي ضرب ومزيم اي ومزيمه كونه في حكم
الموصول اشنع التقديم كما يقال مجردا الضارب لان ماضي الموصول
لا يرفع عليه واللام في قوله كما دواجه الراس من ليس عليه النون
عند بعضهم والجملة المستقرم ليست له اي ليست معلقة بالزاد من
عند آخرين بل يجوز مدلول عليه به هذا اشارة الى سوال وموان في
منقول ما في امدين اي كما نوا في الوثيق ويعود اعب وهو من غير الفعل وما في
غير الصلة خضع تقديم على الموصول فاجاب بوجوب اعماله ان اللام
ليست بمعنى الموصول الذي يرفعهم بل اللام كلام الرجل اي الجوز والفرق

والضمان

واشبع من الثابت عند اضافته ذات اللام نحو الحسن الى المضاف الى وجهه فلما كان
الحسن وجهه لعدم التحرك لم يحصل بالاضافة خفض لم تكن حالة الولى والى الجرح
عنما يوضع اضافته ذات اللام الى الجرح عنما يوضع اضافته الى الجرح
نحو الحسن وجهه لا يستحقان اضافته ذات اللام الى الجرح المعرر الى
فانه عكس المجهول وان كانت لغز هذا جواب مع سواله قدره منون
بقوله انما يجوز اضافته للمعرر الى التكرار في الاضافة المعنوية لان العز
خرج الاضافة استفاضة المضاف تعرفا او تخصيصا للمضاف اليه فلهذا استغنى
اضافته للمعرر الى التكرار واما الاضافة للفظية فلهذا لم يكن مقبولة لتعرف
المضاف او تخصيصه فلم يكونا متغافا جاب بانه متعين لانه في العبرة
يشبه عكس المجهول من الاضافات فلهذا على التثنية بالمفعول سانه ان
اسم الفاعل المضاف الى مفعول بل الى مفعول به ففهمنا هذا ان لا يجوز اضافته
الحسن الوجه المرفوع كما سم الفاعل واما جاز على التثنية مرفوعا بالمفعول
فانك اذا قلت مررت برجل حسن وجهه فالحسن هو الوجه لفظا واما
جاز وصف الرجل بالحسن لانه الوجه متعلق هو موصوف بحسن الوجه فجاز
قلت حسن الوجه انقل التثنية وجهه الى الضمة ففي الحسن وجهه يرجع الى
الموصوف وهو الرجل ولذلك يقول مررت بامرأة حسنة الوجه فلو لا
ان في الضمة ضمير الموصوف لم يوث الضمة اذا كان في الحسن ضمير
لموصوف ففهمنا وجه الوجه اول برده بفعل واحد فاعلان من غير محلي عاطف
فلما اقتصر على الحسن ولم يذكر الوجه لم يعلم ان الحسن في الاصل للرجل
او مفعول اليه من متعلقه فذكر الوجه ليعلم ان الحسن اضافة الى مفعول الوجه
فلم يكن مذكرا بدو ولم يعلق بالحسن وفي الحسن فاعل لموصوف ففهمنا ان
يكون محلي للمفعول لكونه متعلقا بذكره بعد ذكر الفاعل وهذا هو الجوز
لاضافة الحسن الى الوجه اذ لو كان فاعلا لفظا ومعني ولم يقرر ضمير شيئا
لما حركت الضمة اليه واصافة الجرح الى المضاف مما يحجز سيبويه عنه
مستهدا بقوله قامت على وجهها جارا بها حقا كيتا لا على جونا مطلقا
وموصوفه اي خير سيبويه على نحو امرأة حسنة العينين نقيته بيهما
اي تباين العينين اي نقيته ما سن العينين اي للجهة التي من بين العينين
كان فان

كان فان نقيته الوجه لانه لا على معناه ما العينية موانع الى الحيلة المحل
سجوا زان في النهاية عشر وفي الضمة الجرح الى الوجه المضاف فوجه
برجل حسن وجهه فجاز ما سيبويه فلا في الغير غير سيبويه اذ لم يجمع
الضمة اي من متين خرج اذ كبت فيها بحقل الرفاه قدغن طلافي اقامت البيت
تكميتا وموتها صفيا لجازنا وميزجها عايد الى جازنا فصار مثل قولك امرأتان
حسنتان وجهيهما نحو تامة حسن ومصطلح منزلة الوجه الذي موصوفه
ومما مضاف اليه راجع الى موصوف الجنتين ومما جاز كما ان التثنية
حسن وجهه راجع الى موصوف الحسن وهو فاعل لا يستشهد وقال غيره
الغير مصطلح ما لا يرجع الى جازنا لكونه مفعول الخلاف الى لا على ومن
غير موصوف جونا فكون مثل قولك ريد حسن الغلام جيل ثوبه على ان الغير
يرجع الى الغلام اي جيل ثوب الغلام فلا يكون دليل على صلة الخلاف
اذ الخلاف حيث يكون ضمير الذي اضيف اليه مفعول الضمة راجعا الى موصوف تلك
الضمة ومنها راجع الى ضمير موصوفها ونظيره امرأة حسنة العينين نقيته بيهما
ان الضمة المضاف اليه للذين غير عايد الى موصوف الضمة بل الى العينين
ومما غير الموصوف فلا يكون صلة الخلاف واما جاز وجود ضمير الحسن عنده
مولانا الى لا على مع التاخير لان الاضافة الى معناه التثنية فكانت كاليتا لا على
واصب عنه بان لا على جمع والتثنية مصطلح حسن وضمير المشي بوجه الى
الجمع والضرورة ان جعل الجمع مفعول لا سقام معنى الجمع وهو ان اعلى الجرح
لونها لكون الكيت بعد ما خرج مفعول الثاني ولم يسود بل بغير وشاير لكون الميت
ولها سود موضع الاصطلاح واذ امكن جعل الجمع على ظاهره فلا حاجة الى حيلة
غير ظاهرة واما اخر مصطلح لانه مفعول على قدر عرف مضاف الى موضع اصطلاح
او موصوف بعض المكان واقعه موضع التثنية فوكلا في بعض مطلقكم نفعوا
فجازا به بقاء الواح مفعول الجمع فابقاعه موقع التثنية اجوز ما كان فيه
محمود اذ لم يبق البواقي من حسن ضرورة لانه خرج من الثاني حركته هو جونا
ففتحتان ومما يخلو فيها بقى حسن عترة فجازا كان في غير واحد حسن
والما كان احسن لاني غير قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان فاجوز حسن
اي لا يكون الحسن واما كان حسنا لانه على التثنية الجرح اليه ولم يكن الحسن

لان غير خير اذا بداهت في عند اذ لا ارتباط يحصل بواجب وما لا خير فيه من
 لغوات قدر الحاجة ومن ادفع بها اي بالصدق الظاهر فلا حرج في غيرهما اي
 في العبد والاي اي وان لم يصرح بها الظاهر فيها اي في الصدق غير
 الموصوفين بشهادة التائب وهو امراء حسن الوجه ولو لادن في الصدق غير
 باجوب الي موصوفها بالوئاثق والمنهية فاصرة واسم الفاعل على اسم المفعول
 غير الموصوفين مثل الصدقة مما ذكرنا باسم الفاعل غير الموصوفين عموما خارج الكلام
 محذوف غير خاصة عشر وجهها كالحسن الوجه واسم المفعول غير الموصوفين اي ان
 خصوصية وبالعالم كذا في خبري وفيه لا وجه الذي يفسر ولم الموصوفين على
 ابوه خبري فيه ايضا الوصف المذكور لان الموصوفين غير الموصوفين لان معنى
 خبري موصوف الي يقيم ومنه اي ومن لا اسم العامل اسم الموصوفين وهو ما
 استحق الموصوفين بزيادة عما غير معلوم ما استحق اي في فعل حسن يوصف فيه
 المشتقات فعمله موصوف مخرج عن اسم الزمان والمكان فاما خبري في
 على موصوف فعله بزيادة خبره مخرج اسم الفاعل واسم المفعول والصفة البتة
 وصيغته افعلي الا في الخبر والشرعان بها خبر ومصدر عن خبر واشتر
 فلا يقال خبرا اصلا اي لم يستعمل في كلامهم في موضع ولا اشترا في ولا يقال
 اشتر في لغة ردية وعليها واين وعلى تلك اللغة انه في جازيها مفعول ما شرا
 فان شري تانيضا اشتر كالفضل تانيضا لا فضل واصل المثال في قول امرأه في زمان
 لهما في عا د كان لهما زوج فقال له الشقي وخليل يقال له الحكي محزوب يوما و
 وتبعها لهما بن عا د فرب الحكي قد عرض له فقتلها وتصبيا حاجتها ثم قالت
 له اني اتخاوت فاذا اسمه في اي قبري فاني في ليلا فخرجني واذهب
 في الى مكان لا يعرفها اصلي على سبع لثمان ذك فقال وبلى للشقي في الحكي فارسها
 مثلا ثم فعلت المرأة ما قالت واخرجها الرجل واسلق بها اياها الى مكان اخر
 ثم تحولت الى الله الحكي بعد برهة فبينما هي ذات يوم فمعة مزل بها بناتها
 فنظرت اليها الكبري فقالت امي وابو قالت الوسطى صدقت والله قالت
 المرأة كذبتا ما انا لهما باهم ولا يا سكران امرأة فقالت لهما الصغرى اما تعرفان
 من سا وعلقت بها وصرخت فقال لانه غدره لكانت احدا شرا ما وسرط
 ان جنة ما جني بعد العجب لان صيغة افعلي وصيغة افعول مشترك في انهما لا يعلق
 بناوحي

الاج

خوتن بن رانم
رام

ما واما الاخر فلا في محذور وشوغل مثل ما يوصل به في في الفقه في الاستخراج
 والبيان والهي اذ اريد به المفضل شوصل ما تن على اصل المفضل ونوعه
 مصاد وما يميزه له نحو استقرايا ويا صا وهي ودرست الاعطى والا في لينا بها
 من المزيه فيه وسوا اعطاء ولا بلا وكان القياس ان يقال اشتر اعطاء واشتر
 ايلان يقال اشتر اكرا ما وقولهم افعلس من بن المزدني واجن من صنفه عطف
 على موصوف المفضل اي قد سئلوا به واما المثلان وافلس معناه اشتر افلاشا
 وابن المزدني يروي بالذال والذال وهو رجل من عبد شمس بن سعد لم
 لم يدر يمينه ليدته اي نعم ليلة وايوه واجراؤه يعرفون بالاملاس فالك
 انما عرفت ايها فالك انما تخرجوا عني ونفعا لراعي الذي وصيكم مود والو عات
 وبلغ من حقه جعل في عتقه قлада من زود عتقه وعظيم وخذفي وسوز وخذفة
 طويلة ففعل من ذلك فقال لا عتق بها نفس وليكلا اصل وتقلد ذات كيلة
 اخوه بقلادة فقال ما اخي انت ما اخي انا ما اشتر الكوفيو ما في حقه افع
 اذ لا جاني شواوا اشتر افعهم فانت ايضهم سربا طباخ وقول لآخر
 ايض من اخذت بغير اي من سوز جعل لغير المفضل اي احا والكوفيون
 ايض منه واسودكا في النعير ففسكوا في البيت واحب بالذك ليس
 محبة للشوود مع انه جعل ان يكون ايض في البيت افعلي الذي هو ش
 فعل ولا يكون لغير المفضل فكانه قال انت صيهم وانصب سربا ل
 على التميز وكذا البيت لآخر لا يكون للمفضل ايض بل معناه مبيضة من
 اخذت من ايض ومن لبيان واو لجا رية في دعها العضا من ايض البيت واسم
 والاكثرون ان يكون للفاعل كما قال زيد باضل وهو افضل منه لانه لو جاز
 المفضل باعتبار الفاعل والمفعول لا يلتبس المفضل على الفاعل بالمفضل
 على المفعول فلما كان مبيضا الى اللبس كان المفضل على الفاعل في لانه
 كالخبر من الفعل والمفعول فضله وايضا المفضل باعبار الزيادة
 والفاعل معشرفا لثاير باعتباره افعول من المفعول الذي هو متاثر لا
 مؤثر ووجهه اي باعتبار المفعول اشرف من ذات الفاعل وايضا من
 دي واستلهم في الشووس واحذروا ام اما الاول فاهله ان امرأه سفلها
 حوات بن حنيفة انصارا به فبعضها من العيني وقضى منها المظفر والقهر مشهورا

المصنف نحو كلام زيد لانه لينا به حرف الجر كجر المضاف اليه لانه المفعول به
 حين يربى الرجل له ان المضاف واما حرف يربى الرجل المفعول به فليس من هذا
 الباب وسمي الاسم المضاف بالمتصرف نحو راقه و خلا او بنوا التثنية نحو
 متفاني او بالفتوح الذين سبهم الجمع نحو عسرون ودرهما او بالاضافه نحو ملاء الا ان
 حصل لا يثبت التمييز على ما قد سبق ومنه الاسماء المتعديين بمعنى ان لا يمازج
 المصارع ومنه الاسماء المتعديين نحو ما تصنع اصنع وتصلح بها اي بما تارة المريد
 متعلق بها انها صفة فيل يملأ في لفظه من جنس واحد وهو على الاصح من متعلقين
 ومنه من باب التحليل والفتوح الاخرى فاما اسم للفتوح واما الشرطية ودرست
 اي مما للفتوح نحو مما تصبت افعال ياربى تسمى واوله قد ونبث كل تارة
 في صفة تارة اي ونبث انما تصبت فقلت تارة في كل ما وتكون في صفة تارة
 اي عطفها مما تعجب بارتقاء في جهة او ما فيه في الجهات ثم ذكر انما ياربى
 في ثمة البرق اي نظرت الى سحابة فيم اربى يطرأ اليها برق العاصف ذوالبرق
 واما البيت طرف لان الفعل تعجب ببطء على مفعوله فلا يتصل عليه شرط
 على المفعول بل لانه لا يتعدي الا الى واحد فهو طرف اي في اي جهة تصب وفي انما
 انما جازاه وحي نحو من يعش يقيم واي من كان اسمهم شعبي بالمصنف اليه
 فقد صنف الى الاشخاص نحو ابن رجل ياتين الكرم والى المكان نحو ليرة مكان
 تحبس فيها حبس فيه والى الزمان نحو اربى حبه تقدم فيه الكرم كقولك اربى رجل
 ياتين الكرم الا انه اذا اضيف الى الحرف انتصب على الظروف لا كشما بالظرف
 من المضاف اليه كما ذكرنا نحو اربى حبه والى فاعلى اضيف الى الطرف ليست كل طرف
 الزمان والمكان كما ذكرنا من المضافين واذا وجبت مفعولين جازع الاضافة
 والاول ومبدا في الزمان والثاني وموجب المكان وسلفه ويلزمها النصب
 يعني ان اذا وجبت لا يكونان الا متصيين على الظرفية وان تعينا معنى الشرط
 اما اذا ما لينا زاة فهو قولك اذا ما ائتيت على الرسول فقل له حق عليك
 اذا اطمأن المحلل ومن عند سيبويه حرف موضوع للرد لا على الشرط في
 المستقبل وليست اذا الزمانية وقيل انما اذا الزمانية الا انه لما دخلت
 عليها انتقلت من الاحتمالية الى الحرفية وتغيرت ولا تتعامل الماضي الى المستقبل
 ما ذل كان صرفا لم يكن لماما موضوع من الاعراب وقيل انه اسم ودخول ما عليها

لغيرها

لا يجرها مع الاسم كجاءا وسمي في الجازاة نحو جئنا كئنا وفي التثنية وحيثما
 كنتم فقولوا وحيثما سطر فذكر في الفاء في جوابها دليل على الجزم عند عدم
 ومن واين ماها اي ما مل بها واوما ولا يلزمها ما نحو متى نانا نلهم بني في
 وبارنا نجد خطبا جلالا وبارنا نجا وبارنا نجا ان تصرف بها القدر بعد بالفتوح
 بعد ما التلا في اربى حبه يربى على الفصل واما اذا اقبل بها ما فالجزم قائم
 كقولك نجا نجا نلوا او جئكم فتم ومنه اريد كقولك انما عرفت انك فربى
 روايت الذيل في جملتها شاعرا في مضطرب غير ثابت في طرفة وبعثا بينهما
 تعلمه شتمه في وقع في مضطرب وادوية شديدة يحسن التعليل عنها فقول كيف
 ائتيت هذه المعضلة مع قد تم وظل ببيتك يا ولا تلحق من ابي كراهي
 المعضلة مع قد تم وظل ببيتك يا ولا تلحق من ابي كراهي
 منها مع ما كرهها وان اشرت فالكلمة فاجز والكلمة كذا موضع على ظهر المعبر
 ثم ركب موقوف العرق فاجز اربى مايل اي اربى مقدم فكل واما ما نحن في الكلام
 وسقط عن خبر ما شتمها للمعضلة بشئ من اربى ركبها اربى استقطر وحيث
 اربى محل ان النصب على الحال نحو كيف وقيل على الظروف نحو اربى متى وقد
 جاء كئنا تصنع اصنع بالجزم وهو صحيح وسواء الكونين قياسا كئنا عند
 البصريين لا يجازون بها لانه لم يثبت سما عتد العتداء واجاره الكونين
 بالما ورد من قولك كئنا تصنع اصنع بالجزم وقد استغنوا سيبويه
 التحليل ولا يجوز الجزم باذا الا في ضرورة الشعر لما صدر النصب المتناهي
 للاهلام اللازم للشرط يعني ان الشرط يلزم الاهلام نحو ما يصنع اصنع و
 من ضمير اصرب واما ما نحن اطلبى واذا وضع لنا في الوقت و
 التوقيت ينافي الاهلام فاذا اقبل لزم الشرط ومولا بهام لم يبق الشرط
 والشرط ينافي الاهلام وقول العزرة قد ترفع في خندق واهم ترفع في
 تارة اذا جرت غير انهم يتقدم والبيت لم يوجد مذكورا في نسخة مقابلة
 بنسخة المصنف وقد يوجد في بعض النسخ بعد قوله الاهلام اللازم للشرط
 وهو ترفع في خندق واهم ترفع في تارة اذا جرت غير انهم يتقدم قليل والفا
 انه الحاق والصواب اذا جرت لان اذا ايد في ما عتد العتداء واما ما نحن
 الجزم به فلا يكون مستبعدا لان اذ مع ما جاز الجزم بها فاذا مع ما يجوز

المصنف نحو كلام زيد لانه لينا به حرف الجر كجر المضاف اليه لانه المفعول به
 حين يربى الرجل له ان المضاف واما حرف يربى الرجل المفعول به فليس من هذا
 الباب وسمي الاسم المضاف بالمتصرف نحو راقه و خلا او بنوا التثنية نحو
 متفاني او بالفتوح الذين سبهم الجمع نحو عسرون ودرهما او بالاضافه نحو ملاء الا ان
 حصل لا يثبت التمييز على ما قد سبق ومنه الاسماء المتعديين بمعنى ان لا يمازج
 المصارع ومنه الاسماء المتعديين نحو ما تصنع اصنع وتصلح بها اي بما تارة المريد
 متعلق بها انها صفة فيل يملأ في لفظه من جنس واحد وهو على الاصح من متعلقين
 ومنه من باب التحليل والفتوح الاخرى فاما اسم للفتوح واما الشرطية ودرست
 اي مما للفتوح نحو مما تصبت افعال ياربى تسمى واوله قد ونبث كل تارة
 في صفة تارة اي ونبث انما تصبت فقلت تارة في كل ما وتكون في صفة تارة
 اي عطفها مما تعجب بارتقاء في جهة او ما فيه في الجهات ثم ذكر انما ياربى
 في ثمة البرق اي نظرت الى سحابة فيم اربى يطرأ اليها برق العاصف ذوالبرق
 واما البيت طرف لان الفعل تعجب ببطء على مفعوله فلا يتصل عليه شرط
 على المفعول بل لانه لا يتعدي الا الى واحد فهو طرف اي في اي جهة تصب وفي انما
 انما جازاه وحي نحو من يعش يقيم واي من كان اسمهم شعبي بالمصنف اليه
 فقد صنف الى الاشخاص نحو ابن رجل ياتين الكرم والى المكان نحو ليرة مكان
 تحبس فيها حبس فيه والى الزمان نحو اربى حبه تقدم فيه الكرم كقولك اربى رجل
 ياتين الكرم الا انه اذا اضيف الى الحرف انتصب على الظروف لا كشما بالظرف
 من المضاف اليه كما ذكرنا نحو اربى حبه والى فاعلى اضيف الى الطرف ليست كل طرف
 الزمان والمكان كما ذكرنا من المضافين واذا وجبت مفعولين جازع الاضافة
 والاول ومبدا في الزمان والثاني وموجب المكان وسلفه ويلزمها النصب
 يعني ان اذا وجبت لا يكونان الا متصيين على الظرفية وان تعينا معنى الشرط
 اما اذا ما لينا زاة فهو قولك اذا ما ائتيت على الرسول فقل له حق عليك
 اذا اطمأن المحلل ومن عند سيبويه حرف موضوع للرد لا على الشرط في
 المستقبل وليست اذا الزمانية وقيل انما اذا الزمانية الا انه لما دخلت
 عليها انتقلت من الاحتمالية الى الحرفية وتغيرت ولا تتعامل الماضي الى المستقبل
 ما ذل كان صرفا لم يكن لماما موضوع من الاعراب وقيل انه اسم ودخول ما عليها

وقد خفف بعضهم ان يجوز العزم باذا مكثت فيهما واشترى بيت العزدي وكان
اذا ما بسلك البقي يضرب ومن مضمون ان المروية متبها تملك ما فزع من العوالم
اللطيفة شرخ في العوالم المعنوية فاقول وانما العامل المعنوي فانه يصح ان معنى
فعل ما جود في غيره اي في غير معنى الفعل لانه لا ينفصل عليه فانه يرمي اذا كان
الماخوذ منه طرفا مشروطا لا على ما شرط اعني في الصنف عليه والموصوف
عند سيبويه اذا لم يكن الواقع حدثا لفظا او غيرا ومطلقا عند المحققين الخليل
ومن غير شرط لا على مطلقا عند لا حقت قسم العوالم المعنوي الى صنفين
احدهما ان يكون العامل معنى فعل ما خور من غير الفعل لانه علم معنى ان معنى
الفعل صفة لغيره ان يكون العامل معنى فعل ما خور من غير الفعل اما ان يكون
ما خور من طرف او من غير طرف فان كان الماخوذ من طرف فغيره لانه من مرسا
منه سيبويه ومما انه اما ان يكون الواقع بعد الطرف حدثا لفظا نحو اليوم هو
او حدثا بغيره كقولهم ومن آياته ان تقوم السماء والارض بامر الله وان يكون
الواقع بعده حدثا هو عند حال فان لم يكن الواقع بعده حدثا فالحال هو الطرف
في الواقع بعده بشرط الاعتقاد على ما شرط اعني في الصنف عليه كقولهم
المتبر في الدار ابو او صفه هو صف هو جاز في الدار ابو او صفه
لذي حال هو جاز في الدار ابو او بعد من لا يستقيم نحو في الدار زيد
او بعد حرف الف نحو زيد في الدار او بشرط الاعتقاد على الموصوف نحو الذي
في الدار ابو زيد واما اذا لم يكن معتبرا والمفرد ان الواقع بعده ليس حدثا
لفظا هو اليوم الخروج او غيرا هو قولهم واما ما ان تقوم من قبل الطرف
مطلقا من غير شرط الاعتقاد والمترتب ان في وهو من سبب الخليل ان الطرف
يجل بشرط الاعتقاد وعلى احد المتكورات لكن مطلقا اي لا فرق بين ان
يكون الواقع بعده حدثا او غير حدث وهو معنى عظمه ومطلقا عند الخليل
والمتن ان لا يث وهو من سبب لا حقت وسواء الطرف بغير شرط
ماعتقاد مطلقا سببا كان الواقع بعده حدثا او غير حدث عند اهل اللفظ المعنى
واما في المزايب فيجوز سيبويه انه اذا لم يوجب الاعتقاد مع الطرف لا يكون عاملا
لجواز في داره زيد ولو لم يكن خبرا بل يكون الطرف عاملا لزم لا ضار قبل الذكر
فان قلت فاذا وجد الاعتقاد في الدار زيد ينفى ان لا يجوز ايضا لا اذ
الى انما

اي لا ضار قبل الذكر مع انه منفى على جواز قلت اذ كان مشترك في الزام فانه اذا
وجد الاعتقاد جعل الطرف مطلقا على المزايب خلاف ما اذا لم يوجب الاعتقاد فكل
فانه لا يقول سيبويه ولا طرفه لا ضار قبل ذكره ولزم لا خبرا ان يكون
الطرف عنهم عند مع عاملا والفرق بين ما اذا كان الواقع بعد الطرف حدثا
او غير حدث مشترك وغاية مقدره انه اذا وقع حدثا ادخل على انما بالفعل لان
الحدث في حيث ان حدث يكون خبرا لعقل خلاف ما كان الواقع اي جازا فانه لا
يدخل على الفعل والاقرب الى انما سبب من سبب الخليل فانه اذا لم يوجب الاعتقاد
لاجل كسائر الصفات واذا وجد على كسائر الصفات ولا فرق بين ان يكون
الواقع بعد الطرف حدثا او غير حدث واما في الاحتجاج فان الطرف بغير
مترتب الفعل فلا بشرط الاعتقاد وكان العقل وجوبا في الخطا رتبة الطرف في الفعل
لان مترتب به فلا يكون مساويا لانه انما سبب الخطا رتبة الطرف وجازا لكون
وان لم يكن طرفا اي ان لم يكن الماخوذ من طرف فغيره او كان وليت ولعل جازا
على معنى الفعل لم يجعل لافي الحال فغيره على شفا ونظائره او الطرف اي او
في الطرف جوذا في الدار زيد على ان الطرف يتعلق بمعنى اسم الاسماء اي
المش رايد في الدار زيد او المفعول به نحو حبكي ورسا ورمي فحين لم يوجب
الواقع عاملة فانه اذا جعل الواو عاملة يكون العامل لفظا وهو المحرف لا معنويا
وكذا المفعول المطلق اي كذا يفتصب معنى المعنى المذخور المطلق معنى لا
لا يربى الحديث في مثل لم يعمل القادة وهم عرفا في العامل في عرفا معنى الفعل الماخوذ
منه في على الف درهم فاما في قال العامل وهو عتوق فلا يكون في الباب وكذا في
اذا لم صوت صوت جازا اذا العامل معنى الفعل الماخوذ من له صوت فاما في
جعل العامل المعنى المذخور وهو يصوت فلا يكون من هذا الباب ايضا
والصنف الثاني في العوالم المعنوية فالسبب معنى وانما انما عند سيبويه
وتكم هذا الاصل احد هما الانباء والراعي للبيداء والخبر ومذهب من مذهبهم
البربرين ان الخبر من العوالم اللطيفة للاسناد وهو العامل في المسند والخبر
لا ينفى تناولها تناولا واحدا اذ لا سندا ولا يتنا في غير المسند والمنسند
الجميع كما ان معنى التشبيه في كان ما اتممت مشبهها ومثلهما كان عاملا فيهما
وتقبل انما يتناقض لان كل واحد منهما ينفى الآخر وجه انما لا ينفى الا بال

لا قابل تحتمل ذكر ما بل المحقق فزعمه بل بغير بين وانما في هذا ليس معنى الفعل رافع
الفعل المضارع وهو وقوم بحيث يصح وقوع الاسم عندهما اي عندهما يرفعون
والا فليس نحو زيد يركب فانه يصح وقوع الاسم مرفوعا وهو كارتب وانما هذا
المعنى الرفع لان وقوعه مع الاسم لما كان عاملا معنويا اشبه لا يشترط ولا يشترط
يقول الرفع كذا ما اشبهه لان الفعل لقيام مقام الاسم قد وقع في اقوال احوال
فما فاعلى اقوى الحركات ومما ارفع ومعنى وقوم موقع الاسم ان يقع موقع
حسن الاسم لان يقع موقعه مع وقوع الاسم الفاعل موقعه لا كذا لا يقول
افتراب الزيداني ولا يصح وقوع اسم الفاعل مع خوارب الزيداني لكونه غير
معتمد واذا يرفع معناه لوقوعه ابتداء والاشارة عزمه على وقوع الاسماء وانه
وارتفاعه اي ارتفاع الفعل المضارع عند اكثر الكوثر من التواضع لظهور
وعند الكسب اي ارتفاعه عند الكسب في التواضع في اوله اي خروج المضارع لانه
كان قبل حرف المضارعة مبنيا وبعد تحوّل صار مفعولا مرفوعا فلو لم يوجد ما كان
احاله الاعراب اليه الا حرف المضارعة وانما لم يرفع في العوارض المعنوية ووقعه
الاختصاص خاصة عامل الفعل فانها ترفع عند الاختصاص كونهما صفة لمرفوع كوجاه
زيد انظر في شئب وتجر عمل ذلك اي كونهما صفة لمفعول او مجرور والفاعل
يتم اي في الصفة عند سبوت موالها على في الموصوف وتحت للاولان وسوسه من
الاختصاص كجواز حمل الصفة على لفظ المبنى في المعاني في قولنا زيد الطريق والمحقق
لا راجع طريقا اذ لو كان في الموتر مبنيا اي في الشاع في المبتوع واحدا لما اختلف
حكمهما لكن اختلف لان حكم المبنى والمبنى وحكم المبنى المتبوع وحكمها بالاول
فلو كان الموتر واحدا لما اختلف وجوابه مع الملازمة اذ قد يكون المبنى مفعولا
واحد لكن وجده مع احد المفعولين ما يفيض بياضه ولم يوجده الشاع فلذلك
اختلف حكم الموتر باعتبار اختلاف الشروط وبينا ان المعاني في المعاني لوقوعه
المعنى والمبنى اما بنى لفظه حرفا وموجز الاستفراغ ولم يوجده واحد
منها في تباينها فلذلك لم يبق التامع وبين المبتوع مع ان العمل واحد لما تفرغ
من الاقسام الثلاثة التي يبنى عليها تحت المعرف شرح في القسم الرابع فقال
القسم الرابع في لفظ المضارع للاعراب وهو توارد المعاني في المختل على الكلم بسبب
التركيب اعني ان المعاني في مستخرج على ما تنصب ليلاعل بنو ابي ابي
اي ان

اي ان المعاني في المنصبة ومن الفاعلية والمفعولية والاعراف مستخرج على ما تنصب
دليل على بنو تها ومما لا عراب ليوقعه اللبس ان الشاع في التوارد والرفع
دليل على الفاعلية والنصب على المفعولية والمجرور على الاعراف فكل من يعلق
بالنوارد اي توارد المعاني في سبب تركبها قبل التركيب لا سوارد المعاني في اذ
لا تحقق الفاعلية ولا المفعولية ولا الاعراف والخروج بحرف عينا اي
تلك المعاني اذ لا يقع فاعله ولا مفعوله ولا الاعراف فاعلها وكذا الاعراف لا تلام
مبنى على معاني اي الاعراف اي الاعراف لا يعتبر مع المعاني المختصين
للاعراب ومن الفاعلية والمفعولية والاعراف فلو ان مكان الفعل ايضا توارد
عليها معاني مختل ككونها جالا واستقبال او ماضيا او امرأيا ايضا احتاج
الي ما يغير بعض تلك المعاني في بعض فاحاب بان صيغها تدل على ذلك
المعاني في صيغة المفعولة فان صيغة الماضى تدل على الحان او الاستقبال وهو
وصيغته المضارع تدل على الزمان الحاضر وصيغته الطلب تدل على الطلب
فلا تميز تلك المعاني في بعض الصيغ لم تكن احتياج الى الاعراب في بعض تلك
المعاني في بعض فلذلك قال لا تميز صيغها على معانيها وانما حمل الاعراب
المعاني في المنصبة للاعراب هو الاسم للاحتياج الى تميز بعضها في بعض
والاضاع لا يخلو بحسب تلك المعاني ليلاعل بنو ابي في اكثرية صيغ الصيغة مع
وضع الاعراب لئلا تميز تلك المعاني في بعض وحيث لم اي وحيث احتاج
المعاني في المفعولة على الاسماء الى ما تدل على تقدير ما حكم له اي للاسم ما حكم
للاعراب وتلك المعاني لم تكن في الحروف ولا في الاعراف فلم يحتج الى معانيها
بعضها في بعض فان قلت الفعل ايضا بطوار عليه معاني فمختلف لا يميز بعضها
عن بعض نفس الشيء فلو لا كل السهل والشرب الذين فان جزوه (العمل الذي
في الشرب ونصبه وان على بنى الجمع بينهما ورفعه لا تدل على اسما الشرب
بل قد يكون جالا مع لان كل السهل والشرب الذين فبذل المعاني لا تدل عليها
فمن الصيغ بل اتمح الى غير بعضها في بعض حركات او اخر الفعل قلت لا نسلم
ان التميز موصركا تلو اخر بل حركه الحيزم والاعراف بتدريج جازم ومولا في
التميز والنصب وان على تقديرنا صيب ومولا ان الصيغة ومن الدلالة على المعاني
المستفاد من المنصب فالحركات في حيث من غير حمزة بل دالة على جواهل مفعولة

الامر

شئب بعض

تلك العوازل من المنعصبة لتبين تلك المعاني بعضها بعض فلم يكن كالمعاني المعروفة
على كلامه فان الاعراب موال المجربين تلك المعاني وفي الاعراب لم يكن كذلك بل انما كانت
والفعل المعامل الذي من المجرى من تلك المعاني فالتنوين بالخطي بالاعمال كما تنوينه
بالصريح بخلاف الاعراب فان التنوين فيها ينصب الاعراب واهول تلك المعاني ان المعاني في
المنعصبة للاعراب حكم لا يستقر تلك المعاني من المنعصبة للرفع والمفعول
ومن المنعصبة للنصب والاعراب ومن المنعصبة للمجرى واما قال حكيم لا يستقر
لان لا يدل دليل على انحصار المنعصبات في التنوين بل علم الانحصار بالاعراب
وذلك ان في تعيين جعل كل من المنعصبات علم لموضع الاعراب اما حكم التنوين
لغة لا اول ومن الرفع جعل علامة للموضع للمعاني التي هي اقرب من المفعول
والاخر لان الفاعل جزء من الكلام والمنصوب والمجرور فغذا واما الرفع فلان
الكلام لا يتم بدون مرفوع ويتم بدون منصوب والمجرور وما لانهم الكلام الابع
اقرب من ما يتم الكلام بدون ما سبب ان يكون الدليل القوي وهو الرفع للدلالة
القوي وهو النصب وصعب الثاني وهو المنعصبة لينا سببها ايضا وتكون الثالث
دليل على ما يتم الكلام ايضا بدون ما وهو المنعصبة لينا سببها ايضا وتكون الثالث
ومن المجرى بين ان بين الرفع وبين النصب يكون اقل من المفعول لتعدد
المعاني على الخصة وتكون المجرور منعتين الي تعيين مجرور بلاسم ومجرور
بالحرف وهو اكثر من الفاعل لانه لا يكون الا واحدا واقل من المفعول فهو متوسط
بينها فلذلك جعل دليل على الاعراب التي هي متوسط ايضا في التنوين والكثرة بين
الفاعلية والمفعولية على ما ذكرنا رعاية للمناظر ليكون المتوسط المتوسط كما كان
المقوي للمقوي والمنعصبة للمنصبة وعلى هذا اي وعلى اعتبار حكم التنوين معان
ولا يلزم الاعراب وهو الرفع والنصب والمجرى بالحركات او الحروف اي كذا كان
في الاصل الرفع اقرب من النصب وهو اقرب من المجرور اما بطريق التعادل عطف
على قوله حكم التنوين لا يصح من الاقل وهو الفاعل بالاقرب وهو الرفع والاكثر
من المفعول بالاصح وهو النصب وسان التعادل ان الفاعل من حيث انه
اقرب من ضعف لغير قوة الرفع والمفعول من حيث انه اكثر مكان له قوة فيقبل
النصب الموجب للضعف فيعبر عن القوة والضعف لان الفاعل من حيث انه قليل فيه
حرف فاعلى الارتفاع الثقل ليعتدلا ولان المفعول من حيث انه اكثر ثقل فيعتدلى

للكثرة فاعلى الثقل ليعتدلى المفعول بالثقل والخبر والاعراب في الجمل التعادل
لكون الخبر متوسطا وتكون ايضا في وسطها كذا ذكرنا في كتاباتنا وبين التعادل
انما يكون بحسب قوة وضعف الاقربين والاقرب من النصب ولا في منتهى فذلك ذكر الجبر
من النصب ولم يذكر في التعادل وانما اني وما ذكرنا ان الفاعل من المنعصبة للرفع
والمنعصبة من المنعصبة للنصب والاقرب من المجرى ان الاصل في المرفوع الفاعل
لتعريف المنعصبة بالحقبة فيه ومن الفاعلية وما سواء اي ما سوى الفاعل من المرفوع
فلحق به اي بالفا على الخلق المرفوع بالاصول وفي المنصوب وتبين ان الفاعل
الاصلي في المنصوب المفعول لتعريف المنعصبة ومن المفعولية وما عداها من المنصوب
متفرع عليه اي على المفعول في المجرور اي وفي الاصل في المجرور والمفعول
اما بصرح الحرف نحو المجرور او معناه ان معنى الحرف هو ان زيد عليه لغيره
واضح الصغرة ومن امير المؤمنين علي بن ابي طالب وهو على ما ذكرنا ان ابنه لابي لاسود
الدليل قلت يا ابي ما احسن السامع يرفع احسن لما رأت نحوها وتلاوة انوارها
في الظلام فقال نحوها وطن اينا ارادة الاستقام فقال تاروت النجاشي
حسنتها فقلت كنت اذن يقولين ما احسن السامع بالنصب ثم عدنا الى امير المؤمنين
علي رضى وقال يا امير المؤمنين حدثني في الايراد ما لم يجره واخبره بالنصب
فقال من هذا المظلمة لهم اسمهم في شجرة منعتين بدمهم واما عليه تعالى اقام
الكلام ثلثة اسم ومفعول وصرف وقال الخ مزا والحمد اسمي هذا العلم حوار
وقيل ان ابا لاسود الواضع لهذا العلم سمع ذات يوم قاريا يقرأ ان المديون
من المنكرين وروى عنه بكسر اللام وما اليها امير المؤمنين على رضى الخ نحو
وان رايا لرفع والنصب الخبر فكل واحد واحد لولا كسلا في الخليل في احد
واستخرج عليه ان يقع جميعا جميع اصول الضم في كلام معروفة فكتب
امير الخليل اما بعد فان الفاعل مرفوع وما سواء فرفع عليه وان المفعول منصوب
وما سواء فرفع عليه وان المجرور في المنصوب اليه مجرور وما سواء فرفع عليه واللام
في هذا الكلام جميع قوا بين الخ وروى عنه على سبيل الاحكام وسره الحكاية
بشعره بان المداوي واصبه الضم هو الخليل فما رفاع الخليل لكونه مسددا
الامر انتم الفاعل وما لمص الثاني اي اذا كان المنصب اه مندا وهو انتم
من المنصب يعني كونه من المفعول في الرفع او الفاعل من المنصب انتم راخذوا منكم

تلك

انما يميز الزيدان فلما يشبه الفاعل يكون مفعلا اليه اذا اعتبرنا ههنا صفة شبيه
الفاعل لكون احد جزئي الجملة معلما اي مثل الفاعل والخبر اي وارتفاع الخبر
كله جزءا ما يتأخر الجملة كما ان الفاعل جزء ثان في الجملة والجزء الاول هو الفاعل
وخبره ان وارتفاع خبره ان وارتفاع خبره ان وارتفاع خبره ان وارتفاع خبره ان
في قوله لا سيما اي لا بد من ان الالف لا سيما وروى فلا يتأخر وان وليت
وصاعدا اي كان ولكن ولعل وبنابر على الفصح ولعمري معنى الفعل اي لم يفت
لمت معنى الفعل الفعلي والفرج ولم يفت كان معنى التثنية اسم عاملا اي
لكون عامل خبره ان اسم عاملا للفعل وهو الفعل الى من فلا فالحق به ان
بالفعل خبره ان والفرج تأخره اي تأخر المرفوع وهو خبره ان في المصوب
فيها المرفوع تأخره اي في غير الطريق اذ يقال ان زيدا قائم والفرج تأخره المرفوع
في غير المصوب اي تأخره اي في غير الطريق اي في غير الطريق اي في غير الطريق
بالفعل اي في غير الطريق اي في غير الطريق اي في غير الطريق اي في غير الطريق
ذكرنا انما يشبهه في الطريق ما يشبهه في الطريق اي في غير الطريق اي في غير الطريق
الفرج اي في غير الطريق اي في غير الطريق اي في غير الطريق اي في غير الطريق
اصلا خبره ان في غير الطريق اي في غير الطريق اي في غير الطريق اي في غير الطريق
كان في الواجب ان لا يجوز تقديم المصوب لكن يجوز في الدار
زيدان فان الطريق خبر مرفوع وقد قدم على المصوب فكان في صورة مساواة الفرج
للاصل فاجاب بما مر من احد هما ان الطريق توسع في ما لم يوسع في غيرهما
كما ذكر في مواضع وان في ان العرض جزمه المصوب في خبره ان اي تأخر الجملة
مفعول الفعل وحين مفعول المفعول بالمفعول ومرت الجملة انما يتحقق في غير الطريق
بما ذكر المرفوع وانما في الطريق فيتحقق الجملة بدون تأخر المرفوع فان تولد
ان زيدا قائم لو قدم فيه المرفوع لشيء الفعل والفاعل لان قائم على الجملة حيث
ان اسم يمكن ان يرفع بالاعلى في موضع ما كما يقال صوب قائم زيدا خلاف الطرف
فانه لما قدم وقبل ان الدار زيد لا يشبه صورة الفاعل اذ الطرف المستقر
لا يمكن ان يرفع على الفاعل حتى قال في صورة ان في الدار زيدا صورة خبر
زيد غير واما ما قيل بالمتحقق احسن من الطريق للوقوف فانه قد مقام مقام الفاعل
و صورة الطريق للوقوف قد يقع مرفوعا على الفاعل اي على كونه مفعولا ما لم يسم
في قوله

فانه فاعل عند بعضهم اما ان الطرف المستقر هو المعلق بالجزءين وهو عامل
خلا يقع فاعلا اصلا لانه انما يتعلق بالجزءين يكون مفعولا فلا يقع فاعلا
ولم يجز ان يقدم المرفوع مع الفعل حيث كره وهو ان يكون ان وارتفاع خبره
عليه ان على الفعل هذا ايضا ان ان في سؤال وهو عامل الفاعل الثاني في
وهو انما لم يركب في الطريق اما السؤال هو ان يقال اذا جزم يميز الطريق
خلافه في الدار زيد ليحقق الجملة فيه غير مفعول الفعل والمعلق به فلهذا ايضا
تقدم الفعل وان كان مرفوعا على الخبر ليحقق الجملة فيه ايضا فحقه في ان
زيد ان يرفع ان يقال ان يرفع ان فاجاب بان المصوب المتأخر في الفعل كره
كرامته فحقه ان على صورة الفعل خلاف الطرف فانه معلق وكره دخول
عامل على عامل وشبهه بالفاعل لكون عامل وهو لا يرفع واما ان كان لا يشبه
الفاعل ايضا وشبهه بالفاعل لكون عامل وهو لا يرفع واما ان كان لا يشبه
فيهما في المقابل لاقتسامهما اي لاقتسام الا وان الفاعل لا ياتي على سبيل
التوكيد اي لان الفاعل موكده لكونه لا يستغنى وكونه ان انما موكدا لان اصل
الاثبات مستغنى عن الجملة التي دخلت عليها وانما تأكيد لاثبات مستغنى
ان والعرض من قوله على سبيل التوكيد ان شابهة لا وان ليست ليجوز المقابل
حينه فان جعل المصوب على السبيل فيهما نظيران ومفاد ان لا يشترط ان التوكيد
اي اقرب الى التوكيد الحقيقي اذ في المصوب على السبيل فيهما نظيران ومفاد ان لا يشترط ان التوكيد
المصوب حيثما ان يكونا في الجملة في الحكم لا متوافقين فصحاح الجواب وهو
ان المصوب طرفان فكما هما مطيران مفعول المصوب على سبيل التوكيد لشيء
ان كونهما متوافقين في التوكيد فيهما مفاد ان الفاعل ان خبره لا ياتي به لشيء
للفاعل وهو خبره ان وانما به لشيء به ولا يقدم هناك على خطا
من ربه ان اي جزم في مقدم المرفوع اذا كان ظرفا ولم يجر في خبره لا مقدم على
اسم سواء كان الخبر غير طريق مفعولا في الدار اذ لو جزم فيه ايضا مقدم
تسميات لا لا لئلا في القياس حفظ المرفوع مع الاصول وكلمة لا فرفع على ان
ما ذكرنا في المقابل الموكده واسم مفعولا اي وارتفاع اسم مفعولا اي مفعولا ليس
ما بينهما اي ما بين مفعولا وبين ليس في التوكيد في المصوب وهو ان المطلق
فيهما ومن المصوب مفعولا في المصوب واسم المصوب في المصوب واسم المصوب في المصوب



